أحمد بهاء الدين شعبان

رفّة الفراشة



الماضى والمستقبل

مطبوعات كفايه

رفّة الفراشـة

كفايـه .. الماضى والمستقبل



أحمد بهاء الدين شعبان
abeldin@link.net

رفّـة الفراشـة

كفايـه . . الماضى والمستقبـل

Butterfly Effect

KEFAYA :
The Past & The Future

الطبعـة الأولى ، ٢٠٠٦

الغلاف : م . أحمد بهاء الدين شعبان

رقم الإيداع : ١٣٩٩٠ / ٢٠٠٦

أحمد بهاء الدين شعبان

رفّة الفراشة
كفايه
الماضى والمستقبل

مطبوعات " كفايه "
القاهرة
٢٠٠٦

رفّـة الفراشـة

" خفيفة هى الفراشة
لكنها عميقة جداً بدلائلها
تطير بحذر وتحط بحذر
لكنها تدير حواراً جميلاً مع الهواء
فيضطر معها أن يكون خفيفاً عليها
إنها سيدة الهواء
وهو بلا شك قابلٌ
بهذه السلطة الجميلة "

ديفيد ثورو

إهــداء

إلى أعضاء حركة " **كفايه** "

المناضلين البواسل من أجل حرية شعب مصر واستقلال إرادتها ،

الحالمين بغد متحرر من الظلم والعسف ، ومن التسلط والهيمنة ،

فى الداخل والخارج .

وإلى الأجيال الجديدة من شباب مصر ،

الذين سيعيشون فى ظلال نبتة الحرية ،

التى تزرعها حركة " **كفايه** " ،

وباقى القوى المناصرة للديمقراطية ،

فى الأرض المصرية المتعطشة لقطرات من ماء الحياة .

تقديم :

" كفايــه ". . رفّة فراشـة

جورج اسحاق

المنسق العام لحركة " كفايه "

في مجتمع مثل المجتمع المصري ينتمي إلى البلدان النامية بمستوى تطوره الاقتصادي والاجتماعي ، بجانب تميزه بخصوصيته كواحد من أقدم المجتمعات التي عرفت منذ فجر التاريخ حكم الدولة المركزية واستبدادها، مع تعرضه لسلسلة من الغزوات الاستعمارية على امتداد قرون عديدة، وهى الخصوصية التي ألقت بظلها، الثقيل على الثقافة السياسة السائدة، هذه الظلال السوداء التي يمكن إدراك أثرها الواضح في حالة الانسحاب العارمة من العمل السياسي المباشر، على مدى أكثر من خمسين عاما، واكتفاء المصريين أو غالبتهم العظمى بحالة من الانكفاء على الذات والانسحاب داخل مشاكلهم المتعلقة بأمور الحياة اليومية وبشكل فردى، قلص مساحة الشأن العام والاهتمام به وحصره في نخبة محدودة تتأكل باستمرار من الصفوات السياسية على مختلف تياراتها، وأطلق يد المؤسسات الأمنية في إدارة شئون الأمة. وهو ما أدى إلى تزايد معدلات التدهور والانهيار والتخلف العام في مختلف مجالات الحياة ومؤسسات الوطن والتي أصبحت تحكمها علاقات الفساد والنهب بل والعنف في كثير من الأحيان ، وتراجع الانتماء لل وطن لصالح انتماءات اقل مثل الدين أو الطائفة أو القبيلة أو الأسرة ، حتى أصبحت مصر على شفا حفرة من الانهيار الحقيقي، والذي بدأت بوادره في تحلل أقدم جهاز دوله عرفته البشرية وعجزه عن قيامه حتى بوظائفه التقليدية والشواهد أكثر من أن تحصى .

في وسط هذا المناخ ظهرت الحركة المصرية من اجل التغيير " كفاية " والتي تعد تطور نوعيا في تطور حالة المجتمع السياسي، حيث رفة فراشات أخذت ما أحدثته من موجات تاثير دائرية في الاتساع ومازالت ففي ظل حالة موات وسكون سياسي استطاعت الحركة أن تصبح مركز لحالة من الصخب والحراك السياسي كسر حاجز الصمت واحدث ثقبا في جدار ثقافة الخوف فمن بضع عشرات تظاهروا منذ عام في أول مظاهرة لحركة كفاية تواصل التزايد في أعداد المشاركين إلى بضعة الآلاف وتعددت نوعيتهم من مجرد نخبة مسيسة إلى فئات عديدة من المجتمع ومن مظاهرات في قلب القاهرة إلى انتقلت إلى الأقاليم، ومن احتشاد وتجمع في مكان واحد إلى مظاهرة متحركة في شوارع القاهرة ومن سعى للحصار الأمنى وإثارة الرعب في قلب المتظاهرين إلى انتزاع لحق التظاهر السلمي بدون تصريح أمنى مسبق وتوقف محاولات الحصار والاعتداء، بما يعنى انتزاع المصريين أخيرا حق التظاهر السلمي

حتى بات من النادر أن يمر يوما على القاهرة دون أن يشهد وسط المدينة وقفة أو مظاهرة احتجاجية.

لم يكن اتساع دوائر وموجات التاثير في هذا الاتجاه فقط بل أيضا ساهمت كفاية في إثارة الحماس والرغبة في بناء لمؤسسات سياسية شعبية مستقلة برز نشاط بعضها بالفعل على ساحة العمل العام والاحتجاجي مثل جماعة ٩ مارس التي تدعو لاستقلال الجامعة والحرية العمل الأكاديمية وتحرير الحياة الجامعية من قبضة أجهزة الأمن وأصبحت حركة ذات تأثير لا ينكر وتكتسب كل يوم مزيدا من النفوذ والشرعية بين الأكاديميين والطلاب، أيضا حركة" أدباء وفنانين من اجل التغيير"والتي تضم نخبة من الفنانين والأدباء وتخوض نضالا شرسا في الدفاع عن حرية الفن والإبداع ، وحقوق من استشهدوا حرقا في حريق قصر ثقافة بني سويف ونظمت هى أيضا عشرات الفاعليات والاحتجاجات، وحركة " شباب من اجل التغيير " والتي تعد الذراع الشاب والضارب لحركة كفاية في تنظيم تظاهراتها، وعلى هذا المنوال أيضا ظهرت حركات صحفيين من اجل التغيير، وأطباء من اجل التغيير، ومحامين من اجل التغيير وعمال من اجل التغيير وفلاحين من أجل التغيير، وتطور هذه الجماعات واتساع أنشطتها الاحتجاجية يحفر مسارا واضحا لانتزاع حق التنظيم المستقل كأحد علامات التأثير التي أحدثتها حركة كفاية .

موجة أخرى من موجات التأثير هى رفع سقف النقد والمطالب السياسية فبعد الحديث عن تعديل بعض بنود الدستور أصبح المطالب الرئيسية لقوى المعارضة هو وضع دستور جديد، وبدلا من الإشارة الهامسة وعلى استحياء إلى ضرورة أعمال مبدأ تداول السلطة أصبح مطلوبا وبإلحاح ضرورة رحيل النظام ورفض أي محاولة لتوريث الحكم، وبدلا من المطالبة ببعض الجهود لإصلاح النظام الحالي أصبح المطلب هو تغيير هذا النظام بالكامل والدعوة لإقامة جمهورية برلمانية فيها فصل حقيقي بين السلطات ، واستقلال حقيقي للقضاء إدارياً ومالياً ولا يخضع لوزير العدل، وحكومة منتخبة مسئولة أمام البرلمان. لقد أدى تأثير رفع سقف المطالب السياسية والتي بدأتها الحركة المصرية من اجل التغيير بشعارها الشهير "لا للتغيير لا للتوريث كفاية " إلى إحداث نوع من المفاصلة والتمايز بين المعارضة الحقيقية والمعارضة التي يوظفها النظام الحالي لصالح استمرار بقاءه، ومازالت عملية المفاصلة تحدث تأثيرها من عمليات الفرز والتمايز حتى داخل القوى السياسية في مزيد من اتساع لموجات التأثير.

وإذا كانت حركة كفاية كان من أهم تأثيراتها هو دفع حالة المفاصلة والتمايز بين قوى المعارضة الديمقراطية الحقيقية وبين النظام الحاكم، فقد احدث هذا التمايز بدورة موجة أخرى من التأثير تمثل في وضع قوى المعارضة على اختلافها إلى حتمية العمل والتنسيق المشترك وصولا إلى بناء تحالف اجتماعي وسياسي ديمقراطي بديل، وهو ما جسدته حركة كفاية نفسها في بنيتها فهي تضم كل الفاعليات والحساسيات السياسة والفكرية المصرية، والتي تشارك في أنشطة الحركة ، عبر مشاركة أعضاءها بشكل فردى مع احتفاظ كل منهم بانتمائه السياسي

أو الفكري أو التنظيمي في محاولة لتجسيد وحدة الحركة الوطنية المصرية ، فالحركة ليست بديلا عن أي حزب أو قوى سياسية بل هي مسعى لبناء تحالف اجتماعي وسياسي لإخراج المجتمع المصري من أزمته.

أيضا استطاعت حركة كفاية أن تكون داعما ومؤيدا شعبيا لكثير من القوى الفاعلة والحية في المجتمع المصري التي تناضل من اجل مجتمعا ديمقراطيا حقيقيا ولا يمكن في هذا المجال تأييد الحركة المصرية من اجل التغيير لمطالب قضاة مصر، من اجل إقرار مشروع قانون استقلال السلطة القضائية والنضال الذي يقوده نادي القضاة، أو تأييدها لتجمع مهندسون ضد الحراسة الذي يناضل من اجل رفع الحراسة واستعادة استقلال نقابة المهندسين، أو تأيدها لكل التحركات الاحتجاجية في سراندو ودمياط وادكو دفاعا عن حقوق الفلاحين، هذا التضامن والذى يصل إلى حد الدعم وتقديم المساندة الإعلامية والقضائية يمنع هذه التجمعات والفئات مزيد من القوة والإحساس بأنها ليست بمفردها في ساحة الدفاع عن حرية الوطن .

تأثير آخر يجب الإشارة له، ويعود لحركة كفاية قدر كبير من إبرازه ومنحه قدرا اكبر من الأولوية والاعتبار على أجندة العمل الوطني، ألا وهو أولوية الشأن المصري الداخلي، وضرورة ترتيب البيت من الداخل أولا حتى يمكن لمصر أن تصبح ذات تأثير اقليمى فمصر التي يحكمنها الاستبداد ويقتلها التخلف ويسودها الفساد لا يمكن أن تقدم شيئا يذكر خاصة للفلسطينيين بل أن استمرار وضعها الراهن سوف يجعلها أداة للضغط عليهم وليس لدعمهم في الحصول على حقوقهم المشروعة .

أيضا استطاعت حركة كفاية أن تعيد الاعتبار إلى الكفاح الديقراطى السلمي القانون بعد أن تمت مصادرته عبر أكثر من خمسين عاما وبعد أن أصبح عنف التنظيمات الراديكالية الإسلامية يبدو انه الطريق الوحيد، رغم فشله، ورغم ما خلفه من ضحايا والآلاف من المعتقلين وماساهم به في دعم أجهزة الأمن التي أصبحت لها اليد الطولي في إدارة البلاد وتقرير مصيرها .

لقد استطاعت موجات التأثير المتداخلة تلك أن تنتزع للحركة المصرية كمن اجل التغيير مساحة تمكنها مع استمرار نجاحاتها وتبنيها لاستراتيجيات عمل صحيحة من تأسيس حركة اجتماعية جديدة ذات طابع ديمقراطي إنساني معادى للاستبداد والاستعمار والفساد، تشكل معادلا موضوعيا لنظام الفساد والاستبداد الحالي، فهل أثرت رفة الفراشة في حراك سياسي في مصر السؤال ما زال مطروحاً.

. . . وهكذا ، فلم تبرز الحركة المصرية من أجل التغيير " كفايه " من الفراغ أو العدم ، بل هى إحدى حلقات النضال الوطنى الديمقراطى فى مجتمعنا المصرى ، وتمثل استمراراً لأفضل تقاليده وتراثه ، دفاعاً عن الحرية ، وفى مواجهة الاستبداد ، تلك الاستمرارية التى تتجاوز القيم والثوابت الوطنية والديمقراطية وتصل إلى المناضلين أنفسهم ، فالقريب من حركة " كفايه " يدرك من اللحظة الأولى كيف جاءت تعبيراً عن " جيل الوسط " ، الذى

حمل عناء هزيمة يونيو ١٩٦٧ ، وخرج رافضاً لها منذ مظاهرات ٦٨ وحتى الحركة الطلابية على امتداد السبعينيات والتى توجت بـ " مظاهرات الخبز " فى انتفاضة يناير ١٩٧٧ .

هذا الجيل نفسه من المناضلين السياسيين الذين حرموا من كل أشكال التعبير السياسى عن أنفسهم ، بل أن الكثير منهم تعرض للعنت والظلم والمطاردة وعدم الإنصاف ، وحرم الوطن من خبراتهم وعلمهم ، إلا انهم رغم هذا استمروا ، فى دأب شديد ، على نسج علاقتهم بأبناء وطنهم ، من خلال العشرات من منظمات المجتمع المدنى والأعمال البحثية والعلمية والفنية والأنشطة والفاعليات المباشرة فى مجال العمل التنموى ومجال حقوق الإنسان ، مصرين على التمسك بحب هذا الوطن ، وتجاوز خلافاتهم السياسية والفكرية خاصة بعد أن أصبح الوطن فى خطر حقيقى .

وكاتب هذا الكتاب الذى يوثق لنشأة الحركة المصرية من أجل التغيير " كفايه " المهندس أحمد بهاء الدين شعبان ، هو أحد أبناء هذا الجيل الذين حملوا راية النضال الوطنى الديمقراطى منذ نهاية الستينات ، حينما أسهم مع رفاقه فى كلية الهندسة بجامعة القاهرة فى تأسيس " جماعة أنصار الثورة الفلسطينية " ، وهى إحدى الأسر الطلابية التى شاركت فى الانتفاضات الطلابية أعوام ٧١ و٧٢ و٧٣ ، والتى كان المهندس بهاء أحد ابرز قادتها ، حيث لم ينقطع إسهامه ومبادراته ، على امتداد تلك الأعوام ، فاتهم بالمشاركة فى الانتفاضة الشعبية المجيدة (فى ١٨ ــ ١٩ يناير ١٩٧٧) ، كما شارك بالتأسيس والقيادة فى العشرات من اللجان الشعبية للتضامن مع الشعب اللبنانى أثناء اجتياح بيروت ، والشعب الفلسطينى أثناء الانتفاضة الأولى والثانية ، والشعب العراقى بعد احتلاله من قبل الأمريكية وقوات الدول المتحالفة معها .

لم يكتف المهندس أحمد بهاء الدين شعبان ، بهذا بل كانت لإسهاماته البحثية وكتاباته ومقالاته الصحفية دورها فى إثراء الحوار الوطنى حول الكثير من القضايا ، ثم كان أخيراً دوره كمؤسس ونشط فى " الحركة المصرية من أجل التغيير " ، " كفايه " ، والذى يبرز كأهم مبادر بين نشطائها فى دعوته لتوحيد الصف وبناء التحالف الوطنى لمواجهة دولة التبعية والاستبداد والفساد .

والكتاب الوثائقى الذى يقدمه المهندس بهاء عن " كفايه " يعكس بعض نتاج ذلك الجهد الذى قام به مع العديد من رفاق الدرب ، ونأمل أن يأتى اليوم الذى يمكن فيه سرد وتحليل كافة التفاصيل والجهود والمبادرات التى قدمها أبناء هذا الجيل لوطنهم ، والتى سوف يخص جزء كبير منها المناضل أحمد بهاء ، فذاكرة الوطن لن تنسى مَن تقدم الصفوف وقدم الوطن ومصالحه على ذاته .

والذكرى تنفع المخلصين

مقدمة :

رفّة فراشة وهتفت : " كفايه " . . فانداحت موجات الأمل !

أحمد بهاء الدين شعبان

عضو مؤسس فى " الحركة المصرية من أجل التغيير " ، " كفايه "

أصح ما يمكن أن يفسر التأثير الذى أحدثته " الحركة المصرية من أجل التغيير " ، " كفايه " فى مصر والعالم العربى ، هو نظرية " تأثير الفراشة " أو " Butterfly Effect " ، وهى النظرية التى برزت فى السنوات القليلة الماضية لتفسير ظواهر الترابطات والتأثيرات المتبادلة ، والمتواترة ، التى تنجم عن حدث أول ، قد يكون بسيطاً ورهيفاً ، فى حد ذاته ، لكنه يولد سلسلة متتابعة من النتائج والتطورات المتتالية ، والتى يفوق حجمها – بمراحل – حدث البداية ، وبشكل قد لا يتوقعه أحد ، أو يتنبأ بحدوثه إنسان ، وفى أماكن أبعد ما يكون عن التوقع ، وهو ما عبر عنه مفسرو هذه النظرية بشكل تمثيلى يقول ما معناه ، أن رفّة جناحى فراشة فى الصين قد يتسبب عنه فيضانات وأعاصير ورياح هادرة فى أبعد الأماكن ، أمريكا ، أو أوروبا ، أو بلدان عالمنا " الثالث " على سبيل المثال ! .

فحركة " **كفايه** " لم تكن تملك وقت انطلاقتها ما كانت تملكه **الأحزاب السياسية** ، القائمة ، مما يوصف بـ (المشروعية !) ، ولا كانت تملك مقدرات هذه الأحزاب أو مقارها أو جراندها ومنابرها الأخرى ، وهى – كذلك – لم تضم فى عضويتها بداية ، الآلاف المؤلفة التى ضمتها عضوية جماعة " **الأخوان المسلمون** " ، على سبيل المثال ، أو كان لديها إمكاناتها المادية الهائلة ، أو شعارها التعبوى النافذ : " **الإسلام هو الحل** " ، وهى – أيضاً لم تكن تملك جهاز الدولة وقدراتها وإعلامها وسلطاتها ، التى كان يملكها " **الحزب الوطنى** " ، . . . ألخ .

ومع هذا فعلت حركة " كفايه " ما لم يفعله كل هؤلاء مجتمعين : **استطاعت أن تهز ركود مجتمع ران عليه الجمود حتى كاد يدخل فى غيبوبة أبدية ، وقهره الخوف حتى كاد يموت خشية ورهبة** ، وتسببت " رفة جناحى " فراشة " **كفايه** " فى إيقاظ قطاعات متعاظمة من المجتمع ، وحفزها على الحركة ، كالقضاة وأساتذة الجامعات والصحفيين والفنانين والأدباء . . . بل والأطفال أيضاً ، بنفس الطريقة التى تجعل رفات جناحى الفراشة ، (الصينية) الرهيفة ، قادرة على الدفع بالأمواج العاتية ، إلى اجتياح أبعد الحدود ! .

فلا مراء إذن – وباعتراف كل الآراء الموضوعية – أنه لولا المبادرة الشجاعة لـ " **كفايه** " لتعطلت ، أو لتأخرت كثيراً ، فى أحسن الأحوال ، حالة الحراك السياسى الهائل ، التى شهدها المجتمع المصرى طوال عام ٢٠٠٥ ، ولا زالت تداعياتها مستمرة حتى الآن ،

والتى كان من نتيجتها مستوى الصراع المحتدم الذى شهدته (انتخابات) الرئاسة (لأول مرة فى تاريخ مصر) ، رغم كل ما شابها من ملابسات ، وانتخابات مجلس الشعب (على ما شهدته من وقائع وما ترتب عليها من نتائج) . . والزلازل المتتابعة التى شهدتها جماعة الأخوان [مما دفعها إلى النزول إلى الشارع ، فى أعقاب مظاهرات " **كفايه** " ، بضغط من القواعد] ، والأحزاب السياسية التى لا زالت تعانى من أصداء " **كفايه** " وتفاعلاتها ، بل وحتى رئيس الجمهورية ذاته ، الذى لجأ – لأول مرة فى التاريخ – إلى طلب أصوات الشعب ، بعد أن ارتفع صوت " **كفايه** " ، وشعارها المدوى : " **لا للتمديد . . لا للتوريث** " ، والذى أنهى – بضربة ماهرة – عقود من الاستعلاء والاستغناء ، على ، وعن ، الناس وأصواتهم ، وُمنزلاً الرئيس من عليائه حيث يشمخ الفرعون / الإله ، إلى الأرض حيث يقف بين البشر من أبناء الشعب ، منزوعاً عنه ، وعن أسرته وذريته ، هالة القداسة المتوارثة ، فى إنجاز غير مسبوق فى التاريخ المصرى التليد! .

لعل هذا ما يفسر ، على نحو من النواحى ، لماذا احتلت أخبار " **الحركة المصرية من أجل التغيير** " ، التى صارت تعرف باسمها الموحى المختصر : " **كفايه** " ، موقعاً مميزاً فى صدارة الأخبار العربية والعالمية ، وعلى مواقع الشبكة العالمية للمعلومات ، الانترنت ، وفى نشرات الأخبار فى الفضائيات التى تلف الكون ليل نهار ، ولا يعود الفضل لجهودها وحدها فى هذا الانتشار ، إنما يعود ، فى الواقع ، إلى أن أخبارها تصدر عن مصر " **المحروسة** " ، " **أم الدنيا** " وشاغلة الناس ، ومحط اهتمام العرب والعجم ، فى القوة والضعف ، والسراء والضراء ، مصر " **البلد الأهم فى العالم** " ، كما نقل " **اللورد كرومر** " عن " **نابليون بونابرت** " فى استشهاده الشهير ! .

لقد ألقت حركة " **كفايه** " حجراً فى مياة البركة الآسنة ، فأثارت زوابع ، وحركت ركوداً استطال حتى ظن البعض أنه سرمدى لا نهاية له ، ولا مخرج من نفقه الأسود الذى ابتلع كل شيء ! ، ووصّف البعض الآخر الوضع بأنه : " **موت للسياسة** " ، وإذا ماتت السياسة [بالمعنى العام ، أى الاهتمام بالإنسان ، وبالوطن ، وبالكون ، وبالشأن العابر للذات] ، ماتت أشياء كثيرة ، على رأسها الإنسان نفسه ، وإحياء روح هذا الإنسان هو عمل السياسة الأسمى ، وهدف حركة " **كفايه** " الرئيسى (السياسة هنا بمعناها الفلسفى الأعمق) ، فكل المشاريع الجسورة للبناء ، والتقدم ، والقدرة على الإنجاز ، واجتياز عتبات التحول ، مرهونة – فى المقام الأول – بتوفر المادة الخام لعملية التطوير ، أى الكائن البشرى ، (كفرد ، ثم كجماعة) ، وهذا الكائن ، أو " **المواطن** " ، كما تعارف الجميع على تسميته فى المجتمعات الحديثة ، قد تم سحقه سحقاً فى بلادنا ، على يد نظم الاحتلال " **الأجنبى** " ، ثم الاحتلال " **الوطنى** " ، أى تلك النظم التى ورثت عهود الاستعمار الغربى ، فمارس أغلبها بطشاً أشد هولاً بمواطنيه و" بنى جلدته " ، يهون بمقارنته – أحياناً – ما كان يقترفه الأجنبى بحق الشعوب المحتلة ، ودفعت بلادنا أكلافاً باهظة ، ثمناً لنزوات هذه الأنظمة المزاجية المهلكة ، ولعشوائية إدارتها ، التى لم ينج من تدميرها إلا جهازها الأمنى الباطش (الكفو) ، الموروث من " الأنظمة البائدة " ذاتها ! .

وإذا كانت حركة " **كفايه** " قد استطاعت تحقيق هذا الإنجاز الكبير فى وقت قياسى : كسر حاجز الخوف وثقافة الترويع والاستبداد التى استندت إليها السلطة فى إدامة سيطرتها على الأوضاع فى البلاد ، خلال فترة قياسية لا تتعدى السنة وبضعة أشهر ، فلا مراء أن ما تحقق لم يكن وليد عمل حركة " **كفايه** " وحدها ، ذلك أن جهود حركة " **كفايه** " لم تنبت من فراغ ، ولا هى كانت منبتة الجذور عن مسار كفاح الشعب المصرى وقواة الوطنية والديمقراطية على مر تاريخه الحديث والمعاصر . **إن حركة " كفايه " هى الامتداد الطبيعى لكفاح كل الوطنيين المصريين من أجل الحرية والاستقلال : حرية الإنسان المصرى واستقلال الإرادة الوطنية ، ورايات وشعارات المطالبة الشعبية بجلاء الاحتلال وحماية الدستور ، وجدت صداها فى كل رايات وشعارات حركة " كفاية " ، التى ضمت خلاصة الرموز الوطنية والمثقفين الديمقراطيين النابهين ، وكل الحريصين على مستقبل هذا الوطن ، من كل الاتجاهات الوطنية والديمقراطية التى تكون النسيج الوطنى المصرى الواحد .**

لقد كان من دواعى شرف وافتخار كاتب هذه السطور ، أن عاصر مسيرة حركة " **كفايه** " منذ أن كانت هاجساً ، ففكرةً ، فاقتراحاً ، فكياناً وليداً . . إلى أن أصبح هيئة نضالية ملء الأسماع والأبصار ، انتشر إسمها ليس داخل مصر وحسب ، وإنما تجاوزها إلى أرجاء الوطن العربى ، والعالم أجمع ، الذى تابع باهتمام بروز هذا الكيان النضالى الجديد ، بما تميزت به عناصره من شجاعة وإبداع وقدرة على المبادرة والإبتكار ، وكان نزول مناضلى حركة " **كفايه** " إلى الشارع المصرى حدثاً اهتمت به وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية ، كما اهتمت بمصائر مناضليه المعتقلين ، الذين قدموا نموذجاً بطوليا فى الصمود واحتمال الأذى فى سبيل القضية .

ولقد ساعد وجودى فى المجموعة المؤسسة لحركة " **كفايه** " على الاقتراب الحميم من كل مراحل تطورها ، والمشاركة فى المعارك التى خاضتها الحركة على امتداد تاريخها القصير العامر بالتطورات والمعارك ، وهيأ لى هذا الاقتراب الفرصة للتعبير عن كثير من آرائها ورؤاها ، وشرح العديد من مواقفها وتحركاتها ، والدفاع عن روحها وكيانها ضد خصومها وأعدائها ، وتوضيح ما استغلق على الإفهام من قراراتها .

وقد ضممت بين دفتى هذا الكتاب أطرافاً وأصداءاً لهذه المعارك التى امتدت على مدار العام ونصف العام المنصوم ، حاولت من خلالها أن أعكس صورة من صور الصراع المحتدم حول أولويات عملية التغيير الديمقراطى فى المجتمع ، التغيير على أساس وطنى يستهدف خير ومصلحة الوطن والشعب ، وليس بدافع التجاوب مع البرنامج الأمريكى لإعادة رسم خرائط المنطقة فيما عرف بـ " **مشروع الشرق الأوسط الكبير** " استجابة وتحقيقاً لمصالح الولايات المتحدة الأمريكية فى المقام الأول ، وهو هدف التغيير الذى وضعته حركة " **كفايه** " نصب أعينها ، وحرصت على ألا تحيد عنه ، على الرغم من الإدعاءات والأكاذيب الرخيصة التى أطلقتها السلطة التابعة ، والتى لا تخرج فى حركتها عن المسار الأمريكى قيد أنملة (!) مستهدفة تشوية الحركة ، والتشويش على نجاحاتها ، وشارك في ذلك ، للأسف الشديد ، بعض ضيقى

الأفق من (الوطنيين) ، الذين يخدمون قوى الاستبداد والتسلط ، بتبنى موقف تأجيل أى مطالب ديمقراطية إلى ما لا نهاية ، انطلاقاً من تصور قاصر أن كل من يطالب بالديمقراطية والحرية فى بلادنا يخدم المخطط الأمريكى ، ويسلب النظم العربية الحاكمة القدرة على مواجهة الضغوط الأمريكية عليها (!) ، وتتجاهل هذه الآراء القاصرة حقيقتين دامغتين ، فى هذا السياق .

الأولى : أن النظم العربية ، هى فى مجملها ، نظم تابعة أو عميلة ، تدين فى وجودها – بالأساس – لرضا سيد البيت الأبيض وسدنته ، وهو أمر اعترفت به " **كوندليزا رايس** " ، وزيرة الخارجية الأمريكية ، منذ أشهر ، حينما أقرت بأن الولايات المتحدة دعمت – على مدى العقود الستة الماضية – الأنظمة الاستبدادية القامعة للحرية فى منطقتنا .

والثانية : أن وهم إمكانية مقاومة مشاريع الهيمنة الأمريكية والصهيونية ، فى ظل أنظمة القهر والتسلط الحاكمة ، هو أمر غير ممكن بأى صورة من الصور ، لا بواسطة النظم التابعة التى ليس فى واردها ، من الأصل ، مقاومة هذه المشاريع ، ولا عن طريق الشعوب ، المغلوبة على أمرها ، والمحكومة بالنار والحديد ، وبما لا يجعلها قادرة – بأى حال من الأحوال – على المساهمة بأى مستوى ، فى صد التهديدات الخطيرة المحيطة .

إن حرية المواطن شرط رئيسى لتحقيق ولضمان حرية الوطن ، وبدون تحقق هذا الشرط لا حرية للأنسان أو للأوطان ، إلا فى الخيال المريض للذين يهاجمون حركة " كفايه " وباقى القوى المنادبة بالديمقراطية والحريات لشعبنا ، بادعاء ساذج أن أى مطالب ديمقراطية الآن يقف من خلفها الإمبريالية الأمريكية ، مع أن الولايات المتحدة أعلنت مراراً تكراراً ، أن مصالحها أهم من المبادئ ، وأنها ستنحاز لهذه المصالح إذا تعارضت مع الديمقراطية ، وقد فعلت ذلك عشرات المرات ، وهو ما يضرب – فى الأساس – هذه المزاعم ويعرى فقر فكر من يقف خلف ترويجها ! .

ومن نافل القول أن أشير فى نهاية هذه الخاتمة ، إلى أن ما تضمنه هذا الكتاب من اوراق ومقالات ، كتبت فى سياق متسارع ، شديد الوطأة ، ولم تتوفر لكاتبها أبداً الظروف ولا الوقت المناسب لكتابتها بتأن ، ولإعادة مراجعتها فى هدوء ، فهى أوراق كتبت فى أتون معركة لم تهدأ لحظة ، واستهدفت الدفاع عن قضية عادلة ، وحركة نشطة ، فى مواجهة موجات من البطش الأمنى ، والترويع النفسى ، والتشوية السياسى المقصود ، استخدمت فيه الدولة كل أجهزتها ، والنظام كل خبراته وأمكاناته ، وشارك فيها زبانية القهر الذين استفزهم صوت " **كفايه** " الذى كسر حاجز الصمت ، فحاولوا – بكل طاقتهم – وأده فى المهد ، قبل أن يستوى على عوده ! .

غير أنها ، وبرغم ذلك ، وربما لذلك بالتحديد ، يمكن أن يكون لها فائدة حقيقية فى رسم صورة بانورامية للحركة وأبعادها ، ومسارها وأهدافها ، ومعاركها ومواقفها ، ومشكلاتها وقضاياها ، وهى حالة دائمة التجدد والتطور والاكتمال ، ويشارك فى صنعها الآلاف من أعضاء حركة " كفايه " على امتداد مصر كلها .

(١)

المقـدمات والتأثيرات

١ - قضية الديمقراطية في المنطقة العربية
بين المنظور الأمريكي والرؤية الوطنية *

بات من الواضح أن قضية الديمقراطية قد أصبحت هي القضية الأساس التي يجمع عليها الأغلبية الساحقة من العاملين بالحقل العام والمنشغلين بمستقبل الوطن ، وبتوجهات حركته الرئيسة ، باعتبارها المدخل الوحيد ، والضروري ، للتغيير الحقيقي ، ولإعادة بناء المجتمع بما يجعله صالحاً للتطور ، قادراً علي المنافسة ، في مواجهة التحديات المحيطة ، والمخاطر والتهديدات التي تجمعت ، وتتجمع ، نذرها في السماوات الملبدة ، من حولنا .

يمكن الجزم بأن قضية الديمقراطية كانت في صلب البرنامج الوطني والتحرري لشعبنا ، علي امتداد تاريخه الحديث والمعاصر ، منذ أن فرض قادة الرأي محمد علي والياً علي البلاد ، وحتى صيحة أحمد عرابي ، في مواجهة الخديوي توفيق : " لقد ولدتنا أمهاتنا أحراراً ، ولن نورث أو نستعبد بعد اليوم " ، وفي شعارات ثورة ١٩١٩ التي وحدت ما بين مطلبي الاستقلال والدستور ، وفي مظاهرات وانتفاضات الحركات الطلابية المعاصرة ، بل وحتى في ظل التحركات الشعبية واسعة النطاق ، بعدها ، التي عبرت – علي طريقتها – عن التشوف العميق للحرية في بلادنا .

وعلي الرغم من عمق هذه التطلعات الديمقراطية في مجتمعنا ، إلاّ أنه من المؤكد أن ما أنجز منها – علي أرضية الواقع – هو أقل القليل ، الذي لايعد كافياً- بحد ذاته – لمعالجة الآثار المتراكمة – علي مدار – العقود والقرون – من حكم الاستبداد والديكتاتورية وتغييب الرأي الآخر ، وحجب الحقوق الشرعية للطبقات والفئات المضطهدة ، حيث تميزت البيروقراطيات الحاكمة دوماً بقدرة غير محدودة علي التلون وامتصاص الضغوطات ، واستيعاب كل آليات الحراك الاجتماعي ، والخروج دائماً من معارك التغيير دون أن تخسر شيئاً ذا بال من مناطق نفوذها وسطوتها ، بل والتحرك السريع ، فيما بعد لاستعواض ما قد يكون قد قدمته – إكراهاً – من تنازلات شكلية للجماهير .ولم يكن هذا الأمر حكراً علي فترة ما بعد عام ١٩٥٢ ، وإنما كان علامة مميزة للحياة السياسية في مصر ، حتى في الفترة التي اصطلح علي تسميتها بـ " الفترة

* نص محاضرة ُقدمت بجمعية " **النداء الجديد** " ، وصدرت فى نشرتها المعنونة بـ " **النداء الجديد** " ، العدد الحادى عشر ، نوفمبر ٢٠٠٣ .

الليبرالية " ، فكثيراً ما كانت البلاد تشهد الانقلابات الدستورية ، وحكم أحزاب الأقلية ، ولم يعمر حزب الأغلبية (الوفد) في الحكم إلا فترة وجيزة ، علي الرغم من جماهيريتة الكاسحة ، وشعبيته الغلابة ؛ بحيث بدا الوضع وكأن تاريخ مصر المعاصر عبارة عن عملية متكررة لإنتاج وإعادة إنتاج القهر ، الأمر الذي سد المنافذ أمام كل محاولات التغيير السلمي – طوال المراحل السابقة – وأجهد كافة القوي والمؤسسات والجماعات العاملة في اتجاه " دمقرطة " البلاد ، وكبدها خسائر فادحة ، دون مقابل يذكر ، مما ساعد بدوره علي استفحال مناخ الإحباط واليأس في المستقبل ، وعمق من الشعور العام بلا جدوي الكفاح من أجل التغيير – بين الفئات غير الواعية ، والمهمشة في المجتمع ، وما أكثرها ، ويزيد من حده هذا الشعور تطور ميكانيزمات الفساد البنيوي للنظام وتوحش أجهزة القمع ، علي كل المستويات، في مقابل فقر وبدائية وهشاشة مؤسسات المجتمع المدني ، والأحزاب والهيئات الشعبية النشطة في مجال الحقوق السياسية والاجتماعية في البلاد .

هذه الوضعية الحرجة هي التي فتحت الأبواب ، أمام الجديد في هذا المجال ، المتمثل في دخول عنصر خارجي شديد الخطورة علي الخط .

فلقد أعقب أحداث ١١ سبتمبر الشهيرة في الولايات المتحدة ، هجوم أمريكي ساحق استغل هذا الحدث الكبير . كانت البداية ، فقط ، في أفغانستان تحت شعار " الحرب علي الإرهاب " ، غير أن مصالح ومطامع دعاة " الإمبراطورية الإمبريالية الأمريكية " ، من متطرفي الجناح العنصري الليكودي لليمين المحافظ الجديد ، التي تسيطر علي سدة الحكم في البيت الأبيض ، دفعت الأمر باتجاه خطوة خطيرة أخري ، تمثلت في العدوان علي العراق واحتلاله ، تحت مزاعم ثلاث : امتلاكه أسلحة دمار شامل ، وصلاته بتنظيم القاعدة ؛ وهما زعمان ثبت زيفهما تماماً ، وباعتراف مسئولي جهاز المخابرات المركزية الأمريكية ذاتهم ، أما الزعم الثالث ، وهو وثيق الصلة بموضوعنا فهو ، علي نحو ما عبر الرئيس الأمريكي بوش : " إن أمريكا ستعمل علي تحويل العراق إلي نموذج للديمقراطية والحرية ، ليكون مصدر إلهام للتغيير والأمل في الشرق الأوسط " [١] .

فما مدي مصداقية هذا الادعاء الأمريكي ، الذي كان واحداً من أهم أسباب العدوان الأمريكي علي العراق ، بواسطة (التحالف) الأنجلو – أمريكي ، المدعوم – بحماسة – من أركان (الدولة) الصهيونية ؟! . . وما موقع قضية الديمقراطية في إطار المستهدفات الحقيقية للاستراتيجية الأمريكية في منطقتنا ؟! . . وهل يفيد المصالح العليا الأمريكية تحقق ديمقراطية فعلية في دول المنطقة ، علي النحو الذي تروج له الإدارة الأمريكية ، وجماعات الضغط المؤيدة لها ، في بلادنا ؟! .

هذه الأسئلة وغيرها ، أجدها بالغة الأهمية ، وتحديد الإجابة الواضحة عليها أمر لا مناص منه ، للانتقال إلي مناقشة ضرورية وصريحة للقضية المطروحة : " **قضية الديمقراطية ، في المنطقة العربية ، بين المنظور الأمريكي والرؤية الوطنية** " .

أ- المنظور الأمريكي لقضية الديمقراطية في منطقتنا

في واقع الأمر لم تكن قضية الديمقراطية ، بأي صورة من الصور ، في وارد المرامي الأمريكية المؤكدة ، في منطقتنا ، كما يشير اثنان من كبار صناع السياسة الأمريكية المعاصرين هما ، مارتن أنديك ، والدبلوماسي السابق في إدارة كلينتون ، وريتشارد هاس ، مدير قسم التخطيط السياسي بوزارة الخارجية في إدارة جورج بوش الابن ، اللذان أجمعا علي أن إدارة الرئيس الأمريكي الأسبق كلينتون ، حسبما يشير أنديك ، قد قامت بترتيب صفقة مع حلفاء أمريكا ظلت قائمة بشكل او بآخر حتي ١١ سبتمبر ، علي أساس " أن تقدم الدول العربية المعتدلة القواعد والتسهيلات للقوات الامريكية ، لمساعدتها علي إحتواء " الدول المارقة " ، وتدعم كذلك جهود واشنطن لتسوية الصراع العربي الإسرائيلي [حسب الرؤية الأمريكية (الإسرائيلية) بالطبع !] ، مقابل ان تحجم واشنطن عن ممارسة أي ضغوط حقيقية علي هذه الدول (النظم) من أجل التغيير السياسي " [٢] ، فيما يعترف هاس بأن " الإدارات الأمريكية المتعاقبة ، الجمهورية والديمقراطية ، علي حد سواء ، لم تجعل من مسألة الديمقراطية أولوية بشكل كاف في العديد من أجزاء العالم الإسلامي ، وعلي الأخص (العالم العربي) . ففي بعض الأحيان تجنبت الولايات المتحدة النظر بعمق في الأعمال الداخلية لهذه البلدان ، لصالح تأمين التدفق المتواصل للنفط ، ولكبح التوسع السوفيتي والعراقي والإيراني ، والتعامل مع القضايا المتصلة بالنزاع العربي الإسرائيلي ، ومقاومة الشيوعية في شرق آسيا ، أو لتأمين حق الحصول علي القواعد لقواتنا العسكرية في المنطقة " [٣] .

فمن الثابت إذن أن المصالح الاستراتيجية العليا ، المقررة ، للولايات المتحدة الأمريكية ، تصدرتها مجموعة مستهدفات مترابطة ، لم يكن من بينها في أي لحظة مسألة تحقيق الديمقراطية في البلدان العربية والإسلامية ، بل أن قضية الديمقراطية ، في واقع الأمر ، كانت آخر ما تبتغي تحقيقة الولايات المتحدة ، حتى بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وانتهاء حقبة الحرب الباردة لأسباب عديدة منها :

١ – سهولة التعامل مع نظم غير ديمقراطية بشأن تأمين مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة ، وفي مقدمتها – بالطبع – النفط ، وضمان أمن وتفوق الدولة الصهيونية .

٢ – التوجس من احتمال أن يترتب علي أية عملية تحول ديمقراطي حقيقي حدوث حالة من عدم الاستقرار السياسي ، أو تغيير نظم موالية لها من خلال صناديق الاقتراع واستبدالها بنظم معادية بديلة ، (مثل الحركات الإسلامية) ، مما يؤثر سلباً علي المصالح الأمريكية الحيوية في المنطقة .

٣ – ضمان أمن ومصالح الدولة الصهيونية ، حيث أن " الدول التي وقعت اتفاقيات سلام مع (إسرائيل) ، بوساطة أمريكية ، أو في ظل دور أمريكي بارز ، مثل مصر والأردن والسلطة الوطنية الفلسطينية ، كانت بحاجة إلي إجراءات غير ديمقراطية حتى تمر هذه الاتفاقيات التي قوبلت بمعارضة شديدة من قبل قوي فعّالة مؤثرة في الداخل " [٤].

لقد كانت المسألة الديمقراطية الغائبة في دول العالم العربي والإسلامي ، إحدى الذرائع التي استندت إليها الإدارة الأمريكية المتطرفة ، في سعيها لإيجاد المسوغات الشكلية للعدوان علي واحتلال كل من أفغانستان والعراق ، وفي إطار التحركات المرسومة لإعادة صياغة ، ليس فقط خريطة المنطقة وحسب ، وإنما الخريطة الكونية بأكملها ، علي طريق إنجاز هدف بناء الإمبراطورية الإمبريالية الأمريكية ، التي تري المجموعة الحاكمة في الولايات المتحدة ، من غلاة الجناح اليميني – الليكودي ، للمحافظين الجدد ، أن الظروف مواتية لتحقيقها ، مستندة في ذلك إلي توفر " الموارد الاقتصادية والعسكرية والإيديولوجية الهائلة ، للولايات المتحدة ، التي مكنتها من امتلاك أبعاد القوة الإمبريالية " ، علي نحو ما يرصد إيمانويل تود ، في كتابة الشهير : **ما بعد الإمبراطورية ، دراسة في تفكك النظام الأمريكي** [٥].

وكما هو معروف فقد سبق القصف بالطائرات والاحتلال بالقوات العسكرية ، قصف آخر بالنظريات والأفكار ، مثل نظرية **نهاية التاريخ** لفرانسيس فوكوياما [٦] الذي بشر بنظام النيوليبرالية الغربي ، باعتباره النموذج الأمثل الذي يتعين علي شعوب العالم قاطبة استلهامه ، ونظرية صمويل هنتجنتون في **صراع الحضارات** [٧] التي طرحت العلاقة المأزومة ، الملتبسة ، بين الشرق والغرب ، باعتبارها علاقة تناقض عدائي مرشحة للانفجار ، كذلك فلقد مهدت الأفكار التي طرحها مفكرون استراتيجيون آخرون ، مثل زبيجنيوبرزنسكي [٨] ، وهنري كيسنجر [٩] ، والعديد من منظري اليمين الأمريكي مثل بيري وبيرل وولفوويتز وغيرهم من رموز المحافظين الجدد ، (New Conservateves) ، لتعبيد الطريق أمام القوة الأمريكية العاتية ، حتي تتقدم فارضة وجودها (!) ؛ مستفيدة من ذريعة (مكافحة الإرهاب) الذي بولغ كثيراً في

قدراته ، ورفع في هذا السياق ، إلي مرتبة القوة العالمية ، وهو ما أسس لنشوء حالة " من الحرب الدائمة علي مستوي العالم : حرب عالمية رابعة ! " [١٠] .

وفي ظل الترويع غير المحدود للنظام العالمي برمته ، (وبالذات للدول العربية والإسلامية التي اتهم مرتكبي اعتداءات ١١ سبتمبر بالانتماء إليها) ، تم تجاوز الولايات المتحدة للمؤسسات الدولية وعلي رأسها الأمم المتحدة ، وضرب عرض الحائط بقواعد القانون الدولي ، وبالشرعية الدولية بل وحتى برأي الحلفاء الأوربيين ، ناهيك عن الرأي العام العالمي الذي خرج الملايين منه للتظاهر احتجاجاً ، وانتهكت سيادة الدول ، وتم ابتزاز النظم الضعيفة الهشة ، في منطقتنا ، بسيف (الإرهاب) المسلط ، حتى تنصاع للأوامر والنواهي الأمريكية ، واستخدمت ذريعة " التغيير الديمقراطي " لتهديد من لا يقدم فروض الولاء والطاعة – دون أدني نقاش – وبالذات فيما يخص القبول بنتائج العدوان علي العراق واحتلال أراضيه ومصادرة ثرواته ودفع الحال فيه إلي تخوم الفوضى ، أيضاً بالنسبة للقبول بممارسات عصابة شارون العنصرية الهمجية ، وبربريتها في التعامل مع أبناء الشعب الفلسطيني ، التي تجاوزت كل الحدود المقبولة ، علي نحو ما نشهده في المواقف الأمريكية تجاه كل من سوريا وإيران ، بل وحتي مع نظم (معتدلة وصديقة) مثل الأسرة الحاكمة في المملكة العربية السعودية ، والنظام المصري .

لقد تهاوت الأكاذيب الأمريكية بشأن امتلاك نظام صدام حسين لأسلحة دمار شامل تهدد أمريكا وإسرائيل والغرب ، وتستطيع أن توضع في حالة الجاهزية للاستخدام " خلال خمسة وأربعين دقيقة !! " خاصة بعد سقوط النظام واحتلال العراق ، ومسحها طولاً وعرضاً ، والعجز عن تقديم دليل واحد يثبت هذه الادعاءات ، ومع ثبوت تهافت الزعم بوجود علاقة تربط النظام السابق بتنظيم القاعدة ، ازداد حرج الإدارة الأمريكية ، ولم تعد تملك – من مسوغ تقدمه – تبرر به حملتها التدميرية لدولة العراق ، واحتلاله بكلفته المادية ، والبشرية المرتفعة [وبالذات بعد تصاعد أعمال المقاومة ، وتضاعف الخسائر اليومية في صفوف جنود الاحتلال] فلم تعد الإدارة الأمريكية تملك سوي التشبث بموضوعة استهداف بناء نظام ديمقراطي في العراق ، يكون النموذج المحدث للتأثيرات المتتالية في المنطقة (علي غرار تداعيات **نظرية الدومينو** الشهيرة) ، في ظل استمرار الحديث عن عزمها علي تغيير خرائط المنطقة بالقوة ، وبالذات في الدول التي سميت باعتبارها عناصر مكونة لـ " **محور الشر** " ، الذي أعلن عنه الرئيس الأمريكي ، وفي مقدمتها سوريا وإيران .

وقد شجع هذا الادعاء البعض في بلادنا علي طرح مجموعة من التصورات ، التي لا تقدم جديداً من حيث المضمون ، ولكنها تمثل استدعاءً خطيراً ، بل بالغ الخطورة ، للتدخل الأجنبي في الشأن الداخلي ، مهدرين – بذلك – حصيلة كفاح أجيال تلو أجيال من أبناء الشعب المصري ، في سبيل تحقيق الاستقلال الوطني ، ونيل الحرية .

فتحت زعم " الدور الخيِّر للاستعمار" (١١) ، استرجعت أصداء مزاعم قديمة وبالية عن " **رسالة الرجل الأبيض** " ، و" **العبء الحضاري** " ، و " **الدور التقدمي للاستعمار** " . . ألخ ، وكلها مقولات طرحت في ظل صعود الظاهرة الاستعمارية الغربية ، منذ عدة قرون ، وتكفلت تجربة استعباد الشعوب ونهب ثرواتها ومضاعفة أسباب تخلفها ، في الرد علي هذه الترهات ، بل ولعب نفر من المثقفين الغربيين ، ذوي النزعات الإنسانية التحررية دوراً أساسياً في كشف هذه الأباطيل ، والإبانة عما تخفيه من أهداف ، وما تبطنه من نوايا .

وأقر البعض بصفة " الاحتلال " ، للوجود الأنجلو – أمريكي في العراق (وهل كان يمكنهم غير ذلك ، خاصة بعد اعتراف أمريكا وإنجلترا ، وإقرار الأمم المتحدة ، هذا الوصف ?!) ، " غير أنه حاول تجميل هذا الاحتلال بالادعاء أنه " احتلال من طبيعة خاصة " !، داعياً لمنحه الفرصة حتى يحقق مزاعمه (!) ، و" الصبر " عليه حتى ينجز وعوده ، رافضاً " المطالبة الفورية بوضع حد للاحتلال ، لأنها تفتح الباب أمام المقاومة المسلحة !! " (١٢)

أما أكثر هذه الدعاوى خطورة وتماسكاً ، فهي تلك التي " نظرت " لفكرة أن التدخل الأجنبي لإحداث التغيير المطلوب في النظم الحاكمة ، وبالذات في منطقتنا ، وبالقوة الجبرية ، وضع وارد بل وحبذ ، إذا استعصي أمرها علي القوي الداخلية .

وبمعني آخر فإن أصحاب هذه النظرة لا يجدون غضاضة في الاستعانة بالقوي الخارجية للإطاحة بالنظم القائمة ، في المنطقة العربية والإسلامية ، بعد أن ثبت – من وجهة نظرها – عجز القوي " الديمقراطية " في هذه البلدان ، واستمرت هيمنة هذه النظم دون بديل محتمل مطروح .

إن هذه النظرة التي عبر عنها عالم اجتماع شهير (١٣) في أكثر من منبر علني ، ظاهرها الرحمة وباطنها العذاب ؛ وهي تحمل في ثناياها – فضلاً عن التهديدات المباشرة للاستقلال الوطني القائم ، حتى لو كان نسبياً ، الخطر الشديد علي مستقبل البلاد ، وتهدر – بجرة قلم – كفاح أجيال تلو أجيال في سبيل التحرر ، وتستبدل نظماً ديكتاتورية عميلة لكي تحل محل نظم ديكتاتورية تابعة ، وسيصبح واقعاً علي عاتق

القوي الوطنية والديمقراطية ، مهمتان ثقيلتان في آن واحد : التخلص من نير الاحتلال ، ومواجهة النظام العميل ، الذي لابد وأن يلجأ لسلاح القهر والبطش بالقوي المعارضة ، حتى يثبت أقدامه علي سدة الحكم .

ب- **<u>محددات الرؤية الوطنية لإشكالية التحول الديمقراطي في مجتمعاتنا الاستبدادية</u>**

تتجاهل هذه الدعوة مجموعة من الاعتبارات ، تشكل في تفاعلها مجمل الرؤية الوطنية لقضية التحول الديمقراطي في بلادنا ، ويمكن أن نصيغها علي النحو التالي :

أولاً : إن قضية التحول الديمقراطي في كافه المجتمعات هو أمر مرهون بمستوي الإدراك العام ووعي الشعب ومفاهيمه ومعتقداته وقيمه السياسية والاجتماعية " إن التطور الديمقراطي لأي مجتمع يذهب إلي ما هو أبعد من النواحي الدستورية والقانونية ، ويصعب اختزاله في مجرد إجراءات أو حتى تشريعات ومؤسسات تنقل من مجتمع لأخر أو تفرض بشكل تحكمي ، ولكنه يرتبط ارتباطا وثيقاً بثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده وأنماط سلوكياته ودرجه تقدمه الاقتصادي والاجتماعي " (١٤).

ثانياً : واستناداً إلي ما تقدم فلا يمكن فصل التطور الديمقراطي في أي منطقة ، عن تحول أمر هام ، وعلي درجة كبيرة من الضرورة ، هو مستوي التطور في إدراك قيمة الفرد ، ودرجه الوعي والنضج الفكري ؛ فكل الدول التي تمتعت بدرجة كبيرة من التحولات الديمقراطية استندت علي ميراث غني من التأسيس الثقافي استمر لقرون عديدة . إن العملية الديمقراطية – علي هذا الأساس – هي عملية اجتماعية ممتدة Social Process ، لا يمكن اختزالها أو القفز من فوقها أو التهرب من استحقاقاتها ، فالديمقراطية الفرنسية مثلاً هي – في واقع الأمر – وليدة قيم الثورة الفرنسية وما أرساه رواد ثورة العقلانية الفرنسية من آراء ومعتقدات علي مدي قرون ماضية ، والحال في الولايات المتحدة لا يختلف كثيراً عن ذلك ، وهو في الحالتين ، وبالذات في الولايات المتحدة احتاج عمل مكثف وتراكم مستمر وتضحيات هائلة ، لعل أبرز مثالها نضال السود في الولايات المتحدة من أجل التمتع بالحقوق المدنية ، والذي لم يتحقق إلاّ مؤخراً وبجهود مستمرة لعقود طويلة دون انقطاع . فالقفز علي الواقع و " حرق المراحل " في قضية الديمقراطية ، التي هي في جوهرها قضية وعي وإدراك ، لن يؤدي إلا لخلق أبنية مشوهة ، لن تقل في بشاعتها عما أرسته الأنظمة الديكتاتورية من " مظاهر ديمقراطية " فارغة بلا مضمون .

ثالثاً : وبناء عليه لا يمكن فرض أي تحولات اجتماعية عميقة (مثل التحول في بنيه النظام السياسي الداخلي للمجتمعات) ، فرضاً بالقوة الجبرية من الخارج .

في هذه الحالة سيكون مصير أي نظام بديل ليس بأفضل حالاً من ذلك النظام (البائد) ، وإنما سيضاف إلي مثالبه كونه أتي ممثلاً لإرادة القوة الأجنبية التي أحدثت التغيير ، وفي المجال التطبيقي ، فإن ما يحدث في العراق أبلغ رد علي دعاة نظرية التغيير بالاستعانة بـ " عمرو " الأجنبي ، استناداً إلي المثل الشائع " **بيدي لا بيد عمرو** " ! ، فبديل نظام صدام حسين الديكتاتوري العميق يمكن رصده في : **احتلال أجنبي شديد الوطأة + فوضي عارمة + انهيار اقتصادي** . . الخ ، أما الديمقراطية فأصبحت بعد أن تم الاحتلال مؤجلة إلي أجل غير مسمي ، حسب تصريحات المسئولين الأمريكيين ! وهذا الأمر ليس جديداً ، بأي حال من الأحوال ، وقد مارسته كل النظم الاستعمارية القديمة فـ " جميع الإمبراطوريات تخبر ذاتها ، والعالم – علي حد قول إدوارد سعيد – أنها تختلف عن كل الإمبراطوريات الأخرى ، وأن رسالتها ليست هي النهب والسيطرة ، بل التعليم والتحرير !! " (١٥).

رابعاً : لا يمكن فصل الديمقراطية السياسية عن الديمقراطية الاجتماعية ، فالديمقراطية في جوهرها تعبير عن التوازن الطبقي في المجتمع ، ذلك التوازن الذي يحكم العلاقات بين فئات المجتمع ومكوناته الطبقية ، ويبقيها ضمن إطار الصراع السلمي لحل المتناقضات ، الذي يعتمد علي عدم قدرة أي طرف – وحده – علي حسم الأمور لصالحة منفرداً ، وبناء حكم ديكتاتوري مطلق دون مقاومة . فهذا التوازن في قوي الطبقات يؤسس لآليات التنافس السلمي السياسي ويحمي المؤسسات الديمقراطية من العصف بها ، ويكفل لكل طبقة حظها العادل من ثروة المجتمع ويحافظ علي مصالحها المرتبطة بوجود هذه الوضعية الديمقراطية ، ومن ثم يحافظ علي وجودها والعكس صحيح علي طول الخط ، فإدراك أي طبقة اجتماعية ، أو مجموعة عرقية أو دينية أو فئة من الفئات أنها مهضومة الحق ، مغبونة ، سيجعلها تعمل من أجل الانقلاب علي الآليات الديمقراطية في أقرب فرصة متاحة .

خامساً : لا يمكن استيراد الديمقراطية من الخارج بطريقة الـ " Key–Turn " أو " تسليم المفتاح " ، التي تمارس في الأعمال الميكانيكية والإنشائية فالديمقراطية بناء مؤسسي ، يستند علي خبرة اجتماعية تنظيمية للمجتمع ، فلا قيمة للأفراد " الفرط " ، غير المنظمين في هيئة اجتماعية ما : حزب سياسي – جمعية

مدنية – نقابة مهنية – اتحاد طلابي . . الخ ، وبدون توفر هذا الشرط الذي يكفل تدريب عناصر المجتمع علي الممارسة الديمقراطية ، ويضمن لهم حيزاً إنسانياً وفكرياً ضاماً ، سيظل المجتمع يعاني من هشاشة مفرطة ، تمنعه من أن يتجاوب مع متطلبات العمل الديمقراطي الحق ، وتحرمه من فرص المشاركة الفعالة في التفاعل مع مستلزماتها .

هذه الملحوظات الخمس تحدد الموقف الوطني الصحيح من المنظومة الأمريكية التي تربط تدخلها بالقوة في منطقتنا بحجة " نشر الديمقراطية " ، وكما تبدي في " **مشروع الشراكة الأمريكية – الشرق أوسطية** " بشأن الديمقراطية في الشرق الأوسط ، الذي قدمه وزير الخارجية كولن باول ، (ديسمبر ٢٠٠٢) ، والذي رصدت له الولايات المتحدة مبلغ ٢٩ مليون دولار!! ، (هذا المبلغ الهزيل المرصود أبلغ تعبير عن حجم الاهتمام الأمريكي الحق بهذه القضية !) ؛ وكذلك عبر العديد من تصريحات القادة الأمريكيين : جورج بوش – ديك تشيني – دونالد رمسفيلد – كونداليزارايس . . ألخ ؛ وهو الموقف الذي يمكن تلخيصه في التالي :

١ – إن قضية الديمقراطية شأن داخلي في المقام الأول يعتمد علي تطور القوي الاجتماعية المحلية ، ومرهون بقدرتها علي تنظيم صفوف الطبقات الاجتماعية وتطويرها – يوما بعد يوم – علي طريق التحرر الإنساني الطويل .

٢ – استدعاء المحتل الأجنبي لقلب النظم الحاكمة أمر شديد الخطورة ينبغي التنبيه من تبعاته ، فهو – فضلاً عن إهداره للاستقلال الوطني – يهدر أيضاً قيم الديمقراطية ذاتها ، ويقطع الطريق علي بناء ديمقراطي حق ، يستند إلي تطور القوي الطبقية في المجتمع ، ويحتمي بالوعي العام لدي فئاته.

٣ – علي الأنظمة العربية والإسلامية التي تحكم منطقتنا ، أن تدرك أن استمرار حكمها المستند إلي قهر الأجهزة واستبداد القوة الباطشة ، لن يستمر إلي الأبد ، وأن مصيرها إلي زوال مهما تصورت أنها مخلدة في مقامها ، وأن فرصة حمايتها الوحيدة من التهديدات الخارجية مرهونة بالانفتاح علي شعوبها ، والاستقواء بمواطنيها ، وهو ما لن يتحقق إلا بإطلاق الحريات والكف عن الركون إلي منظومة القمع البالية.

٤ – إن المكتسبات الديمقراطية هي المحصلة الطبيعية لنضال القوي الديمقراطية المنظم والممتد والممنهج والموجّه ، والذي يستهدف إحداث تراكم في مساحة الحرية المتاحة ، والاستعداد لتحمل تكاليف الحرية هو أول شروط تحققها .

خاتمــة

إن الديمقراطية الحقيقية – علي نحو ما تقدم – هي الإحساس بالكرامة البشرية، واحترام الذات ، وإدراك قيمة الموروث الثقافي في تعاطيه مع العصر ، واحترام الهوية الوطنية والقومية المنفتحة علي العالم ، وهي إعادة الاعتبار لقيمة الإنسان في أوطاننا ، بعد أن تحول إلي سلعة رخيصة ، والإدراك الداخلي أنه شريك أساسي في بناء المستقبل وصنع المصير ، وأنه كائن بشري مبدع له الحق في الوجود ، وفي التمتع بثرواته ، والتصرف في مقدراته بنفسه ، والديمقراطية ، من هذا المنظور ، ليست مجرد شكل خارجي يعتمد علي تدوير السلطة بين طبقة حاكمة مهينة منصاعة للمستعمر مؤتمرة بأوامره .

الديمقراطية هي نقيض المهانة والهيمنة والسيطرة ، وبهذا المعني فهي ضد الاحتلال والقهر ، وتتناقض موضوعياً مع كل الدعاوى الزائفة التي يروج لها البعض ، ويستدعون عبرها التدخل الأجنبي لـ (تحريرهم) من المستبد الداخلي ، لأن هذه الدعاوى تهدر في ذات الوقت القيمتين الخالدتين : حرية الوطن وحرية المواطن .

الهوامش

١ – جريدة " **الأهرام** "، ٢٠٠٣/٩/١٤ .

2 – Martin Indyk ," **Back to Bazar** " , Foreign Affairs , vol.81 , No.1 , January – February 2002 , p.47

3 – http : // U.S. info . State . gov / Arabic / 1209

٤ – أنظر البحث المميز للدكتور حسين توفيق إبراهيم ، **الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربي** ، **مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية** ، **كراسات استراتيجية** ، العدد (١٣٠) ، السنة الثالثة عشرة ، ٢٠٠٣ ، ص ص : ١٠-١٢ .

٥ – إيمانويل تود ، **ما بعد الإمبراطورية** : دراسة في تفكك النظام الأمريكي ، **دار الساقي** ، لندن ، الطبعة الأولي ، ٢٠٠٣ ، ص : ٣٩ .

وأنظر أيضاً الكتاب المهم لـ :

Michael Hardt , Antonio Negri , **Empire** , **Harvard University Press** , Cambridge , Massachusetts , London , England , First edition , 2001 .

٦ ـ أنظر

Francis Fukuyama , **THE End of History and the last Man** , Penguin Books , London 1992 .

7 – Samul p. Huntington , **the Clash of Civilization and the Remarking of World Order** , Touch Store Books , London , 1998 .

8 – Zbigniewr Brezinski , **the Grand Chessboard** , Basic Books , New York , 1997 .

9 – Henry Kissinger , **Does America Need a Foreign Policy** ? , Simon and Schuster , New York , 2001 .

١٠ ـ إيمانويل تود ، مرجع سبق ذكره ، ص : ٢٩ .

١١ ـ استخدم في مناظرة شاركت فيها ، بفضائية أبو ظبي ، أدارها المذيع التليفزيوني الأستاذ جاسم العزاوي ، قبل الحرب العدوانية علي العراق مباشرة ، هذا الوصف ، وكان من تقديره أن أمريكا لن تدخل العراق بأي صورة من الصور ، وإذا دخلت فلكي تنجز هذا الدور المتصور !

١٢ ـ أنظر : محمود الريماوي ، أجل إنه احتلال . . لكن من طبيعة خاصة ، جريدة الحياة اللندنية ، العدد ١٤٦٤٢ ، ٢٠٠٣/٤/٢٦ .

١٣ ـ كتب الدكتور سعد الدين إبراهيم ، يشرح وجهة نظرة باستفاضة (في جريدة **الحياة اللندنية** ، ٢٠٠٣/٨/١٣) ، رداً علي مقال للكاتبة راغدة ضرغام . مقال د . سعد الدين إبراهيم بعنوان : " **نعم بيد عمرو** . . إن لم تسارع أيدينا إلي التغيير " ، كذلك فقد أعلن د. سعد الدين إبراهيم في حوار معه بمجلة " **المرأة اليوم** " ، (العدد ١٢٥ ، يوليو ٢٠٠٣ ، ص ص : ٣٨ ـ ٤٣) أنه مع تغيير الأنظمة الدكتاتورية بالقوة (الأجنبية المسلحة) كما تفعل أمريكا ، ووصف الشعب المصري بأنه " غائب عن الوعي " أما المثقفون المصريون فإنهم " خائفون ومرعوبون " ، مصرحاً بأنه " علاقاته الخارجية " هي أكبر سند له فى مواجهة ما يعترض سبيله من مشكلات ! .

وقد أحدث مقال د. سعد ردود فعل بعضها محبذ ، مثل مقال الكاتب الكويتي محمد الرميحي تحت عنوان : " **المساعدة بيد عمرو ضرورة** " ، (جريدة الحياة اللندنية ، ٢٠٠٣/٨/٢٠) ، وهو هنا يجعل من استدعاء الاحتلال الأجنبي للتدخل في الشأن الداخلي أمراً لازماً (!) ، كما كانت بعض الردود ناقدة ، مثل رد الدكتور جلال أمين ، علي أفكاره في جريدة العربي (بتاريخ ٢٠٠٣/٨/٣١) تحت عنوان " **حكايات (عمرو الأمريكاني) لسعد الدين إبراهيم** " ، ورد كاتب هذه السطور رداً ضافياً علي ما طرح في هذه المناظرة ، بشكل عام ، متضمناً مناقشة أفكار د. سعد الدين إبراهيم ، في جريدة العربي (٢٠٠٣/١٠/٥ ، ٢٠٠٣/١٠/١٢) .

١٤ – د. هالة مصطفي ، **الديمقراطية ومستقبل السياسة الأمريكية** ، (حلقة نقاشية مع السفير الأمريكي ، ديفيد وولش ، مجلة الديمقراطية ، العدد (١١) القاهرة ، يوليو ٢٠٠٣ ، ص : ١٠ .

١٥ – إدوارد سعيد ، **الإمبريالية العمياء** ، لوس أنجلوس تايمز ، ٢٠ يوليو ٢٠٠٣ .

٢ ـ معضلة " التغيير " و " التحدى الديمقراطى " *

• فاقد الشيء لا يعطيه ! :

يكتب البروفسير " تونى جوت " ، مدير معهد ريمارك (جامعة نيويورك) عن " الديمقراطية " ، فيقول :

" الديمقراطية هى النظام الأكثر حساسية من بين الأنظمة السياسية فالملوك لديهم حقوق إلهية مقدسة . والدكتاتوريون يستخدمون القوة ، ولكن سلطة القادة الذين يتم اختيارهم بطرق ديمقراطية لا تعتمد على أكثر من " عقد مع الشعب " ، فالمشروعية فى هذه الأنظمة تتدلى من خصلة ثقة الجمهور ، وهذه الثقة لا يمكن الحصول عليها بالقوة ، أو الأمر بها عن طريق سن قانون . إنها مصدر قوة لا يضاهيه مصدر آخر – فالسياسيون الذين يحصلون على ثقة الجمهور يستطيعون القيام بأي شيء يريدونه تقريباً – وسمة لا غنى عنها للثقافة السياسية الديمقراطية . لكن من دون ثقة فإن الديمقراطية تذوى وتموت ! "، (مجلة " نيوزويك" ، عدد ٢٠٠٤/٧/٢٧) .

تحتوى هذه الجملة البليغة خلاصة مأزق الديمقراطية فى بلادنا ، وتلخص محنة المطالبين بها ، المؤمنين بجدواها ، كعلاج ناجع لأمراض المجتمع المزمنة التى كادت أن تصبح عصية على المجابهة .

لدينا فى بلادنا مشكلتان أساسيتان فى مقاربة هذه القضية :

١ – أن الرافعة التى ترتكز إليها هذه الدعوة ، الآن ، فى دولنا ، رافعة مشبوهة فاقدة المصداقية ، مجرحة ، لا يمكن الوثوق بنواياها أو خططها ، وأقصد بذلك " الرافعة الأمريكية " . هذا ليس حديثى أنا وحدى ، أو حديثـ" نا " جميعاً " . إنه أيضاً رؤية أمريكيين نافذين ، مهمومين بمصالح بلادهم قبل أن يكونوا متحمسين للدفاع عن مصالحنا . يقول البروفسير " جوت " ، السابق الاقتطاف من كلماته ، بهذا الصدد :

---

* مجلة " رواق عربى " ، عدد أغسطس ٢٠٠٤ .

" لقد بات معروفاً بصورة واسعة اليوم أن الثقة بين الديمقراطية الأقوى فى العالم وحلفائها قد وصلت نقطة انحدار لم يسبق لها مثيل . فلا يوجد أحد اليوم خارج الولايات المتحدة و (إسرائيل) ممن يثق بالولايات المتحدة أو برئيسها . وحسب استطلاع حديث لمركز " بيو " ، فإن انعدام الثقة فى أمريكا لا يختلف كثيراً عبر قارات العالم : فمن ألمانيا إلى باكستان ، ردت النسبة (العالية) ذاتها من الناس بالإعراب عن قدر غير قليل من الثقة أو انعدام الثقة نهائياً فى أفعال أمريكا وحوافزها. وكانت أمريكا فى الماضي دولة يعجب بها الناس ، أو يُخشى طرفها أو تُحسد . . أما الآن فهى باختصار دولة لا ثقة بها " ! ، (المصدر نفسه) .

. . هكذا فلأن للولايات المتحدة هذه الوضعية البائسة – فى سجل الديمقراطية – كان طرحها ، (هى بالذات من دون خلق الله !) ، لمشروع المبادرة المسمى بـ " الشرق الأوسط الكبير" ، الذى أصبح " موسعاً " ، قبل وبعد تبنيه من قبل قمة الثمانية الكبار ، الذين اجتمعوا فى ولاية جورجيا الأمريكية فى شهر يونيو الماضى ، أمراً مشكوكاً فى دوافعه و " ما ورائياته " ، والمثير للسخرية أن قضية الديمقراطية ، باعتبارها تطلعاً شعبياً حقيقياً فى بلادنا ، لم يوجه لها طعنات جارحة بأكثر مما وجه لها مع رفع الولايات المتحدة لشعاراتها . كان التوقيت كذلك بالغ الرداءة . فالولايات المتحدة التى تحتل دولة عربية كبيرة (العراق) وتمثل بأهلها وتنهب ثرواتها ، والتى تدعم العربدة الصهيونية فى فلسطين ، هى ذاتها ويا للعجب التى تتأذى لتخلفنا عن ركب الديمقراطية ، ولمعاناة شعوبنا من غيابها وتطرح – فى ذات الوقت برامجاً للإصلاح ! . بالطبع لا أحد صدقها ، ولا كان يمكن لأحد تصديق مزاعمها . فالواقع يفضح الأكاذيب دوماً ، وذاكرة الشعوب تعرف جيداً أن الولايات المتحدة – بالذات أيضاً – كانت الداعم و " الراعى الرئيسى " لأنظمة ديكتاتورية صرف ، قهرتنا حتى النخاع لكنها حافظت على وجودها ، فى كل الحالات ، بالمساندة الأمريكية ، نظير حمايتها للمصالح الأمريكية فى بلادنا .

ومن جهتها فان السلطات العربية الاستبدادية (دون استثناء) ، وجدت فى هذه الملابسات خشبة إنقاذ غير متوقعة ، جعلتها تقاوم فى محاولة للتملص من دفع الاستحقاقات الباهظة ، المؤجلة ، المطلوبة ، متملقة الشعور الوطنى الجارف المجروح لدى " الجماهير " نتيجة لما تراه وما تعانيه من انتهاك مستمر لكرامتها ومقدساتها . فصعدت من جوقة رفض المشروع برمته ، بادعاء أنه قادم على أجنحة التدخل الخارجى . كلمة حق يراد بها باطل ، لأن الديمقراطية – شاءت أمريكا أم أبت ، تقدمت بها أم

تراجعت – حاجة موضوعية ماسة لأوطاننا ، قبل أن تكون فرضاً خارجياً ، بأى صورة من الصور .

- **العين ما تعلاش على الحاجب ! :**

حين استرجع تجربتى الشخصية ، فى العمل العام والسياسى ، أجد مصداقاً لما تقدم . ففى مفتتح هذه الخبرة الذاتية (وكان ذلك منذ أكثر من ثلاثة عقود) تفجرت الانتفاضة الطلابية الوطنية الديمقراطية فى جامعات مصر . انتخبت واحداً من قادتها فى " **اللجنة الوطنية العليا للطلاب** " ، التى قادت الاعتصام الطلابي الشهير فى يناير ١٩٧٢ . انفض هذا الاعتصام باقتحام قوات الأمن للجامعة واعتقال نحو ألف وخمسمائة طالب وطالبة ، وسط موجة عاتية من التشهير (ليس أسوأها الاتهام بالعمالة والتجسس لكوريا الديمقراطية!) ، والتهديد والوعيد (من المسئولين الكبار ، وعلى رأسهم السادات نفسه ، الذى طالما ندد بغياب " الديمقراطية " فى " العهد البائد " !) . حين أطلق سراحنا بضغط مظاهرات واعتصامات الشوارع التى استمرت بعد اعتقالنا ، زحف إلى بيتنا فى القاهرة العشرات من الأهل والأقارب ، قادمين من قريتنا بمحافظة القليوبية القريبة – لتهنئة أسرتى بالإفراج عنى ، وجميعهم – دون استثناء واحد – حرصوا على أن ينفردوا بى لكى يسمعونى " نصاً " " محفوظاً " ، قوامة ما يلى :

" يابنى ، نحن فلاحون بسطاء لا قبل لنا بمجابهة " الحكومة " . ابوك يريد أن يربيك ويربى أخوتك ، وما تفعله يمثل كارثة بالنسبة له . يا بنى " هو احنا اللى حنعدل الكون !! " ، " هذا مُلك ومسيره ربك " . " هو العين تعلا عن الحاجب " ولا " المية تمشى فى العالى " . . يا ابنى خلينا " نمشى جنب الحيط " حتى نربى أولادنا . . . ألخ ألخ "

وأتذكر كم كنت غاضباً لسماع هذه " الاسطوانة " المشروخة . كانت عكس ما ربانى عليه أبى ، وما كنت أعتقد به ، لكنهم رأوا أن من " واجبهم " أن يلقنوا هذا الولد " الغر " طقوس " فلسفة الإذعان " الموروثة ، عبر قرون من المذلة والاستبداد والانتهاك ، من سلطة الدولة ، (الإمبراطورية – الخلافة – المملكة) ، أو من بطش " الفرعون ، الإمبراطور ، الخليفة ، الزعيم ، المعتمد ، الملك ، القنصل ، الرئيس . . ألخ " ، بل وحتى قهر المستويات الأدنى والأكثر تواضعاً : " الخولى ، العمدة ، مأمور القسم ، ضابط المباحث ، صاحب العمل . . . ألخ ألخ) .

كنت استشعر فى نظراتهم مزيجاً من الإعْجاب لهذا الفتى المتمرد الذى " تجاسر " على قوله " لا " ، ورعب هائل متغلغل من العواقب الوخيمة لفعلتى

" الخرقـاء " . . ، وهـو رعـب عميـق ، دفـين ، يـستدعى فـوراً ذكريـات العقـاب الـصارم : " الكربـاج " و " الخوذقـة " ، و : " الـسخرة " و " الـسلطة " . . وغيرهـا من ملامح تاريخ القهر فى بلادنا .

ساعتئذٍ أدركت أن ما يعوق تحقيق حلم الحرية فى أوطاننا ليس فقط استبداد الحاكم وإنما خوف المحكوم ؛ وتردده فى دفع ثمن حريته المستباحة خشية الموت ، الأمـر الـذى يعنـى المـوت كـل يـوم بـدلاً مـن ذلـك ، تحـت وطـأة الانتهـاك المـادى والمعنـوى لوجـوده وكيانه ! وأدركت أيضاً أن قضية " الديمقراطية " ، إنما هى – فى واقع الحال – أعمق من مجـرد بـضعة أشـكال او آليـات أو مظـاهر شـكلانية ، سـطحية ، جوفـاء ، تطـنطن آلاء الليل وأطراف النهار بـ " أزهى عصور الديمقراطية " [فلدينا ، فـى مصـر ، بالمناسـبة ، فائض للتوزيع ، لا يستهان به ، من كل هذه المظاهر !] . وأدركت أن الديمقراطية شـيء أخر تماماً . إنه متغير كيفى لا تراكم كمى ، وأمر يتعلق بشعور عضـوى ، " جـوانـى " ، فى جانب كبير وأساسى ، من جوانبها المتعددة . . فهى قضية " وعـى " ، و " إيمـان " ، و " إدراك " ، و " يقين " داخلى فى المقام الأول ، يشترط توفره اقتناع المرء بأن كرامته كإنسان ، أو كـ " بنـى آدم " ، تتطلـب ، فـى المقـام الأول ، أن يكـون حـر الإرادة ، مـستقل الفكر ، نقدى المنهج ، ممتلكاً القدرة على الاختبار والاختيار .

- **" بيدى لا بيد عمرو " :**

لقد واجه الهجوم الأمريكى ، الساحق الماحق ، علينا باسم " الديمقراطية " ، استجابتين متعارضتين :

الأولى : الترحيب المعلن ، والإغراء أو " الغواية " ، بوهم الحصول على الديمقراطية الفوريـة ، محمولـة علـى أجنحـة صـواريخ " كـروز " وحـاملات الطـائرات الأمريكية . لسان حال هذا الطرح الدكتور " سعد الدين إبراهيم " الذى أعلن ، بقطع ، أنه لما كنا غير قادرين على انتزاع الحقوق الديمقراطية بأنفسنا ، فلا بأس مـن أن يقـوم " عمـرو " – " كتـر الله خيـره !" – بـأن ينـوب عنـا – حتـى ولـو استخدم القوة المسلحة – فى تحقيق هذه الغايـة المبتغاة ، " وعمـرو " هنـا بـالطبع هو السيد الأمريكى .

الثانيـة : هـى الـدفاع عـن الـنظم (الوطنيـة . . بـأى معنـى !؟) ، ضـد " التـدخلات " الخارجيـة ، و " التعليمـات " و " الأوامـر" الـصادرة مـن الخـارج (!) ، وكـأن الرضوخ أمام هذه " التدخلات " و " التعليمـات " و " الأوامـر" ، فـى المجـال

الأمنى أو الاقتصادى أو السياسى (أى فى غير ما يطال مسألة السلطة) ، أمر آخر مقبول (!) . .

الموقفان فى إعتقادي خاطئان ، ويتجاهلان مجموعة من الحقائق الثابتة لا بأس من إعادة التذكير بها :

أولاً : التطلع الديمقراطى فى بلادنا قديم ومتواتر ، منذ فرض المصريون محمد على باشا والياً ، باختيار العلماء والقادة وأولى الأمر ، ومنذ امتلكوا أول برلمان فى المنطقة عام ١٨٦٦ ، ومنذ انتفضوا على الخديوى توفيق عام ١٨٨٢ ولسان حالهم قولة عرابى الشهيرة : " لقد ولدتنا أمهاتنا أحراراً ولن نورث أو نستعبد " ، ومنذ ثاروا طوال النصف الأول من القرن الماضى ، هاتفين من أجل " الاستقلال " و " الدستور " ، ومنذ تحرك الجيش عام ١٩٥٢ معلناً مبادىء ستة فى مقدمتها بناء مجتمع حر ديمقراطى ، ومنذ تفجرت المظاهرات الطلابية بعد الهزيمة تهتف : " عايزين حكومة حرة ، ده العيشه صبحت مرة " ، ومنذ عقدت مئات المؤتمرات والندوات وحلقات النقاش ، على امتداد أكثر من ثلاثين عاماً ، لكى تطرح المطالب الشعبية بـ " حق تنظيم الأحزاب والجمعيات ، وحق التعبير عن الرأى بكل الأساليب ، وحق الإضراب والتظاهر السلميين ، وحق تكوين النقابات والاتحادات . . . ألخ " .

أى أن نضالنا من أجل الديمقراطية قديم وعريق ولا رابط يربطه بالهجمة باسم " الديمقراطية " التى تشنها الولايات المتحدة والدول الغربية علينا .

لكن الغريب فى الأمر ، أن تاريخنا الطويل فى النضال من أجل الحرية والديمقراطية ، لم يشفع لنا أبداً ، لدى أنظمتنا المستبدة المتسلطة ، بل زاد الطبقات المهيمنة إمعاناً فى قهرنا ، وإصراراً على سلبنا كافة حقوقنا ، حتى باتت منطقتنا هى المنطقة الوحيدة – فى المعمورة – العصية على التطور الديمقراطى ، والتى تمتلك مناعة هائلة ضد التغيير إلى الأمام ، وتتمتع باستعصاء – عز نظيره – على الحريات ، حقوق الإنسان .

ثانياً : الحرية لا تُوهب ولا تُهدى . إنها – ككل حق مستلب – تنتزع بتنظيم الصفوف ، والوعى ، بامتلاك أسباب القوة ، بالحركة المنهجية ، بدفع الثمن وأداء التكاليف ، بالهجوم المنظم المخطط . . ألخ

بدون ذلك لا أمل يرتجى ولو " حلفوا لنا على البخارى " ، إنها خبرة التاريخ التى لا يأتيها الباطل من خلف أو من أمام !

ثالثاً : أهداف الولايات المتحدة فى بلادنا واضحة وضوح الشمس :

١ – ثرواتها وفى مقدمتها النفط .

٢ – أمن إسرائيل وتسيدها المطلق على شئون المنطقة .

٣ – القواعد العسكرية الهائلة التى تكفل السيطرة على " قلب العالم " ، من " المحيط للخليج يا قلبى لا تحزن ! " .

٤ – الهيمنة على اتجاهات الصراع الاستراتيجى فى العالم بما يبقيها القطب المسيطر المنفرد . . . وغيرها .

ذريعة " الحرب ضد الإرهاب " حققت للولايات المتحدة فرصة ذهبية لكى تضرب ضربتها وتحتل العراق كنقطة وثوب . تعطلت الهجمة الأمريكية – تكتيكياً – بسبب ضراوة " المقاومة العراقية " ، بعد سقوط صدام ، لكن الخطة لم تلغ ، عدلت ولكنها – حتى لو فاز كيرى – لن يتم التراجع عنها .

مسألة " الديمقراطية " غير واردة فى جدول أولويات الولايات المتحدة ، لكن طرحها ، والهجوم باسمها ، يحقق بعدة أمور للإدارة الأمريكية :

أولاً : التعمية على ما يحدث فى العراق ، والتدليس على السبب الحقيقى لاحتلال أراضيه [بعدما تساقطت الذرائع المدعاة ، الواحدة بعد الأخرى ، مثل ذريعة امتلاك أسلحة الدمار الشامل ، أو العلاقة بالقاعدة وهجمات سبتمبر ٢٠٠١ . . ألخ]

ثانياً : المساهمة فى حشد القوى الليبرالية فى أمريكا والعالم ، خلف الاستراتيجية الأمريكية فى المنطقة وتفكيك معسكر رفض الحرب داخل أمريكا وفى العالم .

ثالثاً : جذب قطاعات سياسية عربية ، عانت من استبداد النظم العربية ، لتأييد التدخل الأمريكى والتغاضى عن عملية الاحتلال وتوابعها .

رابعاً : إحراج النظم العربية ، وابتزازها من أجل إخضاعها للمطالب الأمريكية وإلا فسيف التشهير والعقوبات باسم " الاستبداد " و " غياب الديمقراطية " جاهز للاستخدام ، [وقد أثبتت هذا السلاح نجاعته الفائقة وحالة كل من مصر وليبيا أكبر دليل على ذلك !] .

- **" لا يحك جلدك مثل ظفرك ":**

وإذا كنا نرفض هذين الموقفين فنحن ندعو لأن نتبنى طريقاً ثالثاً لا يوقعنا فى انحرافيين خطيرين :

١ – التضحية بالاستقلال الوطني والحرية تحت ادعاء الحاجة للإطاحة بالنظم المستبدة وإحداث " التغيير الديمقراطى " حتى ولو استناداً على القوة الباطشة للأجنبى (وهو هنا الولايات المتحدة بالأساس) ، وهو خيار لن يقود حتى لتوفير ديمقراطية حقيقية ، بل فوضى وخراب لا حدود لهما (ومثال العراق واضح بهذا الشأن !) أو
٢ – الدفاع عن نظم مستبدة ، متسلطة ، خانعة ، قامعة ، فاشلة ، تحت زعم مواجهة " التدخلات الخارجية " ! .

الموقف الصحيح فى اعتقادي هو النضال ، في وقت واحد ضد الاستبداد والتسلط الداخلى ، وضد الاحتلال والتدخل الأجنبى فهما وجها عملة واحدة جوهرها انتهاب حقوق الشعوب (جماعات وأفراد) ، واغتصاب ثرواتها ، ومصادرة آمالها المشروعة فى الحرية والاستقلال والكرامة الإنسانية .

هذا الأمر لن يتحقق إلا عبر كفاح مرير وطريقه شاق وشائك ، معبد بالدم والتضحيات ومن يقول بغير ذلك مخادعٌ أو مخدوع .

- **" يد واحدة لا تصفق " :**

ولا يقدر على إنجاز هذه المهمة العسيرة ، (التى يضاعف من صعوبتها ما أشرت إلية من تراث القمع والاستبداد ، المتغلغل فى النفوس) ، سوى احتشاد وطنى واسع ، قوى ، منظم ، دءوب ، يمتلك خطة واضحة للنضال من أجل تحقيق هذا الهدف النبيل والمصيرى .

" جبهة إنقاذ " واسعة ، إذا صحت التسمية ، تضم كل المضارين – يميناً ويساراً – من غياب الديمقراطية وانتهاك الحريات واستمرار حالة الطوارىء لعقود فى بلادنا ، تتفق عناصرها على هدف مرحلى محدد هو كسر احتكار السلطة ، وانتزاع الحقوق الأساسية فى التنظيم والتعبير ، وصياغة دستور مدنى حديث ، أو " عقد اجتماعى " جديد ، يؤكد على تثبيت آليات التغيير الديمقراطى ، ونبذ " الإرهاب " كوسيلة لفرض الرأى ، ويقر " حق المواطنة " باعتبارها ركيزة البناء الاجتماعى ، ويعترف بالكائن الإنسان الفرد (المكون الرئيسى للجماعة) كقيمة مقدسة ، فى حد ذاتها ، لا يجوز انتهاكها ، أو إذلالها ، أو الافتئات على حقوقها المشروعة بأى صورة من الصور ، وبعدها فليختلف المختلفون ، وليتنافسوا حول رؤى وتصورات وبرامج ومصالح مشروع ، وللشعب (صاحب السلطات) أن يختار ما يراه مناسباً .

- **حتى لا " تعود ريما لعادتها القديمة " :**

ويخطـيء من يظن (وبعض الظن هنا إثم ، بل خطيئة) أنه قادراً وحده على القيام بأعباء هذه المهمة الجسيمة .

والأكثر خطئاً ، فى ظنى ، أن يخلق المطالبون بمستقبل أفضل بين شعار " التغيير " الضرورى ، والحتمى ، وبين شعار آخر ، مراوغ ، ملتبس ، هو شعار " الإصلاح " ، الذى تطنطن به السلطات ، وجهاز دعايتها الجبار ، صباح مساء ، والذى يصفع المطالبون على وجوههم بجملة شهيرة تقول أننا " مبادرون بالإصلاح منذ خمسة عشر عاماً " : فماذا تريدون إذن ؟! .

يكون " الإصلاح " ، من وجهة نظرى ، ممكناً فقط إذا كان البناء سليما إلا من بعض التشوهات العارضة التى تحتاج لبعض الترميم ، أو إذا كان الجسد متماسكاً وبه بعض " المرمات " اليسيرة . . أما إذا كان البناء ذاته ، (من ساسه لراسه) ، مهترئا وفاسداً ، ومخترقاً ، ومتهالكاً ، فكل مقاربات ، " الإصلاح " ستكون خادعة ولن تعدو كونها عمليات " ترقيع " ، تخفى " العورة " ، ولا تمنع من الوقوع فى " الجورة " ، ونكون – بذلك – كمن يخدع نفسه ، ويدلس على ذاته ، وينصب على " روحه " . . وعاقبة ذلك معروفة ولا تحتاج لتفصيل ، حيث سنظل نراوح مكاننا " محلك سر " ، فيما تتقدمنا البلاد الأخرى وتتسع الفجوة بيننا وبينهم ، والخشية كل الخشية أن يكون هذا ما هو مقدر له أن يحدث ، فأنظمتنا خبيرة فى هذا الشأن ، ضليعة فى استهلاك الشعارات ، وتفريغها من مضمونها ، حتى يبدو وكأننا نطحن مياه المحيط ، ونعود ندور فى الساقية ، فلا تقدم صنعنا ولا " إصلاح " أنجزنا ، والوجوه هى ذات الوجوه [حتى ولو تغيرت بعض الأقنعة هنا أو هناك] ، والسياسات نفس السياسات [حتى ولو صاغتها هذه " اللجنة " أو تلك !] ، و " تعود ريما لحالتها القديمة " ، حيث لا تغيير ولا يحزنون ، و" لا جديد تحت الشمس " ! .

- **" رحلة الألف ميل تبدأ بخطوة " :**

هل يتطلب " الإصلاح " أو " التغيير " إنتاج نخب ثقافية جديدة ؟! .

سؤال مهم طرحته ورقة العمل المقدمة من المجلة لهذا المحور ، والإجابة سهلة وعسيرة فى آن واحد .

لو كانت المسألة كعملية استبدال " فردة كاوتش " سليمة بأخرى معطوبة ، فى سيارة أو حتى فى " طياره " ، لهان الأمر ، ونتيسر فعله مهما تكلف ! . . لكن المشكلة فى اعتقادي أكثر تعقيداً وتشابكاً ، إذ لا يوجد – للأسف الشديد – مصنعاً واحداً يورد

" النخب " المطلوبة حسب العصر أو الموضة أو حتى المهمات المحددة . . فالنخب الثقافية والسياسية ، بل وحتى الاقتصادية والاجتماعية هى نتاج تطورات داخلية ممتدة ، تتشكل عبر قرون طويلة ، وتفاعلات عديدة ، وتتأسس فى مجرى صراع الطبقات وتنازع الفئات الاجتماعية والمصالح ، ومن خلال تراكم الخبرات والقسمات الفكرية والنفسية ، المتأثرة بحقائق التاريخ ووقائع الجغرافيا ، وهى بهذا الوضع أمراً صعب تعويضه إذا دمرت أو اخترقت ، أو استهلكت أو خربت .

لو انتظرنا – إذاً – من أجل إحداث " التغيير " المطلوب ، وليس " الإصلاح " المتوهم ، حتى يُنجز الوعد بإنتاج " نخب ثقافية جديدة ، مبرأة من أدران النخب الحالية ، ومنتقاة " على الفرّازة " كما ، يقولون ، فقد يطول انتظارنا لسنوات وسنوات ، بل ربما يتجاوز انتظارنا إلى عقود بعد عقود . . وهذا أمر يتعذر احتماله ، فلا الظروف المحيطة بالوطن ستنتظرنا حتى ننهى هذه المهمة المستحيلة ، ولا الاحتقانات المتراكمة فى داخله يمكن تأجيل تفجراتها وتداعياتها ، حتى نستبدل هذه النخبة بتلك ! .

* * * * *

المتاح ، فى تصورى ، هو الحركة من حيث نقف ، والبناء على ما نملك ، والتأسيس على ما بين أيدينا ، وتطوير ما هو متاح ، سعياً للوصول إلى ما نأمل .

وبدلاً من انتظار " المخلص " ، [سواء كان " بوش " أو " كيرى " أو " شيراك " ، أو من غير هؤلاء] الذى لن يجيء أبداً ، وإن جاء فلن يأتى بخير ، بدلاً من ذلك يمكننا أن نصنع مخلصنا الخاص ، وأداة تغييرنا الفعالة : بأن نضم صفوفنا وأن نتجاوز خلافاتنا الصغيرة والسفيهة أحياناً ، وأن نحدد نطاق اختلافاتنا ، حتى الكبير منها ، بحيث لا يطغى على المهمة المرحلية المقدسة : أوسع جبهة ديمقراطية من أجل التغيير ، لأن مصر " المحروسة " ، " أم الدنيا " ، تستحق – بالفعل – واقعاً أفضل مما هى فيه .

٣ ـ بناء مصر الديمقراطية أولاً *

انشغلت النخبة السياسية والثقافية المصرية طوال العقد الأخير من السنين ، وبالذات منذ تفجر الانتفاضة الفلسطينية ، التى تحل ذكراها الرابعة هذه الأيام ، بقضية ملاحقة العدوان الصهيونى الإجرامى المتصاعد فى مواجهة أبناء الشعب الفلسطينى ، حيث تنوعت أشكال وهيئات التضامن مع الأشقاء الفلسطينيين ، وتعددت الجمعيات واللجان النشطة فى هذا السياق ، ثم أضيف إلى جدول أعمال هذه النخبة ، بعد العدوان الأمريكى على العراق ، واحتلال القوات الأمريكية – البريطانية لهذا البلد العربى الكبير مهمات جديدة ، هى فضح هذا الاحتلال والتنديد بممارساته الإرهابية والتضامن مع " المقاومة العراقية " ، وكان هذا الجهد قد بدأ قبل سقوط بغداد فى أنشطة " كسر الحصار " المضروب على شعب العراق ، منذ انتهاء حرب " عاصفة الصحراء " وما تلاها من تداعيات ! .

ومن نافل القول أن هذا الانشغال كان له مبرراته الموضوعية ، ولم يكن فيه افتعال أو اصطناع ، فما كان من الممكن تصور حدوث ما حدث من وقائع خطيرة ودامية ، سواء فى العراق أو قبلها فى فلسطين ، فيما الطلائع السياسية والثقافية منصرفة عن الاهتمام بهذا الأمر ، الذى شد انتباه حتى الجمهور العادى من المواطنين الذى لم يكن له سابق اهتمام بالشأن العام ، أو بـ " السياسة " ، (العليا) ، التى كان محيط الاهتمام بها مقصوراً على النخب ، على الأقل فى العقود الأخيرة من عمر أوطاننا .

وهكذا ، فقد كان من الطبيعى – على سبيل المثال – أن نشهد ظاهرة لفتت انتباه الكثيرين ومراكز أكاديمية وبحثية مختلفة ، وهذه الظاهرة تمثلت فى تكوين **لجان شعبية** عديدة اجتهدت فى تقديم أوجه المساندة للأشقاء فى فلسطين والعراق ، على نحو " لجان دعم الانتفاضة " ، و" لجان مكافحة الفكر الصهيونى " ، و" لجان مقاطعة البضائع الإسرائيلية والأمريكية " ، ولجان " مقاومة التطبيع " ، و " لجان مساندة الشعب العراقى " . . ألخ ألخ ، ولم تقتصر هذه الظاهرة فقط على جهود الهيئات السياسية

---

* جريدة " العربى " ، القاهرة ، ٢٠٠٤/٩/١٩ .

والأفراد المستقلين ، وإنما اتسع مداها لكى تشارك فيها النقابات المهنية كذلك ، حيث تشكلت داخلها لجان شبيهة أسهمت بجهد كبير فى تدعيم هذه الأنشطة ، ونجحت هذه الجهود الدءوبة ، التى استمرت على امتداد السنوات الماضية ، فى إبراز الوجه الوطنى لمصر ، وعلى الرغم من أن نظامها هو أول الأنظمة العربية التى وقعَّت على اتفاقات الاعتراف السياسى بالعدو الصهيونى – فإن اتحاد الإرادة الشعبية ، وتجسدها فى تكوينات وأنشطة ، على النحو الذى عرضت إليه بإيجاز آنفاً ، جَسّد الرفض الشعبى لما أطلق عليه " التطبيع " ، ومَثّلَ حائط الصد المنيع أمام محاولات اختراق المجتمع المصرى (سياسياً وثقافياً واقتصادياً واجتماعياً) ، على نحو بات واضحاً ومؤثراً فى مسيرة العلاقات مع العدو الصهيونى ، ليس فى مصر فقط ، وإنما أيضاً فى شتى بقاع الوطن العربى ، وعَكس عُمق الارتباط الوجدانى لشعب مصر بمصير القضية الفلسطينية ، والقضية العراقية من بعدها .

على أن هذه الجهود النبيلة ، والضرورية ، والتى حتمتها تطورات الوقائع وفرضتها تداعيات الحوادث شابها العديد من السلبيات حَدَّتْ من قدرتها على الفعل والتأثير ، ليس هنا مجال الخوض فى أغلبها ، أما السلبية الأساسية التى يهمنى الإشارة إليها فى هذا الموضوع ، فهى أن هذه الأنشطة استنزفت أغلب طاقة هذه النخبة وامتصت – تقريباً – معظم ما تملكه من قدرة على الحركة ، وإذا أضفنا إلى هذا الأمر حقيقة مفادها أن جمعيات المجتمع المدنى ، وفى ظل وفرة التمويل الأجنبى ، والسهولة النسبية لممارستها أنشطتها ، وأيضاً بسبب رداءة المناخ السياسى العام ، قد استقطبت شرائح كبيرة من أفراد هذه النخبة ، وانسلت بهم بعيداً عن العمل السياسى المباشر ، لأدركنا كيف خلت الساحة السياسية ، بصورة شبة كاملة ، من جهود دءوبة ومستمرة ومتراكمة لطرح قضايا التغيير فى المجتمع المصرى ، بعد أن وصل أداء النظام السياسى فيها إلى درجة التدهور غير مسبوقة ، وفى ظل تردٍ خطير لأوضاع الأغلبية العظمى من الناس ، فقر وبطالة وإحباط وفقدان للأمل ، مع تفشى الفساد الذى أصبح بنيوياً يخترم كل أركان المجتمع ! .

لقد انزلقت النخبة السياسية والثقافية المصرية ، بدافع من حسن النية والرغبة فى مساعدة الأشقاء الفلسطينيين والعراقيين فى محنتهم ، إلى حالة أسميها بـ " التواطؤ الموضوعى " بينها وبين الدولة ، التى لم تر غضاضة أو خطراً ذا بال فى هذا الأمر ، فإن تُفرغ طاقة الغضب فى سب وشتيمة شارون وبوش ، وأن تُحرق الأعلام الإسرائيلية والأمريكية ، وأن تُرفع لافتات التنديد بالعدوان الصهيونى والأمريكى ، أمر مقبول من النظام لاسيما وأنه ينتهى ، فى الأغلب ، بعودة المحتجين

إلـى منـازلـهم ، فـى انتظـار كارثـة أخـرى تـدفعهم للخـروج مجـدداً ، لتكـرار هـذا الفعل المحكوم ، وهلم جرا .

وحتى في المرات النادرة التي استطاعت هذه النخبة التمرد على حالة " الصراخ في القاعات المغلقة " وخرجت إلى الشارع ، فقد حاصرتها أرتال جنود الأمن وقوات " مكافحة الإرهاب ! " المدججة بالسلاح ، ومنعت أدنى اتصال بينها وبين الجماهير ، التي كانت تقف في الناحية الأخرى من الطريق ، تنظر في رعب وخشية لهؤلاء البشر (الذين تعتبرهم من نوع آخر !) ، الذين ينهكون أصواتهم بالصياح والهتافات ، فيما تطوقهم فوق القمع ، بالآلاف من كل جانب ! .

إن أخطر ما في هذه الحالة هي أنها تعطي للبعض احساساً زائفاً براحة الضمير ، وتدفعه للشعور بالرضا على ما قام به . . أفلم يخرج ، رغم كل المعوقات ، وفي مواجهة كل القيود ، لنصرة الأشقاء في فلسطين والعراق ؟! . .

وليس لدى أدنى اعتراض ، بطبيعة الحال على هذا الأمر ، وأنا واحد من المشاركين الرئيسيين في هذه الحالة ، وفي كل الظروف ما كان ممكناً ولا مقبولاً أن نرى ما يحدث في فلسطين المحتلة والعراق المحتل ، من مجازر وتدمير وانتهاكات مستمرة ، دون أن نحرك ساكناً . . لكن الخطير في هذا الأمر ، وهو هنا مربط الفرس ، أن هذه الأنشطة التي امتدت لعشر سنوات أو يزيد لم تقدم دعماً حقيقياً للأشقاء في محنتهم ، ولم تمنع الأنظمة العربية ، وفي مقدمتها النظام المصري ، من توثيق عرى العلاقات مع العدو الصهيوني (آخر الاحصاءات أن معدل التبادل الاقتصادي بين النظم العربية (ومن ضمنها مصر) والعدو الصهيوني زاد العام الماضي وحده ، وفي ظل تصاعد الهمجية الصهيونية ، بنسبة ٦٨% ! ، كما وقَّعَ النظام المصري صفقة لتوريد غاز طبيعي لدولة العدو الصهيوني قيمتها بليونا دولار ، وتنشئ الأردن على أرض الحدود المشتركة في العقبة جامعة تكنولوجيا كبرى . . ألخ) . . لماذا ، لأن النظم العربية ، والنظام المصري أساساً ، تطبق نظرية " **دعهم ينبحون . . وستفعل ما نريد !!** " ، فليس هناك غضاضة ، من وجهة نظر النظام ، من أن تُفرّج هذه المجموعات عن البخار المحتبس داخلها وداخل الناس ، ما دام الأمر لا يتجاوز هذا الوضع . . إذ سرعان ما تهدأ النفوس ، ويعود كلٌ إلى قواعده سالماً : الأمن المستنفر لمعسكراته ، والنخبة الفائرة إلى بيوتها أو مقراتها أو أحزابها !! .

والأخطر مما تقدم ، أن حالة " التواطؤ الضمني " هذه ، التي أشرت إليها هذه ، أفرغت العمل العام المصري ، وأظن العربي كذلك ، من جهود ترى هذه الأزمة في علاقاتها الجدلية العميقة بالواقع ، ولم تترك للنخبة السياسية والثقافية فائض جهد ،

(بعد الاستنزاف شبة اليومى لطاقتها (المحدودة) فى المجالات السالف شرحها) ، توجهه للاهتمام بالشأن المحلى ، أو لطرح القضايا الخطيرة المترتبة على غياب الحريات وتغول الحكام وترسانة القوانين القاهرة للإنسان ، أو لانتشار الفساد . . ألخ . . ألخ ، وهى القضايا الرئيسية التى يمكن لها أن تكون الجسر بين النخبة والملايين من أبناء الشعب ، وأن تكون الصوت الذى يوقظ العملاق النائم ويدفعه للتحرك .

فالناس البسيطة ، غير المسيسة مؤكد أنها تتعاطف مع شعب فلسطين والعراق ، وتتألم لآلامهما ، غير أنها مكبلة بألف قيد يمنعها من التحرك العميق لنصرتها ، منها قيود الحاجة ولقمة العيش والسعى المذل لتوفير أبسط أسباب الحياة ، ومنها الرعب من بطش واستبداد النظام الذى تعانى من سطوته فى كل خطوة من خطوات يومها . . وما لمُ يرفع هذا القيد عن كاهل الملايين . . ستظل النخبة وحدها " تهاتى ! " ، والسلطة ستصنع " ودناً من طين وأخرى من عجين ! " . .

ان فاقد الحرية يصعب عليه نصرة الآخرين فى كفاحهم لنيل حريتهم ، والأولوية لديه ، في المقام الأول ، ستتوجه إلى كسر قيده حتى ينعتق ، ويكون له ، فيما بعد القدرة على مساعدة من يحتاج للمساعدة ، والناس البسيطة تدرك ، بالسليقة ، حجم المؤامرة التى يتعرض لها الأشقاء العرب ، لكنها تعيش ، بالواقع ، مؤامرة مستمرة على وجودها المادى والمعنوى ، الذاتى والموضوعى ، وهى بحاجة لمن يتضامن معها فى مواجهة غول ارتفاع الأسعار وتدنى الخدمات والتعذيب فى السجون وأقسام الشرطة ، وتلبية حاجات تعليم الأبناء وعلاج المرضى ، ومواجهة أعباء حياةُ مّرة أصبحت لا ُتحتمل ولا تطاق !! .

ومن هنا فواجبنا ، نحن المهمومون بقضايا أمتنا وأوطاننا ، أن نضع فى الاعتبار هذا الأمر إذا كنا نريد الخروج من مأزقنا ، بالانفتاح على الملايين من أبناء شعبنا ، وتبنى مطالب الناس ، والدفاع عنها وعن أحلامها المتواضعة المشروعة وأمالها المحاصرة والمجهضة ، وهذا السبيل وحده هو الذى يكسر حاجز العزلة عنا ، ويقربنا منها ، ويبنى قنوات واسعة للتفاعل معها .

هل يعنى هذا القول أننا مطالبون بتصفية كل أنشطة تضامننا مع شعب فلسطين وشعب العراق ؟! .

على الإطلاق ليس هذا هو المقصود ، وهو أن تم سيمثل ارتداد غير مبرر ، وخسارة لا تعوض لجهود تمت وأثمرت الكثير ، ويمكن أن تثمر الكثير أيضاً !! .

المطلوب فقط أن نعيد ترتيب أولويات العمل الوطنى ، وأن ندرك جدلية التحرك الطبيعى : من الخاص للعام ومن العام للخاص ، والارتباط الموضوعى بين المحلى والقومى والعالمى . . فلا يعقل ، بأى حال من الأحوال ، أن يكون لدينا نحو عشرين لجنة وجمعية للتضامن مع شعبى فلسطين والعراق ، ولا توجد سوى لجنة أو لجنتين صغيرتين للتضامن مع الشعب المصرى وقضاياه . . وليس من المنطقى أن تنظم سنوياً عشرات المؤتمرات والندوات والمحاضرات والمظاهرات والاعتصامات . . ألخ ، تضامناً مع الأشقاء فى فلسطين والعراق ، بينما لا ينظم أى جهد يذكر للتضامن مع الفلاحين الذين يعانون الأمرين فى ظل القوانين الجديدة الجائرة التى صيغت لانتزاع الأرض منهم ، أو مع العمال الذين يطردون من مصانعهم ، أو مع الملايين من الشباب العاطلين عن العمل ، أو مع الآلاف فى السجون والمعتقلات ، أو مع المئات الذين ُيعذبون فى أقسام الشرطة ، أو مع معاناة الناس من ارتفاع الأسعار والغلاء والكساد . . ألخ ألخ !! .

مرة ثانية ، ليس المقصود بهذا الأمر إدانة أى مظهر للتضامن مع الأشقاء الفلسطينين والعراقيين ، بل على العكس ، فهدفى الأساسى هو البحث عن كيفية حقيقية لمساندتهم ودعمهم . . إن هذا الأمر لن يتحقق ، على النحو الأمثل ، فى ظنى ، بدون أن ننجح فى تحقيق وضعية ديمقراطية متقدمة ،ُتمكننا من بناء نظام وطنى ديمقراطى حقيقى ، ينظر إلى أفعال التضامن مع فلسطين والعراق ، لا باعتبارها منحة منا ، أو هبة (لآخرين) فى محنة ! ، وإنما من منظور وحدة قضية الأمن القومى العربى ، والارتباط المصيرى بين أركان هذه البقعة المستهدفة ، ووحدة النضال من أجل التحرر والاستقلال والديمقراطية والتقدم فيها .

بمعنى آخر ، وأوضح :

لكى نساند الأشقاء حقاً يجب أن ننتزع حقوقنا الديمقراطية فى التنظيم والتعبير ، وفى الإحساس بالمواطنة الحقة والكرامة الإنسانية . . فمصر الديمقراطية التى يحكمها نظام وطنى ، هى الركن الركين لدعم شعب العراق وشعب فلسطين وتحررهما ، ولكل شعب عربى آخر ، ولكل الإنسانية قاطبة وتحقيق هذه الغاية يستلزم إعادة توجيه الأولويات للجماعة الوطنية المصرية .

ولا يعنى هذا الأمر – بأى صورة من الصور – إلغاء أنشطة دعم الانتفاضة والمقاومة فى فلسطين والعراق ، أبداً : فهذا الأمر غير مطروح بالمرة . . على العكس من ذلك ، إذ المطلوب دائماً تفعيل وتطوير مثل هذه الأنشطة الهامة والضرورية ،

فالمطروح فقط هو بذل جهد أكبر للنضال من أجل انتزاع الديمقراطية والحريات ، وتنظيم صفوف أبناء شعبنا فى آليات متعددة للدفاع عن مصالحها ، إن غاية هذا الأمر كله هو توفير أفضل السبل لمواجهة فعلية ، حاسمة وقادرة على الفعل والتأثير .

إذ لم يعد كافياً ، من وجهة نظرى ، تكرار ما نفعله من أشكال مستهلكة ، هدفها إبراز صور دعمنا للفلسطينيين والعراقيين ، فأهم من ذلك بكثير إحداث تغيير موضوعى فى موازين القوى ، داخل مصر ، بآليات النضال السلمى ، بهدف استعادة ثقل مصر فى معركة المصير . . عن طريق تطوير حالة المقاومة الشعبية المصرية لبرامج النهب والاستبداد الداخلى التى تثقل بوطأتها على الجميع ، وكذلك فى مواجهة سياسات التبعية للولايات المتحدة ، وللسياسات " النيوليبرالية " ، التى كبدت شعبنا خسائر فادحة ، وجَرت علينا الويلات والنكبات من كل جانب ! .

هذه الخواطر أتوجه بها لكل المهمومين بالأمر ، والمشغولين بالشأن العام ، فى لحظة مصيرية ، حقاً ، من لحظات وطننا ، خاصة ونحن نعيش " غرس " الديمقراطية البهيج ، فى ظل " مولد الحزب الوطنى " وزفة " المبايعة " ! .

٤ ـ كفايـــــــه *

علينـا أن نتوقـف مليـاً ونحـن نراجـع نتـائج مـؤتمر " **الحركـة المصرية مـن أجـل التغيير " كفايه "** " ، الذى عقد يوم الأربعاء ٢٠٠٤/٩/٢٢ ، أمام ثلاث قضايا رئيسية ذات دلالـة سيكون لهـا – فـى اعتقـادى – ظـلال لا يمكـن تجاهلهـا علـى مـستقبل العمـل الديمقراطى فى بلادنا ، إذا أحسن قراءة دلالاتها والاستفادة من الفرص التى توفرها .

القضية الأولـى : هـى اسم الحركـة ذاتـه ، والـذى يتضمن فـى ذات الوقت مضمون مهمتها الرئيسية فهى حركة قامت واجتمعت لهدف واحد هو " **التغيير** " . أى تغيير الأمر الواقـع بأسـاليب النـضال الـديمقراطى المعهـودة ، ومهمـة " **التغيير** " تفتـرق كثيـراً عـن مهمـة " **الإصـلاح** " ، الـذى تـروج لـه وسـائل " الميـديا " المحليـة والأجنبيـة وبالـذات الأمريكية ، فالتغيير أعمق وأشمل من " **الإصلاح** " وأوسع مدى . . ذلك أن " **الإصلاح** " يكون ممكناً وواجباً إذا كان الخلل سطحياً أو هامشى ، كان يكون لديك بنيان قوى مكين لكن بـه عيب بسيط يحتـاج لإصـلاح حتـى يستقيم الأمـر ، أمـا إذا كـان أسـاس البنـاء ذاتـه معيوباً ، أو بُنى على قواعد خاطئة ، فكل ما يرتفع عليه سيكون معرضاً للإنهيار إذا لم يتغير هذا الأساس ويجئ مكانه أساس آخر منشأ علـى أصـول علمية سليمة ، تراعـى كل اشتراطات البناء الصحيح وتتحسب لثقل الأحمال الواقعة عليه .

ومن هنا فالمهمة التى يتوجب على جميع المنـادين بالمصلحة العامـة الآن فـى بلادنـا تبنيهـا هـى مهمـة " **التغيير** " ، حتـى لا ينساق الجميـع إلـى عملية تجميل الوجـه القبيح ، والتدليس على أبناء شعبنا ، وخداعهم بوهم لن يتحقق وزعم لا مستقبل له .

أما **القضية الثانية** : فهى قضية التوقيت ذاتـه . فهذا المـؤتمر الـشعبىُ عقد فـى ذات فتـرة انعقـاد " مولـد " الحـزب الـوطنى " الحـاكم ! " ، الـذى طنطنـت لـه أجهـزة إعـلام الحكومة ودوشت أدمغتنا به ليل نهار ، فكـأنى بالقـائمين علـى أمـر تنظيم مـؤتمر " **حركة التغيير** " يـستهدفون القـول بـأن مـؤتمر الحـزب الـوطنى لا يمثـل سـوى الحاضـرين فيـه والمتكالبين على موائد السلطة ، أما أبناء الشعب المصرى فلهم رأى آخر عبروا عنـه فـى

* جريدة " الاحرار " ، القاهرة ، ٢٠٠٤/١٠/٢

المؤتمر الذى طالب بالتغيير الحقيقى ، الذى يمكنه وحده إحياء الأرض الخراب ، وإعادة بث الدماء المتجمدة فى عروق الدولة العجوز الشائخة ، وقد كان توفيق حركة التغيير فى اختيار هذا التوقيت عاملاً مهماً من عوامل نجاح المؤتمر ، إذ ساعد على جذب وسائل الإعلام المحلية والعربية والدولية ، التى سايرت وقائع أعمال مؤتمر " الحركة المصرية من أجل التغيير " جنباً إلى جنب مع وقائع مؤتمر الحكومة ، وقارنت بينهما ، وعرضت للفروق الجوهرية بين توجه كل منهما ، بل وأحياناً انحازت إلى المؤتمر الشعبى الذى عبر عن حيوية المجتمع وقدرته على المقاومة ، ومحاولته استجماع ذاته وحشد إرادته وتجميع عزيمته – مجدداً – من أجل النهوض بالوطن من كبوته ، والخروج به من محنته الطويلة .

أما **القضية الثالثة** : وهى فى رأيي الأهم والأخطر ، فهى قضية شعار المؤتمر الذى اختاره مؤسسو الحركة القائمون على تنظيمه ببراعة إن لم يكن بدهاء . . فشعار " **كفايه** " الذى لا يتضمن سوى هذه الكلمة الجامعة المانعة يقول – بشكل تلغرافى – كل شىء فى خمسة حروف تتضمن بلاغة الأبجدية كلها . فكلمة " **كفايه** " العامية ، ومقابلها بالفصحى " **كفى** " تعنى أن الكيل قد فاض وطفح بالمصريين ، وأنهم يُجمعون على أن دوام الحال من المحال واستمراره مستحيل وأن معاناتهم لم يعد من الممكن احتمالها أكثر من ذلك ، وأن صبرهم كاد ينفذ من حجم الآلام والعذابات التى يعانونها على مدى العقود الماضية ، وأن " التغيير " الآن وليس غداً – كما تقول الأغنية الفيروزية – هو وحده العاصم من الانفجار العظيم القادم لا محالة إذا استمر تدهور الوضع على ذات معدلاته .

والعبقرية فى كلمة " **كفايه** " هذه أنها كلمة تأتى " على الوجع " كما يقول أبناء شعبنا ، فالكل حينما يسمعها إنسان يستدعى برنامجاً كاملاً للتغيير المنشود . فـ " **كفايه** " هذه تعنى ضمن ما تعنيه " **كفايه** " للسياسات العشوائية التى أدت إلى دفع الأغلبية العظمى من مواطنيها إلى حزام الإفقار ، وكفاية للنهب المنظم لثروة المجتمع ، وللنزيف المستمر لملكية الوطن ، " **كفايه** " لتغول الحكومة وافتئاتها على حقوق الناس ، ولغياب الحرية وانعدام الشفافية والمساءلة واحترام البشر ، وهى تعنى كذلك " **كفايه** " لحكومات جعلت الولايات المتحدة الأمريكية ودولة العصابات الصهيونية تعربد فى المنطقة دون رابط أو رادع ، وكذلك فإن الحروف الخمسة لكلمة " **كفايه** " ، تعكس بالفعل التعبير عن نفاذ صبرنا وضيقنا من الفئات الانتهازية التى أحكمت على مصيرنا وعصفت بمستقبل اجيالنا وأورثتنا الكآبة والاحباط وغياب الطمأنينة واليأس من الغد .

غير أن هذا كله لا يعنى فى واقع الحال شيئاً إذا اقتصر فقط على هذا الاجتماع وراح كله إلى حال سبيله .

فلكى يتحقق شئ ذو بال لهذا الوطن التعيس يجب أن يتحول " **حلم التغيير** " إلى برنامج عمل أو خطوات عملية فعلية على أرض الواقع لتقريب " **يوم التغيير** " نفسه .

ودون ان ينخرط مئات الآلاف بل والملايين من أبناء شعبنا فى عمل دؤوب تراكمى يُبنى طوبة فوق طوبة ، ويجمع أسباب القوة والتاثير ، سبباً بعد سبب لن يتغير شئ ، وسيبقى كل شئ على ما هو عليه ، بل وسيزداد سوءا وانهيارا .

فالتغيير فى النهاية عمل جماعى ، إنه إبداع الكل لا يصلح معه العزف المنفرد أو ادعاء البطولة الذاتية ، فالجماهير غير المنظمة فى هيئات أو نقابات أو جمعيات أو لجان أو أى شكل آخر مناسب للدفاع عن مصالحها ، لا تستطيع أن تؤثر فى سياق الأحداث أو تدفع باتجاه صنع قرار يلبى مطامحها ويحافظ على مصالحها ، ومن هنا فإن " **الحركة المصرية من أجل التغيير** " ستحقق أهدافها إذا نجحت فى إخراج الجموع من سلبيتها ، وجذبتها للعمل العام وشدتها إلى أطر مرنة يتم عبرها التفاعل الإيجابى بينها وبين " السياسة " ، من حيث هى أداة الدفاع عن مصالح الطبقات والفئات الاجتماعية المختلفة .

لقد ألقت حركة " **كفايه** " حجراً فى مياة " البركة الراكدة " ، أو وهذا هو الأدق " البركة الآسنة " ، وباقى أن تستمر موجات الدعوة للتغيير ، وألا تهبط وتيرتها وأن ينضاف – يوماً بعد يوم – أنصار جدد إلى صفوفها .

* * * * *

يقول مثل لاتينى " تثقب قطرة الماء الصخر . . لا من قوتها ولكن بدأبها " ، ولعل هذه الدعوة للتغيير ان تكون مثل هذه القطرات الضعيفة فى شكلها ، الجبارة فى مضمونها ، حتى يمكنها – باصرارها وتحديها – أن تفتح طاقة لضوء النهار ، فى عتمة السجن الصخرى لغياب الحرية ومصادره الديمقراطية فى بلادنا .

٥ - تحديات الواقع العربى الراهن *

" أمة ضارية تفترس معنى الإنسان ،
كأن كل ما فيها أنياب ! "

خليل رامز سركيس

" فى بلد لا يحكم فيه القانون
يمضى فيه الناس إلى السجن بمحض الصدفة
لا يوجد مستقبل .
فى بلد يتمدد فى جثته الفقر
كما يتمدد ثعبان فى الرمل
لا يوجد مستقبل .
فى بلد تتعرى فيه المراة كى تأكل
لا يوجد مستقبل "

صلاح عبد لصبور
ليلى والمجنون

لا يحتاج الأمر إلى جهد عظيم ، للتدليل على أن الواقع العربى الراهن يعيش مأزقا كبيرا ، ربما لم يسبق له المرور بشبيه له إلا فى فترات الأزمات التاريخية الكبرى التى عصفت باستقراره ، مثل عصور الاجتياح المغولى ، وفترات حملات الفرنجة ، وعهود العدوان والاحتلال الغربى : الفرنسى والانجليزى ... وغيرهما .

الملمح الأساس لهذه المراحل التاريخية العصيبة يبدو متشابها فيما بينها ، ويبدو قريب الشبه أيضا بما يحدث على الأرض العربية الآن، حيث تجابه المنطقة أخطارا تبدو كاسحة ، تتهدد وجودها المادى وهويتها الفكرية وعقائدها ومصالحها القومية ، فيما تفتقد إلى وضوح الرؤية ، واجتماع الإرادة ، وعلو الهمة ، وهى شروط بدونها يستحيل مقاومة الأعداء ، وممانعتهم وصدهم ، وحصار مداخل الخطر القادم فى معيتهم ، حتى تتوافر ضرورات منازلتهم ، ومن ثم إلحاق الهزيمة بهم ، ، وإحراز النصر المبين ! .

أما أبرز مظاهر هذه الأزمة ، فتكمن ، فى اعتقادى ، فى مجموعة من العناصر ، نجملها فى التالى:

أولا : ـ تحديات الهوية العربية :

الهوية هى الإطار الحضارى الجامع للسمات القومية لأى أمة ، يربط بين مكوناتها بوشائج لا تنقطع ، ويضم بين أطرافها بنسيج من الانسجام والتماسك ، ويحميها من هبوب الرياح المعاكسة التى تحاول اقتلاعها من الجذور .

* ورقة قدمت فى ندوة بدمشق عن " **اشكالات الواقع العربى الراهن** " ، مايو ٢٠٠٥ .

وحين يبدأ التشكيك في صحة المقولات الرئيسة لهوية أى أمة ، فهذا معناه أن الجمود قد أصاب أعطاف هذه الفكرة الجامعة ، ، وأن الوهن قد أصاب حيويتها وأدركتها ملامح الشيخوخة ، الأمر الذى أضعف من مناعتها ، ودفع المنتمين لها للتشكك فى صحة مضامينها ، وحتى للبحث عن بدائل لها ، بعد أن وجدوها مفارقة للحظة الحرجة التى يعيشونها ، عاجزة عن إيجاد إجابات حاسمة للأسئلة المتجددة التى يطرحها الواقع الديناميكى المتطور ، بسرعة خارقة ، وبلا توقف ! .

وأزاء هذه الوضعية الحرجة ، تقف هوية أى أمة موقفا صعبا قد يؤدى إلى تفكك عناصرها وتشظى مكوناتها ، إذا لم يقرأ أصحابها اللحظة بدقة ، وإذا لم يتحركوا بمرونة وحسم وكفاءة ، فى استجابة إيجابية للتحديات المحيطة .

ومن هذه الأسئلة الصعبة ، التى لا فكاك من ضرورة السعى لإيجاد جواب حاسم عليها ، تطرح قضايا كثيرة ، لعل أهمها القضايا الثلاث التالية :

أ ـ الهوية العربية و قضية المواطنة :

من الثابت أن تعدد الملامح الحضارية لأى قومية هو مظهر من مظاهر غناها الخاص وتنوع مقوماتها الثقافية والتاريخية ، الذى يعكس ثراءها الحضارى ، واكتمالها الإنسانى.

لكن الشرط الضرورى لتحقيق هذا الثراء ولتفعيل ذلك التنوع ، يكمن فى شعور كل المنتسبين لهذه الهوية الجامعة ، أنها تحقق لهم الوجود الحى الفاعل والمتطور ، وتكفل لثقافتهم النمو والازدهار ، وإدراكهم الطوعى ، الذى لا يقع تحت أى شكل من أشكال الإكراه ، المادى أو المعنوى ، أن لا بديل يمكنه أن يعوض ـــ على المستويات المعنوية والاقتصادية والسياسية كافة ـــ ما يمنحه لهم انتسابهم لهذه الهوية من منعة وحرية وتحقق ، فهذا الإدراك وحده يمثل حائط الصد الفعلى الذى تتحطم على صلابته كل محاولات الاختراق ومخططات الهدم ومؤامرات التفريق .

وحين يبدأ المنتسبون لهذه الهوية فى طرح التساؤلات حول جدوى هذا الانتساب ، أومردود عوائده الروحية والمادية ، أو حين يستدعوّن من أضابير الماضى الملفات العتيقة ، التى يعتقدون أنها لم تحسم بعد ، فتعود لها قوة الحضور الراهنة التى يصعب تجاهلها ، وحين تبدأ أسماع البعض فى الاستماع لفحيح القوى المعادية ، الذى يستهدف التشكيك فى أوضاعهم ، والتحريض على ظروفهم ، فهذا معناه أن هذه الهوية فى أزمة ، وأن شيئا ما ، غير صحى ، قد تراكم وحال دون العلاج الناجع للتناقضات الموضوعية التى تحكم العلاقة بين أطراف هذه الهوية ، وكاد ان يحولها من تناقضات ثانوية بسيطة ـ

حلها فى الحوار والمكاشفة ــ إلى تناقضات رئيسه ، لا تحسم إلا بالعنف ــ وهنا مكمن الخطر ! .

ومثال على ذلك " **قضية الأقباط** " ، التى تتفجر من حين لآخر، وبصورة خطرة ، فى مصر ! .

فمما لا شك فيه ، ان هناك أسبابا موضوعية لهذه المسألة التى تتفجر دورياً ، وبصورة باتت تدعو للقلق ، فالأقباط المصريون ، وهم جزء لا يتجزأ من النسيج الوطن المصرى التاريخى ، وخضبت دمائهم الذكية ، تربة الوطن ، مثلهم مثل أخوتهم من المسلمين ، دفاعا عن استقلاله وحرمته ، يشعرون بنوع من التمييز فى المعاملة ، وبقدر من التحريض من قوى أصولية متطرفة فى مواجهتهم ، وأن هناك تقصير فى الاستجابة لمطالب يرونها مشروعة ، وأدت هذه الشكاوى المتجاهلة تاريخيا ــ عبر العقود الأخيرة بالذات ، إلى تراكمات سلبية لم يعد يفيد السكوت عنها أو إدارة الظهر لها ، ولأن الدولة البيروقراطية المترهلة تأخرت كثيرا فى المواجهة الصحيحة لهذه الأزمة ، وحاولت أن تمارس سياستها التقليدية فى دفن الرأس فى الرمال ، كان ما كان من تطورات مؤسفة لا يستفيد منها سوى القوى المعادية ، المتربصة بأمن الوطن من كل جانب ! .

وقد زاد الوضع تأزما أن السلطة ، لأسباب سياسية ذات طبيعة تكتيكية انتهازية ، لجأت ، وبالذات فى عهد الرئيس السابق أنور السادات ، إلى استخدام سلاح الإرهاب باسم الدين ، فى مواجهة خصومها من اليسار ، الأمر الذى أدى إلى تسعير نيران الاقتتال الطائفى ، والدفع باتجاه المزيد من التوتر بين عنصرى الأمة الرئيسيين ، مما لا زالت آثاره ــ التى لم تعالج علاجاً ناجعاً ــ تفعل فعلها المدمر فى الأعماق .

ومن نافل القول أن هذه المشكلات ، وأمثالها ، لا يمكن أن تجد لها حلا حقيقيا ، إلا بتأسيس الدولة على أسس المواطنة الكاملة ، التى تنبني على ركيزة عدم التمييز بين المواطنين لا على أساس العرق أو الدين او الجنس أو اللون ، فهذا الأمر وحده هو الذى يمنح كل الأطراف الشعور بالأمن والتحقق والرضا ، ويقف فى مواجهة محاولات التفتيت واللعب على المتناقضات ، التى تستهدف تمزيق الوحدة الوطنية للأمة ، وتبديد عناصر قوتها .

ب ــ الهوية العربية وأزمة الديموقراطية :

تعانى أغلب الدول العربية من غياب كلى ، أو شبه كلى، للتقاليد والممارسة الديموقراطية ، وتصنف المراجع العلمية الدول العربية فى مواقع متخلفة للغاية ، فيما يخص مسألة حقوق الإنسان وتمتع مواطنيها بالحريات المتعارف عليها إنسانيا : (حرية الفكر والمعتقد ، وحق تكوين الأحزاب والتنافس الحر فى الانتخابات وضمان نزاهتها ،

وآليات تبادل السلطة ، والحريات النقابية ، وكفالة حرية الحركة للمجتمع المدنى ، وحقوق التعبير والنشر ، والإضراب والاعتصام السلميين ، .... ألخ !) !.

وفى مقاييس الشفافية العالمية (أى معدلات الفساد والإفساد) تحتل أغلب الدول العربية مواقع لا تحسد عليها ، وتشير التقارير الدورية لـ " الأمنستى إنترناشيونال " وغيرها من الهيئات المعنية بتتبع أحوال المسجونين والمعتقلين ، ومراقبة أوضاع المعتقلات والسجون ، وظروف انتهاك حقوق الخصوم السياسيين وأعمال التعذيب ، إلى الحاجة الماسة لتطوير آليات الحبس والاعتقال ، وأوضاع السجون والمعتقلات والقوانين ، وبالأساس تطوير القواعد التى تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، ولمأسسة الواقع العربى على أساس من الشرعية الدستورية ، التى تنطلق من أن الأمة هى مصدر السلطات ، وأن الإنسان العربى هو أثمن رأسمال ، وبدون إعادة الاعتبار لعما لا أمل ولا مستقبل .

ويؤدى إهدار قيم الديموقراطية إلى تغييب روح الانتماء ، وبالذات بين الأجيال الجديدة من الشباب ، ويفقدهم الثقة فى الوطن والأمل فى المستقبل ، ويكرس عزلة المواطن وسلبيته ، ويضاعف من مبررات انكفائه وعزوفه عن المشاركة الفعالة فى شوون مجتمعه ، ويجعله أكثر هشاشة وقابلية للاختراق ، فيما يدفعه الإحساس بقيمته المعترف بها فى المجتمع ، وبأهمية دوره فى الحياة ، إلى الإبداع ، وبذل الجهد والتفانى فى أداء واجباته ، لثقته بأن عائدها ـ سيرجع إليه ، وإلى ذويه ـ فى نهاية المطاف .

كما أثبتت التجربة أن غياب الشفافية ، والخوف من نقد الأخطاء ، لا يفيد سوى الفئات الانتهازية ، التى غالبا ما تتحلق حول النظم السياسية الممتدة ، ويراكم السلبيات ، ويخلق طبقة فاسدة عازلة بين القمة والقاعدة ، ويسهل للأعداء مهمتهم فى تقويض النظام من الداخل ، على النحو الذى جرى فى " الاتحاد السوفييتى " السابق ، ودول " المنظومة الاشتراكية " ، والتجربة " الناصرية " فى مصر ، على سبيل المثال .

جـ ـ الهوية العربية وهجمة " الأمركة " :

على الرغم من أن ظاهرة العولمة ، هى ظاهرة موضوعية إلى حد كبير ، ترتبط ارتباطا وثيقا بمجمل التطورات العلمية والتكنولوجية ، التى شهدتها البشرية فى العقود الأخيرة ، وبالذات بما ترتب على ثورة المعلومات والاتصالات من نتائج ، طالت العالم أجمع ، إلا إن الجموح الأمريكى الساعى إلى تفريغها من مضامينها التقدمية (التى تقرب المسافات وتقيم حوارا بناءا بين الثقافات والأفكار والمفاهيم) ، وتحويلها إلى أداة للإلحاق ووسيلة لتكريس التبعية الاقتصادية والسياسية والثقافية ، ولتأكيد نزعات الهيمنة المباشرة ، بما يحولها من حركة إنسانية منفتحة ، إلى خطط لـ " أمركة" العالم ،

وفرض الإرادة وأولويات الأجندة الإمبريالية الأمريكية عليه ، قد وضعت هذه الظاهرة فى تناقض مباشر مع طموح الأمم والقوميات الأخرى لتأكيد هويتها ، والتعبير عن سماتها الثقافية الخاصة ، والعمل من أجل حماية المصالح والثروات القومية ، إذ أن " الأمركة " ترفض التنوع الحضارى والثقافى ، وتسعى لـ " تدويل " نمط الحياة الأمريكى ، وثقافة الاستهلاك الرأسمالى المفرط ، ومقولات " الليبرالية الجديدة " السياسية ، باعتبارها القيم العالمية المعتمدة ، دون أدنى اعتبار لاختلاف البيئة الثقافية أو ظروف التطبيق أو الحاجات الروحية للأمم والشعوب .

وفيما يخص منطقتنا ، فقد أتى الصدام بين الهوية العربية وهجمة " الأمركة " عاصفا ، إذ تواكب صعود نزعات الهيمنة الإمبريالية الأمريكية ، مع حاجة المجمعات الصناعية العسكرية والشركات عابرة الجنسيات ، إلى " تعميد " عدو جديد ، يملأ الفراغ الشاغر بعد سقوط " المنظومة الاشتراكية " ، ويبرر إنفاق مئات المليارات من الدولارات ، كل عام ، على نفقات التسليح ، وتطوير أدوات الدمار الشامل ، وإعداد الجيوش الجرارة (ميزانية " الدفاع " الأمريكية لهذا العام نحو خمسمائة مليار دولار) ، وقد أتى اختيار العرب والمسلمين ، كـ" عدو أول " ، بامتياز ، اختيارا " مثاليا ! " ، يحقق عدة أهداف فى وقت واحد ، فهو إضافة إلى الغرض المتقدم ، يساهم ــ بشكل مباشر ــ فى إحكام السيطرة الأمريكية على منابع النفط العربى ، التى تمثل النسبة الرئيسة من الاحتياطى النفطى العالمى ، بما يعنيه ذلك من تعميق السيطرة الأمريكية على مجريات الصراع العالمى والتحكم فى المواجهة الحتمية مع منافسيه المحتملين فى المستقبل .

كذلك فإن " الصدف السعيدة ! " جعلت هذا العدو ، الذى تتدفق ينابيع شريان الحياة العالمى ، النفط ، فى أرضه ، هو كذلك المستهدف من المشروع الاستعمارى الاستيطانى الصهيونى ، الوثيق الصلة بالراكز الاستعمارية ، تاريخيا ، وبالإمبريالية الأمريكية ، وبالأيدولوجيا الحاكمة ، والمصالح الموجهة لمجموعة اليمين الأمريكى المحافظ الجديد، الليكودية النزعات ، التى توجه القرار الأمريكى العدوانى ، منذ صعود الرئيس الأمريكى جورج بوش الإبن إلى سدة الحكم ، عام ٢٠٠٠ ، وحتى الآن ! .

هذه الملابسات كلها ، وضعت الهوية العربية فى صدام دام ، لم تسع إليه ، ولكنه بدا حتميا ، مع التوجهات الإمبراطورية الأمريكية ، التى لا تقبل سوى ببسط هيمنتها على المعمورة بأركانها الأربعة، وبإخضاع المعارضين ، وتصفية كل بؤر الرفض أو التمرد فى مواجهتها ، وبالذات فى أعقاب هجمات الحادى عشر من سبتمبر (أيلول) ٢٠٠١ ، التى كرست مفاهيم " صراع الحضارات " ومنحت الفكر العدوانى الأمريكى الفرصة

الذهبية لإطلاق حملته المخططة لشن حرب مفتوحة ، وممتدة ، وبلا نهاية محددة ، على العرب والإسلام ، تحت زعم " مكافحة الإرهاب " ! .

ثانيا : أزمات الوجود ، أو مأزق الكينونة :

ويضاف إلى ما تقدم ، ويضاعف من حدة مخاطره ، أن ما سبق الإشارة إليه من تحديات طالت مفهوم " الهوية العربية " ، قد واكبته مجموعة من الأزمات المتراكمة ، مست الوجوده المادى للوضع العربى برمته ، وهددت بقاءه ، وضربت ـ بعمق ـ فى أسسه ، و هزت ركائز كينونته ، وخططت لاستبدال هويات أخرى مصطنعة ، [كالهوية " الشرق أوسطية "] ، بديلا عن " الهوية العربية " ، ولعل من أهم مؤشرات هذه الأزمات :

١- اهتزاز صورة المشروع العربى التحررى ، وتعثر القوى النهضوية والحداثية العربية ، بهزيمة ١٩٦٧، وإجهاض النتائج الإيجابية لحرب أكتوبر (تشرين) ١٩٧٣، بالاندفاع الساداتي تجاه فتح الأبواب للقوى الاستعمارية ، تحت زعم أن " ٩٩% من أوراق اللعب فى يد الولايات المتحدة الأمريكية " ! ، بعد أن أرعبته مؤشرات الانتفاضة الشعبية فى ١٨ و١٩ يناير (كانون ثانى) ١٩٧٧ .

٢- اختراق الإجماع العربى الرافض للاعتراف بالاغتصاب الصهيونى للأرض الفلسطينية العربية ، فى أعقاب إبرام الصلح المنفرد الذى عقده الرئيس المصرى السابق ، أنور السادات ، بتوقيع اتفاقية " كامب ديفيد " ، عام ١٩٧٩، وما أعقبه من تكريس لنهج " المسارات المنفردة " ،(الأردنية ، الفلسطينية... ألخ !) ، وتراجع الاهتمام ـ الرسمى ـ بالقضية الفلسطينية ، حيث لم تعد " القضية المركزية " بالنسبة للعديد من الدول العربية ، على الرغم من مواقف الجماهير العربية الغفيرة ، التى ما انفكت تعتبرها القضية الأساس ، التى لا تقبل عنها بديلاً .

٣- تداعى النظام العربي ، وتفكك مقوماته ، فى أعقاب احتلال العراق (زمن الرئيس السابق صدام حسين) للكويت وحرب " عاصفة الصحراء "، وما ترتب على هذه الأحداث من نتائج ، أبرزها تمزيق بقايا العمل العربى المشترك ، و التواجد العسكرى الأمريكى الكثيف ، وبإلحاح من أطراف عربية (!) ، فى قلب العالم العربى ، ومن حول حقول إنتاج النفط ، ومكامن احتياطياته الاستراتيجية .

٤- نمو النزعات القطرية و" الشوفينية " أحيانا ، وفى تناقض مع الشعور القومى فى أغلب الأحيان ، مقابل فشل مزمن متراكم لأشكال العمل العربى المشترك على مدار العقود ، فلا " الوحدة العربية " تحققت ، ولا " السوق العربية

المشتركة أشرفت على التحقق (مقارنة بالجماعة الأوروبي أو مجموعة " الأسيان " مثلا !) ، وانتشار اليأس من قدرة النظام العربى على مواجهة التحديات الكبيرة التى تواجه بلادنا .

٥- تعالى الأصوات التى ترحب بوجود القوى الأجنبية فى المنطقة العربية ، تحت مبرر حمايتها من عدوان " الأشقاء " ، (حالة الكويت) ! ، وتحويل بعض البلدان الخليجية إلى قواعد عسكرية متقدمة لأمريكا وحلفائها ، وانتشار أفكار شديدة الخطورة تهدر الاستقلال الوطنى ، وتستدعى الاحتلال الأجنبى ، بزعم جلب الديموقراطية إلى المنطقة العربية بعد أن حال ضعف القوى الديموقراطية واستبداد النظم دون تحقيق ذلك ، أو حسب تعبير " سعد الدين إبراهيم " ، " بيد عمرو [أى الخارج] إن لم يكن بيدى ! " .

٦- نمو الطبقات الاجتماعية المرتبطة بالولايات المتحدة والغرب ، والداعية لفكرها ونمط حياتها وثقافتها ، والدافعة لمخططات وسياسات التبعية ، والمتحمسة لسياسات " التسوية " بأى ثمن أو تنازلات ، والمدافعة عن " التطبيع " السياسى والاقتصادى مع العدو الصهيونى ، وهذه الطبقات نمت وتخلقت فى ظل انتهاج سياسات " الانفتاح الاقتصادى " ، و" التكيف الهيكلى " ، و" الخصخصة " ، المتوائمة مع السياسات " الليبرالية الجديدة " الاستعمارية ، وتدعم وجودها وتأثيرها باختراق المجتمعات العربية عن طريق الإغداق فى تمويل بعض " جمعيات المجتمع المدنى ، (NGO` S) " ، (مع التأكيد على أننا نفرق ، بحسم ، بين المجتمع المدنى الممول من جهات أجنبية ، وأمريكية أساسا ، ويعمل وفق أجندة أمريكية وأجنبية لا تخدم المصلحة العامة ، والمجتمع المدنى الوطنى الذى تحركه دوافع المصلحة الوطنية ، فى المقام الأول ، وهو عماد أى نهضة مجتمعية مأموله) ، وكذلك يتم الاختراق عن طريق ربط شباب الباحثين والطلاب بعملية " تطبيع " العلاقات مع العدو الصهيونى ، وربطهم بالفكر الأمريكى والتغريبى ، وبنمط الحياة الأمريكية والغربية ، بواسطة " منح التعليم والتدريب " ، ومشاريع " الثقافة من أجل السلام " و " الشراكة " و" البحوث المشتركة " التى لا تتم فى إطار خطة وطنية ممنهجة ، وغيرها من البرامج الشبيهة والأساليب المدروسة ، التى تستهدف خلق فئات اجتماعية موالية ، وأساس طبقى مناسب ، لتدعيم وحماية المصالح الأمريكية والصهيونية ، داخل البلدان العربية .

٧- بروز النزعات الانعزالية ، التى تنكر وجود أى محتوى قومى لوجودنا ، وتتنكر لروابط العروبة ، من مثل " حزب مصر الأم " ، فى مصر، وهو حزب حديث النشأة ، تنحصر عضويته فى بعض المثقفين ، وينادى بالقطيعة مع العرب والإسلام ، ويزعم أن مصر" فرعونية " الروح والثقافة ، ويتهجم على العرب والعروبة ، حيث أدى ارتباط مصر بهما ـ كما تزعم أفكاره ـ إلى هزيمتها وتخلفها !، و يدعو لتنصل مصر من أى مسؤوليات خارج حدودها، على كل المستويات ، ومهما كانت الأسباب.

٨- تصاعد وتيرة التهجم على الثقافة العربية ، والدين الإسلامى ، واتهامهما بالتخلف والغوغائية، وبالمسؤولية عن تفشى الظواهر الإرهابية فى المنطقة والعالم ، وكذلك تصاعد وتيرة التدخل الأمريكي والغربى الفظ ، تحت ما يسمى بـ " تجديد الفكر الدينى " ، وبما يعنى " تنقيتهما " من كل روح مقاومة ، أو رافضة للعدوان والابتزاز والتهجم .

٩- وأخيرا ، عودة الاحتلال الأجنبى ، حتى بصورته التقليدية التى كانت قد غابت عن الأبصار ، بالوجود المباشر للحذاء الأمريكي العسكري على أرض العراق المحتل ، بعد تحويله إلى منصة إطلاق لموجات عدوانية جديدة ، تجاه أنحاء متعددة من الأرض العربية ، وتصاعد التهديدات الصهيو- أمريكية بالعدوان على دول عربية وإسلامية أخرى : سوريا ـ السودان ـ إيران ... ألخ ، تحت ذرائع ملفقة ، ومزاعم مفضوحة.

هذه هى ـ باختصار- بعض مظاهر " أزمة الوجود " ، أو " مأزق الكينونة " العربية ، فى اللحظة الحرجة التى نعيش ، وهو ما يهدد بتصعيد متواتر للمخاطر المحيطة بأمتنا ، ويضاعف من حجم وعمق التهديدات المستقبلية ، على النحو الذى سنتنا وله ، بالإشارة فيما يلى :

ثالثاً ـ تحديات المكانة المستقبلية :

تواجه الأمة العربية ، هذه الآونة ، مجموعة مركبة من التحديات التى تشكل خطرا فعليا على جودها المادى والحضارى ، وتشير ـ بوضوح ـ إلى أنها مستهدفة ، بصورة عنيفة ، مباشرة ، ومخططة ، ومنهجية ، لا تحتمل اللبس ! : مستهدفة فى أرضها ، وثرواتها ، ومقدساتها ، وحريتها ، واستقلالها ، ومستقبلها ومستقبل أجيالها القادمة ايضاً . .

ولعلنا نستطيع أن نحدد أبرز هذه التحديات على النحو التالى :

١- **تحدى التشظى والتفتيت ، فى عالم الوحدات الكبيرة :**

فيما بات الحديث عن " العمل العربى المشترك ، ، والسعى لتمتين أواصر الدم والتاريخ والمعتقد والمصالح بين الدول العربية، وبالطبع الحديث عن " الوحدة العربية " ، أو تفعيل " اتفاقية الدفاع العربى " ، ضربا من الخيال ، و وهماً يقترب من تخوم المحال ، يجرى ، على أرض الواقع ، وضع وتنفيذ خطط تفكيك روابط المنطقة التاريخية والجغرافية ، وتقسيم دولها ، و " إعادة رسم خرائطها " مرة أخرى ، بمعنى إعادة اقتسامها مجددا ، بتعديل الحصص العائدة للدول الإمبريالية المعاصرة ، وفقا لموازين القوى الجديدة ، بعد صعود الدور الأمريكى ، واحتلال الولايات المتحدة الأمريكية المكانة الأولى ، بدون منازع ، على نحو ماحدث ، فى أوائل القرن الماضى ، وتجسد فى " اتفاقية سايكس ـ بيكو " ، عام ١٩١٦ .

ولاحاجة للقول ان هذا الأمر ، وإن كان يخدم المصالح الاستعمارية الأمريكية مباشرة ، فهو يصب كذلك فى صالح الكيان الاستعمارى الصهيونى ، الذى شهدت وشائجه بالولايات المتحدة ، فى السنوات الأخيرة درجة من التداخل والتطابق والاندماج ، غير مسبوقة.

٢- **تحدى التخلف فى عالم متقدم :**

ومما يضاعف من وطأة التحديات التى تعترض المسيرة العربية ، أن العالم يشهد طفرة علمية وتقنية هائلة بكل المقاييس ، وبات التقدم العلمى مفتاح حل المشكلات المتراكمة ، و وسيلة وضع البلدان على قائمة الدول الحية القابلة للتقدم ، القادرة على دفع تكاليف المنافسة الضارية التى لا يهدأ أوارها ليل نهار !.

وللأسف ، حيث لا ينفع الأسف ، فقد فشلت أغلب تجارب التحديث العربى المعاصرة ، الأمر الذى أهدر سنوات غالية طويلة ، وثروات هائلة ، وجهودا ضخمة ، دون أن تعود على بلادنا بالنفع المأمول ، وهو ما جعل موقع الدول العربية ، منفردة ومجتمعة ، لا يتناسب لا مع ما تملكه من إمكانات بشرية ومادية ، ولا مع ثقل التحديات المصيرية التى تواجهها فى هذه الفترة بالذات ، ودون الدخول فى تفاصيل محزنة باتت معروفة ، ألفت الانتباه فقط إلى الحالة الحرجة لأوضاع البحث العلمى والجهود التكنولوجية ، وبالذات فى الأفرع الحديثة للعلوم وتطبيقاتها فى الدول العربية ، مقارنةً بالعدو الصهيونى ، الذى قطع شوطاً كبيراً فى مسعى امتلاك ناصية العلم الحديث وتكنولوجياته المتقدمة ، ويكفى أن أشير ــ فى هذا السياق ــ إلى أن معدل الإنفاق على البحث العلمى والتطوير فى الكيان الصهيونى ، (R & D) ، قد بلغ هذا العام أعلى المعدلات القياسية العالمية ، ٨,٤ % من إجمالى الدخل القومى [نحو خمسة مليارات

دولار] ، متقدمة في ذلك على السويد (١,٤ %) ، واليابان (٣ %) ، وألمانيا (٤,٢ %) ، والولايات المتحدة (٣,٢ %) ، والمملكة المتحدة و كندا (١,٦٥ %) ! .

وقد كان من نتيجة هذا الأمر أن ارتفعت نسبة ما يصدره الكيان الصهيوني من الصناعات التكنولوجية المتقدمة إلى ٧٣ % من إجمالي الصادرات هذا العام [صحيفة معاريف ، ٢٠٠٤/٩/٢] ، وغير خاف أن قسماً كبيراً من هذا التقدم قد تحقق في قطاع الصناعات الحربية المتطورة ، الأمر الذي عكس نفسه مباشرةً في موازين القوى العسكرية المختلة مع العالم العربي ، فزادها اختلالاً ! .

ويمكن إدراك عمق الهوة ، إذا ما وضعنا في الاعتبار نسبة الإنفاق العربي الهزيل المقابل (٠.٠٢ %) ، (إثنان من عشرة بالمائة !) في مصر ــ على سبيل المثال ــ ينفق القسم الأكبر منها على المرتبات والأثاث وغيرها من أوجه الإنفاق الثانوية ! .

٣- **<u>تحدي استجماع الإرادة ، في واقع محبط :</u>**

لاشك أن ما تم رصده من تحديات محيطة ، فيما تقدم ، وغيرها من تحديات أخرى هامة ، مما لم يتسع المجال للإشارة إليه، قد أثقل كاهل المواطن العربي ، ولون الواقع العربي بألوان الحيرة والقلق والخشية من المستقبل ، خصوصا وأن المرء لا يكاد يرى في المقابل تحركاً رسمياً محلياً أو قومياً جاداً من المسئولين العرب ، يشي بأنهم يدركون حجم ما يجابه الوضع العربي من أخطار ، وما يحيط به من تهديدات مصيرية ، في ظل ضغوط خارجية ضخمة ووجود استحقاقات داخلية ، ملحة ، ولا تقبل التأجيل !

وتراهن بعض النظم العربية على عنصر الزمن ، وتعتقد أن بمقدورها أن تناور وأن تداور حتى تنقضي الغمة ، وتمر عاصفة الابتزاز الأمريكي ، تحت شعار " دمقرطة " الدول العربية ، على خير ! ، وإذا اقتضى ، فهي ترى أنه ليس هناك ما يمنع من تقديم التنازل تلو التنازل للعدو الصهيوني ــ الأمريكي ، في سبيل الاحتفاظ بكرسي الحكم ، وفي المقابل ترفض ، باستماتة ، أن تفرط ــ ولو بدرجة بسيطة ــ في أي شكل من أشكال انفرادها بالسلطة ، أو تتراجع عن مصادرتها لحقوق الشعب في الحرية والديموقراطية والحياة الحرة الكريمة ، تحت تصور أن في ذلك حماية لوجودها ، وأكثر من ذلك ، فقد حول التمسك بأهداب السلطة كثرة غالبة من الدول العربية إلى نظم تابعة للولايات المتحدة الأمريكية ، تأتمر بأمرها ، وتتفانى في السعي لنيل رضاها ! .

وتأسيساً على ما تقدم ، أعتقد جازماً ، أن هناك " حزمة " من الخطوات المتفاعلة ، يمكن عبرها تمتين الوضع العربي ، وزيادة مناعته ، وتجميع قواه الحية ، من أجل التصدى للأخطار الداهمة الماثلة ، التى أشرنا إلى بعضها آنفاً ، فيما يلى أبرز مكوناتها :

١) إطلاق الحريات الديموقراطية الأساسية ،و إلغاء حالة الطوارئ ، التى استطال أمدها ، وتعاظم أذاها ، وكذلك إلغاء المحاكم العسكرية والاستثنائية ، وإجراء

مصالحة وطنية شاملة بين النظم الوطنية ، وسائر الاتجاهات الوطنية والقومية والتقدمية والإسلامية الشريفة التى تقف فى صف " المعارضة النزيهة" ، ومن على أرضية مقاومة للمشروع الصهيونى ـ الأمريكى .

٢) منح المجتمع المدنى الوطنى الذى ينهض على أسس وطنية مستقلة، ويتبنى " أجندة " عمل وطنية ، المشروعية والدعم والحماية والتشجيع ، لأنه أحد الركائز الأساسية لتمتين البنيان الوطنى فى وجه الضغوط الخارجية ، والأداة الرئيسة لحشد الطاقات الشعبية خلف المهام الوطنية والقومية الملحة ، وفى القلب منها مقاومة الهجمة الأمريكية الصهيونية على أوطاننا .

٣) محاربة الفساد محاربة شاملة ، لأنه يفتح الأبواب لتسرب عناصر اليأس والإحباط ، ويمكّن الانتهازية وعوامل التخريب من السيطرة ، الأمر الذى يهدد أسس البنيان الوطنى بالتآكل ، ويفت فى عزيمة المخلصين ، ومهد لهزيمة المشروع الوطنى من الداخل .

٤) التماسك فى مواجهة الضغوط الأمريكية والطابور الخامس المحلى ، ومواجهتها بالتعبئة الشعبية الديموقراطية ، (نموذج فنزويلا المعاصر ، الذى مكّن الرئيس شافيز وحكمه الوطنى من مجابهة الضغوط الأمريكية والفوز عليها ، بالاعتماد على الانحياز للطبقات الشعبية الفنزويلية ، والثقة فيها وفى وطنيتها وقدراتها) ، وتعميق الجهد الأيدولوجى فى مواجهة الأفكار والمشاريع الأطروحات المضادة ، كـ " الشرق أوسطية " ، و" الشرق الأوسط الكبير " و " الشرق الأكبر الوسع " وغيرها .

٥) الحذر من تقديم التنازلات الاقتصادية للرأسمالية الكبير المحلية ، التابعة للمشروع الأمريكى الاستعمارى ، ومن التوسع فى التنازل عن الملكية العامة لعناصرها المرتبطة بأمريكا والغرب ، لأن هذا الأمر يهدد القدرة الاقتصادية والسياسية الوطنية ، ويفتح الباب واسعا أمام تسرب الثروة الوطنبة للخارج ، ويؤسس لتوسيع القاعدة الطبقية للحلف المضاد ، ويمنح قوى الثورة المضادة القدرة المادية الضخمة ، التى تمكنها من الانقلاب على المسار الوطنى ، فى النهاية .

٦) الصمود فى وجه الابتزاز الصهيونى المدعوم أمريكيا ، والذى يمارس ضغوطا مستمرة من أجل فرض " التطبيع " الكامل ، الشامل ، بكل أبعاده الاقتصادية والسياسية والثقافية ، الأمر الذى يعنى كسر الإرادة الوطنية ، والاعتراف بالاغتصاب الصهيونى للأرض العربية ، والإقرار باعتباره القوة العظمى المحلية ، المهيمنة والمهابة .

٧) الاستمرار فى تقديم كل أشكال الدعم لمقاومة الشعبين البطلين : الفلسطينى والعراقى ، وإدانة كافة أشكال العدوان على ألشعبين الفلسطينى والعراقى ، وعلى أى بقعة فى الوطن العربى ، وعدم الرضوخ لمحاولات تشويه نضالنا المشروع ضد اغتصاب الأرض والعرض والمقدسات والثروات بوصم هذه المقاومة بـ " الإرهاب "، لأن القبول بهذا التوصيف يعنى القبول بالهزيمة النفسية، والتسليم بالشروط الأمريكية الصهيونية ، وتعليق الأمل القومى التحررى إلى اجل غير مسمى ! .

٨) تدعيم العلاقة بالحركة العالمية المناهضة للعولمة الرأسمالية المتوحشة ، وبالحركة المعادية للحرب والعدوان ، وبالدول الرافضة للهيمنة الأمريكية :الصين وروسيا وكوبا وفنزويلا وإيران ، وغيرها ، من أجل توسيع الحلف العالمى المواجه لخطط العوان الأمريكى والصهيونى .

إن هذه الأفكار ، وغيرها ، تستهدف سد الثغرات فى البنيان الوطنى ، وزيادة مناعته فى مواجهة الاختراقات المضادة ، وهى ـ فى الأساس ـ تنطلق من إيمان لا يتزعزع بأن القوة الوحيدة التى تستطيع أن تخوض معركة مواجهة حملات العدوان الصهيونية الأمريكية ، وأن تنتصر فيها ، على الرغم من الاختلال الكبير فى موازين القوى المادية ، هى قوة الشعب .

وتؤكد التجربة أن الشعب الحر ، وحده ، هو الشعب القوى القادر على مغالبة العدو والانتصار عليه ، وأن الحرية حماية للحكم قبل أن تكون غاية للمحكوم ، وأن السبيل الوحيد لمواجهة نقاط الضعف فى أوطاننا هو الثقة فى الشعب ، ومنحه حقوقه المسلوبة ، فهو إن شعر بأنه مواطن فى وطن احترمه، وكفل له حياة كريمة ، وحفظ له وجوده وكبريائه ، سيهب بعزيمة حقيقية للزود عن عرينه ، والدفاع عن ترابه ومقدساته ، إذا تعرض هذا الوطن للخطر ، أو احتاج لجهده وتضحياته .

ومن هنا لا يبدو أن هناك أملاً وحيدا ، للخروج من الأزمة الراهنة المستحكمة ، سوى بالاستناد إلى قوة الشعب ، والركون إلى قدراته ، والثقة فى كفاءته .

فالشعب ، كما يقول شاعر الشعب أحمد فؤاد نجم :

" هو الباقى حى
هو اللى راح
هو اللى جى
طوفان شديد
لكن عنيد
يقدر يعيد
صنع الحياة ! " .

٦ - حركة " كفايه " :
الميلاد والمسار . . الوعود والمخاطر *

منذ أقل من تسعة أشهر ، ولدت فى مصر " **الحركة المصرية من أجل التغيير** " ، التى صار اسمها المتداول ، ورمزها وشعارها ، صرختها البارزة : كلمة " **كفايه** " ، بما تحمله من دلالات ومعانٍ ، وبما تتضمنه من أشواق وآمال ، ومنذ ذلك الحين ، وحتى الآن ، ترك ميلاد " **كفايه** " ، العاصف ، تأثيراته الملحوظة على الأوضاع المصرية جميعاً : الحكم و" المعارضة " والشارع ، بل وامتدت هذه التأثيرات لكى تصل إلى المحيط الخارجى أيضاً : الوطن العربى بالأساس ، الذى تعايش بلدانه ظروفاً شديدة الشبه بالظروف فى مصر ، والعالم ، الذى تحتل مصر – بثقلها ، وقدراتها التاريخية – الاستراتيجية ، مكانةً هامةً ، لا يمكن تجاهلها ، فى صدارة برامجه ومصالحه ، ومخططاته وأطماعه .

وبقدر ما أثارت حركة " **كفايه** " من توقعات ، وأنعشت من أحلام ، أثارت من علامات استفهام ، وطرحت من تساؤلات ، تتعلق بالنشأة والأفكار ، والبرامج ، والخيارات ، وكلها أسئلة مشروعة حتى ولو انطلقت من جهات مشككة ، ومواقع الخصوم ، فلا يمكن لحركة عصف سياسى اجتماعى ضخمة ، مثل حركة " **كفايه** " ، بكل توابعها الحاصلة والمتوقعة ، ألاّ تثير الرغبة العميقة فى المعرفة أو تستفز الحاجة الموضوعية من القديم المستقر لمقاومتها ، فكلاهما مرجعه واحد : أن حركة " **كفايه** " ، أصبحت ، فى هذه المدة الزمنية القصيرة للغاية ، رقماً لا يمكن تجاهله فى معادلة الواقع والمستقبل فى مصر ، جنباً إلى جنب مع جماعة الأخوان المسلمين التليدة ، التى تفوقها عدداً وعده ، ومن حيث الإمكانات والعمق التاريخى ، وإلى جانب الأحزاب السياسية الرسمية (المعارضة) كذلك ، وعلى رأسها أحزاب " التجمع " و" الوفد " و " الناصرى " ، والتى يزيد عمر أقدمها عن ربع قرن .

النشأة والانطلاقة :

تعود نشأة حركة " **كفايه** " إلى شهر رمضان قبل الفائت ، حيث جمعت مائدة إفطار عدداً من رموز الحركة السياسية المصرية الوسطية بتلاوينها المختلفة : من أقصى

---

* مجلة " **الآداب** " ، ببيروت ، العدد ٧/٦ ، يونيو (حزيران) / يوليو (تموز) ٢٠٠٥ ، السنة ٥٣ .

اليسار حيث الماركسية إلى أقصى اليمين حيث المنتمين إلى جماعة " الأخوان المسلمون " ، وبينهما عناصر من التيارات الناصرية الشابة (حزب الكرامة) والإسلامية الجديدة (حزب الوسط) ، (وهما حزبان تحت التأسيس) ، وكذلك عناصر ليبرالية ومستقلة أخرى (أغلبها من جيل السبعينيات الشهير فى السياسة المصرية) ، ودار الحديث – بعد الإفطار – كما كان – ولا زال – يدور فى كل بيت مصرى (وعربى أيضاً) ، حول الأزمة الحادة التى تمسك بخناق مجتمعاتنا ، ونتائجها الخطرة على بلادنا ، وكيفية الخروج منها ، بعد أن استباحت العنصرية الصهيونية أرض وشعب فلسطين ، واحتلت الإمبريالية الأمريكية العراق ونكلت بشعبه ، وباتت التهديدات العدوانية تحيط بسوريا والسودان ومصر والسعودية ، وغيرها من البلاد العربية ، فيما استبدت نخب سياسية باطشة بثروات البلاد ومصائرها ، وأحالت الأمة العربية – من أقصاها إلى أقصاها – إلى سجن كبير ، أهدرت فيها الكرامة البشرية للمواطن ، وانفردت فيها أقليات فاشلة بالسلطة ، عاثت بطشاً وفساداً ، وأخرجت الجماهير العربية من سياق معادلات القوة فى المنطقة ، وركعت تحت أقدام الولايات المتحدة والصهيونية ، مبددة طاقات الأمة وقدراتها وحقوق أبنائها فى الحرية والتقدم .

وقد ارتأى الحاضرون اختيار بعض الأفراد من بينهم ، من اتجاهات ايديولوجية وسياسية متباينة ، لصياغة بيان سياسى مقتضب ، يعكس المخاوف المشروعة للمتحاورين من استمرار الأوضاع العربية والمصرية على ما هى عليه من تدهور ، وينادى المهتمين بالشأن العام ، فى بلادنا ، من أجل التوحد لمواجهه ما تجابهه البلاد من تهديدات ومخاطر ، فى إطار الحرص على تضمينه القواسم المشتركة التى تتفق عليها كل هذه التيارات الوطنية ، حتى يمكن حشد أكبر عدد من القوى حوله .

ولما كانت القضية المهيمنة التى كانت تشغل بال الرأى العام فى مصر ، وقتذاك ، هى قضية التمهيد لترشيح الرئيس حسنى مبارك لفترة رئاسية خامسة (يكمل بها حكم مصر لمدة ثلاثين عاماً متصلة !) ، وكذلك مسألة الاتجاه إلى توريث السلطة لنجله السيد جمال مبارك ، وهى مسائل استفزت الرأى العام وقوى سياسية متعددة ، لما قدرته من انعكاساتها السلبية على الواقع المصرى والعربى بشكل مباشر ، فقد كان من الطبيعى أن يكون المدخل الديمقراطى هو المناسب لطرح كافة القضايا الوطنية والقومية ، والسياسية والاجتماعية ، التى هى بطبيعتها مرتبطة ولا يمكن الفصل بين مكوناتها .

وهكذا فلقد استقر المكلفون بهذا البيان على صيغته المعنونة بـ : " **بيان إلى الأمة : مواجهه الغزو الأمريكى الصهيونى والتدخل الأجنبى سبيله الإصلاح الشامل وتداول السلطة** " ، وكانت الفكرة الأساسية خلف هذا البيان ، أن الأمة العربية تواجه تحديات

خطـرة جَسَّدهَا الاحتلال الـصهيوني لفلسطين والغزو الأمريكي للعراق واحتلالـه ، وأن السلاح النـاجع لمواجهه المشروع الإمبرياـلى الـصهيوني للهيمنـة علـى بلادنـا ، لابد وأن يتأسس اعتمـاداً علـى إطـلاق قـوى الشعب ، المـصادرة تحت وطـأة الاستبداد والانفراد بالسلطة من النخب الحاكمـة ، وإعـادة الاعتبـار للأمـة المكبلـة التـى تئن تحت وطـأة الفقر والفساد والظلم الاجتماعى والبطالة ، عن طريق بناء مجتمع القانون و المواطنة ، وإنهاء حالة الطوارئ الممتدة لعقود فى مصر ، وإلغاء القوانين المقيدة للحريات ، وإطـلاق حق التعبير عن الرأى بمختلف السبل ، وحق تكوين الأحزاب والهيئات الشعبية، وتحديد مدد وصلاحيات رئيس الجمهورية . . ألخ ، بهدف إعادة الاعتبار لأبناء الوطن ، وبما يمكنهم من بناء مجتمعهم بنـاءاً متماسكاً متقدماً ، يحميـه من التهديدات ، ويجعلـه قـادراً علـى مواجهه المؤامرات التى تستهدفه .

وقد بادرت الجماعة التى صاغت البيان بحملة توقيعات عليه ، جمعت نحـو ثلاثمانـة اسم لكبار الوطنيين من المثقفين ورجال السياسة والفكر فى مصر ، أعلنـت بعدها الدعوة إلى عقد مؤتمر لبحث الخطوة التالية ، (عقد بجمعية أبنـاء الـصعيد ، القـاهرة) ، يوم ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٤ ، واختير توقيتـه مواكبـاً لمؤتمر الحـزب الـوطنى (الحـاكم) المعقود فـى ذاك التوقيت ، وقد كان الهدف منه طرح وجهه نظر كتلة شعبية فـى مواجهه وجهـة نظر السلطة وحزبها ، واحتشد فى هذا المؤتمر أكثر من خمسمائة شخصية ، انتهت مداولتهم إلى إعلان تكوين " **الحركـة المصرية من أجل التغيير** " ، كإطـار حركـى مـرن ، يجمـع طيـف واسـع مـن الـوطنيين المـصريين ، مـن مختلـف الاتجاهـات الـسياسية والأيديولوجيـة الوطنية والقومية ، للنضال المشترك من أجل تحقيق الأهداف التى عبروا عنها فـى " **بيان إلـى الأمـة** " ، كمـا كلـف المـؤتمر المجموعـة التـى صـاغت البيـان بـإدارة العمـل اليومـى للحركة ، وانتخب خمسة وثلاثين عضواً ، لتشكيل سكرتارية الحركة [أضيف إليها فيما بعد ، نحو ٢٥ عضواً هم منسقى لجان الحركة المنتخبين فى مختلف محافظات مصر] .

واختارت لجنة إدارة العمل اليومى ، فى أول اجتماعاتهـا أن تتصدر بياناتهـا عبـارة: " **لا للتوريث . . لا للتمديد** " ، لا باعتبارها نهاية المطاف فى أطروحتهـا ، وإنمـا لتجسيد اعتراضـها المبـدئى علـى قـضية احتكـار الحكـم ، والتمديد لفتـرة رئاسـية جديـدة للـرئيس مبارك ولمشاريع نقل السلطة لنجله وتوريثها ، باعتبارها قضية الساعة فى مصر ، والتى ستؤثر – نظراً للطبيعة الرئاسية الفردية التسلطية للحكم فى بلادنا – علـى مسارات البلاد وخياراتهـا الاستراتيجية لعقـود طويلـة قادمـة ، كمـا تبنـت اللجنـة شـعارها الـذى انتشر انتشاراً واسعاً فور إعلانـه ، شعار " **كفايه** " ، لاستخدام شحنته المفاهيمية الضخمة ، المعبرة عن طاقة الاحتجـاج والرغبـة الهائلـة فـى التغيير ، المتراكمـة فـى النفوس . از اء

انحطاط وضعية الوطن والأمة ، واستباحة أعراضها ، وانتهاب ثرواتها ، فى مواجهه الفساد والاستبداد والتسلط وضياع الأمل وفقدان الرجاء .

اجتياز الأسقف وعبور الخطوط الحمراء :

وقد بدأت حركة " **كفايه** " تواجدها فى الشارع المصرى عبر تنظيم سلسلة من التظاهرات السلمية المتعاقبة ، فى منطقة وسط البلد أمام " دار القضاء العالى " ، يوم ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤ (يوم حقوق الإنسان العالمى) ، وفى شارع القصر العينى ، يوم ١٣ يناير ٢٠٠٥ ، وفى مداخل جامعة القاهرة (يوم عيد الطلاب العالمى ، ٢١ فبراير ٢٠٠٥) . . وفى خمسة عشر محافظة ، فى توقيت متزامن ، يوم ٣٠ إبريل / نيسان الماضى ، وغيرها ، هدفها إيصال رسالتها إلى المواطن المصرى والسلطة والقوى السياسية والعالم ، وكان لهذه التظاهرات دوياً هائلاً ، يرجع إلى توفر عده عناصر متداخلة :

أولاً : تجاوز الحركة لكافة الأسقف والخطوط الحمراء المتعارف عليها فى العلاقة بين السلطة والقوى السياسية التقليدية فى المجتمع ، بطرح موقفها الرافض لاستمرار حكم الرئيس مبارك أو لتوريث السلطة لنجله جمال ، وهو أمر جلل بالمقاييس المصرية والعربية – إذ لأول مرة تتجرأ حركة سياسية (ووليدة أيضاً !) على التصدى لـ " قدس الأقداس " ، باعتباره رأس الأزمة ، بوضوح وقطع ودون مداورة أو وجل ! .

ثانياً : النزول إلى الشارع مباشرة ، دون استئذان السلطة [التى كانت سترفض حتماً] ، أو وضع حالة الطوارئ وقوانين مصادرة العمل السياسى الرادعة وعقوباتهما الصارمة ، فى الاعتبار ، انطلاقاً من فكرة أن حق التظاهر لإعلان الرأى وإبراز الموقف السياسى ، هو حق دستورى مشروع ، يؤدى التنازل عنه إلى الاستكانة للحصار والقبول بـ " الأسقف المنخفضة " التى خضعت لها الأحزاب الرسمية ، فافقدتها ثقة الشارع واحترامه ، ولإدراك يقينى أن الحرية لا توهب ، وأن النضال الديمقراطى يتطلب الاستعداد لدفع الثمن ، وليس هناك من طريق آخر لاكتساب الحقوق المشروعة وانتزاعها من براثن السلطة المستشرسة ، سوى النزول للشارع ، والمواجهه ، واحتمال قسوة التجربة ، وتحمل تكاليفها .

ثالثاً : الاستفادة – ببراعة – من فكرة " السموات المفتوحة " ، ومن قدرة الفضائيات العربية ، و" الميديا " العالمية على التواجد ، ونقل الحدث ، الذى سرعان ما ينتشر فى أنحاء المعمورة ، بالصورة والكلمة ، متجاوزاً كل محاولات السلطة من أجل محاصرة خصومها ، وعزلهم عن الوصول للناس ، كما كان يحدث فى الماضى ، ولتشكيل سياج للحماية ، نظراً لحرص السلطة الاستبدادية على صورتها فى الخارج (Image) ،

والتى تعتاش على تسويقها ، وتخشى من مغبة الإساءة لها ، أمام الدول الغربية والرأى العام العالمى .

كما كان لمواقف حركة " كفايه " التى تميزت بالوضوح والحسم والعناد وعدم التراجع ، دوراً كبيراً فى تأسيس سمعتها ، التى تجاوزت الحدود ووصلت إلى قطاعات واسعة من المصريين والعرب والأجانب ، داخل البلاد وخارجها ، **وهناك مثالان واضحان يشرحان هذا الأمر :**

__الأول :__ حينما اتفق الحزب الوطنى (الحاكم) ، مع أحزاب ما أطلق عليه " التوافق الوطنى " ، المكون من أحزاب " التجمع " و " الوفد " و " الناصرى " ، وآخرين ، على تأجيل المطالبة بأى تعديل فى الدستور ، إلى ما بعد الاستفتاء على منصب رئيس الدولة ، كما كان مقرراً ، فى شهر سبتمبر ٢٠٠٥ (المقبل) .

وقد كان موقف حركة " **كفايه** " صارماً فى رفض تأجيل المطالب الديمقراطية الشعبية إلى ما بعد الاستفتاء ، كما تم الاتفاق عليه بين الحكومة و (المعارضة) الرسمية ، وأعلنت الحركة أنها ستناضل من إجل إجراء التغييرات المطلوبة فى الدستور فوراً ، فى مواجهه رفض حاسم لهذا الأمر من السلطة وأجهزتها السياسية وإعلامها ، وكذلك تهجم بعض رموز المعارضة (الرسمية) على حركة " **كفايه** " لموقفها .

على أن الأيام ادخرت مفاجأة كبرى لهذه الآراء ، حين صدمها تراجع الرئيس مبارك ، بقبوله مبدأ تغيير الدستور [وكان قد وصف – قبل أيام – مطالبات التغيير بأنها " باطلة " !!] ، كما أعلن الدكتور رفعت السعيد ، رئيس حزب التجمع ، أن الوقت لا يسمح بإجراء أية تعديلات دستورية قبل الاستفتاء ، واصفاً حركة " **كفايه** " ومن يطالبون معها بعدم تأجيل إجراء التعديلات المطلوبة على الدستور ، لما بعد إتمام الاستفتاء ، بأن إدراكهم السياسى محدود ! .

وهكذا ، فلقد جاء إعلان قبول الرئيس مبارك مبدأ اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب وليس بالاستفتاء ، كأنه استجابة مباشرة لضغوط حركة " **كفايه** " وحدها ، الداخلية ، (إضافة لضغوط أخرى قادمة من الخارج) ، بعد أن توافقت الأطراف السياسية التقليدية فى المجتمع : الحزب الوطنى ومعارضوه ، على تأجيل المطالبة بهذا المطلب إلى فترة ما بعد الاستفتاء ، حتى لا يمثل الأمر – إذا ما طرح الآن – ضغطاً على السلطة وأركانها " ! .

__الثانى :__ موقف حركة " كفايه " من مسألة رفض التمويل الأجنبى ، هو موقف قاطع لا مساومة فيه ، وهو موقف نابع من إدراك عميق لمخاطر التغلغل الأوروبى والأمريكى فى جمعيات المجتمع المدنى ومؤسساته عبر آليات الهيمنة المتسللة عبر منافذ التمويل ،

وهو ما خَّرب قطاعاً واسعاً من النخبة السياسية وألجمها وشل فعاليتها ، وجعلها تروج لأجندة غربية (أمريكية أوروبية) ، لا تعكس – بالضبط – الواقع العربى واحتياجاته ، كما أنه خَّرب أعداداً غفيرةٍ من ممارسى العمل العام ، الذين تخلوا عن مفهوم وفلسفة **العمل التطوعى** ، لصالح **العمل المدفوع الأجر .**

وقد أشارت حركة " كفايه " فى بيان لها ، بتاريخ ١٤ مارس ٢٠٠٥ ، إلى مخاطر الانصياع لمبدأ تمويل جمعيات المجتمع المدنى من الخارج ، معلنةً أن " الاستبداد السياسى المحلى ، والعدوان الاستعمارى الخارجى ، هما وجهان لعملة واحدة ، لا يصح النضال ضد أى طرف منهما بمعزل عن الطرف الآخر ، وهذه الرؤية تميزها تمييزاً كاملاً عن كل الحركات السياسة التى تندرج تحت جدول أعمال الولايات المتحدة الأمريكية والعدو الصهيونى فى العالم ، للهيمنة والتحكم فى شئونه " .

وكانت الحركة واعية إلى مخاطر الاختراق الأمريكى لعملية المطالبة بالتغيير الديمقراطى عن هذا الطريق ، ولذلك لم تتوان عن مهاجمة الجمعيات الست من جمعيات المجتمع المدنى (NGO'S) ، التى التقت بالسفير الأمريكى بمقر السفارة بالقاهرة ، وتسلمت منه شيكاً بمليون دولار أمريكى (دعماً لنشاطها !) ، رافضةً هذا النهج برمته ، معلنةً اعتمادها الكلى على مصادر تمويلها الذاتية ، وعلى نضال كوادرها فى سبيل اكتساب حقوقها .

لذلك لم يكن نشازاً فى هذا السياق لعمل حركة " **كفايه** " وأسلوب أدائها ، أن ترد بشجاعة وثقة على مزاعم الرئيس مبارك حينما ادعى ، فى حواره مع أحمد جار الله ، رئيس تحرير جريدة السياسة الكويتية أن " حركة كفايه تنظم مظاهرات مدفوعة الثمن " ، وأنه كان يملك – لو أراد – مجاراتها فى هذا الشأن بتنظيم مظاهرات أكبر تهتف : **مش كفايه !** " .

فلقد أدانت حركة " **كفايه** " هذا الإدعاء المشين ، وردت على ذلك بإيضاح أن من يقوم بتنظيم المظاهرات مدفوعة الثمن هم أعضاء حزب الرئيس (الحزب الوطنى ، لا غيرهم !) ، كما أعلنت أنها ستقوم بمقاضاة رئيس الجمهورية دفاعاً عن شرفها وسمعتها ونزاهة أعضائها ، حتى يعتذر اعتذاراً واضحاً عما زعمه من اتهامات باطلة بشأنها ! .

وقد أدى هذا الموقف الحاسم إلى تراجع رئيس الجمهورية ، بعد ساعات معدودة عن هذه الاتهامات ، بإصدار بيان باسم رئاسة الجمهورية يشير إلى أن صحيفة الأهرام – التى نشرت نص الحديث – قد حرفت كلمات الرئيس فيما يخص هذه

الاتهامات ، ولم تكن دقيقة فى نشر وقائعه ، وهو الأمر الذى منح الحركة مصداقية وزخماً جديداً ، وساعد فى زيوع أفكارها وانتشار مبادئها .

من يخشى حركة " كفايه "؟! :

ومع تصاعد وتيرة الصراع بين النظام وحركة " **كفايه** " ، بدأت القوى السياسية الأخرى فى المجتمع تشعر بالقلق ، وتتحرك للمشاركة قبيل فوات الأوان ، فوجدنا جماعة " الاخوان المسلمون " ، وهى الأكبر عدداً وعدة ، بصورة لا تقارن ،تُجبر على مجاراة حركة " **كفايه** " بالنزول إلى الشارع ، استجابة لضغوط قواعدها ، وبالذات من الشباب ، الذين أثارهم عدم المشاركة فى هذا الصراع الخطير ، الذى بدأ يهز المجتمع ويؤثر فى توجهاته ، أما الأحزاب التقليدية ، الرسمية ، فقد انقسمت قسمين .

- **أولهما الأحزاب (المعارضة) الرسمية** ، مثل حزب " التجمع " و " الوفد " و " الناصرى " ، فقد حاولت احتواء توابع زلزال " **كفايه** " ، بالتجاهل وإدارة الظهر حيناً ، وبالهجوم والرفض أحياناً أخرى ، لحماية قواعدها من التأثر بحركة " **كفايه** " وحيويتها ، خاصة بعد أن لاحظت أن عدداً مهماً من كوادرها المحبطة ، بسبب عجز هذه الأحزاب عن تجديد دمائها والخروج من القوقعة المحبوسة داخلها ، قد بدأت بالانجذاب إلى حركة " **كفايه** " والمشاركة الفعّالة فى أنشطتها .
- **أما حزب الحكومة (المسمى بالوطنى)** ، فقد لجأ – بعد أن استنفذ أخر إمكاناته – إلى شن حملات دعائية لتشويه الحركة باستخدام آلة الإعلام الرسمية الجبارة ، لكن فاقدة التأثير والمشروعية ، فى الشارع ، ثم إلى استئجار مجموعات من (البلطجية) ومعتادى الإجرام ، والخارجين على القانون ، محملين بالأسلحة البيضاء وبالأدوات الحادة ، وفى حماية جهاز القمع البوليسى ، الذى عمد إلى محاصرة كوادر حركة " **كفايه** " ومناضليها لدى نزولهم إلى الشارع ، وتيسير السبل لاعتداء جموع المهمشين والغوغاء (مدفوعى الأجر) عليهم ، فى حماية السلطة وجيوشها ، وهو الأمر الذى كان ذروته وقائع يوم الاستفتاء (٢٥ مايو / آيار ٢٠٠٥) ، حيث لم يتجرأ على النزول إلى الشارع لمجابهة حزب السلطة وأدوات قمعها ، سوى حركة " **كفاية** " ، ونالها ما نالها من اعتداءات ومحاولات منحطة لانتهاك أعراض فتياتها ، تحت مسمع ومرأى من العالم كله ! ، مما شكل فضيحة دولية نقلتها الفضائيات ، وتداولت أخبارها المحافل ، لكنها من جهة أخرى – ضاعفت من مصداقية الحركة ، ودفعت بآلاف الأعضاء الجدد للانضمام إلى صفوفها .

" كفايه " : صيحة هزت الضمير الوطنى :

لقد ساعد على الانتشار السريع لأفكار " كفايه " وأطروحاتها ، تهيؤ المجتمع لقبول المطالب المشروعة بالتغيير فى البلاد ، بعد أن أصبحت وطأة الأزمة المجتمعية الشاملة (الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والفكرية) ثقيلة على الأكتاف ، وجاءت صيحة " **كفايه** " فى وقت مناسب تماماً ، حيث بدأ التململ يعم المجتمع بطبقاته المختلفة وفئاته الاجتماعية المتباينة ، إزاء التفكك الملحوظ فى جهاز الدولة ، وانتشار الفساد ، والنزيف المستمر فى الثروة الوطنية ، والتدهور الشامل فى أداء المجتمع ، وانهيار مستويات المعيشة (٣٥ مليون تحت حد الفقر) ، وتزايد جيوش العاطلين عن العمل (أكثر من ٧ ملايين عاطل معظمهم من الشباب) . . ألخ ، وهو ما شكل حاضنة نموذجية لدعوة التغيير التى أطلقتها حركة " **كفايه** " ، ويفسر اتساع مدى تأثير هذه الحركة على الرغم من حداثة عهدها .

ولهذا كان متسقاً مع تقدم أن تنتشر الدعوة من أجل التغيير أفقياً ورأسياً فى أوساط المجتمع المصرى ، فى هذه الفترة القياسية ، فرأينا تكوين تشكيلات الحركة من أجل التغيير فى قطاعات متعددة : **أساتذة من أجل التغيير (فى الجامعة) – شباب من أجل التغيير – أطباء من أجل التغيير – مهندسون من أجل التغيير – صحفيون من أجل التغيير – أدباء وفنانون من أجل التغيير*** . . وكلها تجمعات فئوية تنادى بالتغيير الديمقراطى فى المجتمع ، على نحو ما طرحت حركة " **كفايه** " من أفكار ، إضافة إلى مطالب التغيير الديمقراطى فى مجال تخصصها (الجامعة – الصحافة – الأدب – الطب – الفن . . ألخ) ، بعد أن طالها الفساد من كل ناحية ، ولم يعد أمامها من مهرب سوى إعادة ترتيب أوضاعها على أسس الديمقراطية والمساءلة .

وأكثر من ذلك ، فلقد بدأت حركة " **كفايه** " فى الانتشار أفقياً فى كل محافظات مصر تقريباً ، وبين الفلاحين والعمال ، الذين أنشأوا " **فلاحين من أجل التغيير** " ،

---

* أسست بمبادرة من الشاعر الكبير **أحمد فؤاد نجم** ، الذى أعلن أنها تعمل بالتنسيق مع حركة " **كفايه** " ، وتضم عدداً كبيرا من الفنانين والأدباء على رأسهم ، الأساتذة : بهاء طاهر ، ومحمد البساطى ، وداوود عبد السيد ، وعلى بدرخان ، ومحفوظ عبد الرحمن ، و إبراهيم عبد المجيد ، وعلاء الأسوانى ، ومحمود الوردانى ، و إبراهيم داوود ، وعبلة الروينى . . . وغيرهم ، وتضمن الإعلان التأسيسى لحركة التأكيد على مبدأ الحرية بجميع أشكالها ، خاصة في مجال الإبداع الأدبى والفكرى والبحث العلمى ، ورفض كل أشكال المصادرة والرقابة على العقل المصرى ، والمطالبة بإلغاء جميع القوانين المقيدة للحريات وفى مقدمتها قانون الطوارئ ، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب ، وإصدار الصحف ، والإفراج الفورى عن جميع المعتقلين السياسيين ، وحق المواطنين فى التظاهر السلمى والإضراب وجميع أشكال التعبير عن الرأى ، كما طالب البيان بالفصل بين السلطات الثلاث ، وتأكيد مبدأ المساواة بين المواطنين ، وطالب بالاشراف القضائى الكامل على الانتخابات ، وتحديد صلاحيات رئيس الجمهورية ، وتحديد فترة الرئاسة بدورتين ، ورفض التديد والتوريث ، كما رفض العدوان الأمريكى على بلادنا وجميع أشكال التطبيع مع الدولة الصهيونية .

و" **عمال من أجل التغيير** " للدفاع عن قضايا الطبقة العاملة والفلاحين الاجتماعية ، وبالتوافق مع كل جماعات الوطن التى تنشر التغيير الديمقراطى الشامل .

والمهم أيضاً أن مثال حركة " **كفايه** " قد دفع للحركة قطاعات مجتمعة ، كانت خارج الحراك السياسى بصورة كاملة ، مثل **القضاه** الذين عقدوا مؤتمراً حاشداً يوم الجمعة ١٣ مايو / آيار الماضى أكدوا فيه على مطالبهم باستقلال الكيان القضائى من تدخلات السلطة التنفيذية ، وكذلك مطالبتهم بالإشراف على الانتخابات القادمة (**انتخابات الرئاسة ومجلس الشعب**) ، دون تدخل الأمن وهيئات الدولة ، وإلاّ تنحوا عن المشاركة فيها ، وهو ما يضع النظام فى مأزق حرج ، إن قبل ، وكذلك إن رفض هذه الطلبات ، أيضاً ! .

كما تجاوز صدى تكوين وتحركات " **الحركة المصرية من أجل التغيير** " – " **كفايه** " الواقع المصرى إلى الواقع العربى ، بحكم ما تحتله مصر من قيمة موضوعية وموقع ريادى فى الوطن العربى والمنطقة ، فتكونت حركات متعددة فى ليبيا واليمن والأردن ، وغيرها من البلدان العربية تحت مسمى " **كفايه** " أو مترادفاتها ، وهو ما يشير إلى أهمية هذا الشعار وتماسه مع تطلعات ومطالب الجماهير العربية فى كل أنحاء العالم العربى .

ملاحظات شكلية وتحديات موضوعية :

ولم تكن السلطة المصرية وبعض أحزابها الرسمية ، فقط ، هى التى صبت جام غضبها على حركة " **كفايه** " ، التى هبت كالرياح العفية ، فهزت ركودها وركود الحياة السياسية فى المجتمع ، وسحبت البساط من تحت أقدام الكثيرين من المنتسبين إليها ، وإنما أيضاً تعامل معها بشكل سلبى عناصر وطنية طيبة النوايا ، منعتها خبرتها السياسية المحدودة ، وغياب التصاقها بنبض الواقع ، وعجزها عن تحسس ما يعتمل فى الأرض المصرية والعربية من تفاعلات حادة ، تعكس لحظة حرجة ، ومصيرية لا يمكن تأجيلها ، أو الهرب من استحقاقاتها ، تحت زعم الأولوية المطلقة للنضال ضد الإمبريالية والصهيونية ! ، دون وعى أو إدراك لارتباط قضيتى الديمقراطية ومعاداة الإمبريالية ، ذلك الارتباط الموضوعى الذى لا يمكن فصله بأى حال من الأحوال .

وكأن هذه الأصوات المحدودة ، ترى تأجيل أى مطالب بالحرية والديمقراطية حتى يتم الخلاص من الاحتلال والعدوان الصهيونى الإمبريالى ، دون أن تقول لنا كيف يمكن تحقيق هذا الأمر ، فى ظل استبداد وتسلط أنظمة فاسدة تحكم بالحديد والنار ، وتمنع من توافر الحد الأدنى من الشروط الضرورية اللازمة لتعبئة الشعب فى المعركة ضد الإمبريالية الأمريكية والصهيونية ، وهو أمر لن يكون ممكناً إلا بقيادة نضال ديمقراطى حقيقى ، يتم عبره – لا عبر الوعود الأمريكية الوهمية – انتزاع الحقوق الديمقراطية

الشعبية ، وهو ما يتيح **للجماهير الوطنية الفرصة لتنظيم صفوفها ، دفاعاً عن مصالحها ، وضد الاستغلال والاستبداد الداخلى من ناحية ، وضد الهيمنة والعدوان الأمريكى والصهيونى ، من ناحية أخرى ، إذ لا سبيل لمواجهة العدوان الخارجي على الأمة ، والعدوان الداخلى على الشعب ، إلا عبّر هذه العلاقة الجدلية بين النضال الديمقراطى والنضال الوطنى / القومى ، على النحو الذى تبنته حركة " كفايه " وحاربت فى ضوءه كل معاركها حتى الآن .**

والغريب فى الأمر أن هذه الأصوات التى ارتفعت للهجوم على حركة " **كفايه** " ، تصطنع اسقاطات بعيدة عن الواقع ، بين ما حدث فى بعض دول أوروبا الشرقية ، وما يحدث فى بلادنا ، متجاهلةً اختلاف الظروف بين البيئتين ، واستحالة تجاهل حضور الاحتلال الصهيوني فى فلسطين ، والاحتلال الأمريكى فى العراق ، على أجندة أى حركة تغيير فى بلادنا ، كما أنها تتجاهل بشكل قصدى كل ما تضمنته وثائق حركة " **كفايه** " من إشارات حاسمة لموقفها المبدئى المضاد للإمبريالية الأمريكية الصهيونية ، والتمويل الأجنبى ، وغيرها مما لا يمكن لأى رأى موضوعى تجاهله .

كما أنها تتجاهل أيضاً حقيقة مفادها أن قادة حركة كفايه ، جميعهم ، قد تربوا فى مدرسة الوطنية والقومية ، وأنهم ، بأنفسهم ، مؤسسى كل لجان مقاومة الصهيونية والتطبيع مع العدو الصهيونى ومقاومة العدوان الأمريكى على الشعب العراقى ، ولجان المقاطعة الشعبية للسلع والشركات الصهيونية والأمريكية ، وتاريخهم النضالى يجعلهم قادرين على حماية حركتهم من أية مخاطر قد يتصور البعض حدوثها ! ، ولم يكن دافعهم لتأسيس حركة " **كفايه** " هو التهرب من الاستحقاقات الوطنية والقومية ، وإنما بسبب الحاجة إلى توفير الشروط الموضوعية الضرورية لتحقيق هذه الاستحقاقات ، **فإن حرق ألف علم أمريكى أو صهيونى ، لن يحرك الوضع قيد أنملة ، مثلما يحركها حكم مصر بنظام وطنى حقيقى ، وقومى حقيقى ، وديمقراطى حقيقي ، يدفع بالقدرة المصرية الهائلة ، المجمدة ، إلى صلب معركة البناء والاستقلال والحرية وهذا هو حال كل الدول العربية بدون استثناء واحد .**

ولعل من حسن الطالع أن برنامج التغيير الديمقراطى ، الذى بادرت حركة " **كفايه** " بطرحه ، والسعى لاستقطاب الإجماع الوطنى حوله ، يجيئ فى سياق رؤية واضحة للمصالح الوطنية والقومية العليا ، التى تمثل فيها قضية الصراع العربى – الصهيونى – الإمبريالى ، وتحرير المنطقة من الاحتلالين الصهيونى والأمريكى ، ومواجهة مشاريع الهيمنة الإمبريالية في منطقتنا ، موقعاً رئيسياً .

إذ أن إلحاح الحاجة لاستبدال أنماط الحكم الفاسدة والاستبدادية المسيطرة على البلاد ، بما يسببه من انهيارات اقتصادية واجتماعية ، كان سيفتح الباب – مؤكداً – أمام أية قوة أو فرد أو مجموعة أفراد مدفوعين من الإدارة الأمريكية ، وفى حمايتها ، لرفع شعارات الديمقراطية من أجل تجييش الملايين من المتطلعين للتغيير ، وفى اتجاه معادٍ للمصالح والأمانى القومية ، لو لم تتقدم حركة " **كفايه** " بكل منظورها المعادى للهيمنة الأمريكية والصهيونية ، والمنحاز للشعب وطبقاته الأفقر ، والأكثر معاناة ، وبتاريخ مؤسسيها المعروف فى النضال ضد الصهيونية والتطبيع والهيمنة الأمريكية ، الأمر الذى هيأ لها قبولاً واسعاً فى المجتمع المصرى ، وخارجه ، وجعلها قادرة على استقطاب الآلاف من خيرة أبناء الوطن ورموزها الوطنية والقومية ، على النحو الذى يراه كل المراقبين ، ويعترفون بأبعاده .

حركة " كفايه " ، التحديات والاستجابات :

غير أن حركة " **كفايه** " ، ونتيجة للقبول العام الذى حققته ، فى فترة وجيزة ، على نحو ما أشرنا إلى بعض ملامحه ، فيما تقدم ، تواجه بالفعل مجموعة كبيرة من التحديات ، التى طرحت عدداً من المهام الملحة التى ينبغى إنجازها ، ومنها على سبيل المثال :

(١) تحدى بناء هيكل تنظيمى للحركة ، يستوعب التدفقات الهائلة للراغبين فى الإنضواء تحت لوائها ، مع حل معضلة أن الحركة ليست حزباً (وليس من ضمن توجهاتها الراهنة أن تتحول إلى حزب) ، وأيضاً لا يمكنها الاستمرار وسط هذا " الفيض البشرى " ، دون حد أدنى من " مأسسة " العلاقة بينها وبينهم

(٢) تحدى طرح برنامج عام للتغيير الديمقراطى فى البلاد ، يستجيب للمطالب الملحّة – بعد الاتساع الهائل فى عضوية الحركة – ويتضمن رؤية اجتماعية تتجاوب مع مطالب الطبقات الشعبية ، (وفى المقدمة العمال) ، فى الارتباط بالحركة والتفاعل مع أنشطتها ، وفى ذات الوقت يحافظ على وحدة مكوناتها المختلفة المصادر (يسارية – قومية – إسلامية – ليبرالية) ، دون أن تتخلى عن أى منهما .

(٣) تحدى السعى لبناء جبهة العمل المشترك ، مع باقى الحركات والقوى والأحزاب السياسية فى البلاد ، فى ضوء توجس هذه الحركات والقوى والأحزاب من فاعلية حركة " **كفايه** " وحيوية أدائها ، وما يمثله من خطر على بنيانها المحافظ المقيد ، من جهه ، وفى ضوء الحقيقة التى يعرفها الجميع ، والقائلة بأن عملية التغيير الديمقراطى – الاجتماعى ، فى البلاد ، مهمة شديدة الثقل ، لا يمكن لطرف واحد من أطراف العملية السياسية ، أن ينهض بعبئها وحده .

(٤) تحدى حماية الحركة من محاولات الاختراق ، الداخلية والخارجية ، من السلطة والقوى المضادة فى الداخل ، ومن الولايات المتحدة والقوى التابعة ، فى الخارج ، الذين يرفعون شعارات الديمقراطية المزيفة ، كوسيلة للقفز على النضالات الوطنية والقومية ، ولحرف مشاريع التغيير الديمقراطى الوطنية عن مسارها الأصيل .

غير أن وعى قادة حركة " **كفايه** " وأعضاءها وأصدقاءها لهذه التحديات ، يساعد فى بلورة موقف صحيح فى مواجهتها ، من أجل استشراف رؤية مجتمعية شاملة ، يتضمنها برنامج التغيير الديمقراطى المقبل ، الذى يحقق السيطرة الوطنية على مجريات هذه العملية .

ولبحث مستقبل حركة " **كفايه** " بعد الشوط الكبير الذى قطعته ، فى المدى القصير المنصرم ، فقد دعت الحركة إلى مؤتمر كبير (يوم ٢٣ يونيو / حزيران) ، سيشارك فيه خمسمائة من كبار المثقفين ورجالات السياسة والفكر والمعرفة والوطنية والقومية فى مصر ، بهدف التداول حول القضايا الرئيسية المطروحة ، ولبحث سبل مواجهة التحديات التى تجابهها الحركة .

إن حلم التغيير الديمقراطى فى مصر ، وفى باقى أرجاء وطننا العربى ، ليس حلماً مجانياً لدى شعوبنا التى عانت طويلاً من الاستبداد والانفراد بالحكم والفساد ، وهى تدرك عن يقين وخبرة ، أن أى تشدق بتعليق تحقيق الحريات الإنسانية الأساسية لأمتنا ، تحت زعم أنه " لا صوت يعلو فوق صوت المعركة " ، هو الآن محض هراء وسفه.

فالمواطن الحر وحده هو الذى يقاتل من أجل حرية وطنه وأمته ، والعبيد لا يصنعون الحرية .

لقد أطلقت حركة " **كفايه** " وعوداً بالتغيير ، وحركت آمالاً فى الحرية ، (حرية الوطن والمواطن) ، وعبأت مشاعر حميمة بالتواصل والرغبة فى النضال المشترك ، لإنقاذ مركب الوطن من العواصف الغادرة التى تعصف به من كل جانب .

وحتى الآن فإن مسيرة حركة " **كفايه** " قد نجحت – بدرجة أكبر من كل التوقعات – فى إعادة الروح إلى مجتمع كان قد خاصم السياسة ، وأدار ظهره للشأن العام ، واستطاعت ، بالحجر الذى ألقت به فى البركة الآسنة ، التى لم تتحرك لعقود ، أن تعيد لبؤرة الضوء ، قوة هادرة كانت مهمشة وثانوية ، هى قوة جماهير الشعب ، التى أطلقت صحيتها المدوية :

" كفايه . . . كفايه . . . كفايه   إحنا وصلنا النهاية ! "

ولعل هذه الصيحة المدوية ، التى خرجت من القلوب قبل الحناجر ، أن تكون إيذاناً بنهاية عهد ، وبداية عهد جديد .

٧ ـ الحراك السياسى فى المنطقة
المظاهر ، المبررات ، الاتجاهات ، الأبعاد ، الآفاق *

" قلب منطقتنا خامد ، وهو فى حاجة إلى ما يعيد له الخفقان ! "
أمين معلوف

تعيش المنطقة العربية أجواء جدل واسع وحراك ملحوظ ،ُتطرح فيها أسئلة كانت محظورة من قبل ، وتنفتح ملفات طال إغلاقها ، وتناقش قضايا لم يكن من المسموح سابقاً مناقشتها .

ويلمس من يتابع الواقع العربى بدايات عواصف جامحة تصطخب فى أركان عديدة منه ، ويدرك ملامح حيوية جديدة تدب فى مواقع متباينة فيه ، وتتكامل ملامح ملحوظة ، على امتداد السنوات القليلة الماضية ، وخلال العام الفائت على وجه التحديد ، لعالم عربى جديد ، ذى قسمات مختلفة عن قسماته التقليدية المعروفة ، وتبرز وجوه وأصوات لم ُتعرف من قبل ، وترتفع شعاراتُ مستحدثة لم يسبق رفعها بمثل هذه الحدة والإصرار ، لعل أكثرها شهرة هو شعار " **التغيير** " ، العام ، الجامع ، الذى أصبح له فعل السحر ، ينتقل من مكان إلى مكان بقوة وبسرعة ، كما لو كان أيقونة سحرية ، يحمل فى مكوناته كل أحلام الخلاص من مشكلات الواقع العربى المتراكمة ، ويتضمن فى بنيته وعوداً غير محدودة ، لأشواق مؤجلة ، وآمال محبطة طال انتظار تحققها ! .

أ) مظاهر الحرك السياسى فى المنطقة العربية :

وتتخذ هذه التطلعات المشروعة ، والمؤجلة ، والضاغطة على الواقع العربى ، أشكالاً متعددة ، وتتمثل فى مظاهر شتى ، لعل أهمها :

١ـ ارتفاع وتيرة النقد العام لسلبيات المجتمع العربى ، وبصورة غير مسبوقة ، فى التجمعات السياسية والثقافية ، والمنتديات الاجتماعية والفكرية ، وفى الصحف المستقلة والحزبية ، بل وحتى الرسمية ، وبما يعنى اتساع مجال الاحتجاج الاجتماعى على ظواهر سلبية ، بنيوية ، اخترمت البنيان السياسى والاجتماعى

* مجلة " شئون عربية " الصادرة عن " **الأمانة العامة لجامعة الدول العربية** " ، القاهرة ، العدد ١٢٣ ، خريف ٢٠٠٥ .

العربي ، وأصبحت غير مقبولة ، ومستفزة ، وضارة بمصالح القطاعات الجماهيرية الواسعة ، والنخب الطليعية في المجتمع العربي ، لانعكاساتها السلبية الملحوظة على مجمل أداء المؤسسات العربية القطرية والإقليمية ، على كل المستويات .

٢- ولم يتوقف أصحاب هذا الميل لإنتقاد سلبيات أداء المؤسسات والهيئات العامة عند حدود الكلام والكتابة وحسب ، وإنما انتقلوا بالأمر خطوة إلى الأمام ، بالمبادرة إلى تأسيس العديد من الحركات الشعبية (سياسية – اجتماعية – فكرية) ، كلها خارج المؤسسات الرسمية ، (من هيئات وأحزاب حاكمة ، أحزاب معارضة ، أحزاب " موالاة ") . على شاكلة " الحركة المصرية من أجل التغيير – كفايه " التي انعقد مؤتمرها التأسيسي في ٢٢ سبتمبر / أيلول ٢٠٠٤ ، والتي كانت فاتحة ميلاد عدد كبير من الهيئات النوعية المطالبة بالتغيير : " شباب من أجل التغيير – محامون من أجل التغيير – أساتذة من أجل التغيير – أطباء من أجل التغيير – مهنيون من أجل التغيير – نساء من أجل التغيير . . . بل و " أطفال من أجل التغيير " ، الذين أعلنوا عن تشكيلهم الجديد في نقابة محامي مصر ، مساء يوم الخميس ١٨ أغسطس / آب الماضي ، أيضاً !! " .

وانتشرت هذه الحركات في أكثر من قطر عربي ، تحمل أسماء أو أوصاف متشابهة ، وتطرح رؤى ومطالب متقاربة ، وقد استطاعت هذه الحركات الشعبية ، بالرغم من حداثة عمرها أن تنتشر في قطاعات عديدة ، أفقياً ورأسياً ، وأن تثير حواراً عارماً في المجتمع حول أفكارها وطرائق عملها وبرامجها المطروحة .

٣- تململ قطاعات مجتمعية ، لم يعرف عنها – تاريخياً – التحرك بأفق سياسي مباشر ، أو علني ، مثل أساتذة الجامعات والقضاه ، الذين عبروا ، عبر اجتماعاتهم وبياناتهم وأنشطة نواديهم وتقارير متابعاتهم ، عن مواقفهم من التطورات السياسية المتسارعة في بلدانهم وفي المنطقة ، وهو تعبير إضافي عن اتساع نطاق القوى الاجتماعية المتأثرة سلبياً – بنتائج التطورات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عايشتها وتعيشها المنطقة ، على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة ، على أقل تقدير .

٤- النزول المتكرر لقطاعات من المثقفين والفنانين ورجال الفكر والسياسة والعمل العام ، إلى الشارع في مظاهرات واحتشادات متواصلة ، وهو مسلك

جديد من نوعه ، يستهدف لفت الأنظار لمطالبهم ، ومخاطبة الرأى الشعبى بطرح أفكارهم عليه ، عبر استخدام وسائط " الميديا " المحلية والعربية والعالمية ، وبالذات العربية ، وأساساً القنوات الفضائية ، لنقل رؤاهم إلى كل بيت ، وفى فترة زمنية خاطفة .

٥ـ تبنى قطاعات داخل النظم الحاكمة فى المنطقة " لبرامج إصلاحية " ولو جزئية ، وتصاعد وتيرة الصدام بينها وبين القوى التقليدية التى تسعى لاستمرار هيمنتها ، فيما يعرف بصراع " الحرس الجديد " و " الحرس القديم " .

ب)مبررات الحراك السياسى :

وإذا كانت مظاهر هذا الحراك السياسى ، على النحو الذى عرضنا لأبرز ملامحه آنفاً ، قد أصبحت حقيقة انتبهت إليها الأبصار ، داخل المنطقة وخارجها ، بل وأصبحت أحد عناصر تحديد وتحليل المشهد السياسى العربى الراهن ، التى لا يمكن تجاهلها ، فالمؤكد أنها لم تكن وليدة الفراغ ، ولم يكن بروزها إلى سطح الأحداث بلا مبررات أو دواعى ، ويمكن أن نرصد عدداً من أبرز مبرراتها على النحو التالى :

١ـ تردى الأوضاع السياسية العربية وعجز النظام السياسى العربى عن مواجهة الأوضاع المستجدة على الساحة الدولية (العالمية) والمحلية ، وظهوره بمظهر غير القادر على مجابهة ما يحيط بالمنطقة من تحديات وما يكتنفها من مصاعب ، وما يجابهها من تهديدات ، خاصةً مع تصاعد العدوان الصهيونى على أبناء الشعب الفلسطينى ، والاحتلال الأمريكى العراقى ، والتهديدات المتواترة الموجهة إلى بلدان عربية أخرى مثل سوريا والسودان وغيرهما .

٢ـ الإدراك المتنامى لدى قطاعات متسعة من النخب السياسية والاقتصادية العربية ، بأن غياب الحريات الأساسية وعجز البنية الفكرية العربية عن التطور ، ومخاصمة التقاليد والنظم الديمقراطية فى مواقع عربية عديدة ، أدى إلى تدهور الأحوال ، والخروج من حلبة المنافسة ، وتراجع مؤشرات النمو العربى ، وهو ما يقتضى تغييراً حقيقياً وسريعاً فى بنية النظم الحاكمة ، وطرق إدارة الدول ، وآليات تنظيم شئون المجتمع على كل المستويات ، لكى يتم تدارك الفجوة الكبيرة التى تفصلنا عن خصومنا وأعدائنا ، ولحماية ثروات الأمة ومقدراتها من الأطماع المعلنة للقوى الكبرى .

٣ـ الضغوط الاقتصادية التى أناخت بثقلها على كاهل المواطن العربى ، وبات يشعر معها بالعجز عن الاستمرار فى الحياة الكريمة واللائقة ، فى حين ترى

عيناه التفاوت الطبقى الهائل ، وتلحظ الثروات الضخمة التى تصب فى خزائن نخب متخمة محدودة العدد ، بينما أغلبية ساحقة من المواطنين تئن تحت وطأة الفقر والبطالة ، وتعانى معاناة جسيمة من تردى الأحوال الصحية والمجتمعية.

٤ـ تباطؤ معدلات عمليات " الإصلاح " السياسى الذى وعدت به النظم العربية شعوبها ، وشعور قطاعات عديدة فى المجتمعات العربية باتجاه القوى المهيمنة إلى التحايل على وعود التغيير ، لتمرير " العاصفة " ، دون أن تسعى إلى التجاوب مع مطالبها المشروعة .

٥ـ تناقض البنية الاجتماعية الاقتصادية العربية مع المستجدات المترتبة على تكون قطاعات متعاظمة من الأجيال العربية ، درست وتعلمت فى الخارج ، واحتكت بمنظومة من المجتمعات الصناعية المتقدمة وثقافها وأنماط حياتها ، وشعورها بالغربة عن مجتمعاتها المحلية ، ويأسها من قدرة الأطراف المسيطرة على تحقيق أهدافها ، فيما تتضاءل ُفرصها للاستقرار بالخارج ، خاصةً بعد أحداث ١١ سبتمبر وما تلاها ، من قيود على حركة الهجرة الشابة لأمريكا وأوروبا .

٦ـ انتشار الفساد فى بنية العديد من هياكل الحكم والإدارة ، الأمر الذى انعكس على حياة المواطنين ، ودفعهم لليأس من إمكانيات حل مشكلات حياتهم ، أو الخروج من أزماتهم المستحكمة ، بيد العديد من النظم القائمة ، وهو ما دفعهم إلى نشدان الفرج عبر تغيير حقيقى يطال كل أشكال الفساد ، ويؤسس لمجتمع الشفافية وطهارة اليد ونزاهة المقصد .

٧ـ جمود المؤسسات السياسية التقليدية فى البلدان العربية (أحزاب حاكمة ومعارضة) وتمسكها ببنية بدائية ، ذات طبيعة عشائرية ، قبلية ، ما قبل حداثية ، وشعور الأجيال الجديدة من المهتمين بالشأن العام ، أنهم محل استبعاد قصدى ، وإقصاء متعمد من الأجيال الأسبق ، خاصةً مع تكلس مؤسسات العمل السياسى العربى ، وبلوغ أغلب قياديها سن الشيخوخة ، دون أن تحقق شيئاً يذكر لمواطنيها ، بسبب قيود النظم السياسية الضاغطة ، واستسلام الأحزاب لهذه القيود ، ويأس الجماهير من إمكانية التعويل على هذه المؤسسات فى إحداث التغيير الديمقراطى والاقتصادى المطلوب ، أو إيجاد موقع قدم للأجيال الجديدة داخل بنيتها العجوز المهترئة .

٨ـ الموقف الأمريكى (الأوروبى) المستجد من النظم الحاكمة ، والذى تبلور نسبياً بعد وقائع ١١ سبتمبر ، حيث حَّملَ الغرب هذه النظم مسئولية خلق بيئة

مناسبة لتفريغ (توليد) الإرهاب ، واعترفت الولايات المتحدة – لأول مرة – على لسان مسئوليها [جورج بوش – كونداليزارايس . . .] بأنها – فى سبيل مصالحها – تغاضت طوال ستين عاماً عن التعامل مع أنظمة غير ديمقراطية فى المنطقة العربية ، وهو ما أدى إلى تراكمات قادت – فى النهاية ليوم ١١ سبتمبر ، وإعلان عزمها على مساندة المطالب الديمقراطية الشعبية ، وهو إعلان لم يثبت تمسكها به ، إذ عادت وأعلنت حرصها على العلاقات مع النظم الحاكمة ، وفضلت حماية مصالحها على الانحياز التام لقضايا الديمقراطية فى منطقتنا .

وقد عنى هذا الأمر ، مع هذا ، بالنسبة للقوى المطالبة بالديمقراطية شل يد الأنظمة – نسبياً – عن البطش بالحركات المطالبة بالتغيير ، قبل أن يشتد عودها ، وهو امر منحها الفرصة للتعبير عن وجهات نظرها ، فى ظل مستوى معين من حرية الحركة لم يكن متوافراً من قبل .

٩- شعور العديد من النظم الحاكمة بدرجة احتقان الشارع العربى نتيجة لتراجع مستويات المعيشة ، وتصاعد أعباء الحياة لدى الأغلبية الشعبية ، وبروز أخطاء عديدة فى طريقة الحكم ، وتصاعد الانتقادات الداخلية والخارجية ، الأمر الذى دفعها إلى تفكيك جزئى لقبضتها الفولاذية على كل شئون الحياة فى المجتمع ، والسماح بحراك سياسى ولو محدود ، من أجل تفريغ شحنة الغضب الشعبى المكبوت ، درءاً لتداعيات أصعب قد لا يمكن السيطرة عليها .

ج) خريطة اتجاهات الحراك السياسى فى المنطقة :

والمراقب الدقيق لتفاعلات هذا الحراك السياسى فى المنطقة العربية ، سيجد قواسم مشتركة جمعت بين أغلب الحركات الشعبية المبادرة به ، شكلت فيما بينها خريطة اتجاهات هذا الحراك ، وحددت أبرز توجهات هذه الاتجاهات فى ثلاثة مؤشرات رئيسة :

١- المطالبة ببناء " **مجتمع المواطنة** " الذى لا يميز بين مواطن وآخر بسبب اللون أو الدين أو الجنس ، وتأسيس دولة الديمقراطية والحريات ، التى تنهض على الاعتراف بقيمة المواطن العربى الفرد ، وتحفظ كرامته ، وتفتح له أبواب العمل والأمل فى المستقبل ، باعتباره مدخلاً وحيداً لكل إنجاز مستهدف ، وهدفاً نهائياً لكل فكر سياسى أو أيديولوجى أو عقيدى .

٢- المطالبة بـ " **عصرنة** " الدولة العربية ، وتحديث بنيتها الجامدة ، لكى تكون قادرة على التفاعل مع العصر ومدخلاته ، وحتى لا تفقد – مع مرور الوقت – مواقعها ، موقعاً إثر آخر ، إن بفعل مؤامرات القوى المعادية ، أو نتيجة

للعجز عن إدراك سمات العصر الراهن وافتقاد القدرة على التعاطى مع آليات التأثير فيه .

٣ـ المطالبة بتفعيل إمكانات وقدرات الواقع العربى الذى تحيط به مشكلات عديدة ، وتواجهها مخاطر جمة ، خاصةً فى ظل الخطط المعلنة لـ " **إعادة رسم خرائط المنطقة** " ، بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول الغربية ، والتهديدات الخطيرة التى تحيط بمستقبل المنطقة فى ظل تصاعد معدلات العدوان الصهيونى – الأمريكى ، وبما يحافظ على الهوية العربية ، ويحميها من محاولات تذويبها أو تشويهها ، التى لا تنتهى .

كما يلاحظ أن الحركات الشعبية الجديدة يتقاسمها تياران رئيسيان ، داخل كل منهما تفريعات ثانوية ، هما :

١ – التيار الحداثى المدنى .

٢ – التيار الدينى التقليدى .

١ – التيار الحداثى المدنى .

يضم هذا التيار فى مكوناته الفكرية ، مرجعيات أيديولوجية شتى ، توجهها العام إزالة " **الإنسدادات الديمقراطية** " فى المجتمع ، لفتح الطريق أمام أحداث حراك سياسى ، يزيل عقبات التقدم من أمام حركة المجتمعات العربية .

ويضم هذا التيار اليسار الماركسى ، والاتجاه القومى ، والاتجاه الإسلامى المستنير ، إضافة إلى التيار الليبرالى الوطنى ، وأبرز نموذج لهذا التيار هو حركة " كفايه " فى مصر التى أسسها ممثلون لتيارات سياسية وطنية شتى (ماركسية – إسلامية – قومية – ليبرالية وطنية) ، اجتمعوا على مطلب " التغيير الديمقراطى " بهدف توفير شروط مواتية لمواجهة ناجحة للعدوان الإمبريالى الأمريكى – الصهيونى * ، ويعتبر هذا التيار أن محور نضالهم الشعبى يدور حول المطالبة بـ " تغيير حقيقى فى الأوضاع السياسيى بالبلاد ، يؤسس لمجتمع المواطنة والحرية والتقدم " ** ، باعتباره مطلباً رئيسياً ، بدون تحققه يستحيل النهوض بالوطن إلى الموقع المنشود .

وتطرح حركة (كفايه) ، على سبيل المثال (وهو نموذج يكاد يتكرر فى أغلب الدول العربية) ، " حزمة " من المطالب الديمقراطية ، تعتبرها عناصر برنامجها للنضال السياسى فى المجتمع ، وفى مقدمتها :

---

* بيان إلى الأمة [الإعلان التاسيسى لحركة (كفايه)]: مواجهة الغزو الأمريكى الصهيونى والتدخل الأجنبى سبيله الإصلاح وتداول السلطة ، (سبتمبر ٢٠٠٤) .

** عنوان بيان لحركة " كفايه " ، صدر أوائل هذا العام ، ٢٠٠٥ .

١ـ الإلغاء الفورى لحالة الطوارئ ، التى تشل القوة الفاعلة فى الوطن ، والتخلص من مجموعة القوانين الاستبدادية التى تنتهك الحريات .
٢ـ إطلاق حق كل القوى المدنية السلمية فى تشكيل الأحزاب السياسية ، والنقابات ، والهيئات ،والجمعيات بغير قيود.
٣ـ الإعتراف بحق التظاهر والإضراب والاعتصام السلمى .
٤ـ إطلاق حريات التعبير ، وإصدار الصحف ، وتحرير أجهزة الإعلام المرئى والمسموع من قبضة النظام .
٥ـ تشكيل جمعية تأسيسية وطنية ، تشرف على إعداد دستور جديد للبلاد ، يحتفى بالحرية ، ويضع الضمانات الفعلية لتأكيدها ، ويؤسس لجمهورية برلمانية ، تضمن حقوق الوطن والمواطن ، وتفصل – بحسم – بين السلطات ، وتحد من انفراد الحاكم بالسلطات الدستورية المطلقة ، وتضع حداً لمدد حكمه وصلاحياته .
٦ـ إنشاء هيئة قضائية عليا ، غير قابلة للعزل ، من ممثلى الهيئات القضائية ، للإشراف على كافة العمليات الانتخابية إشرافاً كاملاً .
٧ـ تكوين حكومة انتقالية محايدة ، تدير شئون البلاد ، قبل فترة كافية من إجراء أية انتخابات (رئاسية / أو برلمانية) ، يتم فيها خلق مناخ لإجراء انتخابات نزيهة وعادلة .

وكما هو واضح ، فهذه المطالب هى فى جوهرها ذات طبيعة " ديمقراطية / ليبرالية " ، وإن تم " تطعيمها " أحياناً بمطالب ذات صبغة اجتماعية [مثل تلك التى رفعتها حركة (كفايه) فى مظاهرة " كفايه بطالة " [ميدان عابدين ، ٢٠٠٥/٦/٣٠) ، أو مظاهرة " كفايه فساد " ، ميدان الأوبرا (٢٠٠٥/٨/٣)] ، وهو ما يشير إلى شيوع إدراك متنام ، لدى غالبية التيارات السياسية فى المجتمعات العربية بمحورية مسألة الديمقراطية والحريات ، باعتبارها العتبة الضرورية لعبور الأوضاع العربية الراهنة ، والبوابة الرئيسية التى لابد من اجتيازها ، لولوج العصر الحديث .

٢ ـ التيار الدينى التقليدى :

وهو يضم أخلاطاً شتى من الجماعات والجمعيات والأفكار والرؤئ ، ذات المرجعية الإسلامية ، لعل أبرزها فى مصر والمنطقة العربية ، جماعة " الأخوان المسلمون " ، الذين يمثلون أكبر هذه القوى ، وأكثرها عدداً ، وأعمقها تأثيراً .

ولعل من أبرز الدلائل على احتدام حالة " الحراك السياسى " فى المنطقة العربية هو اتجاه جماعة الأخوان ، فى مصر ، إلى انتهاج منهجين جديدين فى التفاعل مع هذه الحالة ، **أولهما :** النزول إلى الشارع فى مظاهرات كبيرة ، وعلى امتداد ساحات

متعددة ، للإعلان عن مطالبها ، **وثانيهما :** السعى لخلق " تحالفات " سياسية ، مع غيرها من القوى فى المجتمع ، إسلامية أو غير إسلامية ، وحتى يسارية ، فى سابقة جديدة لها دلالاتها الواضحة .

وقد اقتضى هذا المنهج الحرص النسبى من الجماعة على إبراز الطابع السياسى لتحركاتها ، على حساب القسمات الدينية الدعوية التقليدية ، بمطالبة أعضائها بإنزال المصاحف فى مظاهرات " التحالف الوطنى من أجل الديمقراطية – مصر " ، والتى تشاركوا فيها مع تجمع إسلامى (ينتمى إلى حزب العمل المجمد) ، وتجمع آخر (تروتسكى) يسارى .

وينضم هذا التيار إلى التيار الحداثى المدنى ، فى أغلب مطالبه ذات الطبيعة الديمقراطية ، (ليقينه أنه يخسر كثيراً من فقدان المجتمع العربى لآليات تداول السلطة بالسبل الديمقراطية المعهودة عن طريق صندوق الانتخابات) ، إضافة إلى إبراز الجانب " الأخلاقى " ، " الإيمانى " ، " العقيدى " ، الذى يستند إلى ضرورة تأكيد " المرجعية الإسلامية للمجتمع ، على نحو ما عبر تيار الأخوان عن مطالبه " الإصلاحية " ، فى سياق الجدل الذى عم مؤخراً بشأن قضية الإصلاح [من الداخل أم من الخارج ؟!] ، وتضمنته : " **مبادرة الأخوان المسلمون حول مبادئ الإصلاح فى مصر – ٢٠٠٤** " ، التى طرحت مجموعة من المطالب " **فى مجال بناء الإنسان** " ، هى :

١ـ احترام ثوابت الأمة المتمثلة فى الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ، والاحتكام إلى شرع الله تعالى .
٢ـ تربية النشئ ، نظرياً وعملياً ، على مبادئ الإيمان ، والأخلاق الفاضلة .
٣ـ الاهتمام بالأسرة وحمايتها ، باعتبارها اللبنة الأساسية للمجتمع .
٤ـ إطلاق حرية الدعوة لشرح مبادئ الإسلام وطبيعته وخصائصه ، وأهمها شموله لتنظيم كل جوانب الحياة .
٥ـ حث الناس على الالتزام بالعبادات والتمسك ، بلأخلاق الفاضلة ، والمعاملات الكريمة بكل الوسائل .
٦ـ تنقية أجهزة الإعلام من كل ما يتعارض مع أحكام الإسلام ، ومقتضيات الخلق القويم " * .

ويلفت الانتباه ، فى هذا السياق ، ظاهرتين مهمتين ، يمكن رصدهما من متابعة هذه التحركات :

---

* **محمد مهدى عاكف ، المرشد العام للأخوان المسلمين ، مبادرة " الأخوان المسلمون " حول مبادئ الإصلاح فى مصر ، دار المنارة ، القاهرة ، ٢٠٠٤ ، ص : ١٢ .**

الأولى : أن الجانب الرئيسى لهذا الحراك ، يدور خارج المؤسسات السياسية التقليدية ، الرسمية (الشرعية من وجهة نظر النظم) كالأحزاب السياسية والنقابات الرسمية وأحزاب " المعارضة " المعترف بها من قبل الدولة ، بما يعكس فقدان الثقة فى هذه الأبنية السياسية ضعيفة الأداء ، والبحث عن قنوات جديدة للتأثير ، أكثر حيوية ومرونة ، وفاعلية ، واستندت هذه التحركات على ما يمكن أن يوصف بـ " الشرعية الشعبية " أو " شرعية الشارع " لتأسيس وجودها العلنى ، شبه المعترف به من الدولة وأجهزتها .

الثانية : أن القوى الأساسية التى تقود هذه الموجة من الحراك السياسى فى المجتمع العربى ، تتشكل فى معظمها من عناصر تنتمى إلى الجيل الوسيط ، جيل " السبعينيات " كما يطلق عليه ، وهو الجيل الذى كون وعيه السياسى تفجرات الانتفاضات الطلابية فى سبعينيات القرن الماضى ، فى أعقاب عدوان ١٩٦٧ والهزيمة العنيفة التى حلت بالعرب ، ولا زال هذا الجيل يشكل " الدينامو " المحرك للأحداث الراهنة فى ظاهرة " الحراك السياسى " بالمنطقة .

د) أبعاد الحراك السياسى فى المنطقة :

التحدى الذى يواجه حالة الحراك السياسى فى المنطقة يتمثل فى كونها – حتى الآن – حالة من الحراك السياسى الدائر فى أوساط النخب الثقافية السياسية ، ولم يتحول بعد إلى " حالة شعبية " عارمة ، أو " جماهيرية " ضخمة ، يمكن أن تمثل عنصر ضغط مستمر على الواقع السياسى الاجتماعى العربى ، ويدفعه لإقتحام معركة " التغيير " الحقيقى ، بما يجدد شباب المنطقة ، ويدفعها قدماً على مدارج التواصل مع العصر وأخطاره .

فبينما تتمترس قوى المجتمع التقليدية فى السلطة والأبنية القديمة للمجتمع ، تحاول – اعتماداً على توافر الإمكانات ، والخبرة التاريخية – امتصاص الضغط المترتب على حالة الحراك السياسى وتفريغ شحنته ، على أمل الاستمرار بنفس الآليات القديمة ، والتصرف بذات النهج ، بغية امتصاص الاحتقان الشعبى ، بإدعاء الاستجابة (الذاتية !) لمطالب التغيير (لا تحت وطأة ضغوط الخارج !!) ، مع إجراء بعض التبدلات الشكلية ، التى لا تمس جوهر علاقات القوى فى المجتمع ، أو تحتم تقديم تنازلات جوهرية فى طرق الإدارة ، أوسبل اتخاذ القرار ، وتوزيع السلطة واقتسام الثروة فى المجتمع ، وهدفها من ذلك – بالأساس – " مغازلة " الأطراف الخارجية ، وإقناعهم بأنها تتحرك استجابة لمطالبها .

وقد جربت القوى التقليدية ، المهيمنة ، فى المجتمعات العربية هذه الطريقة فى إدارة المنطقة ، ونجحت كثيراً فى استيعاب ضغوطاتها ، ثم العودة (إلى الحالة القديمة) دون خسائر تذكر ، اعتماداً على تفعيل أسلوب مزدوج يقوم بتقديم نوع من المكاسب لبعض قطاعات المجتمع (على سبيل الترضية أو الرشوة) ، فيما يستخدم منهج " المواجهة الأمنية " ، العنيفة ضد من يرفضون الأسلوب الأول .

لكن هذه الطريقة فى إدارة الصراع فى المنطقة لم تعد كافية وحدها لتنفيس عمليات الاحتقان الشديدة فى بلدانها ، فضلاً عن أن معدلات التدهور لم يعد ينفع معها ترضيات جزئية لهذا الطرف أو ذاك ، كما أن حجم التهديدات المحيطة أكبر من أن تواجهها نخب حاكمة ، محدودة السند الاجتماعى ، تتآكل قواعدها الطبقية يوماً بعد آخر .

ويبدو ، فى هذا السياق ، أن عملية " التغيير " الديمقراطى فى المجتمع العربى ، قادمة لا محالة ، حتى لو تباطأت معدلاتها أو تعثرت خطواتها ، بفعل مخططات الإعاقة والمنع ، والتى تسعى عبرها القوى المحافظة لإدامة هيمنتها على الأوضاع ، وتأكيد استمرارها فى التحكم بالأمور ، على النحو الذى كان سائداً ومُستقراً ، على امتداد نصف القرن الماضى على الأقل .

فهناك طبقات وفئات اجتماعية واسعة تتضرر من السياسات الاجتماعية والاقتصادية الداخلية والخارجية ، للنظم الحاكمة ، وتضغط لتحقيق مطالبها ، حتى فى الحد الأدنى من الضغط ، وهناك حاجات متنامية لم تعد تقبل التأجيل ، وفواتير متأخرة لا تحتمل التسويف ، ولابد من اتخاذ إجراءات عملية فعّالة للخروج من هذا المأزق ، حتى يتجنب المجتمع العربى الدخول فى معترك خطر .

كما أن صورة العالم العربى ، وفى إطار أوسع العالم الإسلامى ، فى العالم ، باعتباره معملاً لتفريخ ما يسمى بـ " الإرهاب " ، وعمليات التجييش الكونى التى تدفعها الولايات المتحدة ، فى مواجهة من يشتبه فى انتمائهم لأفكار مناهضة ، تمثل عنصر ضغط لا يمكن تجنبه ، على النظم فى المنطقة ، يدفعها إلى ضرورة التجاوب مع دعاوى " الإصلاح " – ولو فى الحدود الدنيا – لنزع فتيل " العنف " فى المنطقة والعالم ، على الرغم من إدراكنا لمصادر هذا " العنف " ، ودوافعه فى منطقتنا ، التى تتعرض لنهب دائم لأرضها ، وإذلال متعمد لأهلها ، ومصادرة مخططة لمستقبلها .

هـ) آفاق الحراك السياسى فى المنطقة :

وإزاء هذه المؤثرات الجادة ، التى لا يمكن تجنب انعكاساتها على الأوضاع فى المنطقة ، بدأت مؤشرات الاستجابة لها – ولو ببطء – على نحو ما تشهده مصر من أداء مستحدث نسبياً فى معركة الانتخابات الرئاسية الأولى فى البلاد ، وهو ما سيكون له –

مهماً كانت النتائج – تأثيرات هامة على مستقبل العمل الوطنى ، فى مصر والعالم العربى ، برمته .

ومن المؤكد ، حسب رؤية خبراء سياسيين عديدين ، أن " الحراك السياسى فى المنطقة " قد أثر – ايجابياً – على إيقاع التطور فى مجتمعاتنا ، وكان تأثيره أشبه بالأثر الناجم عن إلقاء حجر فى بئر راكدة مما سبب تداعيات موجية إيجابية ، تتسع دوائرها ، يوماً بعد يوم .

ويدور الصراع الآن بين قوتين رئيسيتين فى المنطقة ، قوى الركود والمحافظة والثبات من ناحية ، وقوى التجديد والتغيير والإحياء ، من ناحية أخرى ، وهو صراع ضارٍ ، شديد القسوة ، لأن من ينهزم فيه سيدفع ثمناً باهظاً لهزيمته .

سيناريوهين خطرين :

ومع هذا ، فإن الأمل فى انتصار قوى التغيير والتقدم أكبر .

أولاً : لأن هذه هى سُنه الحياة التى يمثل " قانون التغيير " أحد قوانينها الحاكمة ، و" التقدم " للأمام أبرز سماتها .

وثانياً : لأن البديلين المحتملين لأحداث تغيير ضرورى فى بنية المجتمع والحكم العربيين ، بديلين خطيرين – يهددان مجمل المصالح الوطنية لبلادنا .

فالبديل الأول : يطرحه سيناريو التدخل الخارجى لفرض (تغيير ما) يستجيب لمصالح الأطراف الخارجية المتلمظة على التهام المنطقة ، جزءاً بعد جزء ، بزعم إزالة البينة المخَلّقة والحاضنة لـ " الإرهاب " ، وبحفز ودعوة بعض الشرائح الاجتماعية المحلية ، التى لا ترى ضيراً فى استقدام (المساعدة الأجنبية) من أجل إحداث التغيير (الديمقراطى !) المنشود حتى ولو بالقوة (!) ، ما دام الوضع الحالى قد عجز عن إفراز شروط هذا التغيير ، بفعل ضعف القوى الديمقراطية من جهة ، وبطش القوى التقليدية من جهة أخرى .

وقد عبرت هذه القوى عن مضمون دعوتها بوفعها لشعار " بيد عمرو إن لم يكن بيدى " ، ونموذجها هو ما حدث من تدخل أمريكى لإسقاط نظام صدام حسين فى العراق ، وفى مواجهة النظم الشمولية فى دول أوروبا الشرقية مؤخراً ! .

ويجد هذا التيار اعتراضات شديدة من عناصر كل القوى الوطنية الداعية للتغيير الديمقراطى السلمى فى المجتمع ، استناداً إلى قوة الدفع الشعبية ، والذين يحذرون من مغبة مراهنة بعض الأطراف على الولايات المتحدة أو أوروبا فى إحداث التغيير المنشود ، انطلاقاً من أن الولايات المتحدة لا ترفع شعارات الديمفراطية لإيمانها بحتمية دفع المنطقة إليها ، وإنما لاستخدامها كذريعة للتدخل فى شئون المنطقة ، ولابتزاز بعض

نظمها ، ولتمرير سياساتها الخاصة بحماية مصالحها الاستراتيجية ، ودعم السيطرة الصهيونية على بلادنا .

أما البديل الثانى ، فهو سيناريو يتصور دفع المنطقة إلى حالة من الفوضى الضاربة ، بفعل توترات واحتقانات متراكمة فى نفوس طبقات واسعة من المواطنين ، تشعر بإقصائها ، وعزلها عن شئون مجتمعها ، وبحرمانها من حقوقها المشروعة فى جانب من ثروته ، وتعايش تدهوراً مستمراً فى أوضاعها ، دون أن تجد استجابة لصرخاتها ، أو تفاعل مع معاناتها .

ويحذر الكثيرين من علماء الإجتماع من استمرار مظاهر الاحتقان فى المجتمعات العربية ، دون علاج حقيقى لأسبابه العميقة ، الأمر الذى سيقود المنطقة إلى تخوم " الكارثة "*.

وسيناريو متفائل :

أما السيناريو الثالث ، والمتفائل ، وهو الأقرب للتحقيق والأفضل بالنسبة للمنطقة ، فهو أن يتطور " الحراك السياسى " تطوراً ايجابياً محسوساً ، باتجاه الانفتاح على القوى والفئات الاجتماعية الواسعة فى المنطقة ، لتبنى مطالبها المشروعة فى " التغيير " السياسى والاجتماعى ، وللتحول إلى قوة سياسية مؤثرة فى تحديد القرار الاقتصادى والسياسى ، بما يدفع القوى المهيمنة إلى إدراك حجم المخاطر المترتبة على تجاهل هذه المطالب أو الاصطدام بها ، ويضعها أمام مسئولياتها فى تجنيب المجتمع أياً من الاحتمالين السابقين الخطيرين .

ومن تفاعل هذه الشروط ، يمكن أن تشهد منطقتنا جدلاً أيجابياً يؤدى إلى تطور ديمقراطى حقيقى ، ويساعد على محاصرة العناصر السلبية ، ويفتح الباب لبروز قوى اجتماعية جديدة ، تملك الحيوية اللازمة لدفع المجتمع إلى الأمام ، خطوات واضحة .

* * *

" قلب منطقتنا خامد ، وهو فى حاجة إلى ما يعيد له الخفقان "

مثلما يرى الكاتب والروائى اللبنانى الأصل أمين معلوف ، وقد يكون " **الحراك السياسى فى منطقتنا** " هو النبضة الكهربائية المحسوبة التى تعيد ضخ الدماء إليه ، فيتحرك بعد ثبات ، أو قبلة الحياة ، التى تنقذه من الموت فى لحظة فارقة .

---

* وصف عالم الاجتماع " على فهمى " الوضع فى مصر ، فذكر أنه يسير إلى كارثة محققة ، حيث يعانى من احتقان شديد بسبب الأوضاع المتردية ، وقال أنه يتوقع إندلاع أعمال عنف شددة بعد الانتخابات الرئاسية ، سيقوم بها العاطلون ومتعاطو المخدرات . . بالإضافة إلى ظهور نوع جديد من التطرف غير المنظم سيقوم به شباب انتحاريون . . . ألخ " (جريدة " المصرى اليوم " ، ٢٠٠٥/٨/١٢) .

٧ ـ مستقبل الحركات السياسية الجديدة فى مصر : مشـــــكلات النمـــو وتحديات البقـــاء *

تمهيـد :

اجتازت مصر بوابة القرن الحادى والعشرين مثقلة بأحمال عديدة ، تتنازعها حفز عناصر التقدم للأمام وشد أسباب التراجع للخلف ، بعد أن شهدت ـ على الصعيدين الاقتصادى والسياسى ـ تغيرات هيكلية عميقة تقرب إلى أن تكون ذات طبيعة انقلابية ، كيفية ، أعادت تشكيل مجمل ملامح البنية المجتمعية والعلاقات الانتاجية لصالح طبقات وفئات رأسمالية (رثّة) ، فاسدة ومفسدة ، وتابعة (بامتهان) للرأسمالية العالمية ، ومندمجة في جهاز الدولة البيروقراطى ، وجدت تمثيلاً واضحاً فى جهاز الحزب الحاكم ، الأمر الذى منحها فرصاً مفتوحة لنهب المال العام وخصخصة الثروة الوطنية ، بغير حساب أو اعتبار لأية قيمة وطنية ، أو شعور بمسئولية اجتماعية ، وهو ما جعل من ظاهرة الفساد البنيوى أحد الملامح الرئيسية لممارساتها .

وقد أدى سعى السلطة لاستمرار هذا الاستحواذ ، إلى سيادة منهج البطش المنظم بكل مراكز الوعى السياسى والمقاومة المجتمعية ، لضمان الهيمنة المطلقة على السلطة ، ولإدامة فرص اعتصار الدولة لصالح الفئات المسيطرة ، وعلى حساب طبقات وفئات اجتماعية أخرى ، كانت ملء السمع والبصر ذات يوم ليس ببعيد ، وعلى رأسها العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة المدينية ، بل وحتى شرائح متعاظمة من " الطبقة الوسطى " ، هذه الطبقات والفئات التى سددت من لحمها الحى ، وبصورة مباشرة ، كلفه ما حدث من تطورات معاكسة فى الوضع كله ، الأمر الذى دفعها إلى الإنزلاق نحو هاوية لم تشهد مثيلاً فى تاريخها وتاريخ مصر المعاصر .

وفيما شهدت البلاد طوال الثلاثين عاماً الماضية تصاعداً مستمراً فى وتيرة " خصخصة " الاقتصاد فى الدولة ، أى تحويل كل مجال الملكية العامة إلى المجال الخاص ، لصالح نخبة ضيقة من رموز السلطة السياسية والاقتصادية ، والمرتبطين مباشرة بها من المسمين مجازاً " رجال المال والأعمال " ، وعناصر الفساد ، الآكلة

* ورقة مقدمة إلى ندوة مركز " ابن رشد " : الندوة الدافعة للإصلاح السياسى فى مصر ، القاهرة ، ٢٩ ، ٢٠٠٥/١١/٣٠ .

على كل الموائد ، فإنها عايشت ، على التوازى ، عملية " **تأميم** " منظم للعمل السياسى المستقل والنشاط العام ، وأشكال الحركة الاجتماعية التطوعية ، على كل المستويات ، وهو ما أدى إلى استفحال مجموعة من الظواهر ، **أهمها** :

أولاً : جمود العمل السياسى العام ، وحصره فى إطار تعددية حزبية شكلية ومقيدة ، محدودة وانتقائية ، محاصرة ومغلقة ،مُنحت خلالها المباركة الرسمية (الشرعية) لنيف وعشرين حزباً ، أغلبها مجهول الهوية ممسوخ القوام ، معدوم الأهلية ، لمجرد استيفائها المتطلبات البيروقراطية الأساسية ، وأهمها حيازة قبول أجهزة الأمن ، واستعدادها للعب دورها (الديكورى) المطلوب ، فيما قوى عديدة رئيسية أخرى غير مرضى عنها ، محجوب عنها الشرعية ، ومطاردة ، ومنبوذة .

وقد أدى هذا الوضع إلى تحول هذه الأحزاب الرسمية إلى " أحزاب جرائد ومقرات " فى أحسن الأحوال ! ، وإلى عجزها البيّن – بعد أن استكانت للقيود المفروضة عليها – عن التواصل مع الجماهير ، رغم أنها فى مسيس الحاجة لذلك .

ثانياً : مصادرة " المجال المدنى العام " سواء بالنسبة للنقابات المهنية والعمالية والفلاحية والاتحادات الطلابية والتجمعات الفكرية والثقافية ، بسبب تدخل الدولة والأمن وسيطرة العناصر (الصفراء) عليها ، (وهى مؤسسات كان لها دور عظيم الشأن فى تنشيط الواقع السياسى المصرى فى عقود سابقة) ، أو بالنسبة لمنظمات المجتمع المدنى الأخرى ، التى وجدت نفسها ، رغم ادعاءات النظام ، ملفوظة ومعزولة وملاحقة ، وعاجزة عن أداء رسالتها أو تحقيق وظيفتها فى المجتمع .

ثالثاً : تشريع ترسانة من القوانين المحكمة ، المقيدة للحريات والمعادية للديمقراطية ، التى تمنع وتجرم حق التنظيم أو الإضراب أو الاعتصام أو التعبير السلمى عن الرأى ، وتضع كل من يتجرأ على تحدى هذا الوضع تحت طائلة القانون ، الأمر الذى أدى إلى نفور أغلبية الموطنين من السياسة ، بسبب ارتفاع التكلفة وضخامة الثمن المدفوع من ممارسيها (المعارضين) .

رابعاً : تحقيق الهيمنة الأيديولوجية الكاملة على أجهزة صنع الرأى العام ، ووسائط صياغة الوعى الجمعى ، عبر ترسانة هائلة من أدوات تزييف الفكر ، ومؤسسات تشوية الإدراك وتسطيح الفهم ، وأساساً عن طريق جهاز الإذاعة والتليفزيون ، والصحف الرسمية ، ووسائل النشر والاتصال .

جدال فى الوادى ! :

وقد أدت هذه الوضعية البائسة إلى طرد كتل بشرية كبيرة من مجال ممارسة السياسة عبر هيئاتها الطبيعية (مثل الأحزاب) ، ودفعت قطاعات عديدة منها [خاصة

من جماعة الأخوان المسلمين] للتحايل على الأمر ، عبر السعى للسيطرة على النقابات المهنية ، وتحويلها إلى " أحزاب بديلة " ، أو من خلال تسييس " العمل الخيرى " والنشاط الدينى ، كما دفعت بأقسام أخرى من العناصر المسيّسة للهجرة الدائمة إلى محطة " العمل المدنى " ، باعتبارها نوعاً من ممارسة السياسة وإن بطرق أخرى ، فيما شمل الإحباط المعنوى والانكسار النفسى قطاعات أخرى واسعة ، اعتنقت فلسفة " ما فيش فايده ! " ، بعد أن أوصلها اليأس إلى اليقين بتعذر إمكانية إحداث أى تغيير ديمقراطى حقيقى فى الوطن ، يزيح هيمنة النظم المهترئة ، أو يحد من سطوة قبضتها القاسية على الحياة فى البلاد ، أو يواجه طوفان الفساد الذى عم وطغى ، أو يقاوم ما يحيق بها من أخطار خارجية ، بينما ظلت قلة معدودة مصّرة على أن لا بديل من محاولة " **إحياء السياسة** " فى المجتمع ، باعتبارها السبيل الأنجع للخروج بمصر والمنطقة من مأزقها الراهن .

وقد أدت هذه الوضعية إلى احتدام الجدل بين " الفرقاء " حول آليات التأثير فى الواقع المعقد فى مصر ، ففيما رأى بعض نشطاء المجتمع المدنى أن الآلية الوحيدة المتاحة ، فى ظل هيمنة الدولة على أشكال العمل السياسى ، هو السعى من أجل تحقيق ما أطلقوا عليه تعبير " **التمكين الاجتماعى** " ، أى محاولة إحداث قوة توازن مع سلطة الدولة السياسية ، ببناء قواعد عمل اجتماعى جماهيرى (مستقل) ، تمثل دوائر للنفوذ غير المباشر ، تحد من استفراد السلطة بالدولة ، وتقلل من تسلطها وغلوائها ، عن طريق توسيع سطوة ومجال عمل جمعيات المجتمع المدنى ، رأى فيها قطاع آخر من النشطاء السياسيين طريقاً مغلقاً محفوفاً بالمخاوف ، ويتهدده خطر الإنحراف ، من جراء إغواء التمويل الخارجى ، وبما يفرض التأثر بـ " الأجندات الأجنبية " ، ويمتص طاقة قطاعات واسعة من الكوادر النضالية السياسية ، التى تربت خلال عقدى السبعينيات والثمانينيات فى حميا احتدام معارك الصراع ضد التسلط والعدوان الخارجى ، ويبدد إمكاناتهم فى مسارب ثانوية ، عاجزة وحدها ، وفى غياب آليات سياسية حامية ، عن التأثير فى الواقع ، الأمر الذى يعنى ، من وجهة نظر هذا القطاع ، ألاّ بديل عن الاحتشاد فى مسار النضال السياسى لتوسيع مدى ما هو متاح من حريات ، وتعميق ما هو موجود من هوامش للعمل السياسى ، وباعتبار أن هذا الأمر – لا غيره - هو المدخل الرئيسى لحشد القوى الساعية من أجل للتغيير .

وجاء قانون الجمعيات الأهلية ، الذى ناورت الدولة طويلاً حتى فرضته ، لكى يحسم الجدل بين الأطراف كافة حول هذا الأمر ، فقد باغت النظام جمعيات المجتمع المدنى بقانون جديد لتنظيم عملها ، تم دفعه على عجل لمجلس الشعب وتمريره ،

وإصداره ، واعتماده ، خلال بضعة أيام ، دون أن تلقى بالاً للاعتراضات الموضوعية الواسعة عليه ، وبديلاً عن مشروع آخر كان قد تبلور عقب مناقشات استمرت ، لمدة عام كامل ، بين وزيرة الشئون الاجتماعية وممثلين عن جماعات المجتمع المدنى ، لم يُلق الاهتمام الواجب ، بل تعرض للإهمال الجسيم ! .

وعاد الأمر مجدداً إلى المربع رقم واحد ، حيث قبضه الدولة الحديدية تواجه تململاً عميقاً بدأ يجتاح المجتمع من جراء تردى الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والفكرية ، ويعكس نفسه فى ظواهر للاحتقان والتفجر لا تخفى على مراقب ، وواكب هذه الأجواء تطورات هامة على الصعيد الدولى ، أصبحت بمقتضاها منطقتنا محطاً للتربص العالمى ، خاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر ، فقد اتهمت الإدارة الأمريكية والدول الغربية ، بتوجيه من جماعة اليمين الأمريكى المحافظ الجديد ، الليكودية الميول ، النظم الحاكمة فى منطقتنا ، بأنها السبب فى اتساع نطاق ما أسمته " الإرهاب الإسلامى " الموجه تجاه العالم الغربى والحضارة الغربية ، من جراء فشلها وجمودها وعجزها ، الأمر الذى ساعد على خلق بيئة مولده للعنف فى العالم أجمع ، ولم تخف الإدارة الأمريكية نيتها فى " **إعادة رسم خرائط المنطقة** " ، وتفكيكها ثم إعادة تركيب فسيفسائها ، بما يحقق مصالحها العليا ، ومصالح الدولة الصهيونية ربيبتها وحليفتها ، فى المقام الأول ، وجسدت هذا التوجه فى مشروع " **الشرق الأوسط الكبير** " والتحركات المواكبة ، التى تواترت على منطقتنا خلال الأعوام القليلة المنصرمة ! .

كفايه التحدى والاستجابة :

وفى خضم هذه التحديات العنيفة التى أخذت تلطم بشدة وعى الإنسان المصرى ، وخاصةً بعد احتلال العراق بواسطة قوات " التحالف " التى تقودها الولايات المتحدة الأمريكية ، وتدهور الأوضاع فى الأراضى الفلسطينية المحتلة وما تركته هذه التطورات من نقمة داخل النفوس ، انضم الهم القومى إلى هم المواطن المصرى الضائع ، الذى يئن تحت وطأة الفقر والإذلال السياسى والاجتماعى ويصرخ طلباً للعون ، دون جدوى ، لكى يشكل مكوناً ثقيل الوطأة ، باهظ العبء ، وبدا واضحاً أن الأوضاع فى البلاد والمنطقة أخذت منحنىً متردياً متسارع العجلة ، ينذر بأخطار داهمة ، كما بدا – من جهة أخرى – تداعى النظام السياسى العربى ، والمصرى – بشكل خاص – وظهورهما بمظهر شائخ عاجز عن الاستجابة للتحديات المتواترة المحيطة ، وبكيان جامد وبطئ الإيقاع ، وسط عالم يضج بالحركة والحيوية والعدوانية ، وبما لا يترك مجالاً لهذه النوعية البائدة من النظم والمجتمعات .

ومــن هنـــا كـــان التجـــاوب واســـع النطـــاق لـــصيحة " **كفايـــه** " التـــى انطلقـــت يـوم ٢٠٠٥/١٢/١٢ فـى المظـاهرة الـصامتة الأولـى لــ " **الحركـة المـصرية مـن أجـل التغيير** " على أبواب دار القضاء العالى ، فى " **اليوم العالمى لحقوق الإنسان** " ، ُمعبراً بحق عن الحاجـة الموضـوعية للطلب الشعبى علـى سياسـة من نـوع جديد ، تتحـرر من القيود التى تكبل حركة الأحزاب ، وترفع قامتها فوق كافة سقوفها المنخفضة ، ولا تبحث عن مبرر للتقاعس ، أو مسوغ للتهرب من المسئولية .

<u>الحركات الاجتماعية الجديدة محاولة للتعريف :</u>

الحركات الشعبية الجديدة ، علـى النحو الذى جسدته " الحركـة المـصرية من أجل التغيير " (كفايه) ، **هى هيئـات للنـشاط الـسياسى والاجتمـاعى ذات طبيعـة ديناميكيـة ، تـربط بـين إنـاس لا يـشترط فـيهم وحـدة الفكـر أو الأيـديولوجيا ، يجمعهـم الاتفـاق علـى برنـامج مرحلى للنضال وشعارات عامـة جامعـة ، وينظم جهـودهم شـكل تنظيمـى أوَّلـى ، وبـسيط ، ومـرن ، وسـريع الاستجابة ، ُمحـرر مـن قيـود الأشـكال التنظيميـة الحزبيـة التراتبية (الهرمية) التقليدية .**

وتتميز هذه الحركات بالإبداع فى أشكال النشاط ، وسرعة رد الفعل ، والمباغتـة ، وإجادة استخدام أساليب " الميديا الحديثة " ، (مثـل الفضائيات التليفزيونيـة ، وشبكة الإنترنـت ، والـصورة الموحيـة . . . ألـخ) ، الأمـر الـذى أكـسبها أنـصاراً متعـاظمين وسمعة مدوية فى وقت محدود للغاية بكل المقاييس .

وقد تلمست دراسة بعنوان " **كفايه** " : " **ظـاهرة مجتمعيـة** " [1]، بعض ملامح هذه الحركة الوليدة ، ورصدت مشابهتها فى هيكلهـا وتحركاتهـا " لتلك الحركـات التـى عمت القارة الأوروبية إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر وكانت تهدف إلى إنهاء سيطرة الإقطـاع والأمـراء علـى السلطة والنفوذ ، وإخـراج أوروبـا مـن مرحلـة البداوة الـسياسية ممثلة فى الاستعباد والاستغلال والقهر ، إلـى مرحلـة النـضج السياسى والاستقلال وحفظ الكرامة الفردية " .

ظـاهرة كفايـه ــ كمـا تـرى الدراسـة ــ " لا ُيعبـر عنهـا فقـط تغلغلهـا فـى العمـق الاجتمـاعى للكيـان المـصرى حيـث تـضم بـين جنباتهـا تنويعـات وخلفيـات اقتـصادية واجتماعية وثقافية مختلفة بما يثرى الحركة ويزيد من جاذبيتها ، وإنما أيضاً لكونها تعبر

---

(1) **أنظر : خليل العنانى : " <u>كفايه " : " ظاهرة مجتمعية "</u> ، منشورة بموقع " <u>الحركة المصرية من أجل التغيير - كفايه</u> " على الإنترنت ، نقلاً عن جريدة " <u>القدس العربى</u> " ــ ٢٠٠٥/٥/١٧ .**

بسهولة ويسر عن أحلام غالبية المصريين البسطاء من مأكل ومشرب ومسكن ولباس ليس أكثر " .

" لذا فلا عجب أن تجد من بين أعضائها ، كما هو مدون فى موقع الحركة على الانترنت – كما يرى الكاتب – الكثيرين من أصحاب المهن الدنيا كالسباك والنجار والمكوجى ، ونظرائهم فى الطبقة الوسطى كالصحفيين والباحثين والطلبة والتجار والمحاسبين وأساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين والفنانين ، ونفر من أصحاب الطبقة العليا كبعض السياسيين وموظفى البنوك وترصد الدراسة ما نعتبره ، وجه " التميز " لدى كفايه ، الذى ينبع من عدة عناصر أهمها :

أولاً : أنها حركة جماهيرية : أى لا تقف عند حاجز مكانى أو سكانى معين ، بل تمتد لتشمل أطراف القطر المصرى من أسوان فى الجنوب إلى الإسكندرية فى الشمال ، وجماهيرية الحركة لا تنبع فقط من مجرد امتدادها ، وأنما لأنها بالأساس تعبر عن حالة التحام ، شح وجودها فى الشارع المصرى مؤخراً ، بين أفراد أقصى طموحاتهم العيش بكرامة .

ثانياً : أنها حركة مفتوحة : بمعنى أن عضويتها لا تقتصر على فئة عمرية أو مهنية بعينها ، بل هى مفتوحة لكل الأعمار والمهن ، كذلك لا توجد شروط معينة للإنضمام للحركة كالولاء السياسى أو الاشتراطات المالية ، بل الشرط الوحيد هو أن تكون مصرياً وطنياً لا مجال للتهاون فى حقوقك .

ثالثاً : أنها حركة غير مُسَيَّسة فى هيكلها : ولا تنتمى إلى فصل سياسى بعينه تروج له أو تزايد عليه ، وهذا سر جمالها ، فهى ارتضت أن يكون المواطن وليس السلطة هو الحكم الوحيد على انتمائها الوطنى ، والشارع هو الملعب الوحيد الذى يمكن التنافس فيه وليس قاعات المحاكم أو حوارات الغرف المغلقة .

رابعاً : أنها حركة مرنة : ومرونتها هنا هى مرونة فكرية وحركية وسياسية ، فهى لا تقف عند حدود أيديولوجية بعينها ، بحكم اتساع مطالبها لتغطى الليبراليين والإسلاميين والقوميين (واليساريين) بوصفهم مواطنين لا أكثر ، كذلك فهى تتحرك بانسيابية ودون تعقيدات بيروقراطية أو إدارية قد تفسد أهداف الحركة وتقيد حركتها ، كذلك لا تقف الحركة فى خندق أيديولوجى بعينه ، أو تتحيز لمدرسة فكرية بعينها ، وهو ما يضفى عليها طابعاً أممياً ، فضلاً عن ذلك تتمتع كفايه بقدرة عالية على استغلال تطورات الأحداث على الساحة المصرية ، وهى تمتلك من الأدوات ما يجعلها قادرة على تطوير تكتيكاتها واستراتيجيتها فى التحرك ، فمن المطالبة بإلغاء التوريث

إلـى رفـض التمديـد ، ومـن الـضغط لتعـديل الدسـتور إلـى التـشدد فـى طلـب " تعـديل التعديل " ، إلى مقاطعة انتخابات الرئاسة . . . ألخ .

خامساً أنـها حركة جنينية أو حـسب تعبير " جـورج اسـحق " منسق الحركـة ، هـى مجـرد جنين شـعبى ، فهـى لا تـدّعى الكمـال والاكتمـال أو الـشمولية ، ولكنهـا فـى نفس الوقت تسعى كى تصبح نـواة لحركة مجتمعيـة تآكلت وضـمرت فـى المجتمـع المـصرى منذ نهاية الخمسينيات من القرن الماضى .

سادساً : أنـها حركة وطنية حتى النخاع : فلا مجال للحديث عن تمويل خـارجى أو تـرويج للأفكـار الجديـدة التـى تمـلأ الـساحة العربيـة ، وأهـم مـا يميزهـا فـى هذا الجانب قدرتها علـى صـهر الأفـراد فـى بوتقـة وطنيـة واحـدة ، لا تفـرق بـين مـسلم ومـسيحى ، أو غنـى وفقير ، أو متعلم وأمـى .

هى باختصار حركة مجتمعية تحمل فى ثناياها الكثير مـن صـفات وملامـح المرحلـة الحالية التى تعيشها مصر وتدق الأجراس بضرورة التغيير الحقيقى ".

حركة " كفايه " : انجازات . . ومسئوليات :

لقد استطاعت حركة " كفايه " عبر سلسلة متصلة من التحركـات الـسريعة (التـى تعكس تطبيقاً مدنياً لمبدأ " اضرب واهرب " ، الشائع فى حـروب العـصابات الـصغيرة ضد الجيوش النظامية الـضخمة) أن تحقـق ، فـى العـام الفائـت ، مجموعـة متداخلـة من الأهداف :

١) **كسر حاجز الخوف من السلطة وهز ثقافة القمع والترهيب** ، السائدة منذ قـرون فـى المجتمـع ، وتحطـيم هالـة القداسـة التـى كانـت تحـيط بـرأس النظـام ، بتوجيـة النقـد المباشر إلى رئيس الجمهورية وأسرته ، حيث أنزلته من عليائه إلى المحيط البشرى للوطن ، لكى يصبح من المتاح والمسموح به انتقاده وتوجيه اللوم إلى سياساته ، فـى سابقة غير منظورة عبر كامل التاريخ المصرى .

٢) **وضـع قواعد جديدة ومعادلات مستحدثة للصراع** ، ترفض الاستكانة التقليديـة للقـوى الـسياسية (القديمـة) ، أو الانـزواء فـى مواقـع ردود الفعـل الـخافتـة علـى سياسـات الـسلطة وانتهاكاتهـا ، وتنتقـل إلـى حيـر المبـادرة الهجوميـة بتحديـد الزمـان والمكـان والهدف والشعار ، وتترك السلطة – لأول مرة – فى الموقع المرتبك لرد الفعل .

٣) **حفـز قطاعـات عديـدة مـن المجتمـع علـى النـزول إلـى الـشارع** ، وانتـزاع الحـق الدستورى فـى التظـاهر بهدف التعبيـر عن الرأى ، وتنظـيم الـصف ، والـدفاع عن المصالح (الفئوية والعامة) .

ولعل فى هذه الظاهرة التى اجتاحت مصر ممثلة فى " **جماعات التغيير** " ما يشير إلى قوة تأثير حركة " **كفايه** " واتساع مداه : " **أساتذة من أجل التغيير** " – " **أدباء وفنانون من أجل التغيير** " " **شباب من أجل التغير** " – " **محامون من أجل التغيير** " – " **أطباء من أجل التغيير** " – " **طلاب من أجل التغيير** " – وحتى " **أطفال من أجل التغيير** " . . ألخ .

٤) **التأسيس لنوع جديد من " الشرعية "** ، لا يتسول قبول السلطة ، أو يترقب موافقة ما يسمى بـ " لجنة الأحزاب " ، [التى تماطل فى أغلب الأحيان ، لنحو عقد كامل من السنين ، دون أن توافق على التصريح لما ترفض من أحزاب ، كحزبى " الكرامة " و " الوسط " تحت التأسيس] ، وإنما يعتمد على نيل " **الشرعية الشعبية** " التى تمنحها الجماهير لمن يخاطب وعيها ، ويحترم إرادتها ، وينجح فى نيل ثقتها ، دون التيه فى غياهب ودهاليز طلب الشرعية (الميتة) من النظام .

٥) **طرح أشكال جديدة من التنظيم** ، وآليات جديدة للعمل ، ومفاهيم مستحدثة للتواصل الجماهيرى ، تتجاوز حصار الأجهزة وتخترق المجتمع أفقياً ورأسياً ، بأبسط التكاليف وأكثرها إيجابية وفعالية .

٦) **تجديد دماء النخبة السياسية المتآكلة** ، بإحياء اهتمام المجتمع بالسياسة – بشكل عام – وباجتذاب قطاعات متنامية من الأجيال الجديدة (طلاب – شباب) ، بشكل خاص ، إلى ساحة العمل الوطنى ، وعلى أرضية النشاط السياسى الوطنى ، وبما يصل – ما انقطع من " استمرارية جيلية " ، كادت أن تهدد مستقبل العمل العام بصورة خطيرة .

٧) **جذب انتباه العالم** إلى ما يحدث فى مصر من انتهاك للحريات ، وافتئات على الحقوق ، وتجاوز للقوانين ، وتعدٍ على الديمقراطية ، وما يسببه هذا الوضع من انعكاسات خطيرة على العالم أجمع ، واكتساب قدراً كبيراً من التعاطف العربى والعالمى ، من أنصار الحريات والديمقراطية حقوق الشعوب .

لقد ألقت حركة " كفايه " حجراً كبيراً فى بئر السياسة الراكد فى المجتمع المصرى ، وسببت دوامات متصلة من الأصداء لا زالت آثارها تتداعى فى المجتمع ، وتتسع دوائرها باستمرار ، غير أن هذا الأمر كان من الطبيعى أن يلقى على الحركة أعباءً أكبر ، وتحديات أعمق ، على رأسها :

١- **مواجهة إشكالية الإطار التنظيمى للحركة :**

فرضت البدايات البسيطة للحركة ، على المبادرين بها ، تكوين هيكل بسيط ، فضفاض ، قادر على الاستجابة السريعة الإيقاع لمقتضيات العمل ، غير أنه مع اتساع

مدى تأثير الحركة ، والتدفق البشرى الواسع إلى صفوفها من كافة المستويات والأعمار ، أصبح من الواضح أن الإطار التنظيمى الأساسى الذى نهض بعبء مراحل البدايات الأولى ، لن يكون مهيئاً للتفاعل مع التطورات الجديدة بشكل كامل ، ومن ثم وجب البحث عن صيغة تنظيمية جديدة تستجيب للأوضاع الراهنة ولا تعوق الديناميكية المعهودة للحركة ، وتتحرر من الشكل التنظيمى التقليدى للأحزاب (الذى ثبت عقمه) ، وفى ذات الوقت يحافظ كذلك على وحدة الحركة وتماسك صفوفها .

٢- **إشكالية البرنامج السياسى للحركة :**

اتهمت حركة " كفايه " دائماً بأنها " حركة بلا برنامج " ، أو أنها مجموعة " تعرف ما لا تريد وتجهل ما تستهدفه "! ، وهو أمر غير صحيح بالمرة ، فلدى أعضائها وكوادرها رؤية واضحة لأهدافها الاستراتيجية والتكتيكية ، غير أنها آثرت التركيز على هدفها الأولى المعلن : " لا للتمديد . . . لا للتوريث " ، لإدراكها أن الطابع الرئاسى الفردى السلطوى للنظام المصرى ، يجعل من الاستحالة إحداث أى تغيير فى بنية النظام الاستبدادى الحاكم ، ما لم يبدأ الأمر بوضع حد للإنفراد بصنع القرار السياسى والاقتصادى فى البلاد ، وقطع الطريق على توريث السلطة ، على نحو ما يُعد له بإصرار من قبل النظام ومسئوليه .

ويبذل كوادر الحركة جهوداً دائبة لصياغة إطار فكرى معبر عن وضعها الراهن بعد عام من التأسيس ، وسيتم إقرار هذا الإطار فى المؤتمر الداخلى للحركة ، الذى يعد لعقده أوائل عام ٢٠٠٦ ، وقد نشرت حركة " كفايه " ، على مسار الإعداد لهذا المؤتمر ، بعض اجتهاداتها الفكرية فى كراس بعنوان " نحو عقد سياسى / اجتماعى جديد" ، طرحت خلاله بعض رؤاها السياسية الاستراتيجية التغيير السلمى وآلياتها .

وسيكون من مسئوليات هذا المؤتمر بحث اقتراحات عديدة وآراء مختلفة مطروحة على الحركة بشأن مستقبلها والتحديات التى يُفترض البحث عن حلول لها ، وهناك هيئة لمستشارى الحركة تضم ما يقرب من مائة شخصية أكاديمية وسياسية وثقافية كبيرة ، عقدت العديد من الاجتماعات الفكرية ، لمناقشة هذا الأمر ، ولتقديم المشورة للحركة ، حتى يمكن أن توضع الاقتراحات المناسبة أمام كوادرها فى مؤتمرها القادم ، تسهيلاً للحوار ، وبهدف المساعدة على على صياغة الخيارات المستقبلية المناسبة .

٣- **إشكالية التحرك من " حركة نخبة " إلى " خيار مجتمعى " :**

بدأت حركة " كفايه " واستمرت لعدة أشهر ، كمبادرة نخبوية تمت بواسطة عدد من الكوادر السياسية تنتمى فى الأغلب الى الجيل الوسيط المعروف باسم " جيل

السبعينيات " ، وكان ظاهراً في الأنشطة الأولى أن عددها لا يتجاوز بضع مئات ، أو الألف ، أو الألف وخمسمائة متظاهر في أحسن الأحوال .

غير أن الاستمرار في تحدى قهر السلطة وبطشها ، وبالذات بعد يوم الأربعاء الدامى (٢٥ مايو ٢٠٠٥) ، يوم الاستفتاء الأسود على تعديل المادة ٧٦ من الدستور ، الذى شهد اعتداءات فاضحة من البلطجة ومن عناصر الحزب الحاكم ، الذين تحركوا فى حمى قوات الأمن لإنتهاك أعراض عضوات من حركة " كفايه " ، وصحفيات مستقلات ، إضافة لعمليات السحل والسحق لمناضلى الحركة ، على مرأى ومسمع من العالم كله ، دفع إلى الحركة بالآلاف من الأعضاء والأنصار ، كما جذب إلى مظاهراتها التالية ، وبالذات تلك التى واكبت عملية (الاستفتاء) الرئاسى ، وإعلان ترشيح مبارك ، وإعلان فوزه بـ (الانتخابات) ، (فى أيام ٧ ، ١٠ ، ٢٧ سبتمبر الماضى) أعداداً غفيرة ، كرست بدء تحول الحركة من العمل النخبوى إلى المجال الجماهيرى الواسع ، بانضمام الآلاف من أبناء الشعب والشباب لهذه المظاهرات الحاشدة ، التى جابت وسط المدينة لساعات ، معلنةً ميلاد جديد لحركة " كفايه " ، فى وقت كان يراهن البعض على انتهاء وجودها وتبدد آثارها .

حركة كفايه وبناء الكتلة المدنية التاريخية :

تدرك حركة " كفايه " أن عملية التغيير المجتمعى السلمى عملية معقدة للغاية وتحتاج إلى جهود كل الطبقات والفئات الاجتماعية والهيئات صاحبة المصلحة فى مواجهة انهيار الدولة ، وتفسخ بنياتها ، وتردى أدائها على كل المستويات والأصعدة .

ولهذا فقد بادرت الحركة بالدعوة لتوحيد الصف الوطنى والقوى الديمقراطية فى مواجهة الهيمنة السلطوية وحلف الفساد والاستبداد الحاكم ، وسعت بكامل جهدها لدفع القوى السياسية الحزبية المصرية ، على ضعفها (ورغم إدراكها لعيوبها البنيوية) من أجل التلاقى والتعاون فى " الجبهة الوطنية من أجل التغيير " ، التى تكونت قبل أقل من شهر من الانتخابات البرلمانية ، ولم يتح لها الوقت الكافى لترجمة فكرتها الصحيحة فى الواقع العملى ، على أمل أن تمثل هذه الجبهة نوعاً من الحراك السياسى يضاف إلى ما تشهده البلاد من حيوية سياسية .

تستهدف حركة " كفايه " – على المدى المنظور – حفز القطاعات المدنية فى المجتمع إلى التحرك من أجل تكوين " **الكتلة التاريخية المدنية** " ، " **Civil Historical Block** " ، التى تقف حائلاً دون انهيار الحركة الديمقراطية السلمية والمجتمع المدنى الضعيف البنية ، تحت وطأة الاستقطاب الحاد بين الكتلتين الرئيسيتين ، المتواجهتين ، بما يجمعهما رغم التناقض الظاهرى بينهما :

كتلة الدولـة – السلطة – الحزب الحاكم ، المتحالفة مع رجال المال والأعمال من ممثلى الاحتكارات الأمريكية والغربية الكبرى ، ومافيا نهب الثروة العامة . . . ألخ .

وكتلة جماعة الأخوان المسلمين ، التى ستخرج من معركة الانتخابات البرلمانية بمكاسب ضخمة من ناحية ، ومسببةً مشكلات عميقة لاستقرار المجتمع ، وبالذات بالنسبة لفئات المجتمع وطبقاته المعتدلة والمستنيرة ، وكذلك بالنسبة لأبناء مصر من الأقباط ، الذين تلقوا أنباء نتائج الانتخابات بقلق عظيم ، وبدأ قطاع عريض بينهم يعد العدة لمواجهة ما يحمله هذا التطور من أخطار جسيمة يتوقعونها فى المستقبل ، من ناحية أخرى .

وتطرح حركة " كفايه " طريقاً ثالثاً على المجتمع المصرى ، يرفض الانحياز إلى نظام الفساد والتسلط والاستبداد ، إما بدعوى مواجهة الخطر الخارجى ، وإما بدعوى مواجهة خطر جماعة الأخوان المسلمين (الإرهابية !) ، كما تتحفظ على التوجهات المثيرة للقلق لدى الجماعة ، وعلى شعاراتها المرفوعة وما تحمله من تهديدات مبطنة ومعلنة ، تمس استقرار المجتمع وتهدد مبدأ المواطنة ، الذى هو صلب الوحدة التاريخية للوطن وأس صموده .

فتبنى مفهوم " **الكتلة التاريخية المدنية** " ، التى تسعى كفايه لطرحه على المجتمع ، وبما يجمع كل قوى المقاومة المدنية الشعبية من شتى الاتجاهات والأفكار ، وبدون تمييز على أساس الدين أو الجنس أو اللون ، ويستنهضها ، وينظم صفوفها ، لحماية الوطن من المخاطر الداهمة التى تلوح فى أفقه ، وظهرت بوادرها فى سيادة منهج البلطجة والعنف وآليات الصراع الدامى على مقاعد البرلمان ، وتبدت فى شراء ذمم وأصوات الآلاف من المواطنين ، بواسطة الكتل الكبرى الكبرى المتصارعة على الهيمنة على مستقبل البلاد ، دون النظر إلى مخاطر هذا السلوك وانعكاساته الخطيرة ، والتى تقود الوضع فى مصر إلى تخوم الهاوية وتلقى به إلى عواصف الفوضى .

إن تحدى كفايه الأساسى الآن ، وهو – فى ذات الوقت ندائها ونفيرها ، هو الوصول بدعوتها هذه ، إلى كل الذين يرفضون أن تدوس أقدام المتصارعين على مغانم البرلمان ، والمتقاتلين على اقتسام كعكة الوطن ، زهوره الندية ، دون النظر بعين الاعتبار إلى المصالح الاستراتيجية العليا للبلاد ، وإلى أمن واستقرار الشعب ، وهو نداء كل المخلصين فى مصر الذين يروعهم ألاّ يكون هناك بديل أمام مواطنيها سوى طريق واحد من اثنين : إما طريق الاستبداد والفساد ونهب الثروة الوطنية وتردى الأداء على كل المستويات ، وإما طريق العصبية الدينية ، والتلويح بالمقدس المطلق فى مواجهة البشرى والنسبى ، وتهديد وحدة الأمة ، فى وقت تعتبر فيه هذه الوحدة درعها الرئيسى ، فى مواجهة ما يحيط بها من مخاطر وتهديدات .

٩ ـ دفاعاً عن الدولة المدنية *

يبدو الدفاع عن الدولة المدنية اليوم فرض عين على كل مصرى ومصرية ، بصرف النظر عن دينه أو معتقده السياسى أو التزامه الحزبى أو الأيديولوجى ، فالدولة المدنية تتعرض للضغط والتهجم من كل اتجاه ، وتأتيها السهام من ميمنة ، وميسرة ، وسفينتها تتقاذفها الرياح وتكاد تعصف بها عصفاً ، فيما وقف المؤمنون بجدواها ، والعارفون بضرورتها ، مكتوفى الأيدى عاجزين عن الذود عنها ، بعد أن زادت حدة الهجوم عليها ، واهتزت أركانها هزاً ، وتكالبت عليها أمراض الداخل وهجمات الخارج حتى كادت تقتلعها ، من جذورها ، اقتلاعاً !

- **الأفضل والأسوأ !**

ولقد دار جدل عظيم ، ويدور ، وسيدور ، حول أفضلية الدولة المدنية للنوع البشرى عما عداها من أشكال الدول وأنماطها ، غير أن الإنسانية – بالتجربة العملية – وبعد صراع طويل ، امتد لقرون ، فى مواجهة الاستبداد والتسلط ، وضد الجور والعسف والخرافة ، توصلت – وبثمنٍ باهظ – إلى اكتشاف مؤكد يشير إلى أن هذا الصنف من نظم إدارة شئون الدول هو الأوفق والأنسب والأكثر جدوى ، قد لا يكون هو النوع المثالى الكامل ، الذى لا يأتيه الباطل من أمام أو من خلف ، لكنه – فى كل الأحوال – الأقل سوءاً ، والأكثر صلاحية لأحوال البشر ، وبحيث يصح أن يقال فيه ما قيل فى " الديمقراطية " : " إن أسوأ ديمقراطية هى أفضل من أى استبداد " ، فبالمثل ، يمكننا الجهر بالقول أن أى دولة مدنية ، هى بالقطع ، أفضل من كل ما عداها من أشكال الدول الأخرى ، التى لم تقد البشرية سوى إلى المجاهل والمتاهات .

والمؤكد أن الدولة المدنية مشروع دائم التطور ، (Process) ، لا يكتمل ولا ينتهى ، لأنه يتقدم بتقدم الزمن ، ويزداد غنىً ، ويصحح أخطاءه بنفسه ، يوماً بعد آخر ، وعبر مسار حلزونى ، لكنه متقدم باستمرار ، يتعرض أحياناً لنكبات وانتكاسات ، لكنه يتجاوز نفسه بسرعة ، ويعدل من أى اعوجاج فى مساره بيسر ومرونه ، ومن هنا التلازم بين هذا النوع من الدول وبين الشوط الكبير الذى قطعته حركة الناس للأمام – فى شتى المجالات – وبالذات فى العقود الأخيرة ، فالدولة المدنية الحديثة هى التى دفعت بالحضارة الإنسانية خطوات هائلة على مدارج التقدم ، ولا يمكن المجادلة فى أن

---

* مجلة " الهلال " ، القاهرة ، العدد (١١٤٨) ، يناير ٢٠٠٦

التطبيقات العملية المجسدة أمامنا ، على امتداد المعمورة ، تعكس بوضوح حقيقة بسيطة تقول أن الدولة المدنية هى الحامل الطبيعى لما حَصَّلته البشرية من إنجازات على كل المستويات ، وضعتها على تخوم كواكب أخرى ، ونقلت حياتها من ظلام العصور الوسطى ، حيث الجوع والمرض والجهل والقهر ، إلى أفق مفتوح بلا نهاية ، تطور فيه إدراك الإنسان لنفسه ولنواميس الطبيعة وللوجود .

ويعمد خصوم الدولة المدنية ، فى معرض التشهير والنيل من فكرتها إلى وضعها فى مواجهة الدين ، وكأنها تتناقض مع مقوماته وركائزه ، فهذا الموقف المشكك فى " الدولة المدنية " ودعاتها ، يحشرها فى ركن ضيق ، ويُسهل من مهمة إضعافه ويمهد للقضاء عليها ، وليس هناك أساس ولا ضرورة لوضع الدولة المدنية والدين فى تعارض أو عداء ما دام الإسلام لا يعترف بسلطة دينية قائمة *، والحقيقة أنه لا يوجد أدنى ارتباط بين الدعوة لتبنى نمط الدولة المدنية الحديثة ، وإنكار الأديان أو النيل من البُعد الروحى للوجود ، ولا يشترط تحقيق الدولة المدنية إلحاد مواطنيها أو الالتزام بمعاداة العقائد ، أو ما شابه من تصورات غير واقعية ، ولا ممكنه ، لكن ارتباط الدولة المدنية بتحديد " المجال الحيوى " للدين ، وبحيث لا يطغى على كل مجالات الحياة ، وحتى يصبح قوة دافعة ، لا معطلة ، هو مجال الشد والجذب بين الطرفين ، وهو أمر لابد من تجاوزه سريعاً ، حيث يُجَمِّدُ مثل هذا النوع من الجدل طاقة المجتمعات ، ويشتت إرادتها على الفعل ، ويدفعها دفعاً إلى تخوم الهاوية !.

- **حرق المراحل !**

ويرى بعض المفكرين أن سبب تعثر مشاريع الدولة المدنية فى العديد من دول " العالم الثالث " أو المتخلف يرجع إلى افتقاد هذه الدول لبناء طبقى حديث ، يحمل مشروعها ، ويمهد الأسس الاجتماعية والثقافية لانتصاره ، مثلما حدث فى أوروبا والغرب ، مع صعود الطبقة البرجوازية الصناعية الحديثة ، وإبان صراعها مع الطبقة الإقطاعية ، فى القرون الوسطى .

وهذا الأمر صحيح بالفعل ، لكنه مردود عليه ، إذ ليس من المتاح أمام الدول " المتخلفة " فوائض زمنية كافية فى ظل الظروف الراهنة ، حتى تنتظر اكتمال بنيانها الطبقى ، وتوافر الفئات أو الطبقات الاجتماعية المهيئة لتبنى مشروع " الدولة المدنية " وتوفير أسباب نجاحه ، ففى مجال الدولة المدنية – ومثلها فى ذلك مثل التقدم العلمى

---

* يقول الإمام " محمد عبده " فى مؤلفه " الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية " علمت أن ليس فى الإسلام سلطة دينية سوى سلطة الموعظة الحسنة والدعوة إلى الخير والتنفير من الشر ، وهى سلطة خولها الله لأدنى المسلمين ، يقرع بها أنف أعلاهم " .

والتكنولوجي – يمكن " حرق المراحل " ، وتجاوز نظرية التتابع التاريخى التقليدية . فالمشاهد أن دولاً عديدة نهضت من مواقع شديدة التخلف والتردى – على كل المستويات – إلى مصاف الدول الرائدة والمتقدمة عملياً وتكنولوجياً ، فى عقود بسيطة ، ونموذجنا فى ذلك جميع دول آسيا الصناعية ، وبعضها يدين بدين الإسلام مثل ماليزيا ، التى لم يمض على أقدمها – فى هذا السبيل – إلاّ نصف قرن أو أقل ، لكن شرط تحقيق هذا الأمر كان مرهوناً ، ومرتبطاً ارتباطاً جازماً لا مهرب منها ، بتحقيق " الدولة المدنية " الحديثة ، التى تنظم شئون المجتمع وفق شروط ومعايير موضوعية ، بدونها كان من المستحيل تحقيق ما حققه فى سنوات محدودة .

- **بين " الدولة " و " النظام !**

ويبدو – من الضرورى – فى البداية التفريق بين مفهومين أساسيين ، يؤدى الخلط بينهما إلى تراكم آثار ضارة ، وخطيرة ، الأول هو مفهوم " الدولة " والثانى هو مفهوم " **النظام** " .

هناك – بالطبع – عشرات من التعريفات الخاصة بالدولة ، يعرفها علماء السياسة ودارسوها ، ورجال القانون الدستورى والقانون العام ، لعل من أهمها :

تعريف البروفسير " بونار " باعتبارها : " الوحدة القانونية الدائمة ، التى تتضمن وجود هيئة اجتماعية لها حق ممارسة سلطات قانونية معينة ، فى مواجهة أمة مستقرة على اقليم محدد ، وتباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة ، وعن طريق استخدام القوة المادية التى تحتكرها " (١) ، فيما يُعَرِّفها الفقية القانونى المصرى الراحل ، د. وحيد رأفت ، بأنها : " جماعة كبيرة من الناس تقطن – على وجه الاستقرار – بقعة معينة من الكرة الأرضية ، وتخضع لحكومة منظمة تتولى المحافظة على كيان تلك الجماعة ، وتدير شئونها ومصالحها العامة " (٢) ، وهناك – فى المقابل – التعريف الماركسى المعروف الذى ينظر إلى الدولة باعتبارها أداة لهيمنة طبقة على باقى الطبقات ، ووسيلة للدفاع عن المصالح الطبقية فى مواجهة الطبقات الأخرى .

أما " **النظام** " ، أو " **الحكم** " ، فالمقصود به الهيئة البشرية ، أو المجموعة الإنسانية التى تسيطر على جهاز " الدولة " ، وتهيمن على مواقع صنع القرار السياسى والاقتصادى فيها ، وتقوم بتحديد انحيازاتها الاجتماعية ، ورسم توجهاتها الاستراتيجية ، والتخطيط لمسيرتها ، وتتصرف فى مواردها وثرواتها ، خلال فترات زمنية محدودة .

- **الدولة المصرية معطى تاريخى :**

ومنذ عصور الحضارة المصرية القديمة ، الزاهرة ، وحتى الآن ، ظلت " الدولة المصرية " هى الركيزة الأساسية للبناء والتقدم فى المجتمع الزراعى النهرى المستقر ، حيث شيدت فى مصر واحدة من أقدم وأهم نظم الإدارة والسيطرة ، البيروقراطية ، فى العالم ، لا زلنا – حتى الآن – نعيش فى كنفها ، ونجاهد لتطوير مفاهيمها وتحديث آلياتها .

ومع مرور الأحقاب والقرون ، كانت الدولة أحياناً تقوى قبضتها ، ويمتد تأثيرها ، حتى خارج الحدود ، فى فترات المنعة واجتماع عناصر القوة ، وأحياناً أخرى كانت كانت تضعف وتتهاوى ، وتتبدد مصادر إرادتها ، فيعبث بتخومها وأحوالها العابثون ، وتمتد أيدى الطامعين لاختراق حجبها ، ويعانى شعبها من ويلات تفككها ، ونتائج تهالكها .

وفى كل الأحوال ، سواء تمتعت الدولة المصرية بمظاهر القوة ، أو انتابتها أعراض الضعف ، فقد لعبت الدولة المصرية دوراً مركزياً فى حياة المصريين جميعاً ، يصح أن يوصف بأنه الدور الأهم فى حياتهم ، إذ كانت الدولة – على الأرجح – هى المهيمن على كل شئون وجودهم وأسباب حياتهم ، ومفتاح التقدم للأمام أو التراجع للخلف بالنسبة للأغلبية العظمى من أبناء الشعب .

ومن الملاحظ أن خيارات الدولة المصرية فى العقد الأول من القرن الحادى والعشرين تبدو ضبابية ومرتبكة ، فبينما تدفعها الآمال لتخطى عناصر التفكك ، وتجاوز عتبة التخلف ، والنهوض باتجاه المستقبل ، تشدها أسباب عديدة للمراوحة فى المكان ، إن لم يكن للنكوص عما تحقق على مدار السنين بجهد جهيد وتضحيات جسام ، وهو ما يجب أن يدفع النخبة الثقافية والسياسية فى المجتمع إلى الإقرار بضرورة التوقف ملياً أمام هذا الوضع الخطر ، والحاجة الماسة لفتح حوار ديمقراطى وشفاف حول هذه الحالة الحرجة ، التى سيكون لها انعكاساتها المباشرة ، سلباً ، أو ايجابياً ، على كل مناحى المستقبل .

- **الفجوة والتناقض !**

والنظم الرشيدة تحرص على أن ينصب عملها ، فى إدارة جهاز الدولة ، لتحقيق ما أطلق عليه البعض وصف " الصالح العام " ، أو على الأقل صالح فئات متعاظمة من المجتمع ، وفى إطار ما تواضع عليه من فصل بين السلطات الثلاث : التنفيذية

والتشريعية والقضائية ، وعلى أساس الاحتكام إلى " الإرادة العامة " للشعب المجسدة من خلال صناديق الاقتراع النزيهة !.

وتفيد هذه العملية فى المساعدة على " تدوير السلطة " وإنجاز عملية دورية تستهدف تجديد النخبة الحاكمة ، وتتعهد بدفق دماء جديدة – دورياً – إلى شرايين النظام ، حتى تحافظ على وجوده وحيويته ومرونته وقابليته للحياة ، بينما تنزع نظم أخرى إلى الهيمنة الكاملة على جهاز الدولة ، و " خصخصة " مؤسساتها الحيوية لصالحها ، حيث تحولها إلى أداة لفرض إرادتها على المجتمع ، وتذوب فيه التخوم بين السلطات ، وتتلاشى الحدود بين " المال العام " و ": الملكية الخاصة " ، وتتعاظم مشكلات الناس ، ويزداد الانفصال بين " الحاكمين " و " المحكومين " ، وهو حال أغلب " النظم الوطنية " التى تولت الحكم فى دول " العالم الثالث " ،بعد انقلابات عسكرية ، أو بعد رحيل الاحتلال الأجنبى ، المباشر ، فى خمسينيات وستينيات القرن الماضى .

ويصاحب ازدياد الفجوة بين النظام السياسى والشعب ، تعثر خطى " الدولة " ويقع التناقض ، الذى يزداد حده ، بين " النظام " و " الشعب " ، وبالذات حين تتسع الفجوة وتزيد الجفوة ، بفعل اتحاد قوى الفساد فى الهيئات المسيطرة مع الحكم الاستبدادى الذى تغيب فيه الشفافية ، وتنعدم المراقبة ، وتتصاعد المواجهة – على مستويات عدة – بين " النظام " والمواطنين ، حيث " تصل (الدولة) إلى قمة الدناءة " ، كما يقول الفيلسوف " كارل بوبر " (٣) ! .

ومع انقضاء السنين ، وكر العقود ، يتحالف الزمن مع الفساد المدعوم بائتلاف المصالح وسطوة أصحاب الحظوة والنفوذ ، على النظم السياسية التى يمتد بقاؤها على كرسى الحكم طويلاً ، فتصاب النظم بـ " أعراض الشيخوخة " وتعانى من مظاهر التفكك وأشكال الانفراط والترهل ، ويتباطأ أداؤها وتتعثر خطواتها ، وتتبدد طاقاتها ، وتتضارب قراراتها ، وتتهافت إرادتها ، وتتقدس مظاهر العمل البيروقراطى ، الشكلانى ، دون أن يمتد إلى جوهر القضايا فيعمل على إصلاحها وحل معضلات نموها ! ويقل " الخيال " فى عمل الجهاز الحاكم ، ويعجز عن تقديم رؤى جديدة لقيادة المجتمع ، أو اقتراح حلول مناسبة لمشاكله ، المتراكمة والمستجدة ، ويزداد انفصاله عن الناس وعجزه عن التواصل معهم ، وتقع الدولة ، حينئذ ، فى مصيدة " الجمود " ، الذى تعرفه خبيرة سياسية ، باعتباره : العنصر " الأخطر على أى نظام سياسى " ، حيث تبقى مؤسسات الدولة ، فى هذه الحالة ، " أسيرة نظمها ولوائحها وقيودها البيروقراطية والشكلية ، أكثر من أن تكون قادرة على الحركة الحرة فى اتجاه تحقيق أهدافها المقصودة " .

وبذلك " تصبح عاجزة عن الاستجابة للمطالب الاجتماعية المتغيرة والمتزايدة " [٤].

وقد يصل هذا التناقض إلى حدود التمرد أو يلامس تخوم الثورة ، بعد أن تصل الأمور إلى درجة الأزمة المتفاقمة ، ويعجز " النظام " عن إدارة الصراع بين طبقات المجتمع وفئاته المتناقضة المصالح ، بشكل ايجابى دافع ، فيزداد الاحساس بعدم الرضا ، وشعور أقسام من المجتمع بالغبن ، وتعجز علاقات الانتاج السائدة فى المجتمع عن تلبية الحاجات الضرورية للناس فيه ، ويصبح التغيير ضرورة ، بل وحتمية ، وتكاليف النكوص عن دفع استحقاقاته أكبر من تكاليف الانقياد إلى دواعية ، حيث يكون من العسير إعادة التوازن إلى ايقاع المجتمع ، بدون " فعل عنيف " يفكك " الاحتباس " المانع للتقدم ، ويعيد فتح المسارات المغلقة للنمو ! .

وفى المقابل ، فقد يدرك النظام " الحصيف " القوانين الموضوعية للتحولات السياسية فى المجتمعات كافة ، فينصاع لشروطها ، ويحاول التواؤم مع متطلباتها ، فيفتح الباب أمام نوع من التحول الديمقراطى السلمى ، يجنب البلاد ويلات الانفجارات الاجتماعية ، ويوفر عليها سنوات الثورة العنيفة وأكلافها ، ويحميها من مغبة الصراعات الحادة الناجمة عن هذا الخيار .

وفى كل الحالات لا تتعلق القضية – فى واقع الأمر – بـ " أريحية " هذا النظام المسيطر ، أو " أخلاقية " هذه الطبقة أو الفئة الاجتماعية ، أو تلك ، وأنما يعود – فى نهاية المطاف – إلى توازن القوى فى المجتمع بين طبقاته الاجتماعية ومراكز التأثير فيه . فهناك نزوع حتمى لدى الفئات المسيطرة يتجه إلى السعى لإدامة سيطرتها على مقاليد الحكم ، والعمل للإبقاء تعلى استمرار قبضتها الحديدية المهيمنة على منابع صنع القرار السياسى والاقتصادى ، وآليات توزيع الفوائض المادية فى المجتمع ، يقابله – من جهة أخرى – سعى دءوب للقوى والطبقات والشرائح الاجتماعية ، المهمشة ، لتعديل هذا الوضع ولفرض معادلات جديدة للصراع ، تعيد رسم تخوم العلاقة بينها وبين الحاكمين .

- **ركيزة مثلثة الأضلاع :**

ينهض بنيان الدولة المدنية الحديثة على ركيزة مثلثة الأضلاع ، الضلع الأول منها هو مبدأ الحرية والثانى : مبدأ **العقلانية** ، أما الضلع الثالث فهو مبدأ **المواطنة** ، ونقصان أى ضلع من هذه الأضلاع الثلاثة يزعزع من استقرار هذا البنيان ويجعلها عرضة للتقلبات ، ضعيفة المناعة ، قابلة للأنعكاس فى مواجهة أى رياح عكسية .

* **العقلانية : منا وإلينا :**

العقلانية هى المنهج الفكرى الرئيسى الذى تأسست على إعماله كافة مظاهر الحضارة الإنسانية الراهنة ، فالاحتكام إلى العقل وتطويع قوانين الطبيعة عن طريقه ، كان هو المسار الأساسى الذى قطعته البشرية ، من مجاهل التخلف إلى تخوم الحضارة المعاصرة ، وبدون سيادة هذا المبدأ تفقد المجتمعات الإنسانية القدرة على انتزاع مكانتها فى ظل المنافسة الشرسة ، ومحدودية الموارد ، وازدياد المشكلات .

وقد طورت المجتمعات الغربية ، بعد أن غادرت عصور الظلمة ، مناهج علمية ساهمت فيها الحضارات القديمة [الفرعونية – البابلية – الآشورية – الصينية . . ألخ] ، والحضارة العربية الزاهرة ، بنصيب وافر ، فى فترة صعودها ، ثم أن هذه المناهج أصبحت ، فيما بعد ، ملكاً للإنسانية جمعاء ، يضيف إليها كل طرف بقدر ، ولم يعد من المجدى تجاهل هذا التراث الإنسانى الذى يعود جانب منه إلى إسهاماتنا فيه ، بحجة أنه تراث " مستورد " ، أو " منقول " ، فلا معنى لبذل الجهد من أجل " إعادة اختراع العجلة " ، أو البدء من نقطة الصفر ، حتى ننتج علماً خاص بنا ، أو نؤلف مناهج علمية خالصة ، منا وإلينا ! .

* **الحرية : سر تقدم الأمم :**

أما الحرية ، فقد استطال الحديث عنها وتناولتها الألسن والأقلام ، منذ فجر الوعى الإنسانى ، وحتى الآن ، وثبت قطعياً أن الحضارة والتقدم صنوان للحرية ، ولا بديل عنها لأى جماعة بشرية تستهدف النهوض .

والحرية نقيض القهر والعبودية والاستبداد ، وهى ضرورة من ضرورات الوجود ، لا تتم انسانية الإنسان من غير توافرها ، ولا يشعر المواطن بقيمته فى غيابها ، وهى وحدها سر قوة الأمم ، فى السلم والحرب ، وبدونها يستحيل أن ينهض وطن من عثرته ، أو يعاد للمواطن اعتباره ، وأن يتحول من مجرد كائن بلا هوية ، إلى اللبنة الأساسية فى بناء الأمم ، أى من " رعية " إلى " مواطن " ، منه تنبع الشرعية ، وإليه تعود .

والحرية بذلك ، وثيقة الصلة بمسألة المدنية الحديثة ، فبدون هذه لا إمكانية لتحقيق تلك ، وقد عبر د. محمد خلف الله ، بتعبير محدود بليغ ، عن هذا الارتباط الشرطى ، فقال : " **الدولة المدنية جاءت يوم أن أصبحت الأمة مصدر السلطات " !** (٥) .

- **خلل " المواطنة " و " الدولة المفقودة " !**

مبدأ " المواطنة " فى الثقافة الإنسانية بجهود مفكرى عصر التنوير ، وعلى رأسهم " جان جاك روسو " ، الذى استند مفهوم " المواطنة " عنده على قاعدتين رئيسيتين ، " **الأولى : المشاركة الايجابية من جانب الناس فى عملية الحكم ، والثانية : المساواة الكاملة بين أبناء المجتمع الواحد كلهم** " ، الذى لا يميز بينهم على أساس الدين أو الجنس أو العرق أو اللون أو مستوى الملكية * . . ، واعتبر روسو أن مجرد انصراف الناس عن الاهتمام الايجابى بشئون الدولة ، أو إذا حيل بينهم وبين هذه المشاركة الإيجابية " يكون الوقت قد حان لاعتبار الدولة فى حكم المفقودة " !! [٦].

وتعتبر دراسة سياسية هامة حول قضية " المشاركة الإيجابية " للمواطنين ، وأبرز مظاهرها مشاركتهم فى الانتخابات ، أن الإحجام عن الاقتراع ، " هو وسيلة لتسجيل عدم الموافقة على النظام السياسى ، فبالنسبة إلى البعض الإحجام عن الاعتراض إنما هو " فعل اعتراض " ، إن عدم الاقتراع هو اقتراع فى حد ذاته ! " [٧] ، أو على حد تعبير " دايفيد ماثيوز " ، فإن الناس تنمو لديهم عادة النظر إلى النظام السياسى " على أنه غير مبالٍ ولا مستجيب ، الأمر الذى يجعلهم أكثر من محبطين ، فينعزلون ويعتزلون ، ويتوقفون عن العمل الذى يُدعى إليه المواطنون ويُشجعون عليه ، أى الاقتراع ، فواحدهم يقول للآخر أن لا فرق إن اقترع أو لم يقترع ، وهكذا يصبح الشعور بالعجز نبوءة تحقق نفسها بنفسها " [٨].

ومن هنا يمكن القول أن أخطر ما تتعرض له الدولة المدنية فى مصر ، هو هذا الانصراف عن الفعل السياسى ، سواء بالمشاركة فى أنشطته ومؤسساته ، أو بالمساهمة فى الاقتراع على خططه ، ولا يبدو خارجاً عن هذا السياق الحقيقة المؤكدة التى أظهرتها الانتخابات الأخيرة ، والتى تقول بأن أكثر من ثلاثة أرباع المصريين ، قد أداروا ظهرهم تماماً تماماً لعجيج وضجيج المعركة الانتخابية ، فى حين أسفرت الانتخابات العراقية ، التى جرت بعدها عن مشاركة نحو ٧٠ بالمائة من العراقيين فيها ، رغم أنها تجرى تحت وضعية الاحتلال ، وفى غياب المؤسسات والأمن ، وفى ظل التدهور الشامل لكل مناحى الحياة (!) .

---

* وفى تراثنا الوطنى الغنى : " المسلمون والنصارى وجميع من يحرث أرض مصر ويتكلم لغتها أخوان ، وحقوقهم السياسية والشرائع متساوية " ، رفاعة الطهطاوى ، المصدر : مجله " الطليعة " ، العدد (٢) ، فبراير ١٩٦٥ .

- **" قبل فوات الأوان " !**

وربما يلقى الضوء على خلفية هذه الحالة تصفح نتائج دراسة ميدانية أجراها برنامج " أصدقاء الديمقراطية / جماعة تنمية الديمقراطية فى مصر " ، حول " **المشاركة السياسية فى مصر** " ، حملت عنوان " **قبل فوات الآوان** " ، وأكدت الدراسة أن ٨٨% من الشباب المصرى لا ينتمون لأى من الأحزاب السياسية ، ونحو ٦٧% منهم لا يهتم – أصلاً – بالسياسة ، و ٤٩,٣٢ % منهم لا ينتمون إلى أيه جمعية ، وقرر ٧٣% منهم أن التليفزيون هو مصدر وعيهم الأساسى ، وأبدى ٦٥% عدداً من أسباب احجامهم عن المشاركة السياسية " ، كان من أهمها أن " الحكومة سوف تفعل ما تريد ، وأن صوتى لا يساوى شيئاً ! " (٩).

وفى وقت مقارب ، أكدت النتائج النهائية لأول استطلاع للرأى العام المصرى أجراه " مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية " فى مؤسسة " الأهرام " ، حول " **اتجاهات المواطنين المصريين نحو المشاركة السياسية** " ، أن ٨,٤ % من السكان فقط ، هم الأعضاء فى الأحزاب السياسية ، وأن الجمعيات الأهلية لا تزيد عضويتها عن ٦,٢ % من المواطنين ، وهى نسبة عددية قطاع فيها – على الأرجح – غير فاعل أيضاً (!) ، أى أن ، وفى أحسن الأحوال ، فإن نسبة المصريين " المهتمين " بالعمل السياسى والاجتماعى ، لا تزيد عن ١٥ % من إجمالى تعداد المصريين ، وهو ما يعنى – بقولٍ آخر – أن أكثر من ٦١ مليونا من المصريين قد طلقوا السياسة طلاقاً بائنا ، وهو أمر خطر على مصالحهم ومصالح المجتمع ، بشكل كبير ، بما أنهم يمثلون أغلبية ساحقة فيه لا يمكن تجاهلهم أو تجاوز مساهمتهم فى " الشأن العام " ، ببساطة ! .

أما مسألة **المساواة** الكاملة بين أبناء المجتمع كافة ، دون تمييز ، فهو أمر لم يعد منه بد ، فى سياق التطور فى مواقف الرأى العام الإنسانى ، الذى استقرت فيه إلى حد كبير نزعة التسامح الإنسانى ، واتخذ موقفاً رافضاً للعنصرية بكل أشكالها [حتى برغم تحالف الولايات المتحدة ودول الغرب على نفى هذه الصفة عن الدولة العنصرية الصهيونية] .

وتتميز مصر بتراث عميق فى هذا المجال ، ولعلنا نجد فى استرجاعنا للتاريخ المصرى المعاصر ما يدلنا على تأصل هذه النزعة فى المكون الثقافى المصرى ، فها هو " **عبد الله النديم** " يكتب فى مجلته " **الأستاذ** " ، تحت عنوان " **الجامعة الوطنية والاختلاط العمرانى** " ، فيقول : " كانت مصر مخصوصة بجامعة وطنية لم يُسمع بمثلها فى الأقطار ، إذ كانت الأمة الإسلامية مع الطائفة القبطية كأهل بيت

يتعـاونون علـى المعـاش ويتعـاورون الأعمـال ويتقاسـمون النظـر فـى شـئون الـبلاد ويتعاضدون على حفظ الوطن من طوارئ العدوان " [١٠] .

(. . . .) حيث المساواة فـى " تنفيذ أحكـام القـانون فـى الأفـراد مسلمة ومسيحية وإسرائيلية وقد ملأوا الوظائف برجال هذه الطوائف حسب الاستعداد والقابلية ووجهوا الرتب إلى المستحقين من كل فريق وسووا بينهم فى الضرائب والعوائد وسائر الحقوق الوطنية حتى أن من دخل الديار ورأى هذا النظام البديع وتوحيد الجامعة الوطنية حكم بأنهم على دين واحد ومن جنس واحد فلا يعلم أنهم مختلفين ديناً إلا عندما يسمع صوت المؤذنين ودق الأجراس " [١١].

- **لحظة فارقة :**

تواجـه مـصر الآن لحظـة فارقـة مـن تاريخهـا المديـد ، مـن الـضرورى أن تحـسن التفاعل معها ، حتى تستفيد بقواها الدافعة لصالح عملية البناء الديمقراطى للمجتمع .

فهناك حالة حراك شعبى كبير شهدها الشارع المصرى مؤخراً ، ومرت مصر بتجربتين انتخابيتين متتاليتين ، حفلتا بالكثير من المثالب ، وهناك " طلب متزايد " على الديمقراطية فى المجتمع ، وانتعاش للسياسة ، بعد أن كان يُظن أنها ماتت ولم يعد لها من يحتاج إليها .

وفى وسط هذا الخضم لابد من اجتماع الرأى على ضرورة استكمال بناء الدولة المدنية الحديثة ، باعتباره التحدى الرئيسى الذى يواجه مصر والمصريين ، بل والكثير من بلدان العالم العربى الآن .

إن الدولة المدنية الحديثة ، كما سبق وأشرنا ، ليست دولة معادية للدين ، بأى حال ، لكنها أيضاً ليست دولة دينية أياً كانت صورة هذه الدولة ، وهى دولة ديمقراطية وليست دولة استبدادية ، وهى دولة عصرية بالضرورة ، وليست دولة متخلفة ، ونظرة سريعة إلى أحوال العلم فى بلادنا تشير إلى مدى تأخرنا فى هذا السباق ، مقارنة إلى الخصوم والأعداء المحيطين والمتلمظين [بين أفضل خمسمائة جامعة فى العالم ، أختيرت سبع جامعات إسرائيلية ، بينما لم تحظ ولا جامعة مصرية أو عربية بهذا الشرف !] .

وهى مبنية على احترام الكائن الحى ، وتعظيم الدور الإنسانى ، وإطلاق المبادرات الفردية ، وهى تؤمن ايماناً جازفاً بأن انجازاتها الجمعية هى محصلة عمل مجموع أفرادها ، بما يعنيه ذلك من الحرص على الحقوق الإنسانية ، ومراعاة الكرامة البشرية ، واحترام التنوع الثقافى ، وتبجيل الأديان والمعتقدات ، والنظرة الإيجابية لتراث الآخرين .

وتتأسس الدولة المدنية الحديثة على تقدير وافر لقيمة العمل ، باعتبارها المصدر الرئيسى لتراكم الثروة ، والمنتج الأساسى للقيمة ، وتولى هذه المسألة اهتماماً عظيماً باعتبارها ركيزة عملية النهوض المجتمعى ، فى مقابل تكريس المجتمعات المتخلفة لقيم التوارث والتواكل والكسل ، واعتمادها على العوائد الريعية كمصدر للثروة والكسب والسلطة ! .

وما تقدم كله يشير إلى أن الدولة المدنية الحديثة ضرورة وجود بالنسبة لبلد كمصر تمر بظروف استثنائية ، وتحيط بها التحديات الخطرة من كل جانب .

ومن هنا يصح القول أن الدفاع عن الدولة المدنية المصرية ، والعمل من أجل تخليصها مما يعوق حركتها ، وتحديث صورتها وآلياتها وتوجهاتها ، هى مهمة المهام بالنسبة للشعب المصرى ، وقواه الحية ، ومثقفيه فى اللحظة الراهنة ، وهى مهمة مؤجلة – لسوء الحظ – لم تنجز بعد ، رغم أن الطلائع الوطنية الثقافية قد أدركت أهميتها والحاجة الماسة لها ، منذ فجر النهضة المصرية الحديثة .

وسلاحنا الذى لا سلاح بعده ، فى أداء هذه المهمة ، هو ذات السلاح الذى أسماه الجد العظيم " رفاعة رافع الطهطاوى " : " **الحَّمية الوطنية** " ، فإن " الحَّمية الوطنية " فى أبناء الديار المصرية ، ولعت بمنافع التمدنية ، فلا جرم أن تذكو نارها ،وتغلب على القوة الأولية فيحصل لهذا الوطن من التمدن الحقيقى ، المعنوى والمادى ، كمال الأمنية " ! (١٢).

إن " الحَّمية الوطنية " فى هذا السياق ، هى العتبة الكبرى لولوج بوابة المستقبل ، وللانتصار على المعوقات ولتجاوز كل ما يشدنا للخلف ، من أجل أن يكون الوطن ، كما حلم " رفاعة الطهطاوى " ذات يوم : " **محلاً للسعادة المشتركة ، نبنيه بالحرية والفكر والمصنع** " .

الهوامش

١) د. محمد كامل ليلة ، **المبادئ الدستورية العامة والنظم السياسية** ، ص ص : ٢٢٣ ــ ٢٢٥ ، مذكورة في : د. محمد بهي الدين سالم ، **الإسلام : الدين والدولة** ، كتاب الجمهورية ، هيئة التحرير للطبع والنشر ، القاهرة ، ١٩٩٥ ، ص : ٣٧ .

٢) المصدر نفسه .

٣) كارل بوير ، **المجتمع المفتوح وأعداؤه** ، ترجمة : د. السيد نفادى ، دار التنوير للطباعة والنشر ، لبنان ، ط (١) ، ١٩٩٨ ، ص : ٥٣ .

٤) د. هالة مصطفى ، **النظام السياسى وقضايا التحول الديمقراطى فى مصر** ، دار " ميريت " للنشر والمعلومات ، القاهرة ، ط (١) ، ١٩٩٩ ، ص ص : ٤٠ ـ ٤١ .

٥) د. محمد أحمد خلف الله ، في مناظرة بعنوان : " **مصريين الدولة الدينية والمدنية** " ، الدار المصرية للنشر والتوزيع ، ١٩٩٢ ، ص : ٢٥ .

٦) د. شبل بدران ، **رواد التنوير الفكرى** ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٩٣ ، ص : ٢٦ .

٧) Knoll , " **Making my Vote count by refusing to cast it** " , **Peace and Democracy News** , No. 5 Summer 1991) , Page : 20

٨) دايفيد مايتوز ، " **السياسة للشعب : البحث عن صوت شعبى مسئول** " ، تعريب عفيف تلحوق ، دار الجديد ــ المركز اللبنانى للدراسات ، ط ١ بيروت ، ١٩٩٧ ، ص : ٤٣ .

٩) مجلة " **المنتدى الديمقراطى** " ، القاهرة ، العدد الثانى ، أبريل ــ يوليو ١٩٩٧ ، ص ص : ١٤ ــ ١٧ .

١٠) عبد الله النديم ، **مجلة الأستاذ** ، الجزء الرابع من السنة الأولى ، ١٣ سبتمبر ١٩٨٢ ، ص : ٧٦ .

١١) المصدر نفسه ، ص : ٧٧ .

١٢) رفاعة رافع الطهطاوى ـ " **مناهج الألباب المصرية فى مباهج الآداب العصرية** " ، الأعمال الكاملة ، دراسة وتحقيق د. محمد عمارة ، بيروت ــ المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٣ ، الجزء الأول ، ص : ٢٥٩ .

١٠ - الانتخابات والحركات الاجتماعية : " كفايـــــه " وجماعات حقوق الإنسان *

على الرغم من أن ظاهرة " الحركات الاجتماعية " هى أمر معروف ، ومنذ فترة زمنية طويلة ، فى الكثير من بقاع العالم ، إلاّ أنه من المؤكد أن مصر والعالم العربى ، لم يشهدا طوال تاريخهما الحديث ، ميلاد وانتشار هذا النوع من الهيئات ، إلاّ فى السنتين الأخيرتين ، حيث كانت " الحركة المصرية من أجل التغيير " التى عُرفت فيما بعد باسمها الشائع المُمَعبِّر(كفايه) ، سبّاقة للنزول إلى الشارع ، وطرح شعاراتها (الصادمة !) بشجاعة ، وممارسة مهامها بجرأة ، الأمر الذى أدى إلى سلسلة من " التوابع الزلزالية " ، لا زالت آثارها تتفاعل فى رحم المجتمع المصرى حتى اليوم .

ظاهرة الحركات الاجتماعية الجديدة :

دخل تعبير الحركات الاجتماعية القاموس السياسى المصرى (والعربى) منذ فترة وجيزة ، (فعمر هذه الظاهرة لم يتجاوز العام والنصف فى مصر) ، وهى فترة لم تسمح ببلورة رؤية علمية متكاملة حول هذه القضية ، على غرار الرؤية التى تبلورت فى العلوم الاجتماعية والسياسية ، فى الغرب وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الآسيوية التى عاينت هذه النوعية من الهيئات ، ورصدت ملامحها ، ونظّرت لحركتها ، منذ فترة طويلة ، وهو ما يشير إلى الحاجة الماسّة إلى دراسات معمقة تتناول هذه الظاهرة بالبحث ، ويشارك فيها ، إضافة إلى الأكاديميين والمتخصصين ، نشطاء هذه الحركات ، وقاداتها ، وكوادرها ، أملاً فى صياغة منظور فكرى موضوعى ، يساعد فى بلورة مفهومها ، وتطوير أدائها ، ويدرسها ويحللها " **فى سياق تطور التكوين الاجتماعى للمجتمعات العربية ، وفى ضوء التشكيل الاجتماعى الحالى لها** " [١].

وتقدم موسوعة علم الاجتماع تعريفاً لـ " **الحركات الاجتماعية** " ، يشير إلى أنها " **الجهود المنظمة التى يبذلها عدد من الناس المؤثرين ، وتهدف إلى تغيير (أو مقاومة تغيير) جانب أساسى من المجتمع** " .

---

* ورقة قدمت إلى مؤتمر" **الخريطة السياسية المصرية : قراءة فى الأداء السياسى للقوى والأحزاب السياسية فى الانتخابات التشريعية (٢٠٠٥)** " ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة ، ٣ ، ٢٠٠٥/٤/٤ .

(١) عزه خليل ، **الحركات الاجتماعية فى العالم العربى (نظرة عامة)** ، بحث فى " **الحركات الاجتماعية فى العالم العربى** " ، تقديم : سير أمين ، تحرير : **عزه خليل** ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ط (١) ، ٢٠٠٦ ، ص ٢٦ .

ويميز هذا التعريف بينها وبين " السلوك الجمعى " فى أن هذه الحركات " هادفة ومنظمة " ، بينما يكون السلوك الجمعى " ارتجالياً وغير محدد الهدف " ، وتصنف الموسوعة أهداف هذه الحركات " بأنها قد تكون محدودة أو واسعة ، وقد تكون ثورية أو إصلاحية " ، وتشير إلى أنها " تنظيمات **رسمية** تنطوى على درجة من الاستمرارية ، وتعمل خارج القنوات الرسمية المعتادة ، وقد تنفذ بعمق إلى دوائر القوة السياسية ، وأنها تنطوى على تعبئة الجمهور حول مشروع للتغيير " (جوردون مارشال : ٦٣٣ و ٦٣٤)[٢].

يتوافق هذا التعريف (فى معظمه) ، إلى حد مناسب ، مع واقع الحركات الاجتماعية فى مصر والعالم العربى ، وتختلف عنه فى إشارته إلى أن هذه التنظيمات " تنظيمات رسمية " ، إذ أن أوضاع ودرجة التطور السياسى فى مصر والعالم العربى ، لا زالت حتى الآن تقف عائقاً فى وجه إدماج مثل هذه الهيئات فى البنية السياسية للدولة ، وعلى العكس فإن " النظرة الرسمية " لهذه الحركات ، ترى فيها مصدراً للإقلاق وسببا للإزعاج ، وتعتبرها فصيلاً معارضاً مشاكساً ، خارج عن " النظام " ، صعب السيطرة عليه ، يتحرك وفق قواعد خاصة ، غير مقننة ، ولا تخضع للسياق العام المهَيمن عليه ، والذى استقرت عليه الأوضاع السياسية والاجتماعية ، طوال العقود الماضية .

وأقدم ، من جهتى ، محاولة لتعريف هذه الحركات نابعاً من البيئة السياسية – الاجتماعية المصرية ، والتى تقترب كثيراً من مثيلاتها فى المنطقة العربية ، كاجتهاد – قابل للمناقشة – ربما يعين فى محاولة الاستقرار على فهم واقعى لهذه الظاهرة ، يربطها بمنظور رؤية المجتمع المصرى (والعربى) بهمومه واحتقاناته .

ومن المهم الإشارة ، فى هذا السياق ، إلى أن هذا التعريف مستمد من التجربة المصرية ، بصورة رئيسية ، وتطبيقاتها العملية ، المتمثلة أساساً فى الحركة المصرية من أجل التغيير ، " كفايه " ، والحركات المنبثقة عنها ، أو الشبيهة بها .

الحركات الاجتماعية الجديدة ، محاولة للتعريف :

الحركات الاجتماعية الجديدة ، على النحو الذى جسدته " **الحركة المصرية من أجل التغيير** " (**كفايه**) ، **هى هيئات للنشاط السياسى الاجتماعى ، ذات طبيعة ديناميكية ، تربط بين إناس لا يشترط فيهم الانتماء إلى طبقة واحدة ، أو وحدة الفكر أو الأيديولوجيا ، يجمعهم الاتفاق على برنامج مرحلى للنضال ، وشعارات عامة جامعة ،**

---

[٢] المصدر السابق ، ص : ٢٧ .

وينظم جهودهم شكل تنظيمى شبكى أوّلى ، وبسيط ، ومرن ، وسريع الاستجابة ، مُحرر من قيود الأشكال التنظيمية الحزبية التراتبية (الهرمية) التقليدية .

وتتميز هذه الحركات بالإبداع فى أشكال النشاط ، وسرعة رد الفعل ، والمباغتة ، وإجادة استخدام أساليب " الميديا الحديثة " ، (مثل الفضائيات التليفزيونية ، وشبكة الإنترنت ، والصورة الموحية . . . ألخ) ، الأمر الذى أكسبها أنصاراً متعاظمين وسمعة مدوية فى وقت محدود للغاية بكل المقاييس [٣].

وقد تلمست دراسة بعنوان " **كفايه** " : " **ظاهرة مجتمعية** " [٤] ، بعض ملامح هذه الحركة الوليدة ، ورصدت مشابهتها فى هيكلها وتحركاتها " لتلك الحركات التى عَمت القارة الأوروبية إبان القرنين السادس عشر والسابع عشر وكانت تهدف إلى إنهاء سيطرة الإقطاع والأمراء على السلطة والنفوذ ، وإخراج أوروبا من مرحلة البداوة السياسية ممثلة فى الاستعباد والاستغلال والقهر ، إلى مرحلة النضج السياسى والاستقلال وحفظ الكرامة الفردية " .

ظاهرة " **كفايه** " – كما ترى الدراسة – " **لا يُعبر عنها فقط تغلغلها فى العمق الاجتماعى للكيان المصرى ، حيث تضم بين جنباتها تنويعات وخلفيات اقتصادية واجتماعية وثقافية مختلفة بما يثرى الحركة ويزيد من جاذبيتها ، وإنما أيضاً لكونها تعبر بسهولة ويسر عن أحلام غالبية المصريين البسطاء من مأكل ومشرب ومسكن ولباس ليس أكثر** " .

" لذا فلا عجب – كما تقول الدراسة – أن تجد من بين أعضائها ، الكثيرين من أصحاب المهن الدنيا كالسباك والنجار والمكوجى ، ونظرائهم فى الطبقة الوسطى كالصحفيين والباحثين والطلبة والتجار والمحاسبين وأساتذة الجامعات والأطباء والمهندسين والفنانين ، ونفر من أصحاب الطبقة العليا كبعض السياسيين وموظفى البنوك . . ألخ .

وترصد الدراسة ما تعتبره ، وجه " التميز " لدى كفايه ، الذى ينبع من عدة عناصر أهمها :

أولاً : أنها حركة جماهيرية : أى لا تقف عند حاجز مكانى أو سكانى معين ، بل تمتد لتشمل أطراف القطر المصرى من أسوان فى الجنوب إلى الإسكندرية فى

---

[٣] أحمد بهاء الدين شعبان ، **مستقبل الحركات السياسية الجديدة فى مصر : مشكلات النمو وتحديات البقاء** ، [بحث غير منشور] .

[٤] أنظر : خليل العنانى : " **كفايه** " : " **ظاهرة مجتمعية** " ، منشورة بموقع " **الحركة المصرية من أجل التغيير - كفايه** " على الإنترنت ، نقلاً عن جريدة " **القدس العربى** " – ٢٠٠٥/٥/١٧ .

الشمال ، وجماهيرية الحركة لا تنبع فقط من مجرد امتدادها ، وأنما لأنها بالأساس تعبر عن حالة التحام ، شح وجودها فى الشارع المصرى مؤخراً ، بين أفراد أقصى طموحاتهم العيش بكرامة .

ثانياً : أنها حركة مفتوحة : بمعنى أن عضويتها لا تقتصر على فئة عمرية أو مهنية بعينها ، بل هى مفتوحة لكل الأعمار والمهن ، كذلك لا توجد شروط معينة للإنضمام للحركة كالولاء السياسى أو الاشتراطات المالية ، بل الشرط الوحيد هو أن تكون مصرياً وطنياً لا مجال للتهاون فى حقوقك .

ثالثاً : أنها حركة غير مُسَيَّسة فى هيكلها : ولا تنتمى إلى فصل سياسى بعينه تروج له أو تزايد عليه ، وهذا سر جمالها ، فهى ارتضت أن يكون المواطن وليس السلطة هو الحكم الوحيد على انتمائها الوطنى ، والشارع هو الملعب الوحيد الذى يمكن التنافس فيه وليس قاعات المحاكم أو حوارات الغرف المغلقة .

رابعاً : أنها حركة مرنة : ومرونتها هنا هى مرونة فكرية وحركية وسياسية ، فهى لا تقف عند حدود أيديولوجية بعينها ، بحكم اتساع مطالبها لتغطى الليبراليين والإسلاميين والقوميين واليساريين ، بوصفهم مواطنين لا أكثر ، كذلك فهى تتحرك بانسيابية ودون تعقيدات بيروقراطية أو إدارية قد تفسد أهداف الحركة وتقيد حركتها ، كذلك لا تقف الحركة فى خندق أيديولوجى بعينه ، أو تتحيز لمدرسة فكرية بعينها ، وهو ما يضفى عليها طابعاً أممياً ، فضلاً عن ذلك تتمتع كفايه بقدرة عالية على استغلال تطورات الأحداث على الساحة المصرية ، وهى تمتلك من الأدوات ما يجعلها قادرة على تطوير تكتيكاتها واستراتيجيتها فى التحرك ، فمن المطالبة بإلغاء التوريث إلى رفض التمديد ، ومن الضغط لتعديل الدستور إلى التشدد فى طلب " تعديل التعديل " ، إلى مقاطعة انتخابات الرئاسة . . . ألخ .

خامساً أنها حركة جنينية أو حسب تعبير " جورج اسحق " منسق الحركة ، هى مجرد جنين شعبى ، فهى لا تدّعى الكمال والاكتمال أو الشمولية ، ولكنها فى نفس الوقت تسعى كى تصبح نواة لحركة مجتمعية تآكلت وضمرت فى المجتمع المصرى منذ نهاية الخمسينيات من القرن الماضى .

سادساً : أنها حركة وطنية حتى النخاع : فلا مجال للحديث عن تمويل خارجى أو ترويج للأفكار الجديدة التى تملأ الساحة العربية ، وأهم ما يميزها فى هذا الجانب قدرتها على صهر الأفراد فى بوتقة وطنية واحدة ، لا تفرق بين مسلم ومسيحى ، أو غنى وفقير ، أو متعلم وأمى .

هى باختصار حركة مجتمعية تحمل فى ثناياها الكثير من صفات وملامح المرحلة الحالية التى تعيشها مصر وتدق الأجراس بضرورة التغيير الحقيقى " [٥].

لقد استطاعت حركة " كفايه " عبر سلسلة متصلة من التحركات السريعة التى تعكس تطبيقاً مدنياً لمبدأ " إضرب واهرب " ، الشائع فى " حروب العصابات الصغيرة " ضد " الجيوش النظامية الضخمة " أن تحقق ، فى العام الفائت ، مجموعة متداخلة من الأهداف :

١) **كسر حاجز الخوف من السلطة وهز ثقافة القمع والترهيب** ، السائدة منذ قرون فى المجتمع ، وتحطيم هالة القداسة التى كانت تحيط بقمة النظام ، بتوجية النقد المباشر إلى رئيس الجمهورية وأسرته ، حيث أنزلته من عليائه إلى المحيط البشرى للوطن ، لكى يصبح من المتاح والمسموح به انتقاده وتوجيه اللوم إلى سياساته ، فى سابقة غير منظورة عبر كامل التاريخ المصرى .

٢) **وضع قواعد جديدة ومعادلات مستحدثة للصراع** ، ترفض الاستكانة التقليدية للقوى السياسية (القديمة) ، أو الانزواء فى مواقع ردود الفعل الخافتة ، الباهتة ، على سياسات السلطة وانتهاكاتها ، وتنتقل إلى حيز المبادرة الهجومية بتحديد الزمان والمكان والهدف والشعار ، وتترك السلطة – لأول مرة – موقع رد الفعل الذى لم تعتده من قبل ! .

٣) **حفز قطاعات عديدة من المجتمع على النزول إلى الشارع** ، وانتزاع الحق الدستورى فى التظاهر بهدف التعبير عن الرأى ، وتنظيم الصف ، والدفاع عن المصالح (الفنوية والعامة) .

ولعل فى هذه الظاهرة التى اجتاحت مصر ممثلة فى " **جماعات التغيير** " ما يشير إلى قوة تأثير حركة " **كفايه** " واتساع مداه : " **أساتذة من أجل التغيير** " – " **أدباء وفنانون من أجل التغيير** " " **شباب من أجل التغير** " – " **محامون من أجل التغيير** " – " **أطباء من أجل التغيير** " – " **طلاب من أجل التغيير** " – " **عمال من أجل التغيير** " وحتى " **أطفال من أجل التغيير** " وأخيراً " **أزهريون من أجل التغيير** " التى أعلن عن تأسيسها يوم ٢٣ مارس الماضى . . ألخ .

كذلك فقد كان لإشعاع هذه الحركة تأثير بِّين على حركة " القضاه " التى برزت فى الفترة الأخيرة ، وكذلك على تشجيع العديد من فئات المجتمع على النزول الاحتجاجى إلى الشارع ، لعرض المطالب والدفاع عن الحق : منتجو وعمال صناعة الدواجن ، أهالى عبارة الموت (السلام – ٩٨) ، وآخرهم

---

[٥] المصدر السابق .

المقاولون ، الذين أعلنوا عن تنظيمهم لمسيرة صامتة أمام مجلس الشعب ، يوم ٢ إبريل ٢٠٠٦ ، " احتجاجاً على وقف صرف مستحقات شركات المقاولات لدى الحكومة " (٦) .

٤) **التأسيس لنوع جديد من " الشرعية "** ، لا يتسول قبول السلطة ، أو يترقب موافقة " لجنة الأحزاب " ، [التى تماطل فى أغلب الأحيان ، لنحو عقد كامل من السنين ، دون أن توافق على التصريح لما ترفض من أحزاب ، كحزبى " **الكرامة** " و " **الوسط** " تحت التأسيس] ، وإنما يعتمد على نيل " **الشرعية الشعبية** " التى تمنحها الجماهير لمن يخاطب وعيها ، ويحترم إرادتها ، وينجح فى نيل ثقتها ، دون التيه فى غياهب ودهاليز طلب الشرعية (الميتة) من النظام .

٥) **طرح أشكال جديدة من التنظيم** ، وآليات جديدة للعمل ، ومفاهيم مستحدثة للتواصل الجماهيرى ، تتجاوز حصار الأجهزة وتخترق المجتمع أفقياً ورأسياً ، بأبسط التكاليف وأكثرها إيجابية وفعالية .

٦) **تجديد دماء النخبة السياسية المتآكلة** ، بإحياء اهتمام المجتمع بالسياسة – بشكل عام – وباجتذاب قطاعات متنامية من الأجيال الجديدة (طلاب – شباب) ، بشكل خاص ، إلى ساحة العمل الوطنى ، وعلى أرضية النشاط السياسى الوطنى ، وبما يصل ما انقطع من " استمرارية جيلية " ، كادت أن تهدد مستقبل العمل العام بصورة خطيرة .

٧) **جذب انتباه العالم** إلى قضايا التغيير الديمقراطى فى المجتمع المصرى ، واستقطاب التعاطف المحلى والخارجى مع مطالب الشعب المصرى فى الديمقراطية ومجتمع المواطنة والقانون .

وقد حتمت ظهور هذه النوعية الجديدة من مؤسسات العمل السياسى والاجتماعى فى بلداننا عناصر شتى ، لعل من أهمها :

١) تراجع دور الفكر السياسى والاجتماعى فى المجتمع ، وتهميش دور الأحزاب السياسية وهيئات العمل العام فى السنوات الأخيرة إلى الحد الذى أوقعها فى ركود دائم وجمود خطير ، وضعها على تخوم ما وصّفه البعض بأنه " **موت السياسة** " فى مجتمعاتنا .

ويعود السبب الأساسى فى هذه الحالة إلى سياسة منهجية مخططة ، راكمتها السلطات الحاكمة ، على مدى عقود متتالية ، استهدفت – فى إطار تأكيد هيمنتها المطلقة على السلطة – حصار هذه الهيئات والأحزاب ، داخل

(٦) جريدة " **نهضة مصر** " ، ٢٠٠٦/٤/١ .

مقارها ، وإحكام تقييدها والتفنن فى صنع آليات للتحكم شلت قدرتها على الحركة ، لمنع التحامها بالجماهير ، عبر شبكة محكمة من الضغوطات والقوانين والإجراءات الكابحة ، وفى ظل مطاردة موسعة لناشطيها وأنصارها ، مع استخدام كل وسائل القمع والترهيب [بما فيها ضرب وسجن واعتقال أعضاء هذه الهيئات والأحزاب (الشرعية !)] ، وانتهاءًا بتدمير هذه الأحزاب ، تدميراً ذاتياً ، عن طريق تشجيع الصراعات الداخلية ، التى تنتهى عادة بدون حسم ، فتشل قدرة الحزب على الفعل (المحدودة بالأساس) ، فى مناخ احتدام الخلافات ، وعجز كل طرف عن حسم الأمور لصالحه ، وانسداد فرص إنشاء أحزاب جديدة بديلة للأطراف المختلفة ، بسبب تعنت " لجنة الأحزاب " الحكومية ، وفرضها شروطاً " كاريكاتورية " للموافقة على النشاط الحزبى ، [وأهمها شرط غير معلن – بالطبع – هو " موالاة " النظام ، والتأكد من انصياع قيادات هذا الحزب (الذين غالباً ما يكونون شخصيات مجهولة الدور والتاريخ والهوية) للنواهى والتعليمات ، والتيقن من ضعف قدرات هذا الحزب على منافسة " حزب " الدولة ، (الوطنى الديمقراطى) ، . . . ألخ] .

وقد أدت هذه الأوضاع " المستدامة " إلى شيخوخة الأحزاب السياسية ، وعزلتها عن جمهورها ، وضآلة تأثيرها فى الواقع السياسى المتطلب ، واستمرار سيطرة " قيادات " سياسية تجاوزت عمرها الافتراضى ، بصورة منعت خلق قيادات شابة قادرة على العمل واكتساب الخبرة والتواصل مع الناس .

٢) تفاقم المشكلات السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى أحشاء المجتمع ، التى بدا تواترها وكارثيتها ملفتاً بصورة واضحة لكل المراقبين ، دون حل حقيقى ، وتردى وتخبط مستويات أداء أغلب أجهزة الدولة الأمر الذى انعكس على شعور المواطن بالأزمة وضاعف من الإدراك بتضاؤل مكانة مصر على المستوى الإقليمي والعالمي ، وتراجع مستويات معيشة الأغلبية العظمى من المواطنين ، والاتساع الهائل فى الفوارق الطبقية بين مكونات المجتمع ، وتفشى الفساد فى معظم مؤسسات الحكم ، وتزايد معاناة المواطنين على جميع المستويات فى ظل عمليات " التحول الهيكلى " و" الخخصة " العشوانية ، التى ألقت بثقلها على عشرات الملايين من أبناء الشعب ، وجدوا أنفسهم فى مواجهة ظروف حياتية بالغة الصعوبة ، على كل المستويات ، فى ظل تراجع

الدولة عن دورها الوظيفى التاريخى المستقر ، وتخليها عن واجباتها التقليدية فى تعليم وإعاشة وتوظيف وتطبيب المواطن ، دون أن توفر له بديلاً مناسباً يحمى ظهره من غوائل التحولات الاجتماعية – السياسية – الاقتصادية الحادة ، ويهيئه للتفاعل الايجابى معها ، ويساعده على امتصاص صدمتها ، وتجاوز سلبياتها ، وهو ما أدى إلى خلق الشعور العام الذى انتشر فى المجتمع بفقدان أسباب الاستقرار والقلق من الغد ، وانتشاره فى أغلب الطبقات والفئات .

٣) حلول " استحقاقات " سياسية مباشرة لا يمكن تجاوزها أو تجاهلها ، على رأسها قضية " الاستفتاء " على تمديد الحكم للرئيس حسنى مبارك ، وشيوع وتواتر الأخبار والمعلومات والتصريحات الموحية باتجاه النية إلى توريث السلطة ونقلها إلى نجل الرئيس ، السيد جمال مبارك ، واقتراب موعد انتخابات مجلس الشعب للدورة الجديدة ، مما حتَّم التفاعل مع هذه الملفات ، والبحث عن وابتكار ، آليات جديدة أكثر ملاءمة ، لملء الفراغ الكبير الناجم عن خفوت دور كافة الأحزاب والمؤسسات السياسية (الرسمية) ، على النحو السابق الإشارة إليه .

٤) ومع تنامى التهديدات الخارجية على الأمن القومى والوطنى ، خاصة بعد الاحتلال الأمريكى للعراق ، واستفحال وضع العنصرية الصهيونية فى فلسطين ، تصاعد الإدراك العام ، بين قطاعات متنامية من النخب السياسية والفكرية والاقتصادية والاجتماعية ، بلا جدوى أية خطط لمواجهة هذه المخاطر دون رد الاعتبار للمواطن فى بلادنا ، وبمحورية " **مسألة الديمقراطية** " ، ومركزية قضية الحريات السياسية والفكرية ، كمدخل موضوعى وطبيعى يكفل تهيئة ظروف المجتمعات العربية ، (ومصر فى مقدمتها) ، لمواجهة " أجندة " متخمة بالتحديات ، الداخلية والخارجية : على رأسها الفساد والتخلف والفقر والمرض والجهل ، على المستوى المحلى ، ومخاطر الهيمنة والتهميش ، وانتهاك السيادة الوطنية ، واحتلال الإرادة والأرض والثروة وتهديد الهوية القومية والوطنية ، على المستوى الخارجى ، وهى كلها قضايا وثيقة الصلة بمسألة الديمقراطية وإعادة الاعتبار للمواطن المصرى ، والعربى ، (العادى) ، حتى تتحول القضايا الوطنية والقومية – التى تهدد كينونة المجتمع ومستقبله – من كونها مجرد اهتمام خاص ، فوقى ، لأقسام من النخب الثقافية والسياسية ، لكى تصبح هماً شعبياً عاماً ، يساعد

على ضم الملايين من أبناء الشعب إلى صفوف العمل الوطنى ، ويوفر شروط مقاومة هذه التهديدات بنجاح ، فـ " الناس البسيطة ، غير المسيّسة ، مؤكد أنها تتعاطف مع شعبى فلسطين والعراق ، وتتألم لآلامها ، غير أنها مكبلة بألف قيد يمنعها من التحرك العميق لنصرتهما ، منها قيود الحاجة ولقمة العيش ، والسعى المذل لتوفير أسباب الحياة ، ومنها الرعب من بطش واستبداد النظام ، الذى تعانى من سطوته فى كل خطوة من خطوات يومها . إن فاقد الحرية يصعب عليه نصرة الآخرين ، فالأولوية ستكون لديه ، فى المقام الأول ، لكسر قيده حتى تتحرر قدماه ، حتى يكون له ، فيما بعد القدرة على مساعدة من يحتاج لمساعدة " (٧) .

٥) الإدراك الذى انتشر لدى المهتمين بالشأن العام بعزم النظم الحاكمة ، فى مصر والعالم العربى ، إلى المماطلة فى تنفيذ وعودها المتكررة بـ " **الإصلاح** " السياسى ، والتسويف فى الإلتزام بالشعارات المرفوعة ، عن ضرورات توسيع هامش المشاركة السياسية وإزالة معوقات تطوير الواقع السياسى فى البلاد ، واقتصارها على " تحرير " الاقتصادات المصرية والعربية ، لصالح النخبة المهيمنة على صنع القرار فى المجتمع ، دون إبلاء الأغلبية العظمى من المواطنين وحاجاتهم ، الاهتمام الضرورى ، وتراكم معوقات تطوير المجتمع دون إدنى إشارة جادة إلى تحرك السلطات الحاكمة معالجتها أو السعى لتجاوزها وفق برنامج زمنى محدد وملزم ، وهو ما أدى إلى شعور عام باليأس من المستقبل ، خصوصاً فى أوساط الأجيال الجديدة من الشباب ، الذى يعانى إحباطات هائلة ، لعل على رأسها استفحال ظاهرة البطالة بين عناصره ، وغياب أدنى أمل له فى توفير الظروف المناسبة لتأمين أوضاعه ، وشعوره العام بانعدام الفرصة ، وغياب الاهتمام به وبمشاكله وبحاجاته الراهنة والمستقبلية.

٦) تصاعد الإدراك العالمى – بعد أحداث ١١ سبتمبر – بخطورة استمرار الأوضاع السياسية المتهالكة فى المنطقة العربية والإسلامية ، على ما هى عليه من تردٍ وانحطاط ، لدور هذه الوضعية فى خلق بيئة خطرة ، مُصنِّعة وحاضنة لـ " التطرف " و" الإرهاب " ، واتجاه الولايات المتحدة والغرب – المتذبذب – لمطالبة النظم العربية الحاكمة ،

---

(٧) أحمد بهاء الدين شعبان ، **دعوة لإعادة ترتيب أولويات العمل الوطنى : بناء مصر الديمقراطية أولاً** ، جريدة " **العربى** " ، ٢٠٠٤/٩/١٩ .

بانتهاج خطط لـ " إصلاح " الأوضاع السياسية ، تمتص الاحتقانات الضخمة المتراكمة ، وتوفر شروط أفضل للقضاء على الكراهية لأمريكا والغرب المبثوثة فى المنطقة ، وهو اتجاه يحكمه ويؤثر علي قدرته ، فى المقام الأول حرص الولايات المتحدة على ضمان مصالحها فى المنطقة ، الأمر الذى شل يد الأنظمة ، (ولو مؤقتاً) ، عن البطش بالحركات الجديدة ، وَمَنحَها بعض الوقت للخروج من عنق الزجاجة والإفلات من محاولات التصفية .

وفى ظل ما تقدم من إشارات ، كان طبيعياً تنادِي مجموعة من النشطاء السياسيين فى المجتمع المصرى ، فى أواخر عام ٢٠٠٣ ، وبعد محاصرة الانتفاضة الفلسطينية الثانية ، والاحتلال الأمريكى للعراق ، للالتقاء من أجل البحث عن وسيلة تعيد ترتيب القوى فى المجتمع من أجل مواجهة تداعيات هذه الحالة وانعكاساتها الخطرة على بنية المنطقة – ومصر فى قلبها – ومستقبلها .

واللافت أن المجموعة المبادرة لتكوين ما أصبح يعرف بـ " حركة كفايه " قد تميزت بخمس سمات أساسية :

<u>الأولى</u> : أنها مجموعة متنوعة المشارب والعقائد والأيديولوجيات ، تمثل كل ألوان الطيف السياسى المصرى : (يساريون – إسلاميون – قوميون – ليبراليون) ، بما يعكس الشعور العام بالخطر المحدق بالوطن والشعب معاً ، ويؤكد الاحتياج الماس لنوع من " الائتلاف " الوطنى الجامع ، يحشد كل أبناء الوطن لدرء المخاطر المحدقة ، وبروز الإحساس بعدم قدرة أى تيار سياسى – منفرداً – على حمل أعباء مواجهة ناجحة للتهديدات العميقة التى تحيط بالمصالح الوطنية والقومية بمفرده .

<u>الثانيـة</u> : أن الأغلبية العظمى للمبادرين بإنشاء هذ الحركة ، مكونة من قيادات ورموز وكوادر الجيل الذى دخل معترك العمل السياسى (المعارض) فى فترة هزيمة ١٩٦٧ ، وما تلاها ، والذى كافح من أجل تحرير الأرض المحتلة من الاحتلال الإسرائيلى ، وفى سبيل إقرار الحقوق الديمقراطية للشعب .

وقد تميز هذا الجيل بحساسية سياسية ووطنية وقومية عالية ، وبقدرة حركية – فى الشارع – ملموسة ، وباستمرارية نسبية فى قلب حركة كافة الاتجاهات السياسية والثقافية فى المجتمع ، سّهلت عملية " استدعاء " أقسام هامة منه ، حين دعت الحاجة ، ويسرت فرصة اندماجه سريعاً فى هذا الشكل الجديد للعمل .

<u>الثالثة</u> : أن جانباً ملحوظاً من المنضوين تحت لواء حركة " كفايه " ، كانوا فيما مضى يمثلون عصب الأحزاب والهيئات السياسية القائمة ، ثم اصطدموا بجمود

قياداتها ، وشيخوخة أفكارهم ، وتردد خطواتهم ، وانصياعهم لشروط النظام فى إدارة " اللعبة السياسية " فى المجتمع ، وعلى رأسها الالتزام بمقرات الأحزاب ، و" **السقف المنخفض** " للمطالب ، وأدوات العمل البدائية ، والانصياع لأوامر ونواهي السلطة ، الأمر الذى أدى لاصطدام هذه العناصر مع القيادات والأشكال القديمة ، وسعيهم لإيجاد بدائل أخرى تشبع رغبتهم فى العمل ، وتتجاوب مع احتياجاتهم للحركة .

الرابعة : أن هذه العناصر راكمت – طوال نحو عقد كامل من السنين – خبرات كبيرة فى النزول إلى الشارع ، ومحاولة كسر قيود العمل السياسى المستقرة ، عن طريق تأسيسها العديد من لجان العمل الشعبى الوطنى : لجان دعم الانتفاضة الفلسطينية ، ومقاومة الصهيونية والتطبيع ومقاطعة السلع والشركات الصهيونية والأمريكية وكسر الحصار عن الشعب العراقى ، ومقاومة الحرب فى العراق . . ألخ ، كما أن العلاقات الوثيقة التى نشأت على امتداد هذه الفترة ، بين مجموعة كبيرة من قادة هذه اللجان ، مختلفى الأيديولوجيات والعقائد ، ساعدت كثيراً على تجاوز مشاكل وحساسيات ، أعاقت تبلور هيئات أخرى مثيلة قبل ذلك .

الخامسة : أن هذه المجموعة المبادرة تشكلت – فى الأعم – من عناصر النخبة السياسية – الثقافية – الاجتماعية ، ضمت مستويات ثقافية وسياسية رفيعة : منهم مؤسسى أحزاب سياسية جديدة – أكاديميين ومفكرين ، صحفيين وكتّاب ، فنانين وأدباء ، أطباء ومهندسين . . ألخ ، وبما يعكس :

أ- الدور التاريخى المستمر للنخب السياسية والثقافية فى المجتمع ، فى المبادرة للدعوة إلى الانخراط فى العمل العام ، وفى تبنى القضايا الوطنية والهم القومى ، فى مستوى أعلى من مستويات التماس مع مصالحهم المباشرة الضيقة ، وهو دور صاحب بروز هذه النخبة منذ تشكل الوعى الثقافى الوطنى ، فى أواخر القرن التاسع عشر ، وتكرس مع كل المحطات التاريخية المفصلية التى مرت بها مصر ودول المنطقة .

ب- خفوت الدور المبادر للطبقات والفئات الاجتماعية الشعبية ، وبالذات العمال والفلاحين فى هذه الفترة ، وهو أمر واضح على كل المستويات ومفهوم المبررات ، ويعكس تدهور أحوال هذه الطبقات ، وتدنى مستويات وعيها ونشاطها التنظيمى ، وانحدار أوضاعها المعيشية ، بما يجعلها مشغولة دائماً بهم الوجود المباشر ، المادى ، الذى يستنفذ كافة

طاقاتها ، وفى ظل احتلال هيمنة قيادات نقابية (صفراء) ، غير كفؤه ، تدين بالولاء للنظام ، سيطرت على مؤسسات هاتين الطبقتين (العمالية والفلاحية) ، وأخرجتهما من دائرة الصراع الاجتماعى والاقتصادى والسياسى ، بما انعكس سلباً على الوجود المعنوى والمادى للطبقة العاملة والفلاحية المصرية ، على الرغم من تأثرهما المباشر بما يجرى فيها من تغييرات سياسية واقتصادية واجتماعية عميقة ، وعلى كل المستويات .

حركة " كفايه " والانتخابات :

نشأت حركة " كفايه " على خلفية الحوار المتنامى فى المجتمع – مع نهاية عام ٢٠٠٤ – حول قرب حلول استحقاقات الانتخابات الرئاسية قضية " **التمديد** " [وفى ثناياها مسألة مستقبل السلطة السياسية فى مصر ، وما أثير حول دور مرتقب للسيد جمال مبارك فى هذه القضية ، التى عرفت بمسألة " **التوريث** "] ، ثم الانتخابات البرلمانية ، وكان مقرراً لهما عام ٢٠٠٥ ، ومن بعدها انتخابات المجالس المحلية التى أُجلت لعامين قادمين ، وكان مقرراً تنظيمها هذا العام (٢٠٠٦) .

وتضمنت رؤية حركة " كفايه " ، (الموضحة فى بيان مؤتمرها التأسيسى ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٤) إدراكاً للمخاطر المحيقة بالمنطقة ، من جراء تصاعد الهجمة الأمريكية – الصهيونية ، وفى ظل عجز الأنظمة العربية عن مواجهة التحديات المحيطة بالنظر إلى استبدادها وفسادها .

وقد رأت الحركة ، بعد تحليل الوضع الراهن لمصر والمنطقة ، أن المواجهة الناجحة لهذه المخاطر تقتضى توفر شروط جديدة ، على رأسها بناء آلية ديمقراطية لإدارة الدولة ، وفق ظروف تعيد الاعتبار للمواطن ، وتحطم ما يكبله من قيود ، الأمر الذى يقتضى ضرورة إلغاء حالة الطوارئ وتفكيك ترسانة القوانين المعادية للحريات ، وإطلاق حرية تكوين الأحزاب السياسية والهيئات الاجتماعية ، وضمان حريات التعبير والنشر والتظاهر والاعتصام السلميين ، وغيرها من الوسائل .

لكن الحركة أعلنت ، وهو أهم ما فى هذه القضية – والذى ميزها عن غيرها من الأحزاب والقوى التى طرحت برامج شبيهة – أن منظومة الحكم الفردى التى تحكم مصر والمنطقة ، قد وضعت سلطات هائلة فى يد رئيس الدولة ، أدت إلى هيمنته المطلقة على عملية صنع القرار ، على كل المستويات ، مما ساعد على جمود النظام السياسى الوضع الذى أدى إلى شيوع الفساد ، وإهدار طاقات الوطن ، والخلط بين مجالات عمل

وصلاحيات الهيئة التنفيذية ، والقضائية ، والتشريعية . . . ألخ ، الأمر الذى يوجب تغيير هذه المنظومة برمتها ، بعد نحو ربع القرن من الحكم ، حفلت بالتردى والإخفاق ، إذا أردنا إزالة عناصر التعويق ، التى تمنع انطلاقة المجتمع للأمام .

كما رأت الحركة فى عملية " **التوريث** " ، المتوقعة ، خطراً على بنيان الدولة الجمهورى ، ومن ثم كان شعارها : " **لا للتمديد . . لا للتوريث . . كفايه** " الذى كان له وقع ضخم داخل مصر وخارجها .

(١) الانتخابات الرئاسية :

وقد بدأت حركة " كفايه " حملتها ، ضد " التمديد والتوريث " ، بالنزول إلى الشارع يوم ٢٠٠٤/١٢/١٢ ، [فى اليوم العالمى لحقوق الإنسان] ، بشعاراتها ولافتاتها ، واستتبعت ذلك بسلسلة من المظاهرات ، بعضها حدث بالتواكب فى عدة محافظات ، (منها مظاهرات ٢٦ إبريل ٢٠٠٥) التى نظمتها الحركة فى ١٤ محافظة ، فى وقت واحد ، الأمر الذى طرح بقوة هذه القضية على بساط الاهتمام والبحث ، وشد انتباه قوى كثيرة كانت غافلة عن هذه المسألة ، أو غير مدركة لأهميتها .

أعلنت حركة " كفايه " منذ البدء رفضها المشاركة ، بأى صورة من الصور ، فى عملية " الاستفتاء " على تمديد فترة الرئاسة لدورة جديدة ، وشنت حملة واسعة لشرح موقفها ، وكانت هذه التحركات أحد الدوافع الأساسية التى دفعت الرئيس مبارك باتجاه الإعلان عن " تغيير المادة (٧٦) من الدستور ، والخاصة بطريقة اختيار رئيس الجمهورية ، (من الاستفتاء إلى الانتخاب) ، بعد أن كان قد وصف المطالبة بـ " تعديل الدستور " ، قبل أيام ، بـ " الباطلة ! " ، كما كانت الأحزاب السياسية الرئيسية قد وافقت على تأجيل أى مطالب سياسية لما بعد الاستفتاء ! ، وكان ذروة الصراع حول هذه القضية يوم ٢٥ مايو ٢٠٠٥ ، يوم الاستفتاء الأسود ، حيث ووجهت مظاهرات حركة " كفايه " الرافضة لهذا التعديل ، (المخل ، والذى يطالب المجتمع السياسى الآن بتعديل جديد له) ، باعتداءات سافرة ، من الأمن ، إضافة إلى جماعات من البلطجية والمجرمين ، على المتظاهرين ، وتحرشهم بالمتظاهرات ، على النحو الذى نقلته الفضائيات العربية والعالمية للعالم أجمع ، وسبب إحراجاً كبيراً للنظام .

وقد استمرت الحركة فى موقفها المعترض على تعديلات المادة (٧٦) من الدستور ، لعوارها ، ولمخاطرها (وأهمها أنها شرّعت عملية نقل السلطة إلى السيد جمال مبارك ، بسبب القيود الصارمة التى وضعتها على فرص المشاركة فى الانتخابات الرئاسية القادمة) ، الذى عبرت عنه فى مظاهرات يوم الانتخابات (٧ سبتمبر) ويوم إعلان النتيجة (١٠ سبتمبر ٢٠٠٥) ، ويوم تنصيب الرئيس ، معتبرةً – فى

بيانها الصادر بتاريخ ذلك اليوم – أن الانتخابات التى تمت يوم ٧ سبتمبر كانت " عملية شكلية " ، استخدمت فيها الدولة كل إمكاناتها وإمكانات النظام " لصالح مرشح الحزب الحاكم ، وللحيلولة دون تحويلها إلى معركة انتخابية متكافئة ، محايدة ، نزيهة ، وديمقراطية حقاً " [٨] .

(٢) الانتخابات البرلمانية :

رفضت حركة " كفايه " وقاطعت حملة الانتخابات الرئاسية ، للأسباب السابق الإشارة لها ، أما فيما يخص المعركة البرلمانية فقد استقر رأيها بعد مناقشات مستفيضة على موقفها الذى أوضحته فى بياناتها وعلى موقعها فى شبكة الإنترنت ، وفى مؤتمراتها ، ويتضمن :

١) عدم مشاركة حركة " كفايه " فى الانتخابات البرلمانية ، بصورة مباشرة ، عن طريق مرشحين من عناصرها ، " فهذه مهمة الأحزاب السياسية ، فى المقام الأول " [٩] .

٢) تبنى توجيه " دعوة كل القوى الوطنية والديمقراطية المصرية لتشكيل إئتلاف ديمقراطى ، لخوض معركة الانتخابات البرلمانية بصورة موحدة ، وعلى أساس برنامج مشترك من أجل إنجاز مرحلة التغيير الديمقراطى ، وبهدف خلق فرصة حقيقية لبناء كتلة معارضة قوية ، تستطيع ان تدافع عن المصالح الوطنية والشعبية فى البرلمان القادم ، بعد أن أثبتت دروس المرحلة الماضية استحالة الفوز – بأى صورة من الصور – فى المواجهة المنفردة بين أى حزب معارض وجهاز الحكم المهيمن على مقدرات الدولة " [١٠] .

المساهمة فى جهود تأسيس " الجبهة الوطنية للتغيير " :

وتأسيساً على هذه الرؤية ، شاركت حركة " كفايه " فى المفاوضات التى سبقت الانتخابات البرلمانية وضمت إليها مجموعة من الأحزاب السياسية (حزب الوفد – حزب التجمع – الحزب الناصرى) وحزب " العمل " ، (المجمد) ، وحزبى " الكرامة " و " الوسط " تحت التأسيس ، وجماعة " الأخوان المسلمون " و " الحملة الشعبية من أجل التغيير " ، والتى تمخضت عن إعلان تأسيس " الجبهة الوطنية للتغيير " ، بعد مداولات واسعة النطاق ، تم خلالها إقرار " البرنامج السياسى للجبهة

---

[٨] **بيان حركة " كفايه " ، فى يوم " التنصيب "** ، الصادر فى القاهرة : ٢٠٠٥/٩/٢٧ .
[٩] **بيان حركة " كفايه " فى يوم " التنصيب "** ، مصدر سبق ذكره .
[١٠] **بيان حركة " كفايه " فى يوم " التنصيب "** ، مصدر سبق ذكره .

الوطنية للتغيير " الذى يتضمن مشروعاً للتغيير الديمقراطى وفق عدد من المبادئ أهمها :

١. **أن تكون السيادة للشعب والحاكمية للشعب .**
٢. **المواطنة المتساوية بين أبناء المجتمع .**
٣. **سيطرة أحكام القانون والمساواة الكاملة أمامه دون تمييز .**
٤. **تداول السلطة** [١١] .

وقد دارت مفاوضات بين أطراف الجبهة ، بهدف تكوين قائمة موحدة تخوض بها الانتخابات ، وتم الاتفاق بين جميع أطراف الجبهة (عدا **الأخوان المسلمون**) على هذه القائمة التى ضمت ما يقرب من ٢٢٢ عضواً من أحزاب **الوفد** و**التجمع** و**الناصرى** و**العمل** و**الكرامة** ، بينما امتنع حزب " **الوسط** " عن المشاركة فى الانتخابات لعدم ملائمة ظروفها لأوضاعه .

لكن الجبهة لم تحقق إنجازاً كبيراً فى هذه الانتخابات لأسباب عديدة من أهمها :

أولاً : انتهت مفاوضات تكوين الجبهة ، وأعُلنت، قبل نحو ثلاثة أسابيع فقط من يوم الانتخابات البرلمانية ، وهى فترة غير كافية ، بكل المقاييس ، للإعداد لمعركة انتخابية حقيقية .

ثانياً : أضعفت الظروف الموضوعية للأحزاب (المشكلات الداخلية – ضعف الإمكانات المادية ، محدودية القدرات البشرية – العزلة عن الجماهير – قيود الدولة التى استكانت لها الأحزاب . . . ألخ) من فرص تحقيقها لنتائج إيجابية فى تلك الانتخابات .

ثالثاً : الخلافات الداخلية التى نشبت بين بعض أطرافها (وخصوصاً بين حزب التجمع وجماعة الأخوان) والتى منعت تشكيل قائمة موحدة مجمعة ، واستنزفت جانباً كبيراً من جهود الجبهة فى محاولة التوفيق بين الطرفين .

رابعاً : الظروف التى واكبت إجراء هذه الانتخابات ، وحولتها إلى انتخابات " **منزوعة السياسة** " ، [دخول رأس المال بقوة – تفشى ظاهرة شراء الأصوات – البلطجة الانتخابية – تدخلات الأجهزة ، العشائرية . . . ألخ] ، وغياب التنافس حول برامج انتخابية محددة ،مُلزمة ، هَّمش الأحزاب السياسية ، وحاصر قدرتها على التأثير المباشر فى الناس ، ومنع تجمع المواطنين حول مواقف سياسية واجتماعية .

---

[١١] " البرنامج السياسى للجبهة الوطنية للتغيير " .

وقد حاولت حركة " كفايه " ، بكل طاقتها مساعدة ، الأحزاب السياسية على تجاوز وضعها الراهن ، والانطلاق فى المعركة الانتخابية لتحقيق أفضل ما يمكن تحقيقه من نتائج ، بالمساعدة فى حملات الدعاية للمرشحين ، وساهمت فى مراقبة العملية الانتخابية مع مندوبى الأحزاب والجماعات الحقوقية ، وشاركت فى التنديد بما شابها من تجاوزات ومن " حملات الاعتقال للمرشحين ، والترويع الأمنى للناخبين ، والظروف بالغة الصعوبة التى تجرى الانتخابات فى ظلها ، والتهديدات المباشرة للقضاه . . ألخ ، التى جعلت من المعركة الانتخابية ما يشبه المعارك القتالية الدامية ، بدلاً من التنافس الحر الشريف ، لإيصال أفضل أبناء الوطن وأكثرهم كفاءة وقدرة إلى مقاعد البرلمان ، حتى يتنافس الجميع على خدمة المجتمع ، ويتعاون الكل من أجل حل مشاكله المزمنة " [١٢] .

غير أن الشروط الموضوعية التى دارت فيها المعركة الانتخابية ، لم تساعد على تلبية هذا التطلع ، ولام العديد من أعضاء الحركة وأصدقائها وناقديها ، ومن خارجها ، عليها هذا التوجه ، الذى أقحمها فى " مستنقع " لا طائل من ورائه ، وخضع هذا الموقف – بعد أن انقشع غبار معركة الانتخابات البرلمانية – لفحص دقيق ، وتقييم موضوعى صارم ، انتهى بإقرار صحة الموقف المبدئى لحركة " كفايه " ، بالرغم من سوء النتائج المتحققة ، هذا الموقف الذى يتبنى فكرة صحيحة تنهض على ضرورة تجميع كل القوى الحزبية وغير الحزبية فى جبهة عريضة واحدة لإنجاز عملية التحول السلمى فى المجتمع ، ولتحقيق المطالب الديمقراطية المشروعة التى تكفل صياغة ، ما أطلقت عليه حركة " كفايه " عقد اجتماعى جديد ، يستهدف بناء مجتمع " العدل والحرية " [١٣]

الانتخابات وجماعات حقوق الإنسان :

اعتبرت جماعات حقوق الإنسان أن واجبها الأساسى فى المعركة الانتخابية هو توفير فرص إجراء انتخابات نزيهة ، تكفل حرية الاختيار للمواطنين ، ولتحقيق هذه الغاية اتخذت مجموعة من الخطوات ، أهمها :

١. السعى لتوعية المواطنين بأبعاد العملية الانتخابية وحقوقهم فيها .
٢. السعى لتشجيع المواطنين على الاشتراك فى الانتخابات بالحصول على البطاقات الانتخابية الضرورية .

---

[١٢] **حركة " كفايه " تحذر من تطورات الوضع السياسى فى ظل الأزمة الانتخابية الراهنة** ، بيان صادر بتاريخ ٢٠٠٥/١١/٢٥ .

[١٣] **" الحركة المصرية من أجل التغيير " ، (كفايه) ، نحو عقد اجتماعى / سياسى جديد ، أوراق للحوار** ، مطبوعات " **كفايه** " ، ط (١) ، أغسطس ٢٠٠٥ .

٣. مراقبة العملية الانتخابية وتسجيل التجاوزات التى تمارس فيها ، وتدريب فرق المتابعة .

٤. التواصل مع المؤسسات الحقوقية الدولية ، فيما يخص ضمانات نزاهة العملية الانتخابية .

ومن ضمن الجهود لتوفير أفضل الشروط لمتابعة العملية الانتخابية سعى بعض الجماعات للتعاون فى جهود مراقبة الانتخابات على نحو ما فعلته أربع منظمات غير حكومية هى : **جماعة تنمية الديمقراطية ، جمعية حقوق الإنسان لمساعدة السجناء ، المنظمة العربية للإصلاح الجنائى ، مركز أندلس لدراسات التسامح ومناهضة العنف ،** حيث أسست ما أسمته " **الحملة الوطنية لمراقبة الانتخابات ٢٠٠٥** " ، كما شاركت مراكز حقوقية أخرى " كمركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان " فى أنشطة مماثلة ، حيث توالت بياناته التى تابعت مجريات العملية الانتخابية وتطوراتها .

وتابعت العديد من الجماعات الحقوقية العملية الانتخابية بتفاصيلها ، وتتابعات بياناتها التى رصدت بدقة ما شابها من انتهاكات ، ومنها :

- **أعمال العنف والبلطجة .**
- **التدخلات الأمنية .**
- **التلاعب فى الكشوف الانتخابية .**
- **منع المراقبين من دخول اللجان .**
- **التصويت العلنى (وليس خلف الستائر المخصصة) .**
- **الاعتداء على الإعلاميين** [١٤].

وأصدرت العديد من جماعات حقوق الإنسان تقارير ضافية حللت فيها وقائعها ، ورصدت عبرها ما شاب الانتخابات البرلمانية من خروج على قواعد العمل الديمقراطى ، وانتهاك لحقوق المواطن الانتخابية .

ولعل الدور الأكبر لجمعيات حقوق الإنسان ، فى هذا السياق ، هو ذلك الذى انصب على جهود تنمية وعى المواطن المصرى بحقوقه الديمقراطية على كل المستويات ، وفى هذا السياق يبرز الدور المتميز لـ " **مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان** " الذى قدم عشرات الدراسات حول قضايا الدستور ودولة الحق والقانون وفكرة المواطنة . . ألخ .

[١٤] المنظمة المصرية لحقوق الإنسان ، بيان رقم (١) ، جولة الإعادة للمرحلة الثانية للانتخابات البرلمانية ٢٠٠٥ ، ٢٠٠٥/١١/٢٦ .

كما رصدت " **جمعية المساعدة القانونية لحقوق الإنسان** " ، فى تقارير متتابعة ، تطورات يوم الاستفتاء على تعديل المادة (٧٦) من الدستور (٢٥ مايو ٢٠٠٥) ، ونتائج الانتخابات الرئاسية والبرلمانية .

وشكلت بعض جمعيات حقوق الإنسان " **المنبر الدستورى المصرى** " ، كمنظمة حقوقية مكونة من أساتذة القانون الدستورى والمحامين والنقابيين ، بهدف إعداد اقتراحات بتعديلات على دستور ١٩٧١ ، تستهدف دفع مصر على طريق " إصلاح المؤسسات التى تدير منظومة القوانين ، وتحمى حقوق الأفراد ، وأهمها مؤسسة الرئاسة ، تليها السلطة التنفيذية المحددة لحركة المجتمع ، والمنفذة لتطلعاته ، ثم المؤسسة التشريعية ، وأخيراً العمل على إيجاد نصوص تسمح باستقلال حقيقى للسلطة القضائية " [١٥].

لا يمثل عرضنا له من جهود إلاّ جزءاً من حركة المجتمع المصرى الدائبة منذ سنوات طويلة ، وعلى مستويات عديدة ، تعكس جهوداً مجتمعية حثيثة تستهدف تجاوز عثرات الوطن ، والسعى من أجل تطوير بنيته السياسية والاجتماعية على أسس من احترام إنسانه ، وتهيئة أفضل الشروط لولوجه عتبة التقدم ، فى ظل ظرف محلى وعالمى بالغ الدقة .

كان حلم الشيخ **رفاعة الطهطاوى** أن تكون مصر " **وطناً للسعادة المشتركة** " ، ومن المؤكد – رغم كل عناصر الخيبة والاحباط – أن هذا الحلم ممكن التحقيق ، لكن إنجاز هذا الأمر يتطلب تكاتف كل الجهود المخلصة ، وتكثيف العمل المنجز ، وتجاوز كل المعوقات التى يقيمها أصحاب المصلحة فى استمرار الوضع الراكد ، الراهن ، على ما هو عليه من جمود .

---

[١٥] **نهضة مصر** ، ٢٠٠٥/٤/١ .

١١ - الشباب والسياسة فى مصر المعاصرة *

لعب الشباب المصرى ، وفى القلب منه الحركة الوطنية الطلابية المصرية ، دوراً كبيراً فى التاريخ المصرى المعاصر ، تاريخ الثورات والهيئات الوطنية ضد الاحتلال البريطانى ، والتصدى لفساد االملك والحاشية ، حيث رفعوا شعارات المطالبة بـ " **الاستقلال** " ، [أى تحرير الوطن من الاستبداد الخارجى] ، و" **الدستور** " ، [أى تحرير الوطن من الاستبداد المحلى] ، وهذا الدور بلغ ذروته فى تأسيس " **اللجنة الوطنية العليا للعمال والطلبة** " ، التى تكونت عام ١٩٦٤ ، كقيادة للعمل الوطنى ، منحازة إلى الطبقات الشعبية والكادحة ، وهو ما شكل أحد الممهدات الرئيسية للتحركات التى انتهت باستيلاء " **الضباط الأحرار** " على الحكم .

وقد مرت العلاقة بين الشباب والدولة ، فى مصر ، خلال الخمسة عقود ونصف الأخيرة ، بمرحلتين شديدتى التباين ، فى مضمونها العام والتناقض فى توجهاتها الساسية :

الأولى : مع فجر الثالث من والعشرين من شهر يوليو / تموز عام ١٩٥٢ ، حيث سعت السلطة (الشابة) الجديدة إلى احتواء جيل الشباب واستيعابه داخل أيديولوجيتها السياسية وأطرها التنظيمية ، باعتباره (جيل الثورة) ، الذى تعده على مثالها ، وتهيئه لحمل رايتها والحفاظ هلى مبادئها ، واستكمال مسيرتها .

والثانية : بدأت بوفاة الرئيس جمال عبد الناصر ، واعتلاء السلطة رئيس جديد ، أنور السادات ، الذى حكم منفرداً منذ مايو / آيار ١٩٧١ ، بعد نجاحه فى الإطاحة بمنافسيه من كبار مساعدى الرئيس الراحل ، حاملاً مضموناً فكرياً وطبقياً مغايراً للتوجهات " الناصرية " السابقة ، انقلبت بصورة " دراماتيكية " على محتوى " الناصرية " الأيديولوجى وقاعدتها الاجتماعية ، وأنصارها السياسيين ، وفى مقدمتهم الشباب ، الذين بادلوا أنور السادات ، منذ اللحظة الأولى ، نفوراً بنفور ، حيث تعامل معهم باعتبارهم من جماعات " الأفندية " و" الأرذال " ، الذين يحسن حصارهم ، والشك فى أفكارهم وميولهم (!) ، فيما نظروا إليه ، وإلى سياساته ، كممثل لـ " **الثورة المضادة** " ، وصل إلى السلطة

* مجلة " الآداب " ، بيروت ، العدد ٥/٦ – مايو (آيار) يونيو (حزيران) ٢٠٠٦ ، السنة ٥٤ .

لتحقيق هدف رئيسى : فتح الطريق أمام " بولدوزر " التسوية الأمريكية / الصهيونية ، مع اليمين العربى ، و" تصفية القضية " والارتماء فى أحضان الغرب والولايات المتحدة ، التى رنى إليها السادات باعتبارها صاحبة الـ " ٩٩% **من أوراق اللعبة** " على حد قوله ! .

ولذلك لم يكن مستغرباً - فى ظل هذه الأوضاع – أن تتردى العلاقة بين الشباب [وفى القلب القطاع الأهم ، القطاع الطلابى] ، والرئيس السادات ، الذى حفلت فترة ولايته بتعارضات حادة بينه وبينهم ، سواء من اليسار ، منذ بداية حكمه الذى شهد الانتفاضة الوطنية الطلابية المجيدة ، فى يناير / كانون الثانى ١٩٧٢ ، طلباً للديمقراطية ، وللحرب ضد العدو الصهيونى واسترداد الأرض المحتلة ، وحتى انتفاضة ١٨ ، ١٩ يناير / كانون الثانى الشعبية ، (التى أطلق عليها الرئيس السابق وصفه الشهير: " **انتفاضة الحرامية** " !) ، أو من على اليمين ، والتى انتهت بالرصاصات القاتلة فى الأول من أكتوبر / تشرين ١٩٨١ ، فى العرض العسكرى المخصص لذكرى حرب "ـه" (المجيدة) ، عام ١٩٧٣ ! .

ومع صعود الرئيس الجديد ، حسنى مبارك ، إلى سدة الحكم ، فى أعقاب اغتيال سلفه ، اعتمد مبارك " **مبدأ السادات** " الذى صكه الرئيس الراحل ، وبدأ فى تنفيذه ، فى أعقاب الانتفاضات الطلابية العارمة ، أوائل السبعينيات : " **الطالب طالب علم وبس (!)** " ، و" **لا علم فى السياسة ولا سياسة فى العلم !!** " ، حيث رسمت سياسة واضحة ومبرمجة لتفريغ الجامعة والمدارس الثانوية من كل الأفكار والاتجاهات السياسية ، وتجريفها من حس الانتماء للوطن وقضاياه ، ومن دواعى التفكير ودوافع الوعى والإدراك العام ، فألغيت كل مواد " **التربية الوطنية** " و" **القومية** " ، ومنعت كافة الأنشطة ذات الطبيعة السياسية (المباشرة وغير المباشرة) ، فيما عدا ذات المضمون الدينى المعادى لليسار ، أو التى تصب فى تمجيد " أولى الأمر " والحض على طاعتهم ! ، وتكرس الاتكالية وتؤسس التطرف .

واستبدلت اللائحة الطلابية ، المتقدمة نسبياً ، التى وضعت إبان حقبة صعود الحركة الطلابية فى الجامعات ،(لائحة ١٩٧٦) ، بأخرى أكثر تراجعاً ، تحاصر العمل الطلابى المستقل ، وتضعه تحت هيمنة الأمن والإدارة ،(لائحة ١٩٧٩) ، وكثفت الدعاية للنظام بأشكالها المتعددة ، واستنزفت طاقات الشباب فى أنشطة ذات طبيعة ترفيهية وسطحية ، بعيداً عن إثارة الخيال وتعميق الثقافة وتثبيت الرؤية النقدية للوقائع

والحياة ، فى إطار الترويج لنمط الحياة الأمريكى ، الاستهلاكى ، الشكلانى ، فى الملبس والعادات والأطعمة والأفكار . . ألخ .

وكان طبيعياً والحال هكذا ، أن تنتعش الأصولية الفكرية ، وأن تنتشر الأفكار ذات الطبيعة السلفية ، التى رأى فيها النظام وسيلة مأمونة لكبح جماح الحركات الطلابية اليسارية التى سيطرت على الجامعة طوال عقد السبعينيات المنصرم ، واستمر هذا الحال لنحو عقدين كاملين ، (الثمانينيات والتسعينيات) ، الأمر الذى وسم الجامعة وثقافتها طوال هذين العقدين بصبغة " إسلاموية " واضحة ، تمثلت فى ارتداء ما تعارفت هذه التيارات على اعتباره " الزى الإسلامى " المعتمد (للطلاب والطالبات !) ، وانتشرت مظاهر التدين الظاهرى : إطلاق لحية الطلاب وارتداء الطالبات للحجاب (أو النقاب) ، وُفصل بينهما فى مواقع كثيرة (أبرزها كليات الطب !) وانتشرت كتب الدعاية الدينية والسياسية ذات التوجهات المحافظة والمتطرفة ، وفتحت مدرجات الجامعة ، التى استقبلت فى السبعينيات الشيخ إمام والشاعر أحمد فؤاد نجم ، ومفكرى اليسار والناصرية ومنظمات الثورة الفلسطينية ، الوطنية واليسارية ، (فتح ، الجبهة الشعبية ، الجبهة الديمقراطية . . . ألخ ، وممثلى حركات التحرير العالمى فى أنجولا وموزمبيق وغيرهما ، لكى يرتادها الشيخ الغزالى والشيخ الشعراوى ، إضافى إلى شيوخ التطرف الدينى والفكرى والسياسى ، فى رعاية الدولة وحمايتها ، ولم يتراجع هذا التوجه ، بدرجة من الدرجات ، إلا بعد ما تصاعدت وتيرة العمليات الإرهابية ، التى نظمتها جماعات ذات طبيعة دينية أصولية ، كبّدت المجتمع خسائر مادية وأدبية هائلة ! .

وقد كان للتحولات العميقة التى طالت وضعية الشباب والطلاب فى مصر ، طوال العقود الأخيرة ، على النحو الذى وصّفناه باختصار آنفاً ، انعكاساً مباشر على اهتماماته ومواقفه السياسية والاجتماعية ، التى شهدت تراجعاً واضح الدلالة ، حيث أفلحت الاستراتيجات المنظمة المرسومة بواسطة أجهزة النظام ، والتى استهدفت محو مقومات الوعى العام لدى الطلاب [وفى المجتمع] ، فى دفع الأغلبية العظمى من المواطنين ، وفى القلب منهم الشباب والطلاب ، إلى إدارة الظهر للسياسة ، خاصة مع التعاظم التدريجى لكلفة الاشتغال بها أو بالشأن العام [المطاردة ، الاعتقال ، التعذيب ، الفصل ، التشريد ، المنع من التوظف ، المطاردة فى الرزق . . . ألخ ، وأحياناً القتل ، كما حدث فى المظاهرات الطلابية المؤيدة للانتفاضة الفلسطينية وضد الحرب على العراق] .

وفى هذا السياق تشير دراسات حديثة أُجريت على عينة تضم نحو خمسة آلاف شاب ، ينتمون إلى سبع مناطق ، مثلت أقاليم مصر المختلفة ، ودراسة دكتوراه قُدمت

مؤخراً إلى كلية الإعلام بجامعة القاهرة للباحث علاء عبد المجيد يوسف ، وأخرى أعدتها وزارة الشباب عن " **مشاركة الشباب فى العمل السياسى** " ، وثالثة أعدها مختار شعيب ، الباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بجريدة " الأهرام " ، ورابعة هى المعنونة باسم " **المصرى المعاصر** " ، **مقاربة نظرية وإمبيرقية لبعض أبعاد الشخصية القومية المصرية** ، أعدها فريق عمل بحثى متكامل بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية ، وصدرت فى القاهرة عام ٢٠٠٥ (ط ٢) ، وخامسة نظمها المركز الدولى للدراسات المستقبلية والاستراتيجية ، بعنوان " **رؤية الشباب للقضايا الوطنية** " إلى المؤشرات التالية (١) :

– أكد ٨٨% من أفراد العينة أنهم لا ينتمون لأى حزب سياسى .

– و٨٧% منهم لا يهتمون بالأحداث السياسية الجارية .

– و٥٧% منهم لا يحرصون على متابعة البرامج السياسية أو جلسات مجلس الشعب أو الشورى .

– وأكثر من ٩٢% منهم يخشون العمل بالسياسة (بسبب قبضة الأمن الباطشة والخوف المترسب فى الأعماق من النتائج السلبية الخطيرة المترتبة مع هذا العمل !) .

– **لا يشعر أغلبية الشباب " أنهم جزء من المجتمع الذى يعيشون فيه ، ويشعرون أنهم مهمشون ما دامت الحكومة لا تتيح لهم فرصة المشاركة ، فضلاً عن الأحزاب الموجودة على الساحة حالياً ، ولسيادة " ظاهرة العواجيز " فى كل مؤسسات الدولة ، [أى سيطرة الأجيال الضاربة فى القدم على كل مناحى الحياة فى المجتمع] ، وكذلك الأمر فى المؤسسات الإدارية والتشريعية ، وفى مجلس الشعب والشورى ، وأيضاً فى الأحزاب السياسية " ، حيث تتركز السلطة فى مصر فى أيدى ٦% من مواطنيها جميعهم فوق الستين !**

---

(١) أنظر عرض لجانب من هذه الدراسات فى : سامى عبد الخالق ، **شباب مصر يقاطع السياسة** ، جريدة " العربى " ، القاهرة ، ٢٠٠٥/٨/١٤ .

* يصف الدكتور الشافعى بشير استاذ القانون بحقوق المنصورة هذا الوضع على النحو التالى : " **شهدت الجامعات المصرية مساحة من الحرية بعد حرب أكتوبر (تشرين) ١٩٧٣ ، ومارست نوادى أعضاء هيئة التدريس حرية الرأى والتعبير ، كما مارسها الطلاب فى ظل لائحة ١٩٧٦ ، ثم ضاع كل شئ بدءاً بإلغاء انتخابات عمداء الكليات ، وحل مجالس إدارات النوادى (نوادى أعضاء هيئات التدريس) ، وتغول السلطة البوليسية داخل الجامعة من خلال الحرس (الجامعى) وعناصر الأمن وعملائهم ، وأصبح الجو فى الجامعات خانقاً** "

– أغلبهم ينظرون إلى هيئات العمل السياسى القائمة ، باعتبارها " **مجرد ديكور وواجهة تجميلية هشة للنظام ، وليس لها وزن ملموس لدى رجل الشارع الذى لم يسمع بها أصلاً ! "** .

– **ينظر غالبية الشباب إلى العمل السياسى على أنه " محفوف بالمخاطر ووغير مأمون العواقب ، علاوة على عدم ثقتهم بجدوى ونزاهة العملية الانتخابية ، وشعورهم بالسخط على محمل الأوضاع السياسية ، وهو ما يدفعهم إلى الإحجام عن المشاركة السياية الحقيقية ، وتجعله يقصر اهتمامه على جوانب حياته الخاصة " ، فى ظل ظروف اقتصادية متدهورة ، وفرص عمل نادرة ، ومرتبات محدودة لا تفى بالحد الأدنى من متطلبات الحياة (إن توفرت)!** [٢] .

– نحو ثلثى أفراد العينة لا يملكون بطاقات انتخابية ولا يهتمون بالحصول عليها .

– تدنى نسبة من يمتلكون المعرفة السياسية المباشرة ، فى حدها الأدنى ، وانخفاض مستوى الوعى السياسى بصورة كبيرة .

ميلاد جديد للحركة الشبابية فى مصر :

وعلى الرغم من أن هذه الصورة الكابية ، ومن حالة الجمود الذى قارب " **موت السياسة** " ، كما وصفه البعض ، الذى طال كل مناحى الحياة السياسية – الثقافية / الاجتماعية ، فى الدولة ، طوال العقود الماضية فقد شهدت الشهور الأخيرة من عام ٢٠٠٤ ، وطوال عام ٢٠٠٥ ، وما انقضى من شهور العام الحالى ٢٠٠٦ ، حالة جديدة من " **الحراك السياسى** " ، غير مسبوقة فى الحدة والاتساع ، انتشرت موجاتها فى كافة أنحاء البلاد ، وبالذات فى قطاعات النخبة السياسية / الثقافية ، التى بدا وكأنها تستيقظ – بعد طول رقاد – من ثبات طويل .

العلامة الفارقة للحظة النهوض هذه ، ارتبطت بميلاد " **الحركة المصرية من أجل التغيير** " ، التى صارت تعرف باسم " **كفايه** " ، يوم ٢٠٠٤/٩/٢٢ ، وبدايات نزولها إلى الشارع فى مفتتح عدد كبير من التظاهرات والأنشطة الجماهيرية ، كان أولها يوم ٢٠٠٤/٢/١٢ (فى ذكرى اليوم العالمى لحقوق الإنسان) ، وآخرها يوم ٢٠٠٦/٥/٢٥ (فى ذكرى يوم الاستفتاء الدامى على تعديل المادة (٧٦) من الدستور ، باختيار رئيس

[٢] مذكورة فى " **شباب مصر يقاطع السياسة** " ، مصدر سبق ذكره . .

الدولة بالانتخاب بدلاً من الاستفتاء ، وحيث تم سحل العشرات من نشطاء الحركة وانتهاك أعراض العديد من فتياتها ومن الصحفيات فى الشارع وعلى رؤوس الأشهاد ، بواسطة " البلطجية " والمجرمين !!) .

وترتب على هذا الظهور الكبير لحركة " **كفايه** " مجموعة من التداعيات ، لعل من أبرزها :

<u>أولاً</u> : كسر حاجز الخوف من بطش الدولة ، والرهبة من سطوة أجهزة الأمن ، وتحطيم ثقافة الترويع التى سادت طوال العقود الماضية .

<u>ثانياً</u> : انتزاع حق التظاهر السلمي فى الشارع المصرى (دون انتظار – لم يمنح أبداً – من أجهزة الأمن !) ، واكتساب " شرعية جديدة " هى الشرعية المستمدة من الالتفاف الجماهيرى والرضا الشعبى ، بديلاً عن شرعية الأجهزة الرسمية (التى امتدت فترة انتظارها لبعض الأحزاب الجديدة – مثل حزبى " **الوسط** " و" **الكرامة** " – لأكثر من عشر سنوات متصلة !) .

<u>ثالثاً</u> : رفع مستوى وحدة " نقد السلطة " ، وفسادها ، ورموزها ، بدءاً من رئيس الدولة وعائلته ذاتها ، وإنزاله من عليائه التاريخية ، وموقعه (المقدس) التقليدى ، إلى مستوى المواطن العادى الذى يؤاخذ على أخطائه ، ويُحاسب على ممارساته ، للمرة الأولى فى تاريخ مصر والمنطقة .

<u>رابعاً</u> : التأكيد على ازدياد وتيرة " **الطلب على الديمقراطية** " فى مصر ، وعلى أن هناك – وهذا أمر مستحدث – قطاعات شعبية مستعدة لدفع الثمن المقابل لاكتسابها ، والصمود فى " صراع الإرادات " الذى مارسته الدولة ، باستخدام " العنف المفرط " والبلطجة ، وسياسات " الصدمة والترويع " ، فى مواجهة متظاهرى حركة " **كفايه** " وغيرها من القوى والحركات السياسية الجديدة .

<u>خامساً</u> : دفع قطاعات جديدة من شرائح النخبة السياسية والمثقفين والمهنيين وشرائح الطبقة الوسطى الهامة ، وبعض الشرائح الشعبية ، للنزول إلى الشارع والانضمام إلى صفوف المطالبين بالتغيير الديمقراطى ، على رأسهم " **القضاه** " ، الذين يخوضون نضالاً بطولياً من أجل نيل استقلالهم عن هيمنة السلطة التنفيذية ، ولإقرار حقهم فى المراقبة النزيهة للانتخابات دون فرص أو وصاية ، " حركة ٩ مارس (آذار) لاستقلال الجامعة " ، والأدباء والفنانون . . . وغيرهم .

وكان من الطبيعى أن يحدث هذا الحراك أثره المباشر فى أوساط الشباب والطلاب ، باعتبارهم أكثر الفئات العمرية حساسية ، لما يحدث .

وتبلورت التفاعلات – مع هذه الأحداث التى عمت مصر طوال فترة العامين الماضيين – فى أربعة محاور رئيسية ، هى على التتابع :

أولاً : ميلاد حركة " شباب من أجل التغيير " :

" **شباب من أجل التغيير** " هى القوة الشبابية الضاربة لحركة " **كفايه** " والجسر الموصل بين الحركة والشارع المصرى والجماهير الشعبية فى شتى أنحاء البلاد ، حيث تنتشر تجمعاتها فى أكثر من خمسة وعشرين محافظة من محافظات مصر .

وقد كان للدور الذى لعبه " **شباب من أجل التغيير** " ، فى منح حركة الشارع المصرى خلال العامين الماضيين ، زخمه السياسى وحراكه الاجتماعى ، أثراً ملحوظاً فى تحريك المياه الآسنة فى المجتمع ، والوصول بالشعارات السياسية والمظاهرات إلى مناطق شعبية حميمة ، وربما للمرة الأولى فى تاريخ هذه المناطق .

ففضلاً عن المساهمة النشطة فى مظاهرات الحركة الأم " **كفايه** " وأنشطتها واعتصاماتها ، بدأب وحضور واضحين ، شارك " **شباب من أجل التغيير** " – على نطاق واسع – فى المظاهرات – التى انطلقت فى مصر الشعبية : السيدة زينب – الزيتون – إمبابة – المطرية – شبرا . . ألخ ، وهزت شعاراتهم وهتافاتهم الحوارى والأزقة والميادين ، حاملة لبسطاء الوطن فرحة اكتشاف شباب من نوع جديد ، قادر على الفعل والأمل ، يتحدى الظلم وبطش السجان ويغنى للمستقبل .

ومن الوسائل الجديدة التى ابتكرها " **شباب من أجل التغيير** " فكرة المعارض المتحركة فى شوارع مصر وحواريها وأحيائها ، كالمعادى وروض الفرج وغيرهما ، وهى فكرة مبتكرة ، نفذت لأول مرة ، وبجسارة ، لكى تصل للمواطنين فى أماكنهم ، وتبسط القضايا السياسية للفئات العازفة عن المشاركة والتفاعل فى قضايا الوطن .

وتلجأ حركة شباب من أجل التغيير إلى مخاطبة الأجيال الجديدة بأساليب مناسبة ، مثلما تبدى فى إصدارها ألبوم غنائى وطنى جديد ، طبعته على أقراص مدمجة (C.D.) تضمن عدة أناشيد وأغانٍ ثورية ، تغنى للوطن والشعب ولحركة " **كفايه** " والحرية وانتفاضة شعب فلسطين والعراق .

ثانياً : طلاب من أجل التغيير :

نشأت حركة " **طلاب من أجل التغيير** " (فى شهر سبتمبر (أيلول) ٢٠٠٥) ، بعد عام من إعلان حركة " **كفايه** " ، كجناح طلابى لها ينشط فى أوساط الجامعة ، ويطرح برنامجاً للنضال الطلابى الديمقراطى ، ويتسق فى نفس الوقت مع المطالب الديمقراطية العامة للمجتمع .

وأشار " **طلاب من أجل التغيير**" فى بيانهم التأسيسى إلى محاور حركتهم ، وهى على النحو التالى :

١- رفض التمديد والتوريث والعمل على مبدأ التداول السلمي للسلطة .

٢- رفض كل أشكال التدخل الأمني في الأنشطة الطلابية وإلغاء لائحة ١٩٧٩ .

٣- إلغاء قانون الطوارئ وإطلاق الحريات العامة وعلي رأسها حق التظاهر السلمي وحرية تأسيس الأحزاب والجمعيات ، والإفراج عن كافة المعتقلين السياسيين .

٤- الإشراف القضائي الكامل على الانتخابات البرلمانية والرئاسية .

٥- رفض اتفاقية كامب ديفيد ورفض كل أشكال التطبيع مع العدو الصهيوني .

٦- عدم الانصياع لأي تدخل خارجي في الشئون المصرية .

٧- التضامن مع مطالب حركة أساتذة الجامعات من أجل إستقلال الجامعات وحريتها .

٨- إستعادة دور الجامعات والمدارس المصرية كمنابر للوعى والبحث العلمى ودورها التنويرى فى المجتمع .

٩- النضال من أجل تثبيت مجانية التعليم في كافه المراحل كحق من حقوق الانسان

١٠- المشاركة فى العملية التعليميه وتطويرها من خلال حوار ديمقراطي حول مطالب الطلاب .

وقد شارك " **شباب من أجل التغيير** " و" **طلاب من أجل التغيير** " بقوة فى المظاهرات والاعتصامات الدامية التى عمت القاهرة فى أيام ٢٦ ، ٢٧ إبريل ، ١١ ، ١٨ مايو (آيار) الماضيين ، نصرةً لقضاة مصر الشرفاء فى معركة الاستقلال

والديمقراطية ، وقد تم سحل العشرات منهم فى شوارع القاهرة ، بعد الاعتداء العنيف عليهم ، واعتقال نحو مائة عضو منهم لا زالوا حتى الآن خلف زنازين النظام المصرى .

وينشط من خلال " **شباب من أجل التغيير** " و " **طلاب من أجل التغيير** " جماعات شبابية وطلابية تنتمى إلى حزبى " **الكرامة** " و" **الوسط** " تحت التأسيس ، وجماعة " **الاشتراكيون الثوريون** " و " **حزب العمل** " المجمد ، وغيرها من القوى والتجمعات السياسية الجديدة فى مصر .

ثالثاً : شباب حزب الغد :

يعد " **حزب الغد** " أحد أهم الأحزاب الحديثة النشأة فى مصر ، وتعود هذه الأهمية لشخصية مؤسسه وزعيمه الدكتور أيمن نور ، الذى خاض معركة الرئاسة فى مواجهة رئيس الجمهورية حسنى مبارك ، وحل فى الموقع الثانى بعده ، مقدماً أداءً ملفتاً للنظر ، كان أحد أسباب الهجمة الشرسة للسلطة عليه وعلى الحزب ، حيث تم سجنه بتهمة ملفقة ، ولعبت السلطة دوراً كبيراً فى محاولة تدمير الحزب من الداخل ، لمصادرة أية إمكانية لمنافسة إبن الرئيس ، جمال مبارك ، فى عملية توريث السلطة القادمة .

ورغم المصير المؤسف لأيمن نور فقد أبلى شباب " **حزب الغد** " بلاءً طيباً فى معركة الدفاع عن الحزب ، وعن زعيمه ، وفى معركة الحريات بشكل عام ، وشارك عدد ملحوظ منهم فى معارك الشوارع جنباً إلى جنب مع شباب حركة " **كفايه** " وغيرها من الحركات والقوى السياسية والديمقراطية فى المجتمع ، واعتقل بعضاً منهم فى التحركات التى واكبت " انتفاضة القضاه " الأخيرة .

رابعاً : طلاب الأخوان المسلمين :

لا يمكن الحديث عن الشباب والسياسة فى مصر الراهنة بغير الحديث عن طلاب جماعة الأخوان المسلمين ، الذين نشطوا بصورة كبيرة طوال السنوات الأخيرة فى الكثير من الجامعات والمعاهد العليا والأزهرية ، حيث نظموا عدداً من المظاهرات داخل الحرم الجامعى فى مناسبات إسلامية ، أو لدعم مطالب الأخوان المسلمين (الإصلاحية) ، وبرزوا بهيئة تنظيمية عالية وإمكانيات مادية كبيرة ساهمت فى تطوير عملهم وجذب قطاعات طلابية واسعة إليها .

وحسب إعلانات طلاب " **الأخوان المسلمين** " فإن تحركاتهم تستهدف :

" ١ – نشر القيم والمبادئ الإسلامية والحضارية السلمية وتربية الشباب المصرى عليها .

٢ – تبنى القضايا الطلابية مع تشجيع عموم الطلاب على السعى لنيل حقوقهم .

٣ – توعية جماهير الطلاب بقضايا الأمة وأبعاد المخططات الأمريكية والصهيونية ومستهدفاتها فى المنطقة العربية والإسلامية وفى العالم " .

ومن الملاحظ أن كل هذه الجماعات الشبابية الجديدة ، التى أمدت الحياة السياسية المصرية بزخم جديد ، يخرجها من حالة الموات السياسى السابقة ، إلى حالة جديدة من الحيوية والنشاط ، لا تضم – إلا فى القليل النادر – شباباً أو طلاباً منضمين إلى أي من الأحزاب القديمة التى نشأت فى إطار التعددية المحكومة ، التى هندسها النظام الساداتى ، ضمن منظومة محكمة من الضوابط والقيود ، أدت فى نهاية المطاف إلى تكريس عجزها وجمودها .

* * * * *

وملاحظة أخيرة ، من المهم إدراجها فى هذا السياق ، تخص تواجد عدد ملحوظ من فتيات الجيل الجديد فى هذه التجمعات الشبابية والطلابية المستحدثة ، وهذا أمر شديد الأهمية ، بالنظر إلى الحملة الهائلة التى تتعرض لها المرأة فى مصر ، مستهدفة مصادرة ما حققته من مكتسبات حضارية على امتداد القرن الماضى ، واعادتها إلى المنزل ، ضمن منظومة رجعية تسعى للهيمنة على المجتمع وإعادة تشكيل ملامحه بصورة تتواءم مع أيديولوجيتها المتخلفة .

(٢)

جدل حول " كفايه "

١٢ - عن التغيير وحركته ، و" المحتجين وهتافاتهم " ... مجرد ملاحظات ! *

اهتمام السيد الدكتور " جمال عبد الجواد " بـ " الحركة المصرية للتغيير " " كفايه " ، وبأنشطتها ، التى حققت قدراً من الذيوع ، ونالت قسطاً من الانتباه ، داخلياً وعالمياً ، على حداثة عهدها ، وهو الأمر الذى دفعه للكتابة عنها ، واحتفاء جريدة " نهضة مصر " ، بما كتبه عن هذه القضية إلى حد تصديره أولى صفحات عدد الأربعاء ٢٠٠٥/٢/٢٣ ، يشكلان مناسبة طيبه لفتح حوار موضوعى ، وعميق ، حول ماطرحته هذه الحركة من أفكار ، وما أثارته من جدل ، وفى المقدمة من كل ذلك : " قضية التغيير " ، صلب المسألة ، أو مربط الفرس ، كما يقولون " !.

أشير فى البداية إلى أن " **الحركة المصرية من أجل التغيير / كفايه** " ، ليست حزبا ولا هى جماعة سياسية تستقى أفكارها من منبع أيديولوجى واحد ، وعضويتها عضوية فردية ، وهى نوع من المبادرات الشعبية التى تجمع فى داخلها مواطنين مصريين مهمومين بأوضاع ومستقبل بلدهم ، من شتى التوجهات والاهتمامات السياسية والوطنية العامة ، دون تمييز أو إقصاء ، جمعهم حبهم لوطنهم ، ورغبتهم فى المشاركة التطوعية فى خدمته وإصلاح أحواله ، بعد أن هالهم التردى العام للأداء على كل المستويات ، وشيوع الفساد ، وانتشار مظاهر التخلف ، واحتدام الأزمة المجتمعية ، على كافة الأصعدة ، وأيضاً جمود النظام السياسى الذى لا يفتح الأبواب للمشاركة الشعبية الحقيقية من خلال الأطر " الرسمية " التى شاخت ، وأثبتت فشلها على مر الأعوام ، والتى تطرد خارجها باستمرار أعداداً متزايدة من الراغبين فى العمل السياسى الوطنى حتى أصبحت نسبة المشاركين فيه ، من خلال هذه المؤسسات ، هزيلة إلى الحد الذى وصّفه البعض أنه : " موت للسياسة " فى بلادنا .

---

* جريدة " **نهضة مصر** " ، ٢٠٠٥/٣/١ .

وإزاء التحديات والمخاطر الهائلة التى تحيط بوطننا وبالمنطقة ، ولقطع الطريق على مؤامرات التدخل الخارجى ، الأمريكى والصهيونى ، المعلنة ، والتى تتذرع - كذباً وخداعاً بالرغبة فى جلب الحرية والديموقراطية لبلادنا - والتى تمد شباكها الأخطبوطية ، شيئاً فشيئاً ، على أوطاننا ، تنادى هؤلاء الأفراد للنظر فى شأن الدور الذى يمكنهم عبره ممارسة واجبهم الوطنى، بصورة سلمية ومتحضرة ، وتسمح - عبر التقاليد الديموقراطية الحقيقية فى العمل - بالإستفادة من الطاقات الهائلة التى يملكها المواطنون ، " خارج جنة الاعتراف الرسمى " ، والتى تسعى للتعبير عن أشواق الناس العادية فى بلادنا ، وعن تطلعاتهم وأحلامهم المشروعة فى الحرية والعمل ولقمة الخبز اللائقة ، والإشباع الاجتماعى والسياسى ، الفردى والجماعى ، وأنهم بالفعل - أولاً وأخيراً ، مواطنون أحرار فى وطن حر ، لا رعايا ولا عبيد ، حقاً لا قولاً ! .

وكان هذا العام (٢٠٠٥) الذى سيشهد مناسبتين هامتين ، هما " التجديد " لرئيس الدولة وانتخابات جديدة لمجلس الشعب ، فرصة مناسبة لبدء هذه الحملة الشعبية ، التى رأت أن تطوير الأوضاع فى بلاد مركزية عتيدة ، كمصر ، حيث تتجمع سلطات هائلة فى يد رئيس الدولة ، ولمدد مفتوحة ، يقتضى **إعادة تعديل الدستور المصرى لكى يتواءم مع المطالب المتزايدة التى تدعو إلى اختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب الحر المباشر ، بعيداً عن أسلوب " الاستفتاء" سيىء السمعة ، وتقنين سلطات الرئيس المفتوحة ، وبوضع سقف زمنى لا يتجاوز مدتين رئاسيتين له ، وببناء دولة الحق والقانون ، فى الواقع لا على مستوى الشعارات ، حيث يطمئن فيها المواطن على نفسه وحريته ، وحيث يستعيد فيها كرامته المهانة وإنسانيته المهدرة ، وحيث تبنى الشرعية المأمولة فيها على مبدأ المواطنة الكاملة ، وحيث يتمتع فيها كل مواطن مصرى بما يتمتع به نظراؤه فى العالم أجمع من حقوق التعبير والتنظيم السياسى والنقابى ، بعيداً عن شبح حالة الطوارىء التى نعيش فى ظلها منذ ربع قرن ، وتظلل سماوات الوطن بالكآبة ،وبما يفتح الباب ، على مصراعيه ، لإطلاق القدرات الضخمة المحتجزة ، التى نثق تماماً فى امتلاك المصريين لها ، ومواجهة التحديات الخطيرة التىتحيط ببلادنا ، وبدء الرحلة الشاقة لبناء مصر القوية المنيعة المتقدمة .**

واختارت الحركة شعار شعبى بسيط ودال : " **كفاية** " لكى يلخص كل مطالبها والمطالب المشروعة لقطاعات واسعة من المواطنين ، (كفاية بطالة ، كفاية فساد ، كفاية

للارتفاع الجنونى للأسعار ، كفاية للقمع وانتهاك حريات الناس ، كفاية لإهدار الكبرياء الوطنى فى مواجهة الغطرسة الصهيونية والإذلال الأمريكى ، كفاية لغياب الشفافية ولضياع الأمل فى المستقبل ،...... ، .... !) .

وفيما يخص أساليب العمل ، وكلها تصب فى دعوة المواطن المصرى للخروج من عزلته الطويلة ، والمشاركة الفعّالة فى تقرير أمور وطنه وحياته ، فقد تنوعت ، بدءاً من المؤتمر الحاشد ، مروراً بالبيانات السياسية ، والاحتشاد الجماهيرى السلمى ، والكتابة فى الصحف ، ومخاطبة الناس عبر أجهزة الإعلام المسموعة والمرئية ، واستخدام الانترنت لمخاطبة الأجيال الجديد ة ، [موقع الحركة على الإنترنت هو :www.harakamasria.com] ، وغيرها من الأساليب التى تتيحها الظروف والإمكانيات الذاتية ، (حيث لا تقبل الحركة التمويل الأجنبى بأى صورة) .

وقد راعينا فى كل ذلك ألاّ تخرج دعايتنا وشعاراتنا عن حدود الآداب العامة واللياقة السياسية ، وفضلنا أن تكون احتشاداتنا صامته ، ترفع مطالبها مكتوبة ، فى لوحات ولافتات ، حتى نكسر طوق الحصار الرهيب الذى تضربه أجهزة الأمن حول أى تجمع ، ولا شك أن هذا الاختيار حقق نتائج إيجابية ، وإن كان من الصعب أحياناً ، أن يظل قائماً ، خاصة حينما تتحرش أجهزة الأمن بالناس ، أو تصطدم بهم ! .

لقد أردت ، فيما سلف ، الرد على كثير من الملاحظات التى أبداها الدكتور جمال عبد الجواد فى مقاله ، مع الإشارة إلى أن مسئولية دفع مثل هذه المسيرات إلى حدود الغضب والعصبية ، فى التعبير عن الرأى ، وهو مأثاره المقال ، على عكس ما نراه فى المسيرات الشبيهة فى العالم الغربى ، يعود فى المقام الأول إلى أن مسيرات الغرب تحميها قوات الأمن ، وتكفل لها حق التعبير الحر الكامل عن الرأى ، لا تطوقها بالآلاف من الجنود المدججين بكل الأسلحة ، وتمنعها عن حقها الطبيعى فى مخاطبة الشعب ، وطرح رؤاها عليه ، ومنحه حق اختبار مصداقيتها واختيار ما يراه مناسباً من أفكار واجتهادات ، وتلقى القبض على المشاركين فيها، بعد أن تتعامل معها ومعهم " التعامل الواجب ! " كما يحدث عندنا !!.

ومن نافل القول ، أن الحركة لا تدعى لنفسها العصمة أو الوحدانية ، فهى جزء مكمل لنضال كل القوى والاتجاهات الديمقراطية ، الوطنية ، فى مصر ، ولا تسعى لأن تكون منافساً أو بديلاً لأحد ، وتمد أيديها عن إخلاص وتجرد لكل الذين يحلمون معها

بنهضة وطنية جديدة من أجل التعاون والتنسيق ، أملاً فى المساعدة على إخراج الوطن من مآزقه الخطرة .

وبقى أن استشهد بفقرة من آخر بيان لـ" **الحركة المصرية للتغيير / كفايه** " ، صدر بمناسبة التجمع الشعبى أمام النصب التذكارى لشهداء الطلاب المصريين ، فى " يوم الطالب العالمى " ، ٢١ فبراير الماضى ، فلعلها تلخص ماتطمح إليه وتسعى لتحقيقه :

" إن إعادة بناء الإنسان المصرى القويم ، صاحب الإبداع وبنّاء الحضارة ، المحرر من الخوف والعوز ،والذى يشعر بكيانه ويفتخر بوجوده ،هو محور نضالنا الحديث ، والمدخل الأساسى لتطوير وطننا لن يتم إلاّ عبر هذه البوابه ، وأداتنا فى ذلك هو النضال من أجل بناء مصر الديموقراطية ، التى يتمتع فيها كافة أبناؤها بحقوق المواطنة الكاملة ، لا فرق بين دين ودين ، أو لون ولون ، مصر الحرة التى تنفتح على كل الآفاق الإنسانية، المتحررة من أحكام الطوارئ واستبداد السلطة وتوارث الأبناء ، التى يحكمها القانون وتطلق فيها حريات التنظيم والتعبير عن الرأى السلميين، ويلتقى فيها جميع أبناؤها على برنامج مشترك لمواجهة الفساد وانهيار مستوى معيشة الغلبية العظمى من مواطنيها ، وشيوع الفوضى فى أركانها ، وتردى وضعيتها فى محيطها العربى والإقليمى وفى العالم أجمع ، ولمواجهة تصاعد الأطماع الاستعمارية الأمريكية الصهيونية من حولها " .

ولعل فى التطور الأخير، الذى أعلنه الرئيس مبارك يوم ٢٠٠٥/٢/٢٦، بالطلب إلى مجلس الشعب بحث تعديل المادة (٧٦) من الدستور ، والخاصة بطريقة اختيار رئيس الدولة ، أكبر دليل على " معقولية " و" مشروعية " مطالب المعارضة الشعبية ، وعلى امكانية إسماع صوتها لصنّاع القرار، وعلى خطأ الرأى الذى يرى أن الوقت غير مناسب لطرح مطالب التغيير ، على النحو الذى أعلنه الدكتور " رفعت السعيد " ، بتصريحه أن " تعديل الدستور بشكل فورى غير ممكن ! " [المصرى اليوم ، ٢٠٠٥/٢/٢٤] !.

١٣ ـ مش كفااااااااية ! *

َفَجَر قرار الرئيس حسنى مبارك ، بتعديل المادة (٧٦) من الدستور المصرى والخاصة بتغيير نظام اختيار رئيس الجمهورية من " الاستفتاء " إلى " الانتخاب " المباشر ، الجدل مجدداً حول قضايا " الإصلاح " و" التغيير " فى مصر ، وفى المنطقة .

وبالطبع ، قامت جوقة الإعلام الرسمى : (صحف – مجلات – تليفزيونات – إذاعة . . الخ) ، بعزف المعزوفة التقليدية المحفوظة ، التى تهلل للقرار ، وتسبغ عليه آيات الحمد والثناء ، وتنزله مراتب التبجيل والتعظيم ، باعتباره عملاً " تاريخيا " رائداً ! ، وتحول – فجأه – كل الذين كانوا ، منذ لحظات ، يعتبرون أن مجرد المطالبة بتعديل الدستور رجس من عمل الشيطان ، يستحق أصحابها – على الأقل – وصف " العملاء للولايات المتحدة الأمريكية " (شوفوا إزاى ؟!) إلى مطبلين ومزمرين ومزغردين لقرار التعديل ، وأغرقتنا وأغرقت الشعب فى دوامة من الكلام ، تبشر المصريين ، بأن هذا الإجراء المحدود سيغير للكون ، ويعدل الحال المائل ، وينهى معاناه وآلام أكثر من سبعين مليون مصرى ، ويحل مشكلات البطالة والسكن والجوع ، ويعيد الأمل للمحبطين والعوانس وأبناء السبيل أيضاً !.

ومع أنى عضو فى **" الحركة المصرية للتغيير – كفاية "** التى ظلت عند رأيها من أن تغيير الدستور ، والآن ، ضرورى لتجنيب البلاد شر ويلات مستطيرة ، ولإنى أعرف ، أيضاً ضراوة مثل هذا الحملات الموجهة المدروسة ، التى أتقنها " أرزقية " الكتابة والحديث الرسميين ، وما أكثرهم ، وأخشى على ما تبقى من صبر المواطنين واحتمالهم ، من عجيج الإعلام الرسمى والسياسة الرسمية والتصريحات الرسمية ، التى لا يمكن احتمالها ، فضلت أن استخدم شعار : **" مش كفاية "** ، لكى أقول بوضوح – ورزقى على الله – أن تعديل بنداً واحداً من الدستور ، هو البند (٧٦) ، لا يكفى بأى صورة من الصور ، لتحقيق الغايات المرجوة من مطالبنا بالتغيير ، ولا يلبى حتى الحد الأدنى من طموحات وطننا ، وأحلامه فى الحرية ، التى عبر عنها السياسيون والمثقفون والمهمومون بشئونه وشجونه ، بكل الصور والسبل ، وعلى امتداد العقود والسنين ،

---

* جريدة " **العربى** " ، القاهرة ، ٢٠٠٥/٣/٦ .

وقضى الكثيرون منهم أغلى سنوات عمرهم فى الزنازين ، من أجلها ، بل وضحى الكثيرون بحياتهم ، فى سبيلها ، أيضاً ! .

وإذا ما حاولت استعراض مسوغات هذه الـ " **مش كفاية** " ، وعلام استندتُ فى إطلاقها ، فيكفينى أن أعدد الأسباب التالية :

١- إن معضلة الإعاقة الديمقراطية فى بلادنا لن يحلها مجرد تغيير أسلوب اختيار رئيس الجمهورية ، على أهميته ، فلهذه المعضلة أسباباً عميقة الغور فى بنيه النظام السياسى – الاجتماعى – الفكرى ، المصرى ، وهذه الأسباب متجذرة فيه ، يصعب علاجها بصورة جزئية أو سطحية ، وهى تمتد حتى تمس عمق الوعى الجمعى ، والثقافة السائدة ، التى صممت – طوال عهود الاستعمار ، وحتى فى ظل الحكومات المحلية – على أساس إدامة استبداد النظام البيروقراطى ، وتغييب الإرادة الشعبية المستقلة ، وتكريس خضوع المواطن للدولة ، وتسليمه أمام سطوة جهازها الجرار ، الذى يمتد عمره لقرون طويلة .

٢- وتحتاج إزاحة هذه الأثقال التى تعوق تنفس المصريين نسائم الحرية ، إلى تطبيق مجموعة متكاملة ، مترابطة من الإجراءات ، لا يصح ولا يفيد معها اجتزاء جزء منها والإبقاء على وضعية الأجزاء الأخرى كما هى ، أو انتقاء قطاع لتطويره ، مع بقاء باقى القطاعات على وضعها البائس .

وإذا كان تغيير طريق اختيار رئيس الدولة أمر له أهميته المعروفة ، فلن يستقيم وضع هذا الإجراء فى ظل استمرار بنود أخرى فى الدستور (مثل المادة (٧٧) وغيرها) لتى تمنح رئيس الجمهورية صلاحيات هائلة ، مطلقة ، ولمدد مفتوحة بلا سقف ، وتعرقل أى عمل مستقل فى ظل استمرار حالة الطوارئ (الممتدة لمدة ربع قرن ، وبما تعنيه من تغييب للقانون الطبيعى ، وسيادة نمط الحكم الاستثنائى) ، وفى ظل هيمنة المفهوم الأمنى الذى يتأسس على خصومة مستنفرة ودائمة فى مواجهة الفرقاء السياسيين ، وبالذات المعارضين أو المستقلين ، وأيضاً لن يحقق هذا التطور غاياته المرجوة مع بقاء ترسانة القوانين المعادية للحريات التى فصلها " ترزية القوانين " على مقاس الحاكم الفرد ، ووفقاً لرغباته ، والتى تتيح له البطش بمخالفيه وخصومه وأعدائه ، ولا يمكن لهذا القرار أن يؤتى ثماره مع استمرار إهدار آدمية المواطن فى السجون والمعتقلات وأقسام البوليس ، بل وفى سيارات الترحيل والشوارع أيضاً ، وكذلك لا يستقيم مع مصادرة الحقوق المشروعة (التى نالتها أغلبية دول العالم ، ومنها بلاد أفريقيا التى كانت مصر ، بالنسبة لها ، ذات يوم نموذجاً حضارياً يقتضى به !

) ، مثل حقوق تكوين الأحزاب وجمعيات المجتمع المدنى ، وإصدار الصحف ولتعبير الحر عن الرأى والإضراب والتظاهر والاعتصام السلمى ، كما لا يمكن تحقيقه بداهة فى ظل ذلك التداخل المعيب بين الحزب الوطنى الحاكم ، ومراكز السلطة المختلفة ، والاندماج بين مؤسسات الحكم ومرشحها للرئاسة ، فيما يحرم الأخرون من كل فرص التواجد أو الحماية أو الدعم والمساندة .

٣- وكذلك فليس من المتصور إجراء منافسة نزيهة بين مترشحين للرئاسة ، أحدهم هو رئيس الجمهورية الممتدة ولايته على مدار أربع فترات رئاسية متلاحقة ، الذى يأمر فيطاع ، وتخدمه السلطة بكل جبروتها وطاقاتها ، دون أن يتوافر لمنافسه أدنى قدر من الإمكانات والفرص ، ولذا فمن المهم ، لضمان حداً معقولاً من عدم الانحياز فى المعركة الانتخابية المرتقبة ، أن تتشكل حكومة انتقالية محايدة ، يكون دورها مقصوراً على توفير الأجواء المناسبة لإتمام هذه المهمة التى يتوجب خضوعها بالكامل لهيئة القضاه المسئولين ضماناً لنزاهتها ، دون تدخل من الأجهزة ، وبمعزل عن أية تأثيرات تأتى من هنا أو هناك لصالح مرشح دون آخر .

٤- وحتى قبل أن تمر بضعة أيام على إعلان الرئيس مبارك ، لم يتوان " ترزية القوانين " الذين أوكل إليهم أمر " تفصيل " ضوابط المنافسة على موقع رئيس الجمهورية ، عن التفنن والإبداع فى ابتكار القيود التى تصادر مضمون مبدأ الانتخاب وتحوله – مرة أخرى إلى ما يشبه " **الاستفتاء الانتخابى** " ، إذا صح التعبير ، قيود من نوع اشتراط أن يكون المترشح عضوا قيادياً فى أحد الأحزاب الرسمية ، (وهو مبدأ غير ديمقراطى أصلاً لأنه يميز مواطن عن آخر لمجرد انتمائه لحزب من الأحزاب السياسية ، التى هى بمجملها لا تعبر إلا عن نسبة ضئيلة من أبناء الشعب !) ، وأن يزكيه عشرون بالمائة من أعضاء المجالس المنتخبة (الشعب – الشورى – المحليات) وكلها تحت السيطرة الكاملة للسلطة ، الأمر الذى يعنى – ببساطة – أن كل ما قيل وتردد بعد قرار الرئيس مبارك ، عن بداية عهد جديد من عهود الإصلاح ، محض وهم لا أساس له من الصحة ، ولا قابلية لاستمراره .

والثابت ، مما تقدم ، أن البون شاسع ما بين أحلامنا المشروعة فى تغيير ديمقراطى حقيقى ، ينقذ وطننا من محنته ، وأجيالنا القادمة من ضياع آمالها ، ويجعل لنا مقاماً محمودا بين الأمم ! .

فما هو معروض علينا من بضاعة ، أقل ما يمكن أن يقال فى وصفها أنها : . . . " مش كفاااااااااااااااايه ! " .

١٤ - مظاهرات " كفايه "
ومزاعم التمويل الخارجى !!*

لـم أصـدق عينـاى وأنـا أقـرأ علـى صـفحات جريـدة " المـصرى اليـوم " ، (عدد ٢٠٠٥/٤/٢) كلمات نصها : " وأغرب ما سمعت عن المظاهرات التى تنظمها بعض قوى المعارضة وهيئات المجتمع المدنى فى مصر ، أنها مدفوعة الأجر ، بمعنى أن المظاهرات تحولت إلى تجارة وبيزنس . . وأن الجهات الداعية لها ، أو بعضها ، تقوم برفع تقارير إلى الجهات المانحة للحصول على الدعم المالى السنوى ! " .

والسبب الرئيسى لدهشتى من هذا الكلام المرسل ، هو أنه ممهور باسم الكاتب المميز الأستاذ مجدى مهنا ، وهو كاتب وظف قلمه – على امتداد السنوات الأخيرة – فى صف الحرية ، ولدعم المطالب الشعبية الحقيقية بالديمقراطية ، مثل – مع كثيرين من زملائه الصحفيين والكتاب – مدماكاً صلباً فى بنيان الدعوة لاحترام الإنسان المصرى : إنسانيته وكبريائه ، باعتبار هذا الأمر هو المدخل الوحيد لإعادة بناء مصر ، ولإنقاذها من مصيرها المجهول الذى يسوقها إليه الاستبداد ، وحكم الفرد ، وغياب القانون ! .

ولو كان هذا الاتهام الغليظ قد صدر عن واحد من كتاب السلطة ، الآكلين على كل الموائد ، لما اهتممت بالرد عليه ، لأن شعبنا الذكى أعفانا من هذا الجهد بوعيه الذى أصبح يميز بين " كلام الجرائد " ، الذى لا قيمة له ولا مردود ، وبين الكلام الحقيقى ، الذى ينبع من ضمير يقظ ، ويصدر عن إيمان صادق ، أما والكاتب هو من هو ، فلقد أذهلنى أن يُستدرج الأستاذ مجدى إلى ترداد نفس الاسطوانة المشروخة التى تلجأ إليها السلطة دائماً ، باتهام معارضيها بالعمالة والرشوة والتربح ، حتى تشوش على ما يطرحونه من أفكار ، وتشوه ما يدعون إليه من مطالب ، وهى مطالب عادلة لأنها – فى نهاية المطاف – مطالب الشعب نفسه ، وهى ذات المطالب التى كرس الأستاذ مجدى مهنا قلمه ، على امتداد تاريخه ، للدفاع عنها ، وفى المقدمة منها إلغاء حالة الطوارئ الممتدة على امتداد ربع القرن الأخير ، وإطلاق حقوق التنظيم السياسى والنقابى والاجتماعى ، وحقوق التعبير السلمى عن الرأى ، بالتظاهر والاحتشاد . . . الخ ، وهى حقوق مقره ومستقره فى وجدان الشعوب كافة ، وبدونها لا حرية ولا يحزنون ! ، وباعتبارها بوابة حل جميع مشكلات المجتمع التى لا يمكن حلها إلا بالاعتماد على الكائن البشرى ، المواطن المصرى المقموع والمهان صباح مساء ! .

---

* جريدة " المصرى اليوم " ، ٢٠٠٥/٤/٨ .

ومزاعم التمويل التى تحاول بها أجهزة الإعلام الرسمية محاصرة تنامى الوعى الشعبى بضرورة التغيير ، الذى فجرته حركة كفاية بمظاهراتها وبياناتها ومؤتمراتها ، هو كلام مرسل دون بينة أو دليل ، يتهم مجموعة من أشرف وأنبل أبناء هذه الأمة ، خرجوا يتحدون تراث القهر والاستبداد ، وصمدوا فى مواجهة التهديد بالاعتقال تحت طائلة قانون الطوارئ ، وواجهوا قوى البطش والتسلط ، لا يملكون سوى الإيمان بقضيتهم ، والاستعداد لدفع تكلفة تمسكهم بمبادئهم ، حتى لو كانت الاعتقال والتعذيب . . لإيمانهم أن الحرية لا توهب ، وإنما تأخذ وتنتزع بالنضال والتضحية .

. . . وحتى الآن – وحسب ما أعلم – فإن المأجورين ، الذين يتقاضون مقابل مواقفهم ، ليسوا من " الغُشم " أو الهَبَل بحيث يدفعون ثمناً لها حريتهم وأمنهم . . من الجائز أن هؤلاء يقدمون مقابل ما يتقاضونه من الممولين ، كلمتين " طق حنك " كما يقولون فى مؤتمر ، أو كلمتين مكتوبتين فى جريدة ، أو حديث عابر براقّ فى قناة تليفزيونية فضائية ، فهذا يساعد على " بروزتهم " وتلميعهم . . أما أن يتحركوا فى مواجهة جيش القمع الجرار فى دولة البطش الأعمى ، الذى يعلن مسئولوه أن المظاهرات مجّرمه بحكم قانون الطوارئ ، وسيُعتقل من نزل إلى الشارع متحدياً . . فهو أمر مستحيل الحدوث أصلاً . . ولم يقل بهذا الرأى سوى أشياع النظام الفاسد الفاشل الذى ابتلينا به ، الذين خرجوا فى مظاهرات هزلية يحملون لافتات مكتوب عليها " كفايه تبعية " ، رداً على مظاهرات " الحركة المصرية للتغيير / كفايه " التى اجتاحت ثلاث مدن مصرية فى وقت واحد . . وهو أمر يدعو للسخرية . . وحتى للضحك فى هذا الزمن الأغبر ، فحسب علمى أن النظام الحاكم الآن هو النظام / النموذج ، للتبعية والاستخذاء أمام الولايات المتحدة والغرب ، وهو الذى جعل الوطن " سداحاً مداحاً " مفتوحاً كبابٍ على مصراعيه ، أمام الغزو الأمريكى بالرشوة وشراء الذمم للأفراد والفئات والجماعات والطبقات . . بدءاً من قمة النظام وحتى أصغر ممثليه . . ومن العجب أن يلجأ النظام المفلس إلى هذه الحجة الواهية ، وهو الذى فرط ، ويفرط ، فى الإرادة الوطنية لكل من هب ودب . . وأعتقد أن الأستاذ مجدى مهنا أدرى منى ، ويملك من المعلومات أكثر مما أملكه ، فى هذا المجال ، ويعرف جيداً أن أكبر جهة خاضعة للتمويل الأجنبى وشروطه ، هى الدولة المصرية ذاتها ! .

ومصدر آخر من مصادر حزنى وأنا أقرأ هذا الكلام ، أننى شعرت – هذه المرة – أن الطعنة تجئ من صديق ، بل ومن رفيق معركة تحرير الوطن من جلافة الاستبداد والتسلط ، صديق كنت آمل أن يكون قلمه الجرئ لنا وليس علينا . . خاصة وهو يعلم علم اليقين ، وعن طريق الاتصال المباشر ، أن كل القائمين على أمر " الحركة المصرية للتغيير / كفايه " التى نظمت المظاهرات المشارة إليها ، قد تربوا فى مدرسة الوطنية المصرية ، منذ وعوا قيمة هذا الوطن ، وأكثرهم كانوا من قيادات الحركة الطلابية

السبعينية التى قادت الاعتصامات الطلابية الكبرى دفعاً للقتال ضد العدو الصهيونى ، عقب هزيمة ١٩٦٧ ، وكان شعارهم الرئيسى : " كل الديمقراطية للشعب . . كل التفانى للوطن " . . كما انهم – دون استثناء – كانوا أعضاء مؤسسين لكل لجان مقاومة الصهيونية والتطبيع ومقاطعة البضائع والشركات الأمريكية والإسرائيلية ، ودعم الشعب العراقى فى مواجهة العدوان والاحتلال الأمريكى ، ودعم الشعب الفلسطينى فى مواجهة الصهيونية ، وبيان حركة " كفايه " التأسيسى عنوانه : " **بيان إلى الأمة : مواجهة الغزو الأمريكى والتدخل الأجنبى سبيله الإصلاح الشامل وتداول السلطة** " ، كما أن مواقفها من قضية " التمويل الأجنبى " ، الرافض بالقطع ، معلن ومنشور على موقعها ، " www.harakamasria.com " ، فى الشبكة الدولية للمعلومات ، الإنترنت، متاح لكل من يطلبه .

فهل يصح ، بعد ذلك كله ، أن يطعنهم قلم كاتب صديق ، بدلاً من أن يحييهم ويشد على أياديهم ، ويدعمهم فى معركتهم ، التى هى معركته ومعركة كل الشرفاء فى هذا الوطن ؟! .

ثم ألم تر يا سيدى إلى الشعب الأمريكى والشعوب الأوروبية تخرج بالملايين إلى الشارع احتجاجاً على الحرب العدوانية الظالمة التى بموجبها تم احتلال العراق ، دون أن يصدر صوت عن جورج بوش أو تونى بلير أو أجهزتهما باتهامهما بالخيانة والعمالة . . الخ ، إلى آخر هذا القاموس المبتذل المعروف ؟! .

ثم هل الشعب المصرى – وشعوب العرب – دوناً عن كل شعوب العالم ، هى وحدها التى لا يحق لها أن تتظاهر احتجاجاً على خراب أوطانها ، وانهيار أوضاعها ، وأملاً فى تغيير حقيقى يعيد الأمور إلى نصابها الصحيح ؟! .

وهل المطلوب منا الآن أن نلم أنفسنا ، وأن ينصرف كل منا إلى حال سبيله لمواجهة مشاكل الحياة الرهيبة ، التى تحيط بنا من كل جانب ، ولا يعلم سوى الله وحده ، مقدار ما نتجشم من مشاق حتى نوفر الوقت والجهد – فى ظلها – من أجل حشد وتنظيم هذه المسيرات السلمية ، فى ظل كل المحبطات المحيطة ؟! . . هل سيكون مستقبل الوطن – إذا ما ران صمت القبور على البلاد – مضموناً ، وهل سيكون حل مشاكله المزمنة متاحاً ؟! . . أم أن داعى الوطن وروح الانتماء له تدفعنا جميعاً إلى تجاوز مشكلاتنا الذاتية ، والتنادى – يداً فى يد – من أجل أن نقول : " لا " . . لقوى البطش والتسلط ؟! .

سؤال لا أظن الأستاذ مجدى يجهل الإجابة عليه . . ، بل اسمح لنفسى أن أتهمه – بكل يقين – أنه ، بما كتبه ويكتبه ، أحد المحرضين الأساسيين فى الخروج الكبير الذى شهدته البلاد ، مؤخراً ، وكانت حركة " كفاية " واحدة من أبرز صانعيه .

وهو اتهام ، لو تعلمون ، جليل ! .

١٥ - من الذى يمول حركة " كفايه " ؟! . .
إليكم الجواب !

الحرب التى بدأها أصحاب المصالح المرتبطة باستمرار الوضع الردئ ، الراهن ، على ما هو عليه ، ضد قوى التغيير فى مصر ومن ضمنها الحركة المصرية من اجل التغيير " كفايه " ، حرب مفتوحة ، لا نهاية لها إلاّ بانتصار أى من الطرفين ، فطرف منها ، وهو الطرف الأول – يجد حماية واستمرار وجوده مرتبط ارتباط عضوى باستمرار حال الفساد وتفسخ الدولة وانهيار أداء المجتمع ، ويشعر أن أى تغيير سوف يطيح به من عليائه ، وينزله عن منزلته الكبيرة التى اغتصبها بغير وجه حق ، ويحرمه من الامتيازات الهائلة التى اغتصبها فى غفلة من الزمن ، بل وسيحاكمه على كل جرائمه فى حق مصر ، وأهمها وأخطرها تدمير الوطن والمواطنين ، وانتهاب ثروة الأمة ، وتخريب روحها وقدراتها على المقاومة وطاقتها على الفعل والإنجاز .

أما الطرف الثانى ، المنادى بالتغيير ، وهو هنا الأغلبية العظمى من الشعب، الذى يعانى من الفاقة والبطالة وارتفاع الأسعار وافتقاد الأمان والعجز عن الأمل ، والخوف من المستقبل ، بسبب ممارسات الطرف الأول ، فقد أصبح متيقناً أن لا إمكانية موضوعية لحياته فى ظل هذه الأوضاع المستمرة فى انحطاطها ، ولا مع استمرار هيمنة الطرف الأول وسيطرته على مقاليد الحكم والدولة ، وثروة البلاد التى يتم نزفها دون رقيب أو حسيب ، ومثال لذلك ما عرض له د. جودت الملط ، رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات ، أمام مجلس الشعب مؤخراً ، حيث أقر بصرف مجلس الوزراء ما قيمته ٨,٢ مليار جنيه مصرى ، بدون عرضه على المجلس أو أى من هيئاته ، فى مخالفة دستورية فاضحة ، وبدون أن تكون جزءاً من الميزانية المقدمة من الوزارة ، وهو مبلغ ليس بالهين فى بلد كمصر يئن من الجوع والفقر والبطالة ، والتصرف – برعونة – فيه ، يدل على مدى التسيب الذى بلغ قمة السلطة وأعلى هيئاتها ، فما بالكم بالمستويات الأدنى ، والأقل إحكاماً !

ولأن الحرب الدائرة بين الطرفين ، هى حرب صفرية ، لابد فيها من وجود غالب ومغلوب ، ولا مجال للحلول الوسط فيها ، فهى حرب بلا هوادة ، يستخدم فيها المدافعون

عن بقاء الحال على ما هو عليه كافة الأسلحة المشروعة وغير المشروعة (وهى هنا الأهم والأخطر) ، لإلحاق الهزيمة بخصومهم ، فبإدراك رعاه الفساد فى بلادنا أن مصائرهم ، وما جمعوه – بغير حق – طوال فترة جلوسهم فى مقاعد السلطة ، وهو ضخم بكل المقاييس ، سيذهب أدراج الرياح ، إن خسروا هذه الحرب ، بل وسيحاسبهم الشعب حساباً عسيراً ، على ما ارتكبوه – فى حقه – من جرائم يندى لها الجبين لا مجال للشك فيه ، ولذلك نراهم يستشرسون فى محاولة تشويه دعاة الحرية ورد حقوق الشعب إليه ، ويتهمونهم بكل نقيصه ، على أمل عزلهم عن جماهيرهم ، والانفراد بهم للفتك بوجودهم ، إن تم لهم ذلك .

وكما ذكرنا ، ففى هذه الحرب الضارية ، لا يتورع زبانية الفساد عن استخدام أحط أشكال الهجوم للتشويش على مطالب الشعب والمعارضة ، ومطالب حركة " **كفايه** " ، التى هى مطالب الأمة ذاتها ، فمنذ أن بزغ نجم هذه الحركة ، أواخر عام ٢٠٠٤ ، وصعد إلى سماء الوطن محاطاً بإعجاب ورضا قطاعات كبيرة من المواطنين ، استشعر لوبى الفساد الخطر ، وبدا فى كيل الاتهامات لحركة " **كفايه** " ، واستخدم لذلك المنابر الصفراء ، وما أكثرها ، والإعلاميين والصحفيين المرتزقة ، وهم جاهزون دائماً لخدمة السيد ، فبدأوا حملة هجومهم المنظم ضد حركة " **كفايه** " ، متهمين إياها بأنها تردد المقولات الأمريكية لتخريب البلاد ، وتشويه إنجازات الحكم ، لصالح المستهدفات الأمريكية !! ، ورأينا جرائد صفراء ، تعتاش على بضاعة الجنس والجريمة والإثارة تفبرك الأخبار و" التقارير " ، وتصطنع المانشيتات والأحاديث الصحفية المختلقة ، لكى تشوش على صحوة شعب مصر ، وبهدف محاولة وأد الحراك السياسى الذى انتشر ، فى أرجاء الوطن كله .

- والطريف فى الأمر أن الذى بدأ هذه الحملة أكاديمى معروف ، كان يفترض فيه ألا يتورط فى هذا الأمر المنتقد هو الدكتور عبد المنعم سعيد ، رئيس مركز الدراسات الاستراتيجية بالأهرام ، الذى كتب فى جريدة الأهرام ، بعد أيام معدودات من إعلان الرئيس مبارك عن قبوله لتعديل اختيار رئيس الجمهورية ، بالانتخاب بدلاً من الاستفتاء (فى ٢٦ فبراير الماضى) ، أن المنادين بتعديل الدستور ، وعلى رأسهم الحركة المصرية من أجل التغيير " **كفاية** " ، ينفذون البرنامج الأمريكى ، ويخدمون مخطط أمريكا فى زعزعة استقرار البلاد " (!) ، وإذا وضعنا فى الاعتبار أن القائل بهذه التهم الجزافية غير الصحيحة ، واحد من أولئك الذين لم يعرف عنهم فى يوم من الأيام أنهم أصحاب موقف مضاد لأمريكا أو لسياساتها فى المنطقة أو فى مصر ، بل على العكس تماماً ، إذ صرفوا أغلب

جهدهم فى الدعوة لتبرير وتسويغ التحالف (الاستراتيجى!) مع الولايات المتحدة وبرنامجها فى منطقتنا ، وهو ممن يعرفون جيداً حقيقة موقف " **كفايه** " من العدوان الأمريكي – الصهيونى على أمتنا ، وهو موقف مواجه لهما على طول الخط ، لأدركنا مدى عمليات التقصد فى تشوية مواقف " **كفايه** " ، وتعمد خلط الأوراق ، وإطلاق العيارات " الفشنك " حتى يختلط الحابل بالنابل ، ويتلبس البرئ ثوب الجانى ، ويفلت المجرم الحقيقى بجريمته النكراء ! .

- ونموذج من هذه النماذج المريضة ، السيد " سمير رجب " ، رئيس التحرير المفروض على جريدة " الجمهورية " ، ورئيس تحرير الجريدة السرية الصادرة عن الحزب الوطنى والمسماه " مايو " ، ورئيس مجلس إدارة المؤسسة التى تصدرها وتصدر العديد غيرها من الإصدارات السرية (أقصد التى لا يقرأها أحد) ، والمسماه " مؤسسة التحرير للطباعة والنشر " ، فقد اعتاد رجب منذ أن صعدت حركة " **كفايه** " إلى سطح الأحداث ، أن يوجه شتائمه وبذاءاته إليها وإلى رموزها ، متهماً إياها بأقذع التهم دون بًينة أو دليل. ، بل وبدناءة يندر أن يكون لها مثيل [وموقفه من الحادث المفجع لعضو حركة " **كفايه** " الفنان الوطنى الكبير ، المبدع عبد العزيز مخيون ، لا زال ماثلاً فى الأذهان !] ، وأقل ما يوجهه من تهم للحركة ، (وعلى راسها ومن رموزها ، علماء ومثقفين أجلاء ، من مستوى الدكتور عبد الوهاب المسيرى ، والدكتور محمد أبو الغار ، والفنان يوسف شاهين ، والروائى بهاء طاهر . . وغيرهم كثيرون !) ، أنهم " عملاء " ، " مخربون " ، و" مهيجون " ، " مدمرون " ، " شيطانيون " !! . . . . ، إلى جانب هذه القائمة الجاهزة من الاتهامات ، التى اعتاد رجب وأمثاله ، من حماة الفساد ، ودعاه القهر واستعباد البلاد ، إلصاقها بالشرفاء من أبناء الوطن ، حتى يبقون الأوضاع الراهنة المتردية ، وهى أوضاع بالغة الخطورة ، يؤدى استمرارها واستفحال مظاهرها إلى نتائج كارثية ، لا قبل لأحد بتحمل نتائجها .
- وطرف ثالث عجيب غريب ، دائماً ما يثير اللغط حول ما يسميه " مصادر تمويل حركة " كفاية " ، هو " اللواء نبيل لوقا بباوى " ، الذى أطلقت عليه صحيفة " صوت الأمة " ، وصف " أمير النفاق " ، وصاحب الإعلانات المبتذلة التى تنز نفاقاً للرئيس مبارك [رُفعت مؤخراً بعدما أثارت استهجان الكثيرين !] ، الذى لا يراعى ضميراً ولا حقاً ولا ذمة ، وهو يقوم – عن عمد – بخلط أوراق جمعيات المجتمع المدنى الممولة من الخارج مع " الحركة المصرية من أجل التغيير – كفايه " ، التى أعلنت مراراً ، وعلى لسان مسئوليها والمتحدثين باسمها

وعلـى موقعهـا فـى شـبكة الإنترنـت [www.harakamasria.com] ، إدانتهـا لعمليات اختراق المناعة المصرية بسبب التمويل الأجنبى ، وأدانت تدخل الولايات المتحدة فى الشئون المصرية – على كل المستويات – وكذلك عدوانها على الشعب العراقى ، وعدوان عصابات الإجرام الصهيونى على شعب فلسطين ، والتهديدات الأمريكية – الصهيونية للدول العربية الشقيقة ، ومع هذا يصر على هذه الأكاذيب ، لغرض واضح " فى نفس يعقوب " ! ، هو تشويه حركة " **كفايه** " ، والتعريض بنزاهتهـا وأمانـة المنتسبين لهـا ، والتشكيك فـى صـدقهم ووطنيـتهم ، باتهـامهم بأنهم " حفنـة مـن المرتشين " ، الذين يتحركون بتوجيهات أمريكية مقابل " حفنـة دولارات !! " ، وهى تهمة لا تجد أليق من الحزب الذى ينتمى إليه السيد بباوى ، لكى يوصم بها ! .

والحق أن هذه التهم ليست جديدة ، وقد درجت أجهزة الإعلام النظام ، وأجهزة أمنه ، على رفعها فى وجه المعارضين لسياستها حتى تسكتهم وتحاصر تفاعل الشعب معهم ، وأذكر فى بداية عقد السبعينيات من العقد الماضى ، أى منذ خمسة وثلاثين عامـاً تقريباً ، حينما انتفضت القاعدة الطلابية الديمقراطية ، رفضاً للهزيمة ، ومطالبة بالثأر من المعتدى وتحرير الأرض المحتلة ، وتحقيق الديمقراطية الحقة ، باعتبارها المدخل الوحيد لتحرير الإنسان والوطن ، أن اتهمتنا أجهزة الأمن وواجهات النظام الإعلامية الصفراء بحملة مختلفة ، لم يثبت أى دليل عليها وتجاهلتها ذات الأجهزة – بعد ذلك – دون أن تبدى أية حماسة للتحقيق فيها (فقد كانت تعرف زيفها وبطلانها !) ، مفادها أن الحركة الطلابية الديمقراطية ، وأعضاء من " **اللجنة الوطنية العليا للطلاب** " ، الذين قادوا انتفاضة يناير ١٩٧٢ ، هم من عملاء " كوريا الشمالية " ! ، ولم يفهم أحد لماذا كوريا الشمالية بالذات ؟! ، ولماذا لم يكن " الاتحاد السوفيتى " – مثلاً – وآنذاك كان على رأس نصف العالم ، وقائداً معترفاً به للمنظومة الاشتراكية ، قبل أن يسقط ؟! ، أو الصين ، وهى دولة شيوعية كبرى ! ، والطريف أن الرئيس الراحل السادات ، ردد هذه المقولات الكاذبة ، ورددتها الصحف والأجهزة الرسمية ضد الطلاب ، ودلل على ذلك بأن أحدهم كان يرتدى " تلفيحة " ، (كوفية) حمراء فاقع لونها (!) ، وقد كان الوقت شتاء ، وشئ طبيعى أن يغطى شاب ، وقت ذاك ، رقبته بكوفية حمراء أو زرقاء ، دون أن يعنى هذا الأمر شيئاً محدداً ! ، لكنها – على أى حال – حيل الأجهزة حين تفشل فى التعامل مع الواقع ، فتختلق الأكاذيب ، وتقتات على الترهات ! ، وقد انتهت الأزمة بالإفراج عن الطلاب المعتقلين جميعاً دون أن يسأل أياً منهم عن هذه التهمة الشنيعة المختلفة بأى صورة من الصور .

والآن لنعد إلى قضة تمويل أنشطة حركة " كفايه " ، لأن معرفة هذا الأمر حق لكل محبيها والمنضوين تحت لوائها ، ومن أجل الرد على هذه التهم التافهة أيضاً ، وفى هذا السياق أود ذكر الملاحظات التالية :

أولاً : إن مصروفات حركة " **كفايه** "شديدة البساطة ، إلى الحد الذى لا يحتاج – أصلاً – إلى أى تمويل أجنبى ، ولا حتى محلى .

فكل مصروفات الحركة لا تتجاوز تكاليف الاستيكرز الدائرى الصغير الذى لا يزيد سعره عن عشرة قروش ، ولا يُستهلك منه فى كل مظاهرة أكثر من مائة أو مائتى قطعة ، أى بما لا يزيد عن عشرين جنيها فقط لا غير ، وتستخدم الحركة – منذ أنشئت – بضعة لافتات ، وأعلام لا تزيد عن المتر طولاً ، مكتوب عليها اسم " **كفايه** " ، وفى مجملها لا تتجاوز تكلفتها مائة أو مائتى جنيه أخرى ، وأعضاء الحركة هم الذين يكتبون عليها بالطلاء الأسود .

ونشرت الحركة أربعة أو خمسة إعلانات ، فى جريدة " العربى " ، وهى جريدة وطنية ، من أصلب وأقوى الجرائد المعارضة ، ويحتل رئيس تحريرها التنفيذى ، د. عبد الحليم قنديل ، موقع المتحدث الرسمى باسم حركة " كفايه " ، تكريماً لصلابته ، فى أعقاب الاعتداء الآثم الذى تعرض له ، عقاباً على التهجم على " أبناء الأكابر " ، وتقدم جريدة " العربى" المناضلة مشكورة خصماً كبيراً للحركة ، على الإعلان ، فتنشره بقيمة رمزية ، دعماً منها لحركة " **كفاية** " ومطالبها المشروعة .

وأشير فى هذا السياق أن حركة " **كفاية** " التى تضم فى صفوفها الألاف من خيرة أبناء مصر ، يتقدم أى واحد من المنتسبين لها لتغطية تكاليف أى نشاط تقوم به ، عن طيب خاطر ، دون حاجة لتمويل ، أجنبى أو محلى .

ومع هذا ، فدعونى أدلكم على الممول الحقيقى لأنشطة حركة " **كفايه** " ، لأجهزة القمع المتربصة ويمكنكم إلقاء القبض عليهم ، أو اعتقال من تريدون منهم ، إذا شئتم . . . إنهم أكثر من سبعين مليون مصرى ، منتشرين فى قرى مصر ونجوعها ، وفى مراكز الفقر والعشوائيات بها ، لا يملكون قوت يومهم ، أو يضمنون عشاء أسرتهم ، ومع هذا فهم جميعاً مستعدون لأن يغطوا – بملاليهم الشريفة – كل احتياجات حركة " **كفاية** " ، لو توسعت الحركة ، واحتاجت الدعم .

لماذا ؟!

. . لسبب بسيط للغاية :

لأنهم يدركون أن هذه الحركة هى ابن طبيعى لهم ، جزء من وجدانهم وضميرهم وآمالهم فى المستقبل ، منذ أن خرجت تحطم حائط الخوف ، وجدار الرعب من بطش

السلطة وعدوانياتها وفظاظتها ، ومنذ أن هتف مناضلوها ضد الاستبداد والفساد والجوع والفقر والمرض ، منذ أن تحدوا آلة الخراب والدمار المدججة بأعتى الأسلحة وطرحوا بالصدر الأعزل ، رؤسهم على أكفهم ، وصدرهم عار ، ولا عاصم لهم من عسف السلطان إلا إيمانهم بصحة موقفهم ، وثقتهم فى شعبهم ووعيه .

ومنذ أن غنوا معاً أنشودة الخلاص :

* * * * *

" كفايه . . كفايه . . كفايه . . . إحنا:وصلنا النهاية ! " .

لأن هؤلاء جميعاً لديهم حلم أن تنتهى معاناتهم ، وأن يعايشوا وضعاً يشعرون معه بأنهم " مواطنين لا رعايا " ، وأن يشرق عليهم شمس يوم جديد يشعرون فيه بآدميتهم – كغيرهم من البشر – وأنهم ليسوا أقل صلاحية للحياة ولاحترام إنسانيتهم ، عن الآخرين ، كما تعيرهم حكومتهم الرشيدة .

وفى سبيل هذه الغايات السامية ، البسيطة ، والضرورية ، فإن شعب مصر يمكن أن يقتطع من قوت يومه القرش ويضعه على القرش لتمويل ، ليس حركة " **كفايه** " وحدها ، وإنما عشرات من الحركات الشبيهة ، ما دامت ترفع راية الكفاح من أجل المستقبل ، وما دامت تحركاتها خالصة النوايا لخير الشعب والوطن .

وأخيراً ، فلزبانية الظلام وجيوش الفحش والاختلاق ، واصطناع الأكاذيب للنيل من الشرفاء ، أذكر – مع الشكر للأستاذ مكرم محمد أحمد ، رئيس تحرير جريدة المصور – فقرة ، من حوار له مع جريدة " **نهضة مصر** " ، (٩ – ١٠ /٦/٢٠٠٥) ، سألته الجريدة بوضوح ، ورد رداً مفحماً لا رد بعده :

" – هل هناك تمويل خارجى لحركة كفايه ، كما قيل على لسان الرئيس ؟

– رئيس الجمهورية أعلن أن ما نشر على لسانه فى هذا الشأن خطأ ، وذكر أنه لم يقل ذلك ، وأنا أعتقد أن اتهام البعض بهذه التهمة ، ينبغى أن يكون مقروناً بالأدلة والمستندات ، لأنه موضوع يتعلق بالذمم " .

١٦ - حركة " كفايه " ترد على مكرم محمد أحمد وسمير رجب *

الفرق بين مكرم محمد أحمد وسمير رجب هو الفرق بين مستويين للتفكير ، ومستويين للحساسية ، فالاثنان وجهان للنظام ، قريبان منه ، ومعبران عن مصالحه وأفكاره ، أو بالأصح " لا أفكاره " ، فلم يعد للنظام – حسب أراء العارفين ببواطن الأمور – من يفكر أو يحلل أو ينسق الحركة والبرامج والاستهدافات ، فـ " مكرم محمد أحمد " رجل فاهم للوضع بدقة ويعرف أن النظام فى أزمة خانقة ، ويدرك أن البلد – على يدى النظام – دخلت " ثقباً أسود " على حد وصف تقرير التنمية البشرية الأخير وضم النظم العربية كافة ، والثقب الأسود – كما هو معلوم – حالة فى الفضاء الكونى تجتذب الجاذبية فيه كل ما يحوم حوله ، فيذهب بلا عودة ، ويمضى بلا أثر ! .

أما " **سمير رجب** " فهو فى أحسن حالاته ، يلعب دور الدبة إياها ، التى قتلت صاحبها وهى تظن أنها تحميه . . وفى رأى البعض ، وهم كثير للغاية ، أن نظام الرئيس مبارك مُحمّل بآثام كبيرة ، جعلت حياة الناس فى بلادى كارثة كبرى ، ومأساة مستمرة ، إلا أنه – مع هذا – يُشكر على شئ واحد فقط ، أنه مصرٌ على إضحاكنا ، ونحن فى عز بلوانا ، وإتحافنا ونحن فى قمة قرفنا ، بكاتب كوميدى من طراز نادر ، نستلقى على ظهورنا لدى قراءتنا ما ينقشه على صفحات جريدة " الجمهورية " كل خميس ، من طرف ونوادر ، ويكفيه فخراً أن العالم كله – من حوله – يضج بالأنين والشكوى ، بينما سيادته يتغنى – فى كل لحظة – بأنشودة " كله تمام يا أفندم . . كله تمام ! " . . فالأكل منتلتل فى شوارع المحروسة لا يجد من يحتاجه ، وفرص العمل " على قفا من يشيل " ، فقط ليختر كل شاب منها ما يريده ، والأسعار ، والحمد لله ، أقل من أن ينظر إليها بعين الاعتبار ، وألسنة المواطنين فى كل مكان تلهج بالثناء على العهد والازدهار !! ، أما مكانة مصر ففى القمة بين الأمم ، وكذبت تقارير العالم التى تقول أن موقعنا فى ترتيب التنمية رقم ١٢٠ ، وأن أكثر من نصف الشعب المصرى يعيش تحت حد الفقر ، وأن أفضل ٥٠٠ جامعة فى العالم لا تضم جامعة مصرية واحدة (بينما تتضمن سبع جامعات من جامعات " أولاد العم " !) . . وأن ، وأن . . وأن . . ، فكل هذا من وجهة نظر

* جريدة " الدستور " ، ٢٠٠٥/٤/٢٠ .

" سمير رجب " اختلاق على النظام وافتراء على الحكم ، يقوم به حفنة من الناس الحاقدة ، التى " لا يرضيها العجب ولا الصيام فى رجب " ! .

مناسبة هذه الافتتاحية الطويلة هو اللقاء الذى تم بين مجموعة من كوادر حركة " **كفاية** " والأستاذ " **مكرم محمد أحمد** " ، وأشار إليه فى عدد " **مجلة المصور** " ، (رقم ٢٤٠١ ، ٢٠٠٥/٤/١٥) ، ومقالات " **سمير رجب** " التى كرسها للتهجم على حركة " **كفايه** " والتى كان آخرها ما نشر بعد " **جريدة الجمهورية** " الصادر فى ٢٠٠٥/٣/١٤ ، وأعتذر للأستاذ " **مكرم** " ، فى البداية ، أن أقرن اسمه باسم " **سمير رجب** " ، فأنا أعرف أن هذا لا يصح ولا يليق ، لكن للضرورة أحكام ، وللصحافة إلزام ، كما يعرف . . فالأول كاتب له وجهة نظر ، تختلف معها أو تتفق ، لكنه يوجب عليك أن تتعامل معها باهتمام وعناية ، أما الثانى فله وجهة فقط ، أى أنه لا يفعل شيئاً سوى الدفاع (عمال على بطال) عن النظام ، بأخطائه وبلاويه ، ظناً منه أنه يخدمه ويخدم مصالحه ، بينما هو فى الحقيقة يضره ضراً لا راد له . وإذا ما تغير هذا النظام ، أقترح على " العهد الجديد " أن يقيم فى ميدان التحرير ، نصباً تذكارياً لسمير إياه ، ويكتب تحته بخط واضح : **هنا يقف تمثال الشخص الذى استطاع بقلمه وحده أن يهد نظاماً بأكمله** . . ولله فى خلقه شئون ! .

الحوار مع " **مكرم محمد أحمد** " ، لم يكن – كما اجتهدت بعض الصحف – مفاوضات للتهدئة بين حركة " **كفايه** " والحكومة ، فلا هو أدَّعى ذلك ، ولا نحن استنتجنا شيئاً من هذا . لقد طلب الحوار لمحاولة الفهم ، دون وعد – حتى – بالكتابة ، وقبلنا الدعوة لأننا أصحاب قضية نريد أن تكون واضحة للجميع ، ولسنا طلاب مغانم شخصية نتكلكل عليها ونحميها من الأنظار ، ولم يغب عن بالنا للحظة من هو " **مكرم محمد أحمد** " وما هى طبيعة علاقته بالنظام ، وقبلنا الحوار لأن حركة " **كفايه** " ليس لديها ما تخفيه . . فأفكارها معلنة ، ومطالبها منشورة وأسماء أعضائها متاحة ، وأنشطتها علنية ، وتمويلها المحدود مصادره مذكورة وتتلى فى كل اجتماع . . وربما يكون هذا الأمر هو أحد أسرار قدرتها وحيويتها ، وهو ما اعترف به " **مكرم** " فى مقاله ، إذ ذكر بنص الكلمات : " **إننى لا استخف بأحد فبين هؤلاء شخوص يتمتعون بحس وطنى ، ويرفضون كل مشروعات التدخل الأجنبى ، ويرفضون أى تمويل خارجى** " ، وهو كلام عاقل ، يرد – موضوعياً – على " **سمير رجب** " ، وكان مكرم فى حواره جاداً ومهذباً ، رغم حدة الخلاف . . والتقينا فى حوار معه على تقدير خطورة اللحظة التى تحياها مصر والمنطقة ، وضرورة السعى لتجنيبها أخطار الفوضى وما يحيط بها من

مؤامرات ، غير أننا – أيضاً – اختلفنا على الكثير بعد ذلك ، وأهم ما اختلفنا حوله ، هذه النقاط :

أولاً : إصرار الأستاذ " **مكرم** " على أن حركة " **كفايه** " ، هى حركة نخبة لم تفلح فى ضم الجماهير إليها ، وفى مقاله ذكر أنها : " **تخرج للتظاهر دون أن يعترضها أحد ، وتعود – كما ذهبت – دون أن تحقق كسباً جماهيرياً يذكر !!** " .

ولقد رددنا على هذه المزاعم رداً تفصيلياً فى اللقاء ، ولكن يكفينا هنا أن نشير إلى تناقض الأستاذ " **مكرم** " فى كلامه ، فطوال حديثه معنا لم يتوقف عن الإشارة إلى أن حركة " **كفاية** " ، " **سببت قلقاً فى كل بيت** " ، بما طرحته من أفكار وأعلنته من مواقف ، وقد ذكرنا له : **هل يمكن لحركة – " سببت قلقاً لكل بيت " كما يقول ، أن تكون بلا تأثير فى الجماهير كما يذكر ؟! . . ثم وإذا كانت هذه الحركة بلا تاثير ، فلماذا الاهتمام الفائق بها فى كل المواقع ؟! وسط الطلاب وأساتذة الجامعات والمثقفين والعمال والفلاحين والمواطنين ، داخل كل محافظات مصر وأركانها ، بل وخارجها أيضاً ، حيث حركت " كفاية " البركة الآسنة ، وأعادت الحيوية للشارع المصرى ، واطلقت مبادرات شعبية عاتية حتى فى دول عربية أخرى (مثل حركة خلاص فى ليبيا ، وغيرها) ، ثم هل صحيح أن " الحركة خرجت دون أن يعترضها أحد " ؟! كمكا يقول الأستاذ مكرم ، أم أن الصحيح أن البلد أغلقت – صباح المظاهرة – بجحافل الأمن المركزى المدججة بأحدث الأسلحة ، وأن وزارة الداخلية أعلنت منع كافة المظاهرات وهددت باعتقال قادة " كفاية " وتطبيق قانون الطوارئ فى مواجهتهم ، كما أنذرهم اللواء نبيل العزبى مدير أمن القاهرة ، ولكنهم رفضوا الإمتثال لهذا الأمر ، وأصروا على التظاهر السلمى باعتباره حقاً دستورياً أصيلاً وليس منحة من النظام ؟! .**

وعلى العموم أحيل الأستاذ " **مكرم** " إلى ما كتبه الكاتب الصحفى الأمريكى " وليم سافير " وترجمته " **جريدة العربى** " بعنوان : (**صداع " كفاية " فى رأس النظام المصرى ، ترجمة : جمال عصام الدين ، ٢٠٠٥/٤/١٧) ، حيث وصف الأمر بدقة " حيث تقدم رجل يرتدى بدلة ويحيطه عدد من الجنرالات بوزارة الداخلية ، وأخذ يصيح بشدة فى وجه المتظاهرين صاح الرجل : أنا نبيل العزبى مدير أمن القاهرة . . وعلى الجميع الانصراف من هذا المكان فى الحال وإلا سيتعرض الجميع للقبض عليهم ، إلاّ أن المتظاهرين أبدوا روحاً عالية من المقاومة والثبات ، مما أدى بعد عدة دقائق إلى حالة من الهرج والتدافع والصياح ، لأن رجال الأمن قاموا بدفع مقطورة داخل مجموعة المتظاهرين فى محاولة لإجبارهم على التفرق والانصراف . هذا المشهد – كما يقول سافير – لمحة من الحرب التى يموج بها الآن الشارع المصرى ، بين بظام حكم**

يستجيب للإصلاح ببطء متناه ، وبين قوى سياسية صاعدة تطالب بإصلاحات جذرية وسريعة ، ومن هذه القوى التى بزعت على الساحة ، كما أشار تقرير " شبكة الأخبار الأمريكية " ، حركة " كفاية " ، " التى أصبح اسمها على كل لسان ناشط سياسى فى العالم العربى الآن . . لقد جذبت أول مظاهرة نظمتها هذه الحركة فى ١٢ ديسمبر الماضى اهتمام ونظر العالم أجمع ، وأكدت أنها شئ جديد تماماً . . ومنذ هذه المظاهرة ، وحوالى ست مظاهرات أخرى ، نظمتها الحركة يمكن القول أنها تحولت إلى صداع فى رأس نظام الرئيس حسنى مبارك " .

ولو كلف الأستاذ " **مكرم** " نفسه عناء النزول إلى الشارع وقت مظاهرات " **كفايه** " مثلما فعل المراسل الأجنبى ، لعرف أن ما يحول دون اشتراك الجماهير (كما يتمنى !!) هو رعب قوات الأمن التى تحيل القاهرة إلى ساحة حرب كما رأى الجميع ، ساحة حرب تحتاج لأشخاص من طراز خاص ، فدائيون قادرون على احتمال التكلفة الباهظة لنيل الحرية ، ودفع ثمن المبادرة الشجاعة ، التى نجحت – على عكس ما يقوله " **مكرم محمد أحمد** " تماماً ، لا فى أن تصل إلى الجماهير وحسب ، وإنما كذلك فى أن تصبح " صداعاً " " لا يعالج فى رأس النظام " كما وصف بحق الكاتب الأمريكى .

ثانياً : ومن نافل القول ، بالطبع إن نقطة الخلاف الأساسية مع مكرم محمد أحمد هو الموقف من النظام الذى يدين له مكرم بالولاء ، فبينما ترى حركة " **كفاية** " أن هذا النظام شاخ وتيبست مفاصله ، وأصبح فاسداً ومفسداً ، وأن الأمل الوحيد لإخراج مصر من مأزقها الخطير الراهن هو الإنجاز الفورى لحزمة من المطالب الديمقراطية التى لا تنفصل : " **إلغاء حالة الطوارئ – إلغاء ترسانة القوانين المعادية للحريات – إطلاق حق تكوين الأحزاب والجمعيات والنقابات – إطلاق حريات التعبير والنشر والتظاهر والإضراب السلميين . . الخ**) ، باعتباره المدخل الوحيد ، والضرورى ، لإعادة الاعتبار للمواطن المصرى ، حتى يمكن للوطن أن يستعيد عافيته ويواجه التحديدات الهائلة التى تتهدده : **داخلياً** : الفقر – التخلف – الجوع – البطالة – تدنى مستوى التعليم والصحة والخدمات . .إلخ ، **وخارجياً** : التهديدات الأمريكية بابتلاع المنطقة وإعادة رسم خرائطها ، التهديدات الصهيونية – فجوة التخلف . . الخ . . أصّر " **مكرم محمد أحمد** " على أن المناسب لمصر هو " التغيير بالحتة ! " أى رويداً رويداً ، مادة مادة ، سنة سنة ، وبواسطة نفس الأشخاص والمؤسسات والأشخاص ، وفى ظل ذات الظروف التى قادت مصر إلى تخوم الكارثة ، على النحو الذى يعاينه الجميع الآن .

ثالثاً : وأما حديث الأستاذ " **مكرم محمد أحمد** " الترويعى عن " **مخاطر تخلى الرئيس عن مهامه لأحد لم نعرفه ، أو لغير أحد ، كى تعم الفوضى** " ، كما ذكر فى

مقاله ، فأمر عجيب للغاية ، ويجعلنا نتسائل : أليس الرئيس بشراً مثلناً ومثل كل الناس ، يطاله – أطال الله فى عمره – ما يطالهم من مرض ورحيل كما يرحل البشر منذ آدم حتى الآن ؟! فإن حدث – لا قدر الله – هذا . . هل ستعم الفوضى ويحل الخراب بالبلاد ! وأى نظام ذلك ، وأى دولة تلك ، التى يرتبط مصيرها بمصير فرد واحد (من ٧٢ مليوناً) ، إن صَحَّ ، وإن مرض مرضت ، وإ تخلى عن موقعه ضاعت ؟! .

نحن مع " **مكرم محمد أحمد** " فى مخاوفه من تصاعد الإرهاب ، وفى رغبتنا بتجنب آثاره المدمرة ، ولكن هل يجب – والحال كذلك – أن نتناسى أن النظام الذى يدافع عنه ، كان – ذات يوم ليس ببعيد – هو صانع هذا " **البعبع** " ومموله وحاميه ، لكى يبطش بخصومه فى الجامعة والمجتمع فى السبعينيات (وكنت واحداً من معاصرى هذه التجربة المُّرة فى جامعة القاهرة) ، وهل يتحتم علينا – خشيةَ فزاعة الإرهاب – أن تتخلى توقنا المشروع للديمقراطية ، وعطش أرضنا " الشراقى " لندى الحرية ، واحتياج بلدنا ومنطقتنا ، الماس ، لنسيم عليل ، نقى ، محرر من ملوثات الاستبداد والديكتاتورية والقهر ، وقمع الروح والبدن والتنكيل بالضعفاء ، وغياب الأمل والإحباط وانكسار النفس ، وتردى الوجود ، وضياع الأمن وغربة الأوطان ؟! . **أسئلة أتمنى من الأستاذ مكرم أن يجيب عنها !!**

* * * * *

بجهد جهيد أكرهت نفسى ، وحمّلتها ما لا تطيق ، وأنا أجبرها على متابعة " **سمير رجب** " على صفحات جريدة الجمهورية ، ظاناً منه – وكل الظن هنا إثم – أنه كاتب . فالكاتب الحقيقى صاحب قضية . صحيح أن " **سمير رجب** " صاحب قضية ، ولكنها قضية شخصية أولاً وأخيراً ، ويعرف أنه والنظام صنوان ، إن اهتز أهتز معه ، وأن مضى انهارت مملكته !! .

ولذلك فمن غير الممكن – عملياً – مناقشة " **رجب** " ، وهو يظن بما فعله أنه يخدم نظامه ويدافع عنه ، ولكن الحقيقة أنه يضربه فى مقتل ، فمن وجهة نظرى ، يكفى أى نظام أن يكون على رأس صحيفة (قومية !!) فيه واحد مثله ، لكى يفقد مشروعيته واحترامه ، وأتذكر هنا أن المرة الوحيدة التى رأيت " **سمير رجب** " فيها ، كان منذ نحو ثمانية أعوام حين رشح نفسه لرئاسة نادى الشمس ، وسار وسط بطانته يدعو الأعضاء لانتخابه . يومها أصدر منافسوه نشرة وزعوها على المنتخبين ، احتوت صور فواتير بناء فيلا خاصة له تحملتها الدار التى يرأس مجلس إدارتها ، وهددوا بكشف المستور ، فانسحب " **سمير رجب** " فوراً من المعركة ! .

ولنتأمل فى بعض ما كتبه السيد رجب ، واختلقه ، فهو يصف مظاهرات حركة " **كفاية** " السلمية ، الصامتة ، التى يقف فيها أعضاء الحركة حاملين لافتات تحتوى مطالبهم المشروعة ، ومن ضمنهم أساتذة أجلاء أفاضل ، من أبرز الرموز الوطنية والفكرية والسياسية فى بلادنا (**مثل الدكتور عبد الوهاب المسيرى ، والأستاذ أحمد نبيل الهلالى ، والدكتور محمد أبو الغار ، وكثيرون غيرهم**) ، فيقول ناعتاً إياهم بـ " **المهيجين** " الذين يحركون " مظاهرات التخريب وتدمير المنشآت العامة والخاصة ، وتهديد المواطنين " . . الخ .

والحقيقة أن هذا الوصف الكاذب أبلغ دليل على (نزاهة) " **سمير رجب** " وأقر انه ، فهو وحده – دوناً عن الملايين الذين تابعوا هذه المظاهرات على شاشات التليفزيون (الخارجية بالطبع !) – الذى رأى عمليات التخريب والتدمير والتهديد ، لأنه ابن عم زرقاء اليمامة ! ، أما أجهزة الأمن المصرية والدولة بجلالة قدرها – فقد عميت عما رآه السيد " **رجب** " ، وكذلك عميت بصائر الكون كله !! .

و" **سمير رجب** " شديد الاغتياظ لما رآه الآخرون علامة مضيئة على تسامى الشعور الوطنى المصرى ، لحظة الخطر ، فهو القائل : " **على أى أساس يجتمع المسيحى مع عضو جماعة الإخوان المسلمين المنحلة ، مع الشيوعى الذى كان وما زال يدين بمبادئ كارل ماركس التى عفى عليها الزمن . . الخ " .**

فمن حيث المبدأ المسلمون والمسيحيون واليساريون والقوميون والإسلاميون والليبراليون ، فى النهاية ، فى هذا الوطن ، أمه واحدة ، تجمعهم أرض واحدة وتظلهم سماء واحدة ، ويعترف الدستور للجميع بحق المواطنة ، إلا إذا كان للسيد رب رأى آخر ، **ومن هنا فما الضير فى أن يلتقى الجميع تحت الراية الوطنية** ، وقد هاجم رجب فى مقال سابق اختيار مسيحى مصرى ، وهو الأستاذ " **جورج اسحق** " منسقاً للحركة ، ولن أرد على هذا إلا بأن أحيله لقراءة مقال الأخ والصديق وزميل حركة " **كفاية** " " **المهندس أبو العلا ماضى** " ، وكيل مؤسسى حزب الوسط ، فى عدد الدستور الماضى ، وعنوانه : " **لماذا منسق حركة** " **كفاية** " **مسيحى ؟!** " . . وأشير هنا إلى أن الانتماء لحركة " **كفايه** " هو انتماء فردى : لا أحزاب ولا جمعيات ولا مؤسسات ، ولا تميز الحركة بين طرف وآخر أو دين وآخر ، وهذه علاقة نضج احترمها الجميع ، وقدروا مضمونها .

أما التهمة السخيفة بأن حركة " **كفاية** " توجه بـ " **الريموت كنترول** " من الخارج ، وأنها تتحرك بتوجيه الصحافة الأمريكية وافتتاحياتها ، فهو أمر أتفه من أن يرد عليه ، ووسيلة مستهلكة لتشويه الخصوم السياسية كشفها الشعب المصرى مبكراً ، ولم تعد

تنطلى على أحد ، ولا عاد يقام لها أى اعتبار ، وحتى حينما صرح " **الرئيس مبارك** " لجريدة " **فيجارو** " الفرنسية بأن حركة " **كفاية** " " **جاءت من الخارج** " ، لم يأخذ أحد هذا الرأى على محمل الجد ، لأن كل عناصر " **كفاية** " وقياداتها أسماء معروفة كالشمس ، وكلهم – بدون استثناء – من مناضلى العمل الوطنى والقومى والأسمى ، ومؤسسى كل جماعات مقاومة الصهيونية والتطبيع مع العدو الصهيونى والعدوان الأمريكى على شعوبنا ، ومن نشطاء دعم الانتفاضة الفلسطينية والمقاومة العراقية ، وشاركوا فى تنظيم كل جهود مقاومة الاحتلال الأمريكى للعراق ، وآخرها مؤتمر " **الحملة الدولية ضد الاحتلال الأمريكى والصهيونى** " ، الثالث ، الذى عقد بالقاهرة أواخر شهر مارس الماضى ، وحضره أكثر من ١٠٠٠ مشارك ، منهم ما لا يقل عن مائتى ضيف عربى وأجنبى ، تحت شعار " **مقاومة العدوان الأمريكى الصهيونى على العراق وفلسطين** " . . ولا أعتقد أن السيد " **سمير رجب** " قد سمع عنه ، فمشاغله أكبر من مقاومة الاحتلال الأمريكى والصهيونى ، واهتماماته (أوسع !) .

ثم ما العيب فى أن تضم الحركة مواطنين من الأخوان المسلمين بالتحديد (وهم أفراد محدودين فى كل حال) ، إذا كانت الدولة ذاتها تتفاوض معهم كل لحظة ؟! وراجع يا سيد " **سمير** " مانشيت " **المصرى اليوم** " ، (تاريخ ٢٠٠٥/٤/١٦) ، الذى يقول : " **تفاصيل المفاوضات بين الأمن و " الإخوان " : الحكومة تطالب بالتهدئة . . ورفض الضغوط الخارجية . . وعدم التعاون مع " كفايه " !!** " . فان كان التعامل مع الاخوان جريمة ، فلماذا تقترفها الحكومة ؟! وإذا كانت حلالاً فلماذا يستشاط غضباً مستر " **رجب** " !!.

وعلى العموم ، وحتى لا أغم نفس القارئ ، استسميحه عذراً فى أن أقف عند هذا الحد ، فى الرد على " **سمير رجب** " . . . وليسامحنى الله على ما اقترفته فى حق الجمهور من انجرارى إلى هذا الفعل المخل ، وأعاهدهم ألا أعود إلى هذه المعصية مطلقاً ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ، وأدعو له فى النهاية : " **اللهم يا قادر أصبه بصداع " " كفاية " الذى لا يخرج من رأسه ، وأس النظام ، أبداً !! ، آمين !!!** .

١٧ ـ حركة " كفايه "
ترد على أكاذيب الخارجية الأمريكية *

التقرير الذى نشر عرضاً له ، الأستاذ محمود بكرى ، فى عدد جريدة الأسبوع ، الصادر يوم ٢٥ إبريل الماضى) ، والذى أعَدهُ أحد كبار مستشارى الخارجية الأمريكية ، المدعو " ألبرت أنيوراس " ، حول تقييم الأوضاع السياسية فى مصر ، راسماً ، من وجهه نظر واضعية المفترضين – رؤيتهم للحركة المصرية من أجل التغيير / كفايه " ، وللإسلاميين ولاحتجاجات الطلاب الجامعيين وأساتذتهم فى مصر ، نموذج عبقرى لعجز الإدارة الأمريكية عن فهم دوافع الحركات الوطنية والقومية فى عالمنا العربى ، وللسذاجة فى القياس ، ولوهم التصور أنهم – بملايينهم – قادرين على شراء الذمم ، والأعراض ، ومثال لضحالة الوعى والإدراك ، الأمر الذى قادهم ، ويقودهم ، وسيقودهم ، حتماً ، إلى تخبطات دائمة ، وصدامات عاتية مع قوى الشعوب ، ويورطهم دائماً فى مستنقعات دامية لا منجاة منها . . لعل العراق ليس آخرها ، كما لم تكن فيتنام ، بالأمس القريب ، حالة خاصة فى سياقها .

ويمتلئ هذا التقرير الملفق الذى صاغه " **الخواجة أنيوارس** " ، بعد أن " **عمّر الطاسة** " وانطلق فى تخاريفه وأحلام يقظته ، بالعشرات من الأكاذيب والاختلاقات ، بحيث يتعذر بالفعل إيجاد حقيقة واحدة فيه تخضع للاختبار ، ابتداء من ادعائه أن " **حركة كفايه** " قد حركت أنصارها فى الخارج ، وعناصرها ومجموعات المتعاطفين معها ، ومنهم " **جبهة إنقاذ مصر** " التى أعلن عن تكونيها بلندن منذ فترة وجيزة ، بهدف مخاطبة المسئولين الأمريكيين والغربيين من أجل تكوين جبهه مؤثرة من أعضاء الكونجرس والخبراء الأمريكيين وصناع القرار ، وبالتعاون مع (وشوف إزاى !؟!) مجموعات الضغط اليهودية ، وعناصر أخرى غير مصرية ، وأيضاً بيقين الحركة وأنصارها ، المزعوم ، فى صدق دعاوى السيد الأعظم ، خاقان البحرين والأرضين ، وسيد البيت الأبيض الأمريكى ، " **المستر جورج بوش الأضغر** " ، الذى " **قرر أن يعمل بإخلاص من أجل نشر الديمقراطية فى مصر !!** " .

ويستمر الخواجة إياه فى عرض تخاريفه ، فيّدعى أن هناك خططاً تنسيقية بين عناصر " **كفاية** " فى الداخل والخارج ، وبينها وبين الجهات الأمريكية (وطبعاً فى

* جريدة " الأسبوع " ، ٢٣ مايو ٢٠٠٥ .

مقدمتها وكالة المخابرات المركزية الأمريكية . . " حتة واحدة ! ") ، لإنفاق عشرات الملايين من الدولارات (الخضراء) التى رُصدت من أجل شحذ الهمم الديمقراطية فى بلادنا ، (٨٠ مليون دولار أول دفعة ، أى نحو ٥٠٠ مليون جنيه مصرى ، يا بلاش !) ، ولا ينسى التقريرة (بالمرّة)أن يتحفنا بإشارة (ذات أمارة) إلى أن تحركات طلاب الجامعة والإسلاميين – وبالطبع حركة " **كفايه** " – تأتى فى نطاق " خطة الـ " سى – آى – إيه " – المخابرات المركزية الأمريكية يعنى – العبقرية بالطبع ! ، والتى ترى أن " **نشر الديمقراطية فى العالم العربى ، وخاصة فى مصر " لابد أن يبدأ من أسفل إلى أعلى !** " وهو تطور بالغ الأهمية ، حيث كنّا ، وكانت الست (C.I.A.) ، فى الماضى ، نظن أن التغيير الأحسن ، يأتى من " **الجوانب إلى جوه** " أو " **من فوق لتحت** " . . والله أعلم ! .

والحقيقة أنه بعد أن استهلكت قدرتى على الضحك مع الأخ " **سمير رجب** " وهطرشته " المستمرة ، على صفحات جرائد " **الجمهورية** " و " **مايو** " وأخرى ما أنزل الله بها من سلطان ، والتهجم على " **كفايه** " وعناصرها وأنشطتها ، لم يعد بى قدرة مجددة على الضحك من كل هذا الكلام " الأهبل " الذى لو صح بالفعل أن قائله بروفسير أمريكى ، ومستشار أيضاً ، لخارجية أكبر إمبراطورية التاريخ ، لجعلنى على يقين من أنها – بإذن واحد أحد – أى الإمبراطورية الأمريكية ، سيحل عليها ما حل على غيرها قبل صياح الديك ، من تفكك وانهيار وتشرد ولوعة ، فلا شك أنها وقعت ضحية نصابين مصريين ظرفاء ، من بتوع الثلاث ورقات ، أقنعوهم أنهم وكلاء حركة " **كفايه** " فى بلاد تركب الأفيال ، ولعبوا على عقولهم الساذجة حتى يلهفوا الكام مليون دولار ، وبعدها " **ابقوا سلموا لهم على الترماى** " ، كما يقول أبناء البلد ! .

- **حركة كفاية امتداد لتقاليد النضال الوطنى :**

وبعيداً عن هذه " التخاريف الأمريكانى ، أود – كعضو مؤسس فى " **الحركة المصرية من أجل التغيير" (كفايه)** – أن أؤكد – عن يقين كامل – أن كل ما احتواه هذا " التقرير " – إن صح إطلاق هذه الصفة عليه ، هو محض اختلاق و " فبركة " ساذجة ، لا تنطلى على أحد ، والهدف الأساسى منها الإيحاء بأن إدارة الولايات المتحدة ، وثروتها ، هما اللذان يكمنان خلف كل مطلب للحرية فى العالم ، والعالم العربى بالأساس ، ومصر على وجه التحديد ، وهذا أمر كاذب جملة وتفصيلاً ، فتطلع الشعب المصرى للحرية قديم ، ومستمر ، ومتراكم ، منذ أن أطلق الزعيم " **أحمد عرابى** " ، صيحته الخالدة : " **لقد ولدتنا أمهاتنا أحراراً ، ولن نورث أو نستعبد** " ، عام ١٨٨٢ ، وقبلها كان لدينا برلمان استطاع نوابه ، بعد فترة وجيزة أن يقفوا بقوة معلنين :

" **نحن نواب الأمة المصرية** " فى وجه الذين أرادوهم " شخاشيخ " للمنظرة أو التباهى ، وبعدها كانت صيحات الشعب المصرى فى مظاهراته الحاشدة ، خلال وقائع ثورة ١٩١٩ تهتف من أجل " **الاستقلال والدستور** " ، وعياً بالترابط الجدلي بين قضيتى الحرية : حرية الوطن وحرية المواطن . . كما أن تاريخ هبّات الشباب المصرى : ١٩٣٥ – ١٩٤٦ – ١٩٧٢ ، والشهداء الذين سقوا بدمهم الطاهر أرض هذا الوطن ، كانوا يفتدون حرية الشعب والبلاد . . فالإدعاء بأن المصريين خرجوا من أجل الحرية ، استجابة لتوجهات السيد بوش " **والست كونداليزا** " ، هو – إذن محض إدعاء ووهم ، والمصدقون به مخدوعون إلى أقصى درجة .

- **حركة كفاية – من حيث المبدأ – ضد أى تمويل أجنبى للعمل الوطنى :**

أما بخصوص حركة " **كفايه** " على وجه التحديد ، فقد كان السبب الرئيسى لتكوينها هو شعور مؤسسيها . بهشاشة الممانعة العربية للعدوان الأمريكى – الصهيونى ومخاطر استمرار هذه الحالة على الأمن القومى والوطنى ، ولنتذكر أن عنوان البيان التأسيسى لحركة " **كفايه** " الموجه إلى الأمة هو " **مواجهة الغزو الأمريكية والصهيونى والتدخل الأجنبى سبيله الإصلاح الشامل وتداول السلطة** " ، فوعيها بأهمية الديمقراطية والحرية كوسيلة وحيدة لإعادة بناء الذات ، وكمدخل لتمتين قوة الأمة ، فى مواجهة المؤتمرات الخارجية والتفكك والموات الداخلى ، واضح ، ولا مجال للمزايدة عليه ، ولهذا كان طبيعياً أن ترفض الحركة " قبول أى تمويل خارجى لأنشطتها ، وتعتبر هذا الأمر شديد الخطورة والضرر ، وتعتمد اعتماداً كلياً على مصادر التمويل الذاتية فى تغطية تكاليف كافة أنشطتها ، وتعلن فى كل مؤتمراتها – وبشفافية مطلقة – مصروفاتها ، على كل أعضائها " ، وهو أمر معلن فى بيانها ، بتاريخ ١٤ مارس الماضى ، والصادر تعقيباً على واقعة توزيع السفير الأمريكى مليون دولار على ست من جمعيات المجتمع المدنى " الصديقة " ! . . وهذا الموقف ينسحب أيضاً على موقف الحركة من الدولة ، التى تمثل أكبر جهه ممولة من الخارج ! .

ولهذا فنحن لسنا فى حاجة للتأكيد على أن حركة " **كفايه** " لم تسع لإجراء اتصالات مع أى نوع ، مع الإدارة الأمريكية أو غيرها ، لا داخل مصر ولا خارجها ، ، وهى لم تفوض أحداً – على وجه القطع – بالتحدث باسمها أو نيابة عنها فى الخارج ، أو توجهه لإجراء أيه مداولات مع أى جهه أجنبية ، وبالذات أمريكية ، ذلك أننا نؤمن ، كما جاء فى نفس البيان بأن " **النضال من أجل الديمقراطية ، هو قضية تعتمد فى الأساس على جهود المناضلين المصريين وتضحياتهم ، وهى ليست منحه من طرف محلى أو أجنبى بأى صورة من الصور** " ، وكذلك لأن الحركة ترى أن " **الاستبداد السياسى المحلى ،**

والعدوان الاستعمارى الخارجى ، هما وجهان لعملة واحدة ، لايصح النضال ضد أى طرف بمعزل عن الطرف الآخر ، وهذه الرؤية تميز حركة " كفايه " ، تمييزاً كاملاً ، عن كل الحركات السياسية التى تندرج تحت جدول أعمال الولايات المتحدة الأمريكية والعدو الصهيونى فى العالم ن للهيمنة على مصادره والتحكم فى شئونه .

- **الموقف من " جبهة إنقاذ مصر "**

وإذا كنا – فى حركة " **كفايه** " – نعترف بالحق الطبيعى ، لكل مواطن مصرى ، داخل مصر أو خارجها فى الاهتمام بشئون وطنه وقضاياه ، إلا أننا أيضاً نؤمن بأننا لسنا أوصياء على ملايين المصريين خارج الوطن ولا داخله ، ونحن – ورحم الله امرء عرف قدر نفسه – قد حددنا دورنا بالعمل داخل مصر أولاً وأخيراً ، ولذا لم نسع أبداً لمد أنشطتنا إلى الخارج ، وحينما أعلن عن تكوين ما يسمى بـ " **جبهة إنقاذ مصر** " عرفنا بالنبأ من الصحف – كغيرنا – وسارعنا بتحديد موقفنا من هذا التطور على لسان المنسق للحركة ، الأستاذ " **جورج اسحق** " الذى أعلن نفى الحركة المصرية من أجل التغيير " **كفايه** " وجود أى علاقة لها بما يسمى " **جبهة إنقاذ مصر** " ، التى شكلها مصريون معارضون فى أوروبا ، مؤكدين على أن الحركة المصرية من أجل التغيير " **حركة وطنية داخلية** " ، **هدفها العمل من الداخل وليس من الخارج . لأن من يراهن على الخارج هو الخاسر الوحيد** (جريدة الشرق الأوسط ، ٢٠٠٥/٤/٦) .

وأظن بعد هذا كله ، فإن موقف حركة كفايه من القضايا الثلاث المطروحة : الاتصال بالأمريكيين والتنسيق معهم ، وتلقى أية تمويلات خارجية والعلاقة مع " جبهة إنقاذ مصر " واضح ، ولا يشوبه أى التباس .

بقى أن نشكر الأستاذ " **محمود بكرى** " على تحسبه ، فى صدر ونهاية مقاله ، من أكاذيب التقارير الأمريكية ، وهو القائل : " **نحن لم نتعود من الأمريكان سوى الأكاذيب الطائشة والاتهامات الباطلة ، وبالتالى فإن ما تقوله لا يمكن اتخاذه قرينة أو دليلاً ضد أى جهه أياً كانت** " . والأهم من كل ما تقدم – فى ظنى – أن تتكاتف كل الإرادات الوطنية الطامحة لحماية الوطن وتقدم الأمة ، من أجل شق طريق جديد لحرية الشعب المصرى ، وبناء مستقبل حقيقى لملايينه التى تجاوزت السبعين ، فهذا السبيل وحده هو الذى يفتح بوابات الأمل أمام الوطن العربى ، ويهيئ الشروط الموضوعية لنهضة جديدة ، تنقذنا مما يحيط بنا من تهديدات ، وتضعنا على مسار الرقى والتقدم .

١٨ - عن الظواهرى .. ومظاهرات " كفايه " وانفجارات لندن ، وشرم الشيخ ! *

شاركت منذ نحو شهر فى فضائية " الجزيرة " ، مع المحامى والناشط الإسلامى الأستاذ منتصر الزيات ، وزميل لبنانى آخر ، فى التعليق على شريط تليفزيونى ، بثته القناة ، تضمَّن حديثاً موجهاً من (الشيخ) أيمن الظواهرى ، نائب زعيم تنظيم " القاعدة " المعروف (الشيخ) أسامة بن لادن ، وجهه إلى الجماهير المصرية والعربية (والإسلامية بالطبع) ، بشأن التطورات السياسية العاصفة ، التى تمر بها المنطقة فى الفترة الأخيرة .

فقد شاء " **الظواهرى** " ، وربما " **بن لادن** " من خلفه ، ألاّ تمر الوقائع التى شهدتها مصر ، وبلدان أخرى فى منطقتنا ، وعكست حراكاً سياسياً واسع النطاق ، دون أن يدلى بدلوه فى مغزى وتوجهات هذه الأحداث ، ودون أن يرسل " توجيهاته " المباشرة حولها ، عبر فضائية " الجزيرة " التى تدخل كل بيت ، وتصل إلى كل صاحب فكر أو رأى ، من خلال برنامج " وراء الخبر " ، الذى قدمه المذيع اللامع ، " **د. فيصل القاسم** " ، مساء يوم ٢٠٠٥/٦/١٥ .

وكالعادة ، فقد اتخذت كلمات " الشيخ الظاهرى " سمت " الفتوى " فى مبناها وطريقة عرضها ، وجهها وهو جالسٌ على الأرض ، يرتدى الزى الأفغانى التقليدى ، وعلى مقربة منه " الكلاشينكوف " الشهير ، وصُلب الفتوى الظواهرية ينصب على طريقة النضال الديمقراطى فى الشارع المصرى والعربى ، الذى شهد موجة من المظاهرات ، عمت أركان دول عديدة ، عربية وإسلامية ، مؤخراً ، وعلى رأسها مصر ، بدأته " الحركة المصرية من أجل التغيير " ، التى انتشر شعارها " كفايه " انتشار النار فى الهشيم ، وعَبَرَ الحدود والسدود إلى العالم أجمع ، معبراً عن أحلام وأشواق الشعب المصرى للتحرر من الاستبداد ، ولبناء مجتمع المواطنة واحترام الإنسان والسيادة الحقيقية للقانون ، ولوضع حد لحكم الفرد ، ولتوريث السلطة والثروة ، على النحو الذى عهدناه فى منطقتنا دون كل بقاع العالم .

---

* جريدة " **المصرى اليوم** " ، ٢٠٠٥/٧/٢٦ .

" الشيخ الظواهرى " لم يعجبه ، طريقتنا فى النضال السلمى من أجل تغيير أوطاننا ، ودفعها للعبور إلى المستقبل ، عبر اجتياز " عتبة " الديمقراطية والحريات ، وذكر الظواهرى ما نصه أن " **طرد قوات الصليبيين الغازية واليهود من ديار الإسلام لن يتم فقط بالمظاهرات ، وبيح الحناجر فى الشوارع لن يتم الإصلاح** " ، إن الحل – من وجهة نظر " الظواهرى " – محدد وقاطع : " **لن يتم الإصلاح ، ولن يتم طرد الغزاة من بلاد الإسلام ، إلا بالقتال فى سبيل الله ، قال تعالى : " وقاتلوهم حتى لا تكون فتنة ويكون الدين لله** " .

لا يميز " الظواهرى " ، من مكمنه فى أعماق جبال أفغانستان ، بين مواجهة محتل ، يجوز فى ظروف تاريخية محددة ، بل ويتوجب ، حمل السلاح فى مواجهته ، وبين النضال الديمقراطى السلمى لإنتزاع مكاسب ديمقراطية فى مواجهة أنظمة الاستبداد والقهر ، كما لا يقبل أى تراجع تكتيكى تحتمه ظروف قاهرة ، مثل التى يعايشها أبناء الشعب الفلسطينى فى مواجهة الاحتلال الصهيونى الهمجى ، قد تدفعهم إلى القبول بهدنة مؤقتة ، " استراحة محارب " ، من أجل إعادة ترتيب الصفوف ، وتنظيم القوى ، استعداداً لجولة شرسة أخرى من جولات الصراع .

فالشيخ " الظواهرى " ، فى الشريط الذى عرضته قناة " الجزيرة " الفضائية ، قبل أن تطلب تعليقنا عليه ، أعلن إدانته لطريقة النضال السياسى السلمى الذى يتمثل فى المظاهرات وأشكال التحرك الجماهيرى ، باعتبارها تحصيل حاصل ، مؤكداً ألاّ طريق لمواجهة الحكام المستبدين والقوى الصليبية (الولايات المتحدة والغرب) سوى طريق " الجهاد " ، و " طريق الجهاد " هنا مقصود به استخدام العنف الفردى ، واللجوء إلى السلاح والمتفجرات ، فى مواجهة الأنظمة الديكتاتورية .

وقد انصبت مداخلتى ومداخلة الزميل اللبنانى ، على تفنيد هذه الدعوة الخطيرة ، التى تحتقر العمل السياسى والنضال الديمقراطى ، وتمجد فى المقابل أعمال العنف والإرهاب ، ولا ترى قيمة لأى شكل من أشكال الفعل سوى لحمل السلاح ، (عمّال على بطّال !) ، دون أدنى اهتمام بدراسة الظروف الموضوعية ، ومستوى الوعى والتنظيم لدى الشعب ، أو موازين القوى مع الخصم ، أو الحالة النفسية للناس ، ومدى استعدادهم لحمل السلاح . .ألخ ألخ .

وأشرت فى كلمتى إلى أن حركة " كفايه " ، وغيرها من الحركات السياسية والأحزاب والقوى فى مصر ، قد حسموا خيارهم باتجاه النضال السلمى ، باعتباره شكل الكفاح المناسب لهم فى بلادنا الآن ، وأن هذا الأسلوب بدأ يؤتى ثماره فيما نراه من انضمام قطاعات عديدة من المواطنين إلى الحركات المطالبة بالتغيير : وسط القضاه

والشباب وأساتذة الجامعات والصحفيين والأدباء والفنانين والأطباء ، . . . وغيرهم ، في مدة زمنية قصيرة للغاية ، وهو ما يشير إلى أن هذا الطريق يكتسب أنصاراً كثيرين يوماً بعد يوم ، كما أشرت إلى أن **طريق الإرهاب** قد جُرب في مصر ، في التسعينات ، ولم ينجم عنه سوى الموت والخراب والدم والعذاب ، ولم يؤد إلاّ إلى تدعيم توجهات النظام الاستبدادية ، ومنحها الذرائع لمد حالة الطوارئ ، حتى الآن ، بحجة " **محاربة الإرهاب** " ، كما قواها في مواجهة المطالبين بالحرية ، ودعم سعيها لحكم البلاد بالحديد والنار ، تحت زعم الزود عن " **الاستقرار** " ، وغيرها من المبررات الكاذبة .

وقلت في ردى أننا : " جربنا لأكثر من عقد من السنين استخدام العنف والصدامات الدامية بين جهاز الدولة والتيارات الجهادية الإسلامية ، وأدى هذا الأمر إلى مجازر دفع الشعب البسيط ثمنها ، وأثرت تأثيراً سلبياً جداً على الأوضاع الاقتصادية للبلاد ، ولذلك فإن خيارنا في النضال هو الخيار السلمي ، وإن الحراك السياسي الذى يشهده المجتمع المصري طوال الشهور الأخيرة ، يشير إلى أن هناك بالفعل استجابات شعبية لنداءات الديمقراطية وشعارات القوى الديمقراطية التي تطالب بالتغيير " .

ورداً على إدعاء الشيخ " الظواهري " أن " الانشغال " بالنضال من أجل " الديمقراطية " يلهي الناس عن مواجهة " القوى الصليبية " ، والمعتدين الأمريكان و " اليهود " ، أشرت إلى أن العكس هو الصحيح ، فالشعوب الخائفة والسجينة لا قبل لها بمجابهة المعتدين ، والمواطن الحر وحده هو الذى يستطيع أن يقاتل دفاعاً عن حرية وطنه ، وبدون حرية التنظيم والتظاهر والتعبير عن الرأى ، لا أمل في تعبئة الجماهير في مواجهة العدو الخارجي ، بأى صورة من الصور .

وأضفتت : إن استمرار النفوذ الأمريكي مربوط بغياب الديمقراطية والحريات ، وغياب الدور الشعبي . فنحن نناضل من أجل إيقاظ الروح الوطنية لدى الجماهير الشعبية ، وإيقاظ وعيها وتنظيم صفوفها حتى تستطيع أن تتصدى للهيمنة الأمريكية والنفوذ الصهيوني والعدوان الأمريكي على بلادنا . لقد هزمنا هزيمة نكراء بسبب استمرار غياب الحريات في الأساس ، ولا يمكن أن نستعيد حريتنا أو حرية أراضينا ، إلا باستعادة حرية مواطنينا في المقام الأول " .

وذكرته أن الديكتاتورية تضعف المناعة الوطنية ، ولو كانت شعوبنا حرة لما أمكن اجتياحها والهيمنة على مقدراتها ، على النحو الذى نراه ، فضلاً عن أن الذين يتصدرون معركة الديمقراطية والتغيير في مصر ، الآن ، والمبادرين على رأس العديد من حركات التغيير ، مثل حركة (كفايه) هم في الأساس ، مؤسسين ، ومساهمين في تأسيس ، أغلب جماعات دعم الشعب الفلسطيني ضد الاحتلال الصهيوني ، ودعم مقاومة الشعب العراقي

فـى مواجهــة الاحـتلال الأمريكــى ، ولجـان مقاومــة " التطبيــع " ومقاطعــة البـضائع والشركات الصهيونية والأمريكية ، على المستويين : المصرى والعربى

لـم تمـض بضعة أسـابيع علـى هذا اللقـاء التليفزيـونى – غيـر المباشـر – مـع أيمـن الظـواهرى ، حتـى روع العـالم باختطـاف وقتـل الـسفير المـصرى فـى العـراق ، وكـذلك بالانفجارات المتتالية التى هزت مدينة لندن وأسفرت عن سقوط نحو ألف قتيـل وجـريح ، ثم بالانفجارات الإرهابية الأخيرة فى شرم الشيخ ، يوم ٢٣ يوليو الماضـى ، والتـى سقط فيها نحو ٨٨ قتيلاً وأكثر من ٢٠٠ جريحاً ، وألحقت خسائر جسيمة بالسياحة والاقتصاد فى مصر ، وأثبت هذا الحادث الرهيب ، كما ذكرت فى ردى السابق الإشارة لـه ، أنـه لـو طبقت فى بلادنا التعليمات الإرهابية للشيخ " الظواهرى " ، المختفى فى جبـال أفغانستان لا يـدرى عـن ظـروف مـصر شـيئاً ، لعـم الـبلاء ، ولـسقط آلاف الأبريـاء ، ضـحايا بـلا جريرة ، دون أن تتقدم حركة المطالبة بالحرية خطوة واحدة للأمام .

لقد أدين هذا المسلك الذى تبناه " **تنظيم القاعدة فى أوروبا** " و " **تنظيم القاعدة فى بلاد الشام وأرض الكنانة** " ، فى العالم كله ، وقدم صورة سيئة لا يمكن الدفاع عنهـا بـأى صـورة مـن الـصور ، عـن الإسـلام و" الجهـاد " ، وأضـر إضـراراً جـسيماً بالمـسلمين المنتشرين فـى أنحـاء العـالم ، وبمـصالحهم ، وسيكون لـه تـأثيرات سلبية متـضاعفة علـى العمل الـشعبى فـى بلادنـا ، وسيسهم فـى تـصعيد وتيرة " الحـرب علـى الإرهـاب " ، ممـا يعنى المزيد من التعقد والتضييق علـى مـصالح وحريـات العـرب والمسلمين ، فـى العـالم أجمع .

وقد أجمعت كل القوى الوطنية والمنادية بالتغيير الديمقراطى ، علـى إدانـة الإرهـاب فـى الـداخل والخـارج ، والتأكيد علـى انتهـاج الأسـلوب الـسلمى فـى التغييـر ، وهـو أمـر صـحيح وحكـيم ، بدونـه ستتحول الـبلاد إلـى سـاحة حـرب أهليـة لا نهايـة لهـا ، وسـيكون ضحيتها فى المقام الأول الشعب وقوى التغيير ، ولمـصلحة القوى الاستبدادية والمعاديـة للحريات ، فى نهاية المطاف .

النضال من أجل الديمقراطية هو نـضال مشروع لكل الشعوب ، وانتهـاج الأسـلوب الـسلمى – مـع عـصر الـسموات المفتوحـة – وسـيلة غيـر قليلـة التـأثير ، إذا أحـسن إدارتها .

أما طريـق العنـف والمـوت والـدمار ، كمـا يبـشرنـا " الظـواهرى " و " بـن لادن " واتباعهما ، فهو طريق الهلاك المحتم والخراب الأكيد .

١٩ - من " جيتو " النخبة
إلى فضاء الشارع المصرى الرحيب ! *

تموج مصر الآن بعدد ملحوظ من الحركات السياسية الفتية ، التى دقت أبواب الجمود الطويل ، المزمن ، بعنف ، وحرَّكت – بقوة – مياة البركة الآسنة الراكدة ، بدأتها " الحركة المصرية من أجل التغيير " التى كانت صيحتها : " كفايه " بمثابة كلمة السر ، انطلقت بعدها "حُمَّى" المطالبة بالتغيير فشملت قطاعات عديدة من المجتمع : " أدباء وفنانون من أجل التغيير " ، " شباب من أجل التغيير " ، " عمال من أجل التغيير " ، " محامون من أجل التغيير " . . ألخ ، فضلاً عن التحركات الضخمة التى شهدتها ، وتشهدها ، أوساط كانت بعيدة – تقليدياً – عن العمل المباشر ، كالقضاه ، وكلها أنشطة تشير – بوضوح – إلى أن فترة " موت السياسة " الطويلة ، فى بلادنا ، انتهت أو كادت ، وأن حراكاً هائلاً قد بدأ فى المجتمع من الصعب منعه أو احتواء نتائجه أو تفريغ شحنته ، كما لو كان يحدث فى الماضى ، وأن حكم مصر – على النحو الذى كانت تحكم به طوال العقود الماضية – لم يعد ممكناً ، مهما كانت الظروف ، وأن البلاد مقدمة على تغيير فعلى ، لأسباب موضوعية لا مجال للتهرب من استحقاقاتها ، مهما حاولت قوى الإعاقة عرقلته أو الوقوف فى طريقه ! .

لكن المُشاهد – حتى الآن – أن أجواء هذه التفاعلات لا زالت أسيرة حدود النخبة المسيَّسة أو المثقفة ، ولم تنفتح على " **الجماهير الغفيرة** " ، بعد ، التى – وحدها – يمكن أن تمنح هذه الحركات قوتها الكاسحة ومصداقيتها الأكيدة ، وهذا أمر طبيعى ومنطقى ، فبعد عقود طويلة من القهر والاستبداد ، وحكم البطش والإذعان ، وغياب القانون وانتهاك حريات المواطنين ، وفى ظل خطة محكمة لتحطيم كل الأشكال التنظيمية التى تستوعب حاجات الناس ومبادراتهم ، وتجَّمع طاقاتهم وقدراتهم (كالنقابات والاتحادات وجمعيات

* جريدة " الصدى " ، ٢٠٠٥/٧/٢٦ .

المجتمع المدنى والأحزاب السياسية والهيئات الفكرية ، وغيرها ، لا يُستغرب تردد الكتل الشعبية فى الالتحاق المباشر بهذه الحركات الوليدة ،خصوصاً وهى تشهد الحشود الأمنية الرهيبة التى تحيط – من كل جانب – بأى محاولة للنزول إلى الشارع ، أو محاولة للتواصل مع الشعب ، ورغم ذلك كله يمكن ملاحظة أن حاجز الخوف الضخم بدأ فى التكسر ، منذ أن هتفت مظاهرة " **كفايه** " الأولى : " **لا للتمديد . . لا للتوريث : كفايه** " ، فى مظاهرة ١٢ ديسمبر الماضى ، أمام دار القضاء العالى ، ومن بعدها بدأت قطرات المطر تهطل على الأرض العطشى ، ولا زالت تنهمر .

غير أن هذا الوضع – فى اعتقادى – وضع مؤقت ، قابل للتبدل ، وبسرعة ، فإصرار الواعى من هذه الحركات الشعبية الجديدة ، وفى مقدمتها حركة " كفايه " على النزول للشارع ، رغم الحصار والصدام مع حشود قوات القمع الضخمة ، وانتقالها إلى طرح مطالب اجتماعية تمس مصائر قطاعات واسعة من الناس ، مثلما حدث فى مظاهرة " **ميدان عابدين** " ، يوم ١٤ يوليو الماضى ، تحت شعار : " **كفايه بطالة** " ، وفى مظاهرتها ، يوم ٢٨ يوليو ، بميدان " **الأوبرا** " ، تحت شعار : " **كفايه فساد** " ، هو أكبر دليل على إدراك هذه الحركات لأهمية الخروج من " جيتو " النخبة المعزول ، إلى " فضاء " الشعب المفتوح ، وهو تعبير حقيقى عن وعى واضح لدى قياديها وكوادرها ، يشير إلى أن المخرج الحقيقى ، والوحيد ، لها ، مما يراد سوقها إليه ، هو تجاوز كل الجدران العازلة بينها وبين الناس ، واستجماع إرادة هذه الحركات على التواصل المستمر مع هموم المجتمع ومشاكل الطبقات الفقيرة والمطحونة فيه ، وهو ما يفتح الباب – واسعاً – أمام ارتباط أكبر بينها وبين الملايين الغفيرة من أبناء الشعب ، إن لم يكن اليوم ، فغداً بالتأكيد ، هذه الملايين التى تأن تحت وطأة البطالة وارتفاع الأسعار والفقر والمرض والمعاناة المستمرة فى كل مناحى الحياة .

أى أن تبنى برنامجاً اجتماعياً ، إضافة إلى المطالب السياسية المشروعة ، يُقرِّب بين هذه الحركات وبين فئات المجتمع وطبقاته المحروقة أو المأزومة ، وهى التى تمثل ما لا يقل عن سبعين مليون من تعداد السكان البالغ نحو اثنين وسبعين مليوناً ، لا يعيش منهم أكثر من مليونين – هم أبناء النخبة المتسلطة والحاكمة – حيث بدون مشاكل ، حياة الرغد والوفرة ، فتنظيم صفوف الفقراء والعاطلين عن العمل والمحرومين من فرص الحياة الإنسانية والفلاحين المطرودين من أرضهم ، وساكنى العشوائيات والمقابر ، وغيرهم ، هو الوسيلة الوحيدة لتجييش صفوف الجماهير

الشعبية فى مواجهة سياسات الاستغلال والإفقار " النيوليبرالية " ، التى لا تخدم – فى نهاية الأمر – سوى مصالح فئات ضيقة نهبت ثروة الوطن ، وتحالفت مع الاحتكارات الرأسمالية العالمية للهيمنة على الأمة .

والملفت للأنظار فى هذه التحركات الجديدة ، والإيجابى أيضاً ، أنها تجمع فى مطلبها بين الخاص والعام ، بين الفئوى والمجتمعى ، ففى الوقت الذى يطرح فيه تجمع " أساتذة من أجل التغيير " (حركة ٩ مارس) ، على سبيل المثال ، مطالبه الخاصة بتحرير الحياة الأكاديمية من هيمنة النظام ، وكفالة الحريات العلمية ، والحد من تدخل أمن الدولة فى الجامعة وتغيير اللائحة القمعية الطلابية ، وغيرها من المطالب الخاصة بالحقل الجامعى والعلمى ، يتبنى هذا التجمع ، أيضاً ، " حزمة " المطالب الديمقراطية العامة ، كالغاء حالة الطوارئ ، وإلغاء القوانين المعادية للحريات ، وإطلاق حريات التنظيم والتعبير السلمى . . ألخ ، وهو ذات الأمر الحادث مع باقى التجمعات المطالبة للتغيير فى المجتمع ، وهو ما يبشر بميلاد ائتلاف وطنى واسع ، يمكن الوصول إليه عبر التوحد خلف المطالب العامة ، التى تمثل قاسماً مشتركاً للحركات الشعبية الجديدة ، وللقوى السياسية الحزبية المعارضة (الرسمية) ، ولتجمعات وحركات أخرى ، شهدها المجتمع ، وسيشهدها فى الفترة القادمة ، بفعل التفاعلات الهائلة التى يموج بها المجتمع المصرى الآن ، تعبيراً عن فوران عناصر القلق من تردى ، الأحوال ، والرغبة العارمة فى الإصلاح ، والإنفصال المحسوس بين الشعب – بكل فئاته وطبقاته وطوائفه – ونظام الحكم ، الذى تضيق قاعدته الطبقية ، يوماً بعد يوم ، ويفقد – ساعة بعد أخرى – أنصاراً جدداً ، كانوا محسوبين عليه فى السابق ، ويقف – معزولاً – وبائساً ، لا يجد حتى ورقة التوت التى تخفى سوءاته ! .

٢٠ ـ . . ولماذا استعان حزبكم الوطنى بالبلطجية وجهاز القمع ، فى مواجهة حركة كفايه ؟! *

(رد على د. عبد المنعم سعيد)

يبدأ الدكتور عبد المنعم مقاله بالاعتراف بإيجابية ظاهرة حركة كفايه فى الساحة السياسية المصرية ، حيث حركت مياها راكدة طويلة ، وشكلت عنصراً ضاغطاً على الحزب الوطنى الديمقراطى ، ودفعت الأحزاب للحركة السياسية بعد طول رقاد ، وجعلت الشارع المصرى أكثر حيوية ، وطرحت ـ للحوار العام ـ كل القضايا الحيوية الملحة ، وشغلت فراغاً كبيراً فى الساحة السياسية ، نجم عن حالة الجمود التى انتابت جميع مؤسسات المجتمع . . ألخ .

" ولكن " !! ، وآه من " لكن " اللعينة هذه ، فبعد كل ما تقدم ، يعود الدكتور سعيد ، اعتماداً على توظيف كل قدراته الفكرية واللغوية ، لاسترداد كل ما اعترف به من " ايجابيات " ، وسحب كل ما أغدقه على حركة " كفايه " من مزايا ، فهو يستدرك أمره ، لكى يكتشف ، سريعاً ، أن عدد الموقعين للحركة لم يزيدوا عن سبعة آلاف شخصاً ، وأن المشاركين فى مظاهراتها لم يتعدوا ـ فى أحسن حالاتهم ـ ١٥٠٠ فرداً ، وهو ما يعكس ـ من وجهة نظر الدكتور ـ انفضاض الناس عنها ، وارفضاض جماهير الشعب عن شعاراتها ، رغم أنها جربت كل " الحيل " لجذبهم إليها ، ومنها التحرك وسطهم (فى روض الفرج وغيرها) ، وتبنى شعارات قريبة إليهم (كمواجهة البطالة فى مظاهرة عابدين) . . ألخ .

وبعد تجوال ماهر فى ثنايا افتراضات شتى لتحليل هذه العزلة المتصورة عن الناس ، التى تعانى منها حركة " كفايه " ، على حد وصف الدكتور ، يطرح العديد من الفرضيات لتفسير هذه الحالة ، منها ـ على سبيل المثال ـ تفتت الحركة إلى تجمعات تابعة لها ـ كحركة الأدباء من أجل التغيير والأساتذة والصحفيين والأطباء والمهندسين . . ألخ ، مما أفقدها التركيز اللازم فى الحركة السياسية حول مطالب بعينها ، ومنها أن بعض تفريعات حركة " كفايه " سرعان ما أخذت فى البحث عن قيادات قديمة للغاية ، تعود إلى عصر الستينات ، ومنها أن الوضع الاقتصادى فى مصر ليس

---

* جريدة " **نهضة مصر** " ، القاهرة ، ٢٠٠٥/٨/٦ .

" كارثياً " ولكنه فقط " **على غير ما يرام!** " ، مما لا يدفع الجمهور لتحمل تكلفة باهظة مقابل مواجهة هذا الوضع ، وأخيراً فالناس لم تقبل على حركة (كفايه) لأنها – عن حسن نية أو سوء نية – **تأخذهم إلى الحرب ضد الولايات المتحدة وإسرائيل (!!)** ، **ويوجد من بين صفوف الحركة من يريد أن يورد البلاد مورد التهلكة !!** ، وأن هذا الوضع أفقد الناس الثقة فى قدرة جماعة " كفاية " على إدارة مقدرات البلاد بحكمة ، يضاف إلى انها لم تقدم طرحاً استراتيجياً لمشاكل البلاد السياسية والاقتصادية ، ولا لكيفية القضاء على الفساد ، ولم تحدد موقفاً من القضايا الدستورية المختلفة الخاصة بالتوازن بين السلطات ، وبين الدين والدولة ، والموقف من مسألة العمال والفلاحين . . ألخ " .

ويخلص الدكتور عبد المنعم – فى النهاية – إلى أن البديل أضعف كثيراً من القائم (أى من حكم الحزب الوطنى) ، وكلاهما يحتاج لمراجعة قاسية .

هذه باختصار أهم الأفكار التى تضمنتها المقالة الطويلة ، حرصت على تلخيصها بأمانة حتى تكون أمام من لم يطالعها فى أصلها ، من جهة ، وحتى يمكن الرد على مجمل ما تضمنته من مغالطات ومخالطات من جهة اخرى .

وأبدأ أولاً بعدد عضوية حركة كفاية لكى أوضح أن العدد الذى ذكره الدكتور ليس سبعة آلاف عضو ، وإنما يقرب من ثمانية آلاف وخمسمائة عضو ، وهو ليس إجمالى عضوية حركة " كفايه " ، وإنما فقط الموقعين على عضويتها عبر شبكة الانترنت ، وموقع الحركة عليها www.harakamasria.com ، ولابد أن السيد الدكتور يعرف أن نسبة الذين يجيدون استخدام هذه الوسيلة الحديثة – فى بلد متخلف علمياً تنهشه الأمية كبلادنا – هى نسبة ضئيلة للغاية ، فهناك عشرات الآلاف الآخرين من الأعضاء غير المسجلين ستنظم الحركة قريباً حملة لجمع توقيعاتهم ، وقد تشكلت جماعات لحركة كفايه فى ٢٠ محافظة من محافظات الجمهورية ، من أول أسوان وحتى الإسكندرية ، وإذا وضعنا فى الاعتبار أن عمر حركة كفايه منذ أول مظاهرة لها فى ١٢ ديسمبر ٢٠٠٤ وحتى الأن لا يتجاوز الثمانية شهور ، فإن الزعم بأنها حركة محدودة العضوية ، قياساً إلى أحزاب وقوى سياسية أخرى عمرها عشرات السنوات يصبح غير ذا بال ، وقد استطاعت حركة " كفايه " ، فى هذه الشهور المحدودة ، أن تخترق المجتمع المصرى بالطول وبالعرض ، وأن تضم إلى صفوفها رموزاً فكرية وعلمية وثقافية رفيعة المقدرة ، يعترف بهم الدكتور عبد المنعم حينما يذكر أن حركة كفايه تمتلك " قادة متميزين من الاقتصاديين المصريين " ، فضلاً عن أن الأهم من العدد ، فى نظرى ،

هو الكفاءة ، والقدرة على التأثير ، وقد حققت حركة " كفايه " بهذين المقياسين أموراً كبيرة ، يشيد بها الأعداء قبل الأصدقاء .

ونعود إلى مجمل انتقادات الدكتور عبد المنعم لـ " كفايه " وهى انتقادات رددها ، وآخرون من الحزب الوطنى ولجنة السياسات ، وأشياعهما ، فى أكثر من مناسبة ، وأهمها أن الحركة هى حركة نخبوية ، وأن أعدادها – وخاصة فى المظاهرات – محدودة ، وأنها معزولة عن " الشعب " ، ولا تملك أى برنامج للتغيير ، وأضاف إليها الدكتور عبد المنعم ، هذه المرة ، بدعة جديدة ، أنها " تقود الشعب – عن حسن نيه أو سوء نية – إلى الحرب مع الولايات المتحدة وإسرائيل ؟!! .

أما مسألة اتهام حركة " كفايه " بأنها تعمل على توريط الشعب فى حرب ضد الولايات المتحدة وإسرائيل ، فهذا أمر كوميدى لن نأخذه على محمل الجد ، فلا حركة " كفايه " طرحت فى أى موقف من مواقفها ، أى أى وثيقة من وثائقها هذا الأمر ، ولا أظن أن مواطناً من أبناء الشعب وصلته هذه " الفرية " فقرر مقاطعة " كفايه " بسببها ، بعد أن فقد الثقة فى قدرتها على حكم وإدارة مقدرات البلاد ، كما يقول د. عبد المنعم ، فعن أى حكم وإدارة يتحدث الدكتور سعيد ، ومن طرح على نفسه هذه المهمة ؟ ومتى تحدثت " كفايه " عن (أطماعها) فى حكم وإدارة مقدرات البلاد ؟! .

إن جل ما طالبنا به " حزمة " من المطالب السياسية الاجتماعية ، تركز على ضرورة فك حالة " **الاحتباس الديمقراطى** " الدائم فى البلاد ، وإطلاق مبادرات الناس ، واستعادتهم للاهتمام بالشأن العام ، وتفجير الطاقات الكامنة فى الشعب ، عن طريق إلغاء حالة الطوارئ ، وإلغاء ترسانة القوانين المعادية للحريات ، وإطلاق حق تكوين الأحزاب والنقابات وهيئات المجتمع المدنى ، وإطلاق حريات النشر والتعبير والإضراب والاعتصام السلميين ، ومحاربة الفساد والبطالة والرشوة والإفقار ، ووضع حد للنهب المنظم للثروة الوطنية وللتبعية السياسية والاقتصادية ، وبناء مجتمع متماسك وقوى متقدم ، وهو برنامج سيستغرق وقتاً طويلاً لإنجازه ويحتاج لتكوين هيئة تأسيسية نزيهة ، تضع دستوراً جديداً للبلاد ،"ينشأ نظاماً جمهورياً برلمانياً شفافاً وكفؤاً ، لم نقل أبداً أننا وحدنا الموكلون بأمره ، وإنما سينهض على القيام بأعبائه كل القوى الديمقراطية والوطنية فى المجتمع ، وهنا يمكن أن نحدد بقطع – يقطع الطريق على الحديث المستمر عن غياب استراتيجية لحركة " كفايه " – أن الحركة ليست حزباً سياسيا ، (مطالباً ببرنامج تفصيلى للحكم ، ولا هى بديل عن الأحزاب ، ولا تسعى للتنافس معها واحتلال مكانها ، وإنما هى ائتلاف لقوى وطنية متعددة المشارب الفكرية ، التقت على حدِ أدنى من مطالب التغيير الديمقراطى ، وجمعتها إرادة الهيمنة

مشتركة للنضال معاً من أجل إنهاء عصور التفرد والاستبداد والهيمنة الإنفرادية على السلطة ، ولبناء مجتمع المواطنة والحرية و " العدل والإنصاف " .

وإذا سلمنا – بداية – جدلاً بأن الحركات والأحزاب السياسية لا تكبر فجأة وتضم عشرات أو مئات الآلاف إليها بين يوم وليلة ، وأنما تكتسب مصداقيتها وجاذبيتها على امتداد السنوات والعقود ، بما يشكل إغراءاً للانضمام إلى صفوفها ، فمن الظلم محاكمة حركة وليدة ، بهذه القسوة التى امتشق فيها د. عبد المنعم مبضعة لتشريحها ، دون رحمة او إدراك لظروفها [لم تجد الحركة موقعاً واحداً فى مصر ، يقبل استضافتها لعقد مؤتمرها الدستورى الأول ، بفعل تهديدات السلطة ، وتدخل الأمن !] .

وعلى الرغم من اعترافنا بأن مظاهرات الحركة لم تتجاوز بضعة آلاف من المشاركين ، إلا أن اللوم هنا لا يقع على حركة " كفايه " وإنما على السلطة وما تسببت فيه من أمراض انعكست على الوضع السياسي فى الوطن برمته ، وإلى وضعية " موت السياسة " في البلاد ، التى ساهم الحزب الوطنى ، ولجنة سياساته (وأحد وجوهها البارزة الدكتور عبد المنعم ذاته) فى إدامتها ، حيث تم عزل المواطن عن همومه وهموم بلده ، وإلى تكفير المواطن – عبر سنوات من القهر والاستبداد – بالعمل العام ، دفعه للشك فى نوايا المشاركين به جميعاً ، وإذا كانت حركة " كفايه " ، قد استطاعت دفع حتى عدة آلاف ، أو جانب فقط من النخبة المصرية للحركة ، فيكفيها شرفاً هذا الأمر ، مقابل عجز الأحزاب السياسية مجتمعة ، وعجز حزب مهيمن ومتسلط وكبير ، هو الحزب الذى يسمى نفسه " حزب الأغلبية " ، " الحزب الوطنى " ، عن تحريك فقط بضعة عشرات [رغم طول عمره وإمكاناته و (شرعيته) وسطوته] ، وهنا أتوجه للدكتور عبد المنعم بالسؤال الأهم : ألم يؤرق ضميرك يا سيدى – بدلاً من " معايرة " حركة كفايه بعدم جماهيرية مظاهراتها ، أن تسأل نفسك سؤالاً وجيهاً غيره : " **لماذا استعان الحزب الوطنى بالبلطجية – (من أبو عشرين جنيه للواحد !) – حتى يتصدى لمظاهرات " كفايه " وينتهك أعراض المتظاهرين مثلما حدث يوم ٢٥ مايو ٢٠٠٥ (يوم الاستفتاء الأسود) وأين هى عضويته الغالبه – بالملايين – التى لا نراها إلا فى تجمعات المتكالبين على السلطة ؟! ، وكيف يعجز " حزب الأغلبية " عن تحريك عدة مئات من (انصاره) فى مواجهة حركة " كفايه " وإلى القمع فى مواجهتها ؟!** ، أم أن **سيادتكم لم تسمع بما حدث ؟!** .

ويقودنا هذا الوضع إلى بحث السبب الحقيقى فى محدودية عدد المشاركين فى مظاهرات " كفايه " ، فى الواقع ، وهو السبب الذى حوّم حوله د. عبد المنعم دون أن يعترف بأنه لب الموضوع ومربط الفرس ، **ألا وهو استبداد النظام وبطشه ، وترويعه**

للمواطنين ، وحشده لعشرات الآلاف من قواته المدرعة المدججة بأعتى (أسلحة الدمار الشامل !) فى مواجهة المظاهرات العزلاء لكفايه ، أو لغيرها ، التى لا تحمل سوى أفكاراً تريد أن تغير بها ظلمات الوطن .

ألم تر يا سيدى ما حدث يوم السبت ٣٠ مايو الماضى ، حينما انطلقت وحوش سلطة حزبكم الوطنى لسحق مظاهرة الحركات الشعبية ، وفى مقدمتها حركة " كفايه " ، وكأنهم أعداء ينبغى إبادتهم ؟! ، ألم يأتك نبأ اعتداء فرق الكاراتية والقمع، الفاضح ، على عالم جليل بمقام الأستاذ الدكتور عبد الجليل مصطفى ، أستاذ الأوردة والأوعية الدموية بطب قصر العينى ، حتى كاد يقضى وسط أحذيتهم وهراواتهم المجنونة ، ألم تعرف أن عالم الجيولوجيا الأستاذ الدكتور يحيى قزاز قد اعتقل بعد ضربه وإهانته فى ميدان التحرير على مرأى ومسمع من العالم ؟! ، ألا تعلم يا سيدى العالم السياسى النحرير أن القهر والاستبدادُأس كل بلاء ، وسبب كل عله ، ثم ألم تقرأ ما كتبه الأستاذ محمد الشبّه ، فى جريدة " نهضة مصر " ، التى تكتب بها (٢٠٠٥/٨/١) وهو يدين :
" مواجهة المتظاهرين بالأساليب الانكشارية الفظة والمتخلفة ، التى جرت بالأمس الأول (٢٠٠٥/٧/٣٠) فى قلب القاهرة ، على عينك يا تاجر ، ناس محترمة يتم سحلها فى الشوارع وبهدلتها أمام عدسات الفضائيات ، وشحنها فى عربات الأمن المركزى . . ألخ " ؟! .

يا سيدى كيف لم تكتشف هذه الحقيقة ؟! ، وكيف لم تعرف أن العيب ليس فى حركة " كفايه " – كما تزعم –وإنما فى الوضع الرهيب الذى نحياه ، ولن تشعر به أبداً ، لأنك لم تدخل كرجل عادى قسم البوليس يوماً ، ولم تعامل من ضابط متعجرف فى الشارع بمثل ما يُعامل به المواطن البسيط ، ولم تتعرض لهراوات الأمن لحظة لأنك لك رأياً معارضاً تحاول ، سلمياً التعبير عنه ؟!.

ودعنى يا سيدى أقرأ لك بعضاً من الآراء الجزافية التى وجدتها فى عدد من صحف يوم ٢٠٠٥/٨/١ ، وهى ترد رداً بليغاً عليك وعلى تساؤلاتك :

- **" تسيطر حالة من السلبية على غالبية المواطنين ، ويعود السبب فى هذا إلى التراكمات القديمة فى أذهان الناس ، حول التزوير والتزييف وسيطرة الحزب الواحد على مقدرات الأمة " .**

[أحمد عبد السميع – جريدة الوفد]

- **" أسباب إحجام المواطنين عن المشاركة السياسية هى غياب الديمقراطية واحتكار الحزب الحاكم للسلطة ، مما أفقد الشعب الأمل فى غد أفضل "**

[محمد أحمد على – مهندس – جريدة الوفد]

- **" فترات الحكم الشمولى ، التى امتدت لأكثر من خمسة عقود ، ألغت بقرار سيادى إرادة شعب بأكمله ، وأجبرته على الطاعة فى اتجاه واحد ، أى أن على المواطن أن يطيع فقط ويستمع إلى كلام السلطة ، دون أن تأخذ السلطة بكلامه "**

[الفنان عزت العلايلى ، جريدة الوفد]

- **" هناك مشاكل من قيود أمنية وقيود فعلية ، وفى اللحظة التى تستطيع (هذه الحركات) أن تلتحم بالقواعد الجماهيرية ستصبح مؤثرة . . . حالة الركود السياسى للمجتمع المصرى ، نتاج النظام غيرالديمقراطى ، فهناك احتكار للسياسة من الحزب الوطنى مع غياب الصراع السياسى بالمجتمع "**

[د. أسامة الغزالى حرب – جريدة المصرى اليوم]

ثم ألم تقرأ يا سيدى تقرير لجنة تقصى الحقائق عن إشراف القضاة ، على استفتاء تعديل الدستور يوم ٢٠٠٥/٥/٢٥ ، والذى يرصد العديد من الوقائع الخطيرة ، التى كانت كفيلة – وحدها – أن تحدث زلزالاً يهز أى نظام يملك حد أدنى من الديمقرطية واحترام الذات :

يذكر التقرير ، ما نصه :

" لم يكن لرؤساء اللجان رقابة أو إشراف حقيقى على أعمال اللجان الفرعية ، إن ٩٥% من اللجان الفرعية أسندت رئاستها لموظفين لا استقلال لهم ولا حصانة ، وتعرضوا للترهيب من رجال الشرطة ، وأفلتت تماماً من رقابة القضاة ، وكانت تلك اللجان مسرحاً لانتهاك القانون وتزوير بيانات حضور الناخبين وبطاقات إبداء الرأى .

(. . .) لقد رصدت اللجان ،التى رأسها القضاة ، قلة الإقبال على التصويت ، فالعديد منها لم يحضر أمامه أحد من الناخبين ، ولم يتجاوز متوسط الحضور أمام باقى اللجان ٣% من المقيدين ، أمامها ، وعلى سبيل المثال ، فإن إحدى اللجان بمحافظة الجيزة تضمنت ٢٤٣ لجنة فرعية ، من بينها ١٢ لجنة برئاسة قضاة ، ولم يحضر أحد أمام (١١) لجنة من هذه الأخيرة !!! " .

ما رأيك يا سيدى الفاضل فيما تقدم ؟! ، أليس من الأحرى أن تشير بإصبع اتهامك إلى الجانى الحقيقى فى عملية ترويع وطن بأكمله ، وتزييف إرادته ، وقهر معنوياته ، إلى الحد الذى جعله يدير ظهره – تماماً – للشأن العام إلاّ فيما ندر ، لا عن فقدان للحماسة ، وإنما لشكه فى أن صوته سيكون له اعتبار لدى النخبة المهيمنة ، التى امتهنت كرامته واعتاشت على تزييف إرادته ، على النحو الذى أشار له تقرير قضاة مصر المحروسة .

وفـى هذا السياق تصبح كل المسوغات التـى قدمها الدكتور عبد المنعم ، لتفسير محدودية المشاركين فـى مظـاهرات " كفايـه " ، باطلـة مـن أساسـها (بطـلان زواج " عتريس " من " فؤاده " فـى الفيلم الشهير " شيئ من الخوف ! " ، فلا الشعب " غير غاضب " على الأوضاع المتردية ، كما حاول أن يقنعنا ، (وأرجوك يا دكتور جّرب أن تنزل إلى الأسواق ، وفكر كيف يعيش المواطن المصرى الغلبان مرة واحدة !!) ، ولا الأحوال المصرية جيدة بحيث لا تدفع للثورة عليها ، ولا حركة " كفايه " فى توسعها تسببت فـى ضمور نفسها . . ألخ ألخ ، وإنما هنـاك سبب واحد ووحيد هو : **الاستبداد والقهر وحكم الحديد والنار ، وهراوات الأمن والسجون المفتوحة على مصراعيها ، واحتكار الإعلام والدولة والثروة ، أولاً وأخيراً .**

ثـم ألا تدرك يـا سيدى ، أن مصر قد دمرت فيها كل أشمال التنظيم الاجتماعى والسياسى للنـاس ، عـن سبق إصـرار وترصـد ، والتـى تساعد علـى التواصـل معهـم وتحريكهم ، مثل الأحزاب السياسية والنقابات وهيئات المجتمع المدنى ، وهو ما يضاعف من صعوبة حفز الجماهير (الفرط) ، غير المنظمة ، علـى المشاركة فـى العمل العـام ، ويضاعف من أعباء من يحاول تحريك هذه الكتل الشعبية (الصماء) ؟ !.

ويبقى أن أشير إلى خطأ جسيم وقع فيه الدكتور عبد المنعم ، لا أدرى كيف ، وهو المتابع الدءوب للوضع فـى مصر ، ربمـا من كثرة الهموم والمشاغل ، أعانـه الله عليها وعلينا ، فهو يذكر ما نصه أن " بعض التفريعات الجديدة لحركة " كفايه " سرعان ما أخذت فـى البحث عـن قيادات " قديمـة " للغايـة ، تعـود إلـى عـصر الستينيات ، وفجأة أصبحت الساحة مزدحمة بوزراء قدامى فى السن الرابعة والثمانين ، مثل الدكتور عزيز صدقى والدكتور مراد غالب !! " .

وقد صدمنـى ألا يعرف الدكتور عبد المنعم سعيد ، أن حركـة " **كفايـه** " هـى كيـان غيـر " **التجمـع الـوطنى للتحـول الـديمقراطى** " الـذى أسسه الـدكتور عزيـز صـدقى ، والدكتور مراد غالب ، والدكتور يحيي الجمل ، وأساتذة أفاضل آخرون ، والخلط هنا إن كان متعمداً للتنديد بحركة كفايه فهو مؤسف ، وإن كـان ناجماً عن عدم المعرفة فهو محـزن ، وفـى كـل الحـالات فـإن انـضمام قطاعـات جديـدة ، وجـادة ، مـن المـواطنين المصريين – أيا كان سنهم – إلى الجهود المطالبة بالتغيير هو أمر محمود نشجع عليه .

ويبقى أن أهم ما أنجزته حركة " كفايه " ، من وجهة نظرى المتواضعة ، ثلاثة مكاسب رئيسية :

أولها : أنها كسرت حاجز الخوف ، وتحدت ثقافة الترويع السائدة ، وواجهت أقانيم متوارثة تدعو للمشى جنب الحيط وتكرس فلسفة الخضوع ، وتؤسس لهيمنة السادة واستذلال العبيد (الشعب !).

ثانياً : أنها خلقت " حالة " جديدة فى مصر ، أزالت ألوهية الحاكم الفرعون ، وأنزلته من عليائه إلى الوضع البشرى ، الذى يمكن فيه أن ُيعزل وأن ُينتقد ، وأن ُيبدل . . ألخ ، ودفعت الأوضاع السياسية فى مصر – على هذا – دفعة ضخمة للأمام ، سيكون لها – حتماً – تداعياتها الهائلة ، وبعضها نعيشه الآن .

ثالثاً : أنها دفعت قطاعات كبيرة فى المجتمع للتحرك : القضاة ، أساتذة الجامعات ، الأدباء والفنانين ، الأطباء ، المهنيون ، المهندسون ، الشباب . . الخ ، وأخرجتهم من عزلتهم ، وأشعرتهم بأن الوطن وطنهم ، وينبغى السعى لإنقاذه من الأوضاع " الكارثية " – رغم عدم اقتناع الدكتور عبد المنعم – قبل الوصول إلى نقطة اللاعودة .

لكن هذا الأمر ليس سوى البداية يا سيدى ، والبدايات دائماً صعبة ، لكن لأننا نثق فى أنفسنا ، وفى وطننا وفى شعبنا ، نعرف أن مراهناتنا عليه لن تخسر أبداً ، وسيأتى أوان يتحرك فيه الجبل ، وتزلزل الأرض زلزالها ، ألم تقرأ – يا سيدى – المثل اللاتينى الشهير : **تثقب قطرة الماء الصخرة ، لا بقوتها . . بل بدأبها .**

فمثل قطرة الماء البسيطة والقادرة ، انطلقت رصاصة " كفايه " من غمدها ، ولن تعود أبداً ، حتى تحقق غايتها ، وتصيب كبد الحقيقة ، ويشرق فجر جديد .

وأخيراً يا سيدى :

إن العلم مسئولية ، والعالم ضمير أمته ، وفى أوقات الاختلاط والارتباط وضبابية الطريق ، كالتى نعيشها الآن ، تصبح الكلمة أمانة ، وموقف .

وآمل أن تساعد السطور ، التى رددت بها على صفحتك ، فى أن تعيد تقييمك لحركة " كفايه " ، لمصلحة هذا الوطن أولاً وأخيراً .

٢١ - مثقف ولاّ " بصّاص " !

- **مثقفين " نُص كُم ! "**

آه من بعض " المثقفين " و " لوعهم " ، ومن لعبهم على الحبال بمهارة لاعبى السيرك ، فهم قادرين – بقدرة قادر – على مضغ الكلام وتلوينه ، يرمقون – بطرف اللسان – أين يقف " السيد " : السيد الحاكم ، المالك ، القادر ، فيشعلون أنفسهم ، طول الوقت ، ويشغلون معهم الناس ، فى مهمة (مقدسة !) هى الدفاع عن " سى السيد " وعن استبداده ، وللتقرب من " صاحب المقام الرفيع " ، و " قلوظة " الكلام حتى يرضى .

وفى سبيل رضى الحاكم / الإله ، يدوسون كل شئ : المبادئ والأخلاق والكرامة واحترام الذات . فرضاه – من وجهه نظرهم – تعنى السلطة والقوة والقدرة والجاه والنفوذ والتأثير . . وأولاً وأخيراً الأبواب المفتوحة للهبر ، وانتفاخ الجيوب بالمال الحرام المعجون بدم الناس الغلابة وعرق جبينهم ، والمسروق من جوعهم وعذابهم ! ، وفى سبيل تحقيق هذه الغاية ، ينسى أولئك المدعين أن قربهم من " الباب العالى " يفقدهم أهم سمات المثقف الحقيقى ، ومصدر ثروته الفعلية : كبرياءه واستقلاله عن السلطة ، أى سلطة ، وحريته فى اتخاذ أى موقف يمليه عليه سيد واحد ولا سيد غيره : ضميره . . ولذلك ، سرعان ما ينتهى به المقام عبداً ، أراجوزاً ، راقصاً على الحبال ، أو " واد يويو " ، كما أسماهم ، ذات يوم ، عن حق ، العم أحمد فؤاد نجم ، فخلد انتهازيتهم وألاعيبهم المكشوفة ، وهوانهم على أنفسهم . . إلى الأبد ، قبل أن تدوسهم أحذية السيد المعبود ، نفسه ، وقبل أن يلقى بهم – وبقرف – إلى أقرب صندوق زبالة ! .

وإذا كانت هذه هى ملامح بعض (المثقفين) أو المتثاقفين ، من لاعبى الأكروبات ، المصريين والعرب ، فمهم أن نلاحظ أن هذا النوع من البشر هو إفراز طبيعى لمناخ الديكتاتورية وغياب الحرية وانعدام الديمقراطية ، وهو طفح مباشر لاحتكار السلطة والثروة والقرار بواسطة نخب حاكمة فاسدة ومفسدة ، جعلت من تملقها ولعق حذائها وتأليه أفرادها ، الوسيلة الوحيدة للصعود الاجتماعى والسياسى والثقافى والطبقى ، وهذه النخب التى سرقت الأوطان فى غفلة من الزمن ، على امتداد أغلب دول عالمنا العربى والثالث ، وتحكمت فى مصائر البشر ، وعاشت كأنصاف الآلهة ، لا تُسأل عما تفعل ، (على حد وصف الشيخ الشعراوى – غفر الله له – لأنور السادات !) ، مسئولة مسئولية

مباشرة عن إنتاج وإعادة إنتاج مثل هذه العناصر السامة التى شوهت وجه الوطن ، والذين جعلوا كل همهم الهرولة لطرق الأبواب ، وتقبيل الأعتاب ، وتملق السلطة آلاء الليل وأطراف النهار : فهى مصدر ارتزاقهم ، ووسيلة الصعود ، وأداة الوصول ، بدون أوامرها تنعدم فرص التقدم ، ومن غير قبولها يستحيل إرتقاء السلم الأعلى ، ومن جهتهم فإن الحكام فى عالمنا المتخلف التعيس لا يقبلون شركاء أو أصدقاء من أى نوع أو لون ، وإنما يريدون من الجميع أن يكونوا " توابع " وخدامين وماسحى جوخ ، فالحاكم يمارس هذا الدور مع كل من يتقدم طالباً السماح أو طامعاً فى الليالى الملاح ، وعلى رأس طوابير هذه " الأزلام " يصطف " الأخوة " و " الزملاء " من أشباه المناضلين السابقين ، الذين يتاجرون ببضاعتهم السابقة وتاريخهم الماضى ، ويقفون فى ميوعة وتذلل ، ويستخدمون أدوات عملهم وعلمهم ، وأهمها القلم والفكر والكلمة ، كما تستخدم العجوز الشمطاء ، ولا مؤاخذه ، قلم " الروج " لتجميل وجهها القبيح لاصطناع ملاحة مفتقدة ، وحتى تقنع " الزبون " بجمال كاذب ، وتصطاده بوسامة مسروقة لا تملك منها شيئاً ! .

مناسبة هذا الكلام هو الزلزال الذى أحدثته الحركة السريعة الفتية (كفاية) ، الوليدة التى هزت مصر هزاً ، وتركت بصمة حقيقية فى الشارع وفى القصر ، واهتم بها الناس العاديون وصناع القرار ووسائل الإعلام ، فى الداخل والخارج ، لشجاعتها وسقفها غير المحدود [مع الاعتذار لصاحب نظرية " السقف المنخفضة " !] ، ولتحديها الصريح للسجن والسّجان ، ولدولاب الخوف والقهر والرعب الأمنى ، القبور ، وسكنها الموات ، وحكمها الجمود وتحكمت فيها إيقاعات الشيخوخة طوال ربع القرن الماضى ! .

فإزاء حركة " **كفاية** " وجد المثقفون أنفسهم ينقسمون قسمين : الأغلبية الساحقة من شرفائهم الذين باركوها وأيدوها ، بعضهم بحماس ومساهمة مباشرة ، (ومن هنا لم يكن غريباً أن تشاهد وسط مظاهراتها رموزاً نبيلة من علامات الضمير الوطنى ، كالمستشار طارق البشرى ، والدكتور عبد الوهاب المسيرى ، والمخرج الكبير يوسف شاهين ، والأستاذ أحمد نبيل الهلالى ، والدكتور محمد أبو الغار ، والشاعر سمير عبد الباقى ، والفنان عبد العزيز مخيون . . وغيرهم العشرات والعشرات) ، والكثيرون أيدوها بالمساندة القلبية والدعوات . . وهذه أمر طبيعى بعد سنين من التكلس وعدم الاعتياد .

وفى الناحية الثانية ، وقفت أقلية من (المثقفين ، مجازاً) وأدعياء الثقافة حقاً وفعلاً ، الذين راحوا – تملقاً للنظام – ينعتون حركة " كفايه " بكل نقيصه ومذمة (!) . . وبحماس مصطنع ، يشتمونها وعينهم على سيدهم ، حتى يراهم وهم يتصببون عرقاً ، ودفاعاً عن عهده (الميمون !) ، فيكافئهم ويجزل لهم العطاء ! .

ومع أنه من الطبيعى أن يدرك المثقف (الحقيقى) أن معنى أن تكون مثقفاً ، فى دولة كدولتنا ، أوضاعها وأوجاعها تصعبان على الكافر (كما يقولون) ، يعنى أن تكون صاحب رسالة . فالمعرفة مسئولية ، والعلم أمانة ، والوعى دور ونور ، وبدون هذا الإدراك لا يعود هناك فرق بين المثقف الحقيقى والمزور أو النصاب . . مع أنه من الطبيعى أن يتحقق هذا الوضع ، إلاّ أن الأخوة (إياهم) ينسون هذا الأمر تماماً ، ولا يحبون أن يذكرهم أحد به أبداً ، حتى لا يُقلق ضمائرهم التى ماتت وشبعت موتاً . . ومع استمرارهم فى أداء مهمتهم هذه ، يتحولون ، يوماً بعد يوم ، إلى شئ ممسوخ ومشوه ومائع ، بدون لون أو ملامح ، ماسح مثل القطعة النقدية التى تبلى وتفقد ملامحها من كثرة التداول ، منافق وصفيق ، يكذب مثلما يتنفس ، دون أن تطرف له عين ، ويبيع الوهم للناس ، ويخدعهم وهو يحلف بأغلظ الإيمان أنه يدافع عن مصالحهم ، وبعد فترة من ممارسة أفعال " الفهلوة الثقافية " هذه ، التى – للأسف – لا يعاقب علي اقترافها القانون – يدرك أنه أصبح ، والسلطة – التى دافع عنا فى مركب واحد ، سيغرق معها – حتماً – إذا غرق مركبها . . فيعمد إلى الاستماتة فى الدفاع عنها ، والقتال بكل الأسلحة – والوضيعة منها أساساً – حتى يحمى نفسه فى المقام الأول .

وكلما زادت عزلته عن الناس ، وتعمق إحساسه باندماج مصالحه فى مصالح النظام . . ذهب فى سكة " اللى يروح ما يرجعش " إلى نقطة اللاعودة ، وسار طويلاً فى طريق " الندامة " التى حذرتنا الرواية الشعبية من عاقبة السير فيه مهما كانت المغريات ! .

والذى يحتاج إلى دليل على صحة ما تقدم ، عليه الآن " يعضر على نفسه ليمونه " ، لكى يمكنه تتبع إفرازاتهم كل يوم على صفحات الجرائد الصفراء المسماة بـ " القومية " ! ، أو على شاشات التليفزيون الرسمية وغير الرسمية ، الميتة ،الأرضية والفضائية ، المصرية والعربية والأجنبية ، حيث سيصاب – حتماً – بالغثيان من سماجة وتفاهة ما يقرأ ويسمع ويرى . . ومع هذا ، فمن المفيد أن نطرح بعض النماذج " التطبيقية " ، ليس بهدف " تجريس " أصحابها ، أو فضحهم أمام الرأى العام وأمام ذويهم ، مهم " مجرسون مفضوحون " ، أو " مذلون مهانون " ، على حد الوصف الرائع لديستويفسكى العظيم ، ولكن من باب إبلاغهم رسالة واضحة : أنهم مكشوفون ومعروفون ، وبالاسم والموقع ، وأن كل ما يقترفونه من جرائم فى حق الناس ، وأولها وأهمها جريمة تزوير الحقائق ، وحجب الشهادة ، والتعمية على الكوارث ، وتزييف الوقائع . . هى جرائم لا شفيع فيها وقت الحساب ، وما أقربه وأصعبه لو أنهم يفقهون ! .

١) سيادة اللواء الدكتور نبيل لوقا بباوى !!

هنا يبدو الخلط بين دور المثقف وتابع النظام مداه ، فالدكتور بباوى ، حسب كارت التعريف الخاص به " دكتوراه فى القانون الجنائى ، ودكتوراه فى الاقتصاد ، ودكتوراه فى الشريعة الإسلامية (٣ دكتوراه – يعنى – فى عين الحسود) ، وهو أستاذ القانون بكلية الشرطة والحقوق ، وعضو المجالس القومية المتخصصة ، ومستشار لجنة التعليم بمجلس الشعب (!) ، وعضو الأمانة المركزية للتدريب والتثقيف السياسى بالحزب الوطنى ، وعضو جمعية الأخاء الدينى والوحدة الوطنية ، ورئيس مجلس إدارة مجموعة شركات البباوى (كمان وكمان !!) .

أى أن السيد بباوى جمع المجد من أطرافه :

- لواء سابق بوزارة الداخلية (وربما حالى أيضاً !).
- أكاديمى ضليع (٣ دكتوراه وأستك) ! .
- وسياسى فطيع (عضو بمجلس الشعب وقيادى بالحزب الوطنى . . ألخ)
- ورجل أعمال أيضاً ، حتى يمكن له أن يستفيد من كل ما سبق . وأهو – على رأى المثل – " يا بخت من نفع واستنفع " ! ، ولذلك كله بادر سيادته باسم ٧٠ مليون مصرى (من المسلمين والمسيحيين) لا أدرى من منحه الحق فى الحديث باسمهم جميعاً (!) بقول : نعم لـ " مهندس " الوحدة الوطنية (الله !!) فى إعلانات ضخمة علقها فى مواقع متفرقة " لزوم الشئ !! " .

المهم أن اللواء الدكاترة نبيل لوقا بباوى ، وهو الدارس للقانون ، الملتزم بروحه ونصوصه التى تقول أن " المتهم برئ حتى تثبت إدانته " ، وأن القاضى هو ظل الله العادل على الأرض ، يجب أن يتقى الله قبل أن يصدر أحكامه ، خصوصاً إذا كانت هذه الأحكام بالإعدام ، وتوجب الإطاحة برؤوس لا فرد ولا مجموعة وإنما الآلاف من أعضاء حركة " كفايه " ، الذين اتهمهم الدكاترة بباوى ، فى مقال علنى منشور بجريدة " قومية ، والله أعلم ! " ، إسمها الأخبار (يوم ٢٠٠٥/٤/١٨) ، بأنهم عملاء يتقاضون أموالاً من جهات أجنبية (لا أحد يعرفها ولا سيادته ايضاً !) لتخريب الاستقرار والأمن فى البلاد ! . . والطريف إن اللواء بباوى " نقح " عليه أصله البوليسى ، ولم يستطع أن يكمل دور الأكاديمى بالثلث ، الذى حاول أن يلبسه ، فأخذ – فى مقاله – يصيح بهلع ، مقدماً بلاغاً مباشراً لمباحث أمن الدولة ، من أجل تحديد من الذى يقوم بالإنفاق على هذه الجمعية الوليدة (جمعية " كفايه " يعنى !) ، . . ومن أين هذه الأموال التى تنفق على تنظيم ثلاث مظاهرات فى وقت واحد ؟! وقد واتانى حظى بأن أواجه السيد الدكتور اللواء بباوى ، فى برنامج تليفزيونى على شاشة دريم ، راح خلاله يصرخ –

حتى خشيت على صحته من انفعاله – حينما علم أن حركة " **كفايه** " نظمت خمسة عشر مظاهرة فى وقت واحد ، مردداً اتهاماته إياها ، ثم وبعدها بأيام وقف فى مجلس الشعب يقترح على أحزاب المعارضة – إذا لم تتمكن من تحقيق النسبة المطلوبة لكى تشارك فى سباق الرئاسة (المسخرة) القادم – " أن تذهب لتبيع " قوطة " فى سوق الخضار !! " ، [**ملحوظة** : قال البعض والعهدة على الراوى أن سيادة اللواء الدكتور كان من كبار تجار سوق روض الفرج المرموقين ؟] وهو اقتراح له وجاهته ، وأكمله باقتراح من عندى : أن يصحبهم فى هذه المهمة السياسية النبيلة ، الحزب الوطنى " أيضاً !! .

٢) الأسطى عبعظيم !

كنت من المتحمسين المعجبين بعبد العظيم رمضان بعد أن قرأت كتابة الأول عن الحركة الوطنية المصرية ، وكانت رسالته لنيل الدكتوراة ، كما اعتقد ، خاصة وقد علمت بقصة كفاحه لكى يصعد السلم الاجتماعى من كمسارى فى شركة لنقل الركاب ، إلى عالم مرموق فى التاريخ الحديث ، وهى قصة تستحق الاحترام والتقدير ، لولا التغيرات التى ظهرت على عبد العظيم رمضان بعد فترة ليست بالطويلة ، حيث أخذ يشيد بالتطبيع مع العدو الصهيونى ، ويؤيد السلطة عمّال على بطال ، وينقض على تاريخه السابق بمعول نشط لهدم كل انجازاته ، وبحماس لا حدود له ! .

ولأن عبد العظيم رمضان عانى الأمرين فى السابق من الحرمان والمهانة ، فلقد أقسم ايماناً مغلظة ألا يكررها أبداً ، وأن يُطلّق أيام المحبة والكفاح والفقر والجدعنه طلاقاً بائناً ، وأن يتزوج السلطة زواجاً كاثوليكياً حيث لا مجال للتفريق بينهما أبداً .

ومن هنا فقد أخذ يقيس مواقفه على مواقف النظام ، فيدافع عما لا يصح الدفاع عنه ، ويتملق الحاكم بأسخف ما يمكن أن يتملق به حاكم وأن ينسب للسلطان ما لا ينسبه السلطان – حتى – لنفسه . . ولن أعود لاستذكار ما كتب رمضان فى فترات سابقة ، لأنه أكثر مما يمكن احتماله ، ولكنى سأقرأ معكم مقاله الأخير بجريدة الجمهورية (القومية والله أعلم) ، وتاريخها ٥ مايو الماضى ، وعنوانها : " حديث عن المرتزقة " . . حتى نتعلم من السيد الأستاذ الدكتور عبد العظيم رمضان آداب الحوار ، وأخلاقيات الحديث ، واتيكيت الكتابة ، وهو مقال وحده كاف لكى نعرف أى عصر انحطاط نعيش ، وهو يزيدنا إصراراً على تغيير هذا المناخ الكرية الذى من رموزه الفكرية البارزة [ويا للأسف] ، ناس من عينه الأسطى عبد العظيم أو الدكتور عبد العظيم ، لا فرق ! ، ولكى نعرف قيمة ما يؤرخه السيد المؤرخ الكبير ، ومدى موضوعيته ، ولكى ندرك ماذا يُدرس أمثاله لطلبة العلم فى جامعتنا ! [وبالمناسبة :

عرفت لماذا لم تحتل أيه جامعة مصرية ، أى موقع ، فى قائمة الخمسمائة جامعة الأفضل فى العالم !] .

" **المرتزقة** " الذين يعنيهم عبد العظيم فى عنوان مقالة هم أعضاء حركة " **كفايه** " ، الاسم الذى لف الكرة الأرضية مقروناً بالإعجاب والاحترام ، رآه رمضان وحده إسماً " عبيطاً " !! " والطريف هو أن تقرأ – بذات نفس كلماته – ما المقصود بهذه اللفظة (التى عاب على " كاتب كبير " – جبن عبد العظيم من أن يسميه ، وهو الأستاذ محمد حسنين هيكل – وصفها بالعبقرية !)

فالمقصود بلفظة " **كفاية** " – حسب فهم السيد رمضان اللوذعى المبدع (!) : " كفاية للإنجازات التى حققها حكم الرئيس مبارك ، الذى نقل مصر من الديكتاتورية إلى الديمقراطية (!) ومن الإفلاس إلى الرخاء ، ومن وطن كانت قد تخربت كل مرافقه بسبب الحروب [مع وصلة ردح لجمال عبد الناصر وعهده ، لزوم الشئ !] إلى الوضع الحالى ، الذى يأمن فيه الشعب المصرى على لقمة عيشه وعلى مستقبله وعلى حياته ! " .

وسأترك للقارئ اللبيب فرصة الرد (بالطريقة المناسبة) على حكاية " الإنجازات " هذه ، إن كان جائعاً أو مشرداً أو عاطلاً عن العمل أو تحت حد الفقر أو مريضاً ، أو . . أو . . أو ، فالحديث عن هذه " الإنجازات " ، والآن بالذات (!) . . فى واقع الأمر يحتاج لما هو أكثر من القدرة على الخيال بكثير جدا : امتلاك عقل أهطل وبلاهة متميزة ، على أقل تقدير ! .

أما عن قائمة التهم الموجهة لحركة " كفايه " ، فحدث ولا حرج ، وأقلها ، وبكلمات الدكتور المربى الفاضل : **" جماعة مرتزقة تعمل لحساب الولايات المتحدة الأمريكية ، تثير القلاقل فى البلد ، وتقوم بمظاهرات لا معنى لها ولا هدف لها ، غير تزويد القنوات الفضائية العربية ، بأخبار مضللة تتحدث عن " احتقان " مزعوم فى مصر ، مع أنه لا يوجد " احتقان " إلاّ فى رؤوس هؤلاء العملاء الذين يدبرون هذه التظاهرات ! " . . " إن الشعب المصرى أصبح يشعر أنه محاصر من الخونة والعملاء ، وأنه يشعر أن حياته (الديمقراطية) مهددة بالخطر على يد الذين يضيقون عليه الخناق يوماً بعد يوم ، وهو حصار من نوع جديد ، فقد كان الحصار فى عهد عبد الناصر يقوم على يد الدولة ، ولكن الدولة اليوم فى عهد مبارك ، أصبحت هى التى تتعرض للحصار على يد الخونة والعملاء " !! . . . (شوف إزااااى !)**

فالدكتور رمضان العبقرى ، اعتقد فيما يبدو – أن قوات الأمن المركزى الهائلة التى تحاصر المظاهرات تابعة لحركة " **كفاية** " وأن منسقها ليس الأستاذ المربى الفاضل

جورج اسحق ، وإنما الجنرال " رومل " رحمة الله ! ، وأن الناطق باسمها ليس الدكتور عبد الحليم قنديل وإنما الدكتور جوبلز وزير إعلام هتلر ، وأن الضحية أصبح – من حيث لا ندرى جلاداً – وأن البلهنية التى نحياها لا يشوبها شبهه احتقان ، وأن الانفجارات فى الأزهر وميدان عبد المنعم رياض والسيدة ، هى تعبير عن حبور الشعب المصرى وفرحته بالرغد وبحبوحة العيش " والإنجازات " التى تحيط بنا من كل جانب !! .

لقد ذكرنى " وله " الدكتور " عبعظيم " ، أو " ولعه " بالنظام المبارك وسياساته المبروكة ، بمواقف شبيهه تؤكد تفانيه فى عشق الدولة الصهيونية (الصديقة !) ، ربيبة الولايات المتحدة ذاتها ، التى زعم أن حركة " **كفاية** " تتحرك بإشارة منها (!) ، والطريف [والمعبر تماماً عن حياة الدكتور عبعظيم الشاذة ، شفاه الله وعافاه !] أنه يزعم ، بلا غرور ولا فخر ، ولا تواضع أيضاً ! ، أنه استطاع – ومعه رفيق دربه " أنيس منصور " ، " تحويل نصف المجتمع الإسرائيلى لطريق السلام !! " ، (يا سلام !!) ، ولأنه لا يخفى غرامه العنيف بالصهاينة ، فهو لا يتورع عن سب المعارضين للتطبيع المهين معها ، فوصفهم بأنهم " ليسوا متخلفين سياسياً ، وحسب ، بل وبعضهم متخلف عقلياً " ! ، أما سيادته ، العاقل المتزن الأريب ، فيؤمن ، ويا لغباوة أمثالنا من (الحاقدين !) ، أن " حركة التاريخ تقتضى وجود الدولة الإسرائيلية !! " ، مثلما كتب فى مجلة " المصور " ، (العدد ٣٧٧٨ – ١٩٩٧/٣/٧) ! .

وقد علق مفكر وكاتب وأستاذ أكاديمى وطنى بارز ، هو الدكتور جلال أمين ، على تهاويم أو تهويمات أو تخريفات البروفسير عبعظيم ، فقال : " من المفيد ، بل ربما من الضرورى أن يكون فى حياتنا أمثال " د. عبد العظيم رمضان " ، مؤرخاً وكاتباً سياسياً ، بل ربما لو لم يوجد لكان علينا اختراعه ، إذ فلنتصور حياتنا الثقافية بدون رجل مثله نقرأه فنعرف بالضبط ما الذى تريده إسرائيل منا !! " . (د. جلال أمين ، **أكاذيب عبد العظيم رمضان** ، جريدة " **العربى** " ، ١٩٩٤/٥/٢) .

فكاهات سيادة المستشار ! *

الحملة الهائلة التى تتعرض لها قوى المعارضة المصرية ، وحركة " كفايه " وجماعة الأخوان بالذات ، أكبر من ألاّ تبصرها الأعين ، أو تفهم دوافعها العقول .

فقبل أيام معدودات من الانتخابات (الاستفتائية !) ، المعروف نتائجها سلفاً ، لابد من تكميم الأفواه ، وجعل الجميع ينتظم فى طابور مدح النظام ، والدفاع عن (منجزاته) ، وتسويغ " الاستمرار " الذى يروج باعتباره صنو " الاستقرار " فى

* موقع " **المصريون** " على شبكة الإنترنت

البلاد ! ، حتى ولو كان يعنى – فى الواقع المعاش – الموت والجمود وشيخوخة العجز والدمار .

ومن مخازن السلطة ، وأساطين المنافقين لها ، المداحين لأشخاصها ، الآكلين على موائدها ، برز جنس " نادر " فى قدرته على المداهنة والتملق ، ارتأى أن معاداة الحرية هى وسيلة للتقرب إلى الحكم ، وعرض بضاعته على أهل الحل والربط ، علّ أن يكون من نصيبه ، فى العهد الجديد / القديم ، ما يكافئونه به على (اجتهاده) فى مدحهم وقدح معارضيهم ، والتهجم على منافسيهم ، حتى لو كان ثمن ذلك هو ضياع الوطن ، وانتهاك عرض الحقيقة، وتدمير مستقبل الأجيال القادمة ، أو حتى ضياع البلاد جميعها ! .

نموذج (مثالى !) من هؤلاء السيد " الدكتور محمد مجدى مرجان " ، الذى يكتب " فكاهات " أسبوعية يتحفنا بها فى جريدة الأهرام (الغراء) ، " تنز " ملقاً " و " مسحاً للجوخ " ، بصورة يعف المرء عن وصفها ، ولذا ندع الدكتور نفسه ، بكلماته ذاتها يقدم أوراق اعتماده أو نماذج دالة منها ، على النحو الذى تضمنته مقالته (المنشورة بتاريخ ٢٠٠٥/٨/١٠) فى جريدة الأهرام (القومية) العتيدة ! .

يقول السيد الدكتور الموقر ، لا فض فوه ، واصفاً مظاهرات الوطنيين المصريين ، الذين خرجوا – رغم وطأة القهر والاستبداد والبطش والحصار – يهتفون : " لا للتمديد . . لا للتوريث . . كفايه " ، ما نصه : " أما هؤلاء **السوقة** الذين يستأجرون **البلطجية والساقطات** ، للبذاءة والسباب (!) التى يجرحها القانون وكل الأديان والأعراف . . هؤلاء **السوقة والأوباش وخريجو السجون والحانات والمصحات العقلية** لا يمثلون **مصر العراقة والأصالة ورائدة الحضارة والمدنية** (!!!) " .

(. . .) إن التعبير عن الرأى أو عن المعارضة والنقد الموضوعى ، يختلف تماماً مع روح **السوقة والخادمات والعاهرات**(!!) " . . " إنهم **يقبضون** من رئيس الحزب أو مقاول الأنفار الذى يخدعهم **فيقبض بالدولار** من أعداء مصر ، ويعطيهم منها دراهم قليلة ويصادر الباقى لحسابه الخاص !!! " .

(. . .) " إننى أطالب بوقف هذه الصور الكريهة ، والتمثيليات البذيئة ، **والتحقيق** مع هؤلاء ومحرضيهم **وتطبيق حكم القانون عليهم !!** " .

إنتهت هذه العينة من قاموس سيادة الدكتور المبجل ! ، التى نشرتها الجريدة الكبرى فى مصر والمنطقة " الأهرام " وسمحت – عبر سطورها – (الرصينة) بتقديم هذا " الموديل " من الأدب السياسى الرفيع (أو الرقيع لا فرق !!) ، ولا أعتقد أن هذا النص البليغ فى حاجة إلى توضيح ، سواء فى وصفه للمعارضين للنظام : [سوقة – بلطجية – أوباش – خريجو سجون ومصحات عقلية – خادمات – عاهرات . . ألخ] ، وهم – بالطبع – لا يمثلون " مصر العراقة والأصالة والحضارة والمدنية " التى يمثلها – بالقطع – سيادة الدكتور المهذب ، الذى نسى – وجلّ من لا ينسى – أن حزبه (الوطنى) هو الذى استأجر أو استخدم " البلطجية والأوباش وخريجى السجون . . ألخ " ، لسحق مظاهرات " كفايه " يومى الاستفتاء الأسود (٢٥ مايو ٢٠٠٥) ، والسبت الدامى ،

٣٠ يونيو ، فى ميدان التحرير ، على مرأى ومسمع من العالم كله ! ، وإن كان لم ينس – والحق يقال – أن يتحول فى آخر مقاله (البديع) إلى جلاد أو عشماوى أو مخبر لا فرق ، يحرض النظام على البطش بمعارضيه العملاء ، الذين يقبضون ثمن عمالتهم من الخارج بالدولار (طبعاً أحسن من الجنيه ألف مرة !) ، ويدعوه للفتك بالمختلفين معه ، وسحقهم بكل السبل المتاحة .

الديمقراطية فى خطر من هؤلاء ، أكثر من كونها فى خطر من أجهزة القمع ، فهذه الأجهزة – فى النهاية – تتحرك بأوامر من جهات عليا ، هذه الجهات هى التى تحركها منطلقات مثل منطلقات الأستاذ الدكتور مرجان ، وهى منطلقات فتاكة وقاتلة ، مثلها مثل السموم والمبيدات المسرطنة ، التى يحرم القانون استخدامها ، ويدين من يلجأ إليها فى مواجهة الخصوم والأعداء .

لكن هذا الأمر ليس مستغرباً من الدكتور مرجان ، هو الذى يدافع – باستماتة – عن ممارسات نظام مدان ومكشوف ، وحتى لا يزايد علينا مرجان أخوان ، أنهى هذه السطور باقتباس من تقرير لـ " **منظمة العفو الدولية** " ، عن الأوضاع " الديمقراطية " فى مصر ، التى يباهينا بهاالسيد مرجان ، أدام الله عزه ! .

يقول التقرير :

" الضرب والسحل والتعليق والصعق بالكهرباء وتجريد النساء من ثيابهن ، وهتك أعراضهن أمام أزواجهن وأبنائهن ، كل هذه الممارسات عادية ويومية فى مصر ، فى أقسام الشرطة ومباحث أمن الدولة ، ولا يمر شهر واحد بغير أن يموت مواطنون من شدة التعذيب !"

إنتهى النص ، وشكراً د. مرجان . . . فكلماتك وصلتنا ، وهى أبلغ وأدل من كل خطب مرشح الحزب الوطنى فى انتخابات الرئاسة ! .

٢٢ - عن " الالتباس " والموضوعية

ملاحظات هامة على أفكار للدكتور عبد المنعم سعيد *

فى المقال المعنون بـ " فى ضرورة رفع الالتباس عن الناس " يطرح الدكتور عبد المنعم سعيد قضية هامة ، بل وخطيرة ، وتستوجب بالفعل تضافر كل الجهود للحد من تأثيراتها السلبية ، والضارة ، على مستقبل بلادنا ، هى قضية تعرض النظم الحاكمة فيها إلى ضغوط متصاعدة ، ولأسباب متعددة ، من الدول الغربية الكبرى ، ويوضح المقال أنه " برغم أن الشائع هو أن التدخلات الخارجية فى الشأن المصرى ، مصدرها الولايات المتحدة ، إلاّ أن الحقيقة هى أن أوروبا وكندا واستراليا ، كانت دوما أطرافاً أصيلة وصريحة فى هذه التدخلات " كما يضيف المقال ملحوظة مهمة ، هى أن جهاز الدولة كان حساساً للغاية تجاه هذه التدخلات ، رغم أن " جهاز الدولة والحزب الحاكم بذلا جهداً فائقاً ، خلال العقود الثلاثة الأخيرة لتوثيق الصلات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية مع أوروبا وأمريكا الشمالية " ! .

وفى موقع آخر من المقال ، يشير الدكتور سعيد إلى أن المعارضة المصرية ، التى ما انفكت تهاجم الاستعمار الغربى والسياسات العدوانية الأمريكية :" **تتبنى تقريباً برنامج الإصلاح الغربى فى مصر والقائم على التعديل الفورى للدستور ، فيما تخص الانتخابات الرئاسية المقبلة** " ، ويخص الدكتور عبد المنعم " **الحركة المصرية للتغيير – كفاية** " بالذكر ، حيث يشير إلى أنه مهما ذيلت هذه الحركة " **كل اجتماعاتها وتظاهراتها بالإعلانات النارية التى تصم أمريكا بكل أنواع المثالب الأخلاقية والسياسية والاقتصادية ، وحتى باللعنة المستمرة للرئيس بوش شخصياً ، هو وجميع معاونيه من أول " ديك تشينى " وحتى الآنسة " رايس " ، فإن الحقيقة التى لا يمكن تجاهلها أن برنامج الحركة الفورى للإصلاح فى مصر ، يتطابق تماماً مع ما تريده الولايات المتحدة وجماعاتها فى واشنطن !** " ، ثم يختم الدكتور سعيد المقال بالإشادة بـ " **القرار الثورى** " للرئيس مبارك ، الذى وصّفه المقال باعتباره " **الإجراء الأهم الذى يبعث على**

---

* رد رفض الدكتور عبد المنعم سعيد نشره ، على مقال له بجريدة " الأهرام "

التفاؤل " ، وهو القرار " **الذى اتخذه بمطالبه مجلس الشعب بتعديل المادة (٧٦) من الدستور ، بحيث يكون اختيار رئيس الجمهورية بالانتخابات السرى العام المباشر** " .

ولى على هذه الأفكار الهامة ، التى عرضها الدكتور عبد المنعم سعيد بحرفية بالغة ، ولخصتها بأمانة ، ملاحظتين أساسيتين ، آمل أن يكون عرضها مساهمة فى الحوار حول استقلالية القرار المصرى ، والمصالح الوطنية العليا التى ينبغى أن يستمر الجهد من أجل تحديدها والاتفاق على آليات حمايتها وتعظيمها :

(١) أود ان أشير – بدايةً – إلى أن التطلع الديمقراطى لمصر ، ليس وليد الأطماع الأمريكية المعاصرة فى بلادنا ، ولا يربطه رابط موضوعي بمشاريع الهيمنة الاستعمارية الأمريكية الراهنة ، وآخرها " **مشروع الشرق الأوسط الكبير أو الموسع** " ؛ أو غيرها .

وأذكر هنا ما يرويه التاريخ من أن هتافات الزعيم أحمد عرابى أمام الخديوى توفيق ، فى ساحة قصر عابدين ، كانت نداءاً صريحا من أجل الاستقلال والديمقراطية ، وما صيحته " **لقد ولدتنا أمهاتنا أحراراً ، ولن ورث أو نستعبد** " إلاّ تعبيراً عن هذا الحلم الجماعى المصرى ، كما أن صيحة أعضاء مجلس شورى النواب فى ستينيات القرن التاسع عشر " : **نحن ممثلو الأمة المصرية** " ، كانت تعبيراً آخر على رفضهم الانحباس فى " **الأبّهة الشكلية** " تشبهاً بالمودة فى الغرب ، كما استهدف الخديوى إسماعيل من إنشائه ، وكذلك فطوال النصف الأول من القرن الماضى ، كانت ثورات وانتفاضات الشعب المصرى (١٩١٩ – ١٩٣٥ – ١٩٤٦ . . الخ) ، تقرن ما بين طلب الاستقلال (أى طرد المستعمر) ، ونيل الدستور (أى تقنين العلاقة بين السلطة والشعب) ، وأيضاً فقد كان " **بناء حياة ديمقراطية سليمة** " على رأس الأهداف الستة للضباط الأحرار فى ١٩٥٢ ؛ وإن لم ينجز هذا الهدف ، بل وحتى حينما تفجرت وقائع الانتفاضات الوطنية فى سبعينيات القرن المنصرم الطلاب ، احتجاجاً على نتائج هزيمة ١٩٦٧ (**وقد كان الدكتور عبد المنعم سعيد أحد معاصريها**) طرحت الحركة الطلابية شعارها : " **كل الديمقراطية للشعب ، كل التفانى للوطن** " تعبيراً عن يقينها الثابت بأن غياب الديمقراطية كان السبب الرئيسى للهزيمة ، وانه لا يمكن تحقيق النصر ، ولا إنجاز التقدم ، فى غيابها .

(٢) يحمل كلام الدكتور عبد المنعم سعيد ، وهو عالم السياسة الفاهم ، ثلاث متناقضات موضوعية :

أولـهما : أن الأنظمة الحاكمة تريد أن تجمع الماء والنار فى بوتقة واحدة ، فكيف يمكن لمن " بذل جهوداً فائقة على امتداد العقود الثلاثة الأخيرة من أجل توثيق الصلات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية مع أوروبا وأمريكا الشمالية " كما يقول ، أن يمنع تدخلهما فى سياساته الداخلية أو ، عبثها فى مصالحة ومواقفه الخارجية ؟! .

وإذا كانت بعض الدول ومن ضمنها مصر ، قد استطاعت فى فترة الحر ب الباردة من المعسكرين ، فى خمسينات وستينات القرن العشرين ، أن تلعب على التناقضات ، مستفيدة قدر الإمكان – من استراتيجيات الاستقطاب وما أتاحته من هامش للمناورة ، فإن هذا الأمر قد انتهى تماماً بعد أن وضعت الحرب البادرة أوزارها وانتهت بتفكيك الاتحاد السوفيتى ومعسكره ، ولم يعد أمام الدول الرأسمالية الضعيفة إلا الاندماج التبعى فى المنظومة الرأسمالية العالمية ، الخاضعة كلياً للسيطرة الأمريكية ، وفى هذا السياق من المستحيل الحفاظ على استقلالية القرار لأى دولة تدور فى هذا الفلك ، ولا يمكن لمن يريد أن يتذوق العسل الأمريكى (إن وُجد !) ، وتجنب لسعات النحل ، القاتلة فى أغلب الأحيان !.

وثانيهما : لا أظن أن الدكتور سعيد جاد فى اتهامه الحماسى لـ " **الحركة المصرية للتغيير – كفاية** " ، بتطابق برنامجها للتغيير مع ما تريده الولايات المتحدة وجماعاتها فى واشنطن ، كما ذكر فى مقاله ، فالولايات المتحدة بالأساس – لا تريد الديمقراطية لبلادنا ، ولا الحرية لأوطاننا ، وهى تدرك أكثر من أى طرف آخر أن شعوبنا ضجّت من استهتارها بمصالحنا ، ومن احتلالها للدولة العربية الشقيقة : العراق ، ومن تحالفها الاستراتيجى مع الصهيونية ، ومن غطرستها وسوء مقاربتها لقضايانا ، الأمر الذى تؤكده كل استطلاعات الرأى فى منطقتنا ، وهى لن تغامر بتحقيق ديمقراطية تؤدى إلى وصول قوى معارضة لسياستها لمواقع السلطة ، بما يعنى تعريض مصالحها الاستراتيجية لمخاطر حقيقية ، اللهم إلا إذا كان الدكتور عبد المنعم يقصد " **دمقرطة المنطقة وفقاً للنموذج العراقى** " ، وهو بالطبع – لا يمت للديمقراطية الحقة – التى نريدها لمصلحة الوطن والشعب – بأى صلة ، وفيما يخص **" حركة كفاية "** ، فإنها ملتزمة ببرنامج معلن ، عنوانه المطالبة بالديمقراطية كمدخل لمواجهة الهجمة الأمريكية والصهيونية على بلادنا ، وهو أمر واضح ولا يحتاج لإثبات .

وثالثهما : وإذا كان الدكتور سعيد يرى فى وجهة نظر " **الحركة المصرية للتغيير – كفاية** " المطالبة بتغير البنود الدستورية المعوقة للممارسة الديمقراطية ، حتى نزيح عن كاهل المصريين أثقالاً جساماً هدت حيلهم ، طوال العقود المنصرمة ، وأقعدتهم عن المشاركة الفعالة فى العمل على نهضة الوطن ، ترداداً للبرنامج الأمريكى ، فهو أمر

عجيب حقاً ، ذلك أن جلَّ جهد الدكتور فى كتاباته العديدة ولسنوات ممتدة ، كان مطالبتنا بالفصل بين ما يحقق المصلحة الوطنية وبين الولايات المتحدة الأمريكية ، حتى ولو تقاطعا مؤقتاً ، وإذا كانت " **حركة كفاية** " تؤمن بأن حال البلد سينصلح حقاً ، حينما تتحرر من أحكام الطوارئ الممتدة على مدار ربع القرن الأخير ، وحينما تطلق الحريات كافة : حق تكوين الأحزاب وجمعيات المجتمع المدى والنقابات ، وإصدار الصحف والتعبير عن الرأى ، حق الاجتماع . . . الخ ، حينما تكون مصر مجتمعاً ديمقراطياً مستقراً مؤسس على تطبيق مضمون فكرة المواطنة ، وقائم على الشفافية وكشف الفساد ، وقادر على إطلاق طاقات الشعب الكامنة والإفرج عن مبادرات أفراده الكبيرة . . الخ وبما يمكن كل طبقات المجتمع ، وبالذات فى مستوياته الدنيا ، من حماية حقوقها والحفاظ على مصالحها ، كما يحدث فى كل بقاع العالم . . فلا يصح وصمها بأنها تطرح البرنامج الأمريكى ، لأن الهدف الحقيقى من طرح " **كفاية** " لهذه المطالب ، هو بالضبط مواجهة الضغوط الغربية والأمريكية ، لكن بمداخل مختلفة ، ففيما يرى البعض إمكانية للانفلات من هذه الضغوط عن طريق العلاقات الوثيقة بين أمريكا والعرب (وهو مستحيل – موضوعياً – من وجهة نظرى) ، ترى " **كفاية** " أن بناء مجتمع مصرى متقدم وحر وديمقراطى حقاً ، يعتمد بشكل رئيسى على إطلاق الطاقات الكامنة الهائلة لدى الشعب المصرى ، هو الوسيلة المثلى والوحيدة الكفيلة بتحقيق ذلك .

وعلى أى الأحوال ، فلقد أغنانا إعلان الرئيس مبارك ، يوم ٢٦ فبراير الماضى ، بقرار تعديل البند (٧٦) من الدستور المصرى ، عن الجدل حول دوافع المطالبة بتغيير الدستور ، ومدى ارتباطها بالبرنامج الأمريكى والغربى من عدمه .

وقد أكد هذا الأمر أن ثبات " الحركة المصرية من أجل التغيير – كفاية " على المطالبة بتعديل الدستور ، كان موقفاً صحيحاً ، وقابلاً للتحقق ، وله منطقه المقبول ، ولم يعد أمام الجميع سوى الاجتماع على بذل الجهد المكثف ن أجل السير ببلادنا إلى الأمام على طريق الديمقراطية والمواطنة والحقوق الإنسانية المستقرة وهو طريق طويل ، وشاق ، يتطلب المثابرة والاجتهاد والإبداع والتضحية . . والتضحية – فى ظروف كثيرة – أيضاً ! .

٢٣ - هل انتهت حركة " كفايه " ؟! *

التساؤل عن مستقبل حركة " كفايه " ، نجاحها وفشلها !؟ . . سؤال لم ينقطع مع كل مرحلة من مراحل نموها وتقدمها ، وهى تساؤلات طرحها كثيرون ، البعض من الأعداء بسوء نية مبيتة ، والبعض من الأصدقاء بحسن نية ظاهرة ، فقد طرحت هذه التساؤلات عقب إعلان تعديلات المادة ٧٦ من الدستور ، وطرحت فى أعقاب الاستفتاء الانتخابى للرئيس مبارك فى شهر سبتمبر الماضى ، وفى كل مرة كان الرد " العملى " لحركة " كفايه " هو مزيد من الحركة فى الشارع ، والتوسع فى التأثير ، والحسم فى المواقف .

وهاهى هذه التساؤلات ، تطرح – مجددا ً – هذه الأيام ، بمناسبة انتخابات البرلمان الأخيرة ، فقد كتب الصديق الأستاذ " خالد صلاح " ، تحت عنوان " **لماذا سقطت كفايه ؟!** " ، [المصرى اليوم – ٢٠٠٥/١٢/٥] متناولا ً ما تصوره خطأ حركة " كفايه " بانجرارها إلى معترك الانتخابات النيابية الأخيرة ، مديناً هذا النزوع ، الذى يعكس – بحسب رأيه – اقتناع قادة الحركة " **بأنهم فى وضع يؤهلهم لقطف ثمار حركتهم السياسية** " ، بعد أن " **بهرتهم حالة النجاح السياسى الهائلة التى تحققت فى وقت قصير** ، " الأمر الذى دفعهم إلى " **البحث عن مقاعد تحت القبة المكيفة** " بدلا ً من الهتاف فى المظاهرات الوطنية ! ، ويدلل على ذلك بتقديم رمزين من رموزها ، " **كمال أبو عطية وكمال خليل** " ، إلى ميدان الإقتراع العام ! .

ويهمنى أن أوضح للكاتب وللرأى العام أن المخاوف المشروعة التى تعكس حرصا ً على مصلحة الحركة ، ورغبة فى حمايتها من التورط فى أى منزلق يخصم من رصيدها الكبير لدى شعبها أو من احترام والتفاف القاعدة التى وثقت بها ، والتى عبرت عنها سطور المقال ، لا أساس لها من الواقع ، فالمؤكد أن حركة " كفايه " باقية وتطور آلياتها ، ويدور داخلها حوار هائل حول ملامح استراتيجيتها المستقبلية ، وهى لم تهجر منهجها فى النضال الجماهيرى فى الشارع لصالح أى مكاسب ثانوية لها أو لبعض أعضائها ، وقد كان موقف الحركة قاطعا ً فى أنها ليست حزبا ً سياسيا ً ، وأنها لن تلعب

---

* جريدة " **المصرى اليوم** " ، القاهرة ، ٢٠٠٥/١٢/١٤ .

لعبة الانتخابات ، ولن تقدم مرشحين عنها بأى صورة من الصور ، وقد عبرت الحركة عن ذلك بوضوح فى " **بيان للضمير المصرى** " الذى صدر عنها يوم ٢٠٠٥/٢/٨ ، حيث أعلنت أنها " ليست حزباً ، وليس لها مرشحون باسمها " فى هذه الانتخابات ، وعلى الرغم من أنها (أى حركة كفايه) ، كما يقول البيان ، تعتقد بوضوح " أن الانتخابات بالطريقة التى تجرى عليها ليست طريقاً سالكاً للتغيير ، وأنها (فقط) قد تكون مجرد فرصة لنشر الوعى بالتغيير وإلحاح مطالبه ، فقد دعمنا ، بكل التجرد والإخلاص – فكرة تشكيل قائمة انتخابية موحدة ، ولم نتوقف عن واجب الدعم الأدبى والمعنوى لمرشحى المعارضة بكل أطيافها " ، **أى أن حركة " كفايه " لم تشارك فى الانتخابات ولم ترشح أحداً باسمها ولا كان لها مطمعاً فيها** ، وحينما أيدت تجمع قوى المعارضة فى مواجهة خصوم الوطن والديمقراطية ، كان دافعها إلى ذلك لا الجلوس فى القاعات المكيفة وتحت الأضواء ، وإنما محاولة المساعدة على قطع الطريق على التداعيات الخطرة التى تهدد مستقبل الوطن والتى توقعناها ، وهو ما تلوح بشائره الآن لكل صاحب نظر! ، وإذا كان هذا هو الدافع الفعلى لحث الأحزاب على التوحد فى خوض المعركة البرلمانية ، فالمؤكد أن حركة " كفايه " لم تستهدف مصلحة خاصة من ورائها ، كما أنها – من جهة أخرى – لم تجر – بأى شكل من الأشكال – اتصالات مع أى من رموز الدولة ، ولا أدرى من أين وصلت إلى الكاتب هذه المعلومة العارية من الصحة ، التى جعلته يغضب من حركة " كفايه " كل هذا الغضب النبيل بالطبع ؟!.

كذلك فقد كررت الحركة بوضوح لا لبس فيه – على لسان كاتب هذه السطور – يوم الاحتفال بذكرى انطلاقتها الأولى (نقابة المحامين بالقاهرة – ٢٠٠٥/٩/٢٢) إعلان ذات الموقف الذى يؤكد الامتناع عن المشاركة بمرشحين فى هذه الانتخابات ، كما أعلنته مرة جديدة عشية الانتخابات ذاتها ، فى مؤتمر صحفى حضره جميع رموزها ، بما فيهم المنسق العام ، والمتحدث الرسمى ، وأعضاء الهيئة الإدارية ، وحضره صحفيون وإعلاميون مصريون وعرب وأجانب كثر ، ونشر فحواه فى العديد من الصحف والفضائيات المحلية والخارجية أيضاً ! .

أما بشأن الزميلين " كمال أبو عطية " و " كمال خليل " ، فقد خاضا المعركة الانتخابية لا بصفتهما مرشحين لحركة " كفايه " ، وإنما بصفتهما السياسية : كعضو بحركة الكرامة (بالنسبة للأول) وحركة الاشتراكيين الثوريين (بالنسبة للثانى) ، وما كان لحركة " كفايه " بحكم تكوينها أن تمنعهما من ممارسة حقهما فى هذا الشأن ، وبالتأكيد كان البرلمان والشعب سيكسبان مقاتلين شرسين مدافعين عن حقوق الناس والوطن ، لو لم يتحالف التزوير والبلطجة والمتاجرة بالشعارات فى مواجهتهما ، والذى

يعرفهما جيداً ، ويعرف تاريخهما وتضحياتهما ، يدرك أنهما أبعد ما يكون عن الطمع فى مغنم أو منصب ، أو تلقى رشوة رخيصة ثمن لموقف ، أو ما شابه ذلك .

وبهذه المناسبة أود أن أوضح أن عناصر حركة " كفايه " ، استخدموا منذ بدايتها الأولى – بنجاح – وسائط " الميديا " العالمية ، لا من باب " **استعراض امكاناتهم السياسية والفكرية على شاشات الفضائيات** " ، كما يقول الأستاذ خالد ، وإنما كأحد الأسلحة الماضية ، التى ثبت نجاحها فى نشر وجهات نظرها ، والإعلام عن مواقفها ، وأيضاً فى تعبئة الجماهير والرأى العام (المحلى والعالمى) حولها ، لحمايتها من بطش النظام المستبد ، وفى غياب آليات التواصل المباشر المتاحة للآخرين ، لم يكن هناك بد من اللجوء لهذه الوسيلة ، لا من باب " الاستعراض " و " والوجاهة " ، وإنما من باب " الضرورة " فى المقام الأول .

يبقى أن أطمئن الكاتب الكريم إلى أن حركة " كفايه " باقية على عهدها مع وطنها ومع جمهورها ومعه ، فى استمرار حركتها كقوة ضغط شعبى من أسفل ، وكحركة نضال جماهيرى فى الشارع لا تهدأ أو لا تلين ، هدفها الذى لا تساوم ولا تقايض عليه بأى ثمن ، هو الدفع باتجاه عملية تغيير سلمى كامل للنظام الفاسد والاستبدادى الحاكم ، وهى تدرك ، كما يقول البيان المشار إليه آنفاً : " أن دعوى التدرج فى طلب الحرية قد سقطت بخبرة ثلاثين سنة من التعدد المقيد والمشبوه ، والمثقل بحكم النهب والكبت العام . . وكل تغيير لا يبدأ من الرأس يستحق الصفة ، كل تغيير لا يبدأ بإنهاء سلمى للنظام الحالى – تمديداً وتوريثاً – لا يعنى سوى مد الأجل والحبل للقيد يطبق فوق العنق ، فسلطة البرلمان – بالوضع الراهن – محدودة ومحكومة بنظام يعطى كل السلطة للرئيس ، وقد أغلق الرئيس كل احتمال انتخابى لتغييره ، ولمنع التوريث لإبنه من بعده ، بتعديل دستورى داهس لأبسط المبادئ الدستورية ، وبانتخابات عبثية ، أعرضت عنها غالبية المصريين " .

ومن أجل تحقيق هذه الغاية المستمرة بادرت حركة " كفايه " لدعوة كل الذين يرفضون مسار عملية الانتخابات ونتائجها ، التى حددتها الرشوة وشراء الذمم والأصوات والبلطجة والتزوير ، إلى الاحتشاد فى الذكرى الأولى ، وبموقع أول مظاهرة لها يوم الإثنين ١٢ ديسمبر القادم ، أمام دار القضاء العالى ، للتأكيد على استمرارها فى منطلقاتها وعلى بقاء رهانها الأساس على الشارع المصرى ، وحتى يتأكد أصدقاؤها بأنها لا زالت مقيمة على العهد ، ماضية على الطريق .

كما تعد الحركة لمؤتمرين هامين فى الفترة القليلة الماضية :

الأول : مؤتمر " **المواطنة** " للرد على التهديدات التى تحيط بوحدة الوطن ، **والثانى** هو **المؤتمر الداخلى لأعضاء الحركة** ، من أجل وضع استراتيجية دقيقة لحركتها المستقبلية .

ولعل فى هذا كله ما يطمئن جميع الأصدقاء على أن حركة " كفايه " لم تمت ولم تفشل ، لأنها إن فشلت أو ماتت – لا قدر الله – سيكون ذلك فشلاً وموتاً لواحد من الآمال العظام للأمة ، وهو ما لن يكون ، ولا يجب أن يسمح به كل الذين يأملون فى خير هذا الوطن ، ويحلمون بمستقبل مشرق لأبنائه .

٢٤ ـ عن حركة " كفايه " و " لابد " وأخواتها : تعليق لابد منه ! *

بعد صمت طويل خرج علينا السيد " علاء حامد " ، مؤسس ما يسمى بـ " حركة لابد " ببيان كوميدى ، هو البيان رقم (٣) للحركة ، وعنوانه : " حركة " كفايه " صناعة أمنية محلية " ، احتوى قدراً كبيراً من " التخاريف " والافتراءات ، التى وصم بها حركة " كفايه " ، والتى تعكس وعياً متدنياً ، وغيبوبة حقيقية عن الساحة السياسية وتطوراتها .

وقد وصفت جريدة " نهضة مصر " ، التى أشارت إلى بينها السابق ، حركة " لابد " بـ " **الغامضة** " – وفى الحقيقة من الصعب وصف حالة السيد علاء حامد بـ " الحركة " حتى وإن كان لها صفة الغموض ، فهذه " الحركة " المزعومة أعلن عنها مؤسسها منذ منتصف عام ٢٠٠٥ ، وحتى هذه اللحظة ، لم تتحرك خطوة إلا للتهجم على " كفايه " فى بيانات ثلاثة آخرها هذا البيان ! ، وأفكار " لابد " هذه ، أو أفكار مؤسسها ، التى عبر عن بعضها فى جريدة " صوت الأمة " – ٢٠٠٥/٧/٤ " يمكن استخلاصها على النحو التالى :

*** فليذهب العمال والفلاحين فى " داهية " ! " .**

*** " أمريكا دولة ديمقراطية تحاول نشر الديمقراطية فى العالم ، وأنا على استعداد للتحالف معها (!) من أجل اسقاط النظام الحاكم ، لأن الداخل ضعيف وهش ولا يمكن الاعتماد عليه ! " .**

وقد أعلن السيد حامد ، فى حديثه المشار إليه ، أنه بعد مرور عام (من وقت نشر الحديث) سيصل عدد أعضاء حركته إلى ٥٠٠ ألف عضو (!) ، فضلاً عن ما لذ وطاب من أشكال التهجم على حركة " كفايه " أيضاً ، التى " لا تملك برنامجاً مستقبلياً " ، " وأنها ستحترق فى النهاية " ، بينما أشار فى حديثه ذاك إلى برنامج حركته الذى ينطلق من أن " النظام يحرق نفسه وأنه لابد أن يسفر الصراع الرائد بين الرئيس مبارك وابنه جمال ، على السلطة ، إلى غرق السفينة التى تحمل هذا النظام ! " .

---

* جريدة " **نهضة مصر** " ، القاهرة ، ٢٠٠٥/١٢/٢٦ .

وإذا كان السيد حامد قد حدد أن عدد أعضاء حركته سيصل إلى نصف المليون عضو بعد عام من يوم حديثه ، فقد كان من المتوقع أن يكون عددهم الآن ، وقد مرت نصف المهلة تقريباً ، نحو الربع مليون عضواً ، بما يجعلها لا حركة " غامضة " ، وإنما واحدة من أكبر الحركات السياسية فى تاريخ مصر المعاصر ، إن لم يكن أكبرها ، وهو – بالتأكيد – ما لم يحدث ، ويشى بطبيعة الأوهام التى تحرك السيد حامد ، ويشير إلى مدى صدقية آراءه وتوقعاته ! .

وعودة إلى الاتهام الهزلى الذى صدر من السيد حامد بحق حركة " كفايه " ، التى اعتبرها " صناعة أمنية " ، اخترعها النظام لكى " يوهم الشعب المصرى بوجود مساحة من الحرية ، ودليله على ذلك قيام النظام " بحشد مئات من جنود الأمن المركزى فى مقابل عشرات المتظاهرين " !.

فلعل من المدهش بالفعل أن يصل خيال السيد حامد [وهو بالمناسبة كاتب روايات شبه مجهول ، لم يسمع عنه الكثيرين] إلى هذه الدرجة من الإيمان بنظرية " المؤامرة " ، وأدعوه فقط إلى مراجعة أسماء عدة مئات ، إن لم يكن آلاف من أسماء أعضاء " كفايه " للرد على سؤال منطقى : هل يصلح نخبة من كبار مثقفى مصر وأكاديمييها ، من قامة الدكتور عبد الوهاب المسيرى ، والدكتور محمد أبو الغار ، والدكتور عبد الجليل مصطفى ، والدكتور يحيي القزاز ، والدكتور محمد السعيد أدريس وغيرهم ، وهم من مؤسسى حركة " كفايه " لوظيفة " مخبر " لدى مباحث أمن الدولة ؟! ، ثم ألم ير سيادته مظاهرات " كفايه " الأخيرة ، والتى جابت وسط المدينة وشارك فيها الآلاف من أبناء الشعب المصرى ، لا بضعة عشرات كما يدَّعى ؟! ، وأخيراً : ألم يسمع سيادته بالحشود الأمنية الرهيبة التى تحيط بمظاهرات " كفايه " منذ انطلقت ؟! ، وألم يأته نبأ يوم ٢٥ مايو الماضى ، وما حدث فيه ، من سحق وسحل وانتهاك لأعراض زميلاتنا فى حركة " كفايه " ، وهو أمر تم على مرأى ومسمع من العالم أجمع ؟! .

أما افتقاد حركة كفايه لبرنامج ، فلأن سيادته مشغول بأمر نصف المليون عضو " تبعه " فهو لم يجد متسعاً من الوقت لمتابعة جهود حركة " كفايه " فى هذا المجال ، فهى أصدرت تصوراً سياسياً طرحته عبر مشروعها المعنون " **نحو عقد اجتماعى / سياسى جديد** " عكست فيه رؤاها للوضع الراهن ، وآليات الخروج من المأزق الذى قادنا تحالف الفساد والاستبداد إليه ، كما أن الحركة تدير حواراً واسعاً حول هذا الأمر يشارك فيه عناصرها على امتداد الوطن ، تهيئة لمؤتمرها الأول (الداخلى) القادم ، الذى سيخصص لهذه القضايا وغيرها .

ومع هذا ، فهناك الكثيرين من العلماء ورجال السياسة ، ونموذج لهما د. حسام عيسى ، ود. حسن نافعة ، وهما من مؤسسى الحركة أيضاً ، يرون أن من الأصلح لحركة شعبية مثل حركة " كفايه " أن تكتفى بشعارات عامة تحدد مطالبها من أجل التغيير ، وأن تترك مهمة صياغة برنامج سياسى تفصيلى للأحزاب السياسية ، فهذا هو دورها ، وهذه هى مهمتها .

ومن الطريف ، فى هذا السياق ، الإشارة إلى أن حركة " لابد " إياها ، ليست الأولى التى يؤسسها أصحابها بغرض مقاومة " كفايه " أو بأمل التصدى لما حققته " كفايه " من نجاحات ، فهناك " **جماعة مبارك الشعبية** "! ، التى أسسها الشيخ سويلم حمّاد ، " شيخ مشايخ قبائل العبايدة " ، وهدفها الأساسى " مناهضة حركة " كفايه " " !! ، [نهضة مصر ، ٩ – ٢٠٠٥/٦/١٠] ، وهناك حركة " **الاستمرار من أجل الازدهار** " ، التى أسسها محمد عبد العال ، رئيس حزب العدالة الاجتماعية (والذى سُجن بتهم مخلة بالشرف قبل تأسيسها !) وهدفها أيضاً مناهضة حركة " كفايه " ، ومشهور تصريح المصارع " كرم جابر " ، أحد أعلامها الذى قال فيه " أن الشعب (المصرى) لا يعجبه العجب ، وحركة " الاستمرار " تعرف مصلحته أفضل منه (!) " ، [المصرى اليوم ، ٢٠٠٥/٦/٣] . . ولعلنى أنتهز هذه الفرصة المواتية لكى أسأل السيد حامد : هلى تستطيع أن تدلنى إلى مصير هاتين الحركتين ، وكيف تبخرتا حتى قبل أن يجف حبر المطابع التى نشرت أخبارها ؟!! .

وأخيراً ، فالفيصل فى الحكم على من يعيش ومن يتبدد من أحزاب وحركات سياسية ، فى الواقع ، ليس رغباتنا الذاتية ، أو أمانينا الخاصة ، وإنما الجمهور الغفير من أبناء الشعب [وبالذات من أولئك الذين يريد الاستاذ حامد أن يذهبوا فى " داهية " !!] ، فهم وحدهم أصحاب الحق فى أن يمنحوا حركة " كفايه " سر الحياة ، وأن ينفخوا فى حركة " لابد " . . فتذهب بدداً ! .

٢٥ - عن المواطنة والوطن وحركة " كفايه " وأشياء أخرى ! *

" ولو عدت من جديد . . لسرت فى نفس الطريق "

لوى أراجون

حين أعود بذاكرتى للوراء ، يبدو لى أننى قطعت خلال الستة وخمسين عاماً المنصرمة ، هى مجمل سنوات عمرى كله ، أعماراً عديدة متداخلة وأعماقاً عديدة متضافرة ، بحيث يصح القول أنى عشت كل لحظة فيها كأنها عمر بأكمله . . كصاعد على درجات سلم طويل درجة بعد درجة ، لم تشهد أيامه تراجعات تذكر ، أو ارتدادات ذات معنى أو كمثل راحل باتجاه قمة جبل ، يحث الجهد دون كلل ، ويدب الخطو بغير ملل ، تصادفه العقبات فيتفاداها دون أن يحول ناظره عن هدفه الأخير ، وينتابه الإرهاق فيجلس هنيهات ليلتقط الأنفاس ، ثم يكمل مساره ، وكأنه مدفوع بقوى خفية ، لا راد لها ، أو مُعطل لقضائها ، أو كمأخوذ بهتاف " النداهة " الشهير الذى حكت عنه الحكايات الشعبية المعروفة ، أو " مجذوب " بمغناطيس قوى لا مفر من الانسياق إلى مجاله ، ولا إمكانية للهرب من سطوته .

كنت إبناً لأسره عادية كملايين الأسر المصرية . ولدت لأب من أصول فلاحية بسيطة نال قسطاً من التعليم الدينى – فى الأزهر الشريف – قبل أن ينتمى لسلك العسكرية من أول السلم ، أو" تحت السلاح " كما يقولون ، صاعداً ببطء ودأب خطوة خطوة . . وبرغم أصول الأب شبه الأمية ، فقد أجلَّ العلم والمعرفة إجلالاً فائقاً ، يقرب من حدود التقديس . وقد كان بيتنا – على بساطته – يحتوى مكتبة دينية وتراثية عامرة ، ولطالما رأيت أبى ، فى جلبابه الأبيض الناصع منكباً ، حتى ساعات الصباح الأولى ، فى القراءة والتدوين ، وكتابة اللوحات الخطية الجميلة بالحبر الشينى وأقلام " البسط " التقليدية ، فقد درس فى " مدرسة تحسين الخطوط " سنوات حتى امتلك ناصية هذا الفن الرائع ، وأورثناُ حسن الخط ووضوحه ، كما كان أبى يتولى إمرة خطبة الجمعة فى

* ورقة قدمت فى ندوة بالمؤسسة الثقافية الانجيلية ، ديسمبر ٢٠٠٥ .

المسجد القريب ، وهو – بمعنى من المعاني – كان زعيماً شعبياً فى منطقته ، يأتى إليه أصحاب الحاجات والمشكلات طلباً للمساعدة ، فيقضيها لهم عن طريقه أو عن طريق الغير ، ويحترمه الجميع ويوقرونه ويستمعون لرأيه بإجلال لمكانته وصدقه .

والغريب فى هذا الأب ، والمثير للإعجاب أيضاً ، أنه برغم مرجعيته الدينية الإسلامية الواضحة ، كان منفتح الفكر ، قابلاً لاختلاف الأفكار ، وسمح الوجدان إلى حد مذهل .

والأجمل – بالفعل – أن إيمانه العميق بعقيدته الإسلامية ، التى جَسّد – عبر سلوكه وعلاقاته – أروع ما فيها ، تقبل بوعى توجهاتى الوطنية النوازع فى البداية ، ثم اليسارية الميول حينما جاءت لحظة الاختيار – ثم أنه كان نموذجاً يحتذى به فى فهمة العفوى . بل قل الفطرى لقضية المواطنة ، دون طنطنة أو ادعاءات أو شعارات ، وهذا الفهم هو ما كان يمتلكه أغلب المصريين ، آنذاك (فى عقدى الخمسينيات والستينيات من القرن الماضى) .

- **علاقة مبكرة بفكرة " المواطنة " :**

بدأت علاقتى بقضية " المواطنة " فى وقت مبكر ، حيث لم أكن أميز فى الحى السكنى بحلمية الزيتون ، أو فى مدرستى الإبتدائية (عمر بن عبد العزيز) ، ولا مدرستى الإعدادية (مدرسة الزيتون الإعدادية) ، بين مسلم أو مسيحى ، ولا كان هناك مظهراً ملموساً لأى شكل من أشكال التمييز بين التلامذة من أتباع الديانتين ، لا فى الملبس أو السكن أو العادات أو التقاليد ، بل وكانت بعض الأعياد المشتركة ، تتميز بطرق وأساليب واحدة ، تعبر عن فرحتهم جميعاً بها واحتفائهم بمقدامها .

لكن فى المدرسة الثانوية التى كانت تحمل اسم " مدرسة إبن خلدون الثانوية "بحى عين شمس – شرقى القاهرة ، دخل حياتى متغير جديد أضفى على حس المواطنة العفوى الذى وُجد لدى ، ولدى الآخرين ، بتأثير من البيئة الفكرية والسياسية والثقافة السائدة ، (فى فترة صعود النظام الناصرى ، وبتوجهاته القومية التى جذبت كل المصريين ثم العرب أيضاً) ، إذ تم اختياري ، فى عامى الدراسى الثانى بالمرحلة الثانوية ، لكى التحق بهيئة سياسية شبابية ، جديدة ، كان النظام الناصرى قد شرع فى تكوينها ، واختار لها – فى البداية – المميزين من طلاب الثانوى والجامعات والعمال والفلاحين ، قبل أن تفتح أبوابها – لأسباب تكتيكية – لمئات الآلاف من الأعضاء فى وقت لاحق ، هى " **منظمة الشباب الاشتراكى** " ، كما كانت تسمى ، حيث تم غرث الأساس النظرى لفكرة **المواطنة** فى أعماقى .

فقد تضمنت المحاضرات التثقيفية التى كان يلقيها علينا أساتذة كبار أجلاء ، مثل د. إبراهيم سعد الدين والدكتور محمد الخفيف ، وغيرهما ، مادة غزيرة وعميقة عن تاريخ مسيرة الوحدة الوطنية المصرية ، وتجلياتها العملية ، خصوصاً خلال وقائع ثورة ١٩١٩ ، ودارت فى هذه الدورات أحاديث مطولة عن " الوفد " وتكوينه (الإسلامى المسيحى) ، وانصهار أقباط مصر ومسلميها فى الثورة الشعبية التى كان رمزها الهلال مع الصليب ، وكان شعارها : " **الدين لله والوطن للجميع** " ، وحيث خطب القسس فى المساجد والمشايخ فى الكنائس ، يدعون للثورة على المحتل ويجسدون – أروع تجسيد – ملامح الوطنية المصرية الخالصة ، ويؤكدون مبدأ " **المواطنة** " بشكل نموذجى ، عصي على الاختراق .

وقد عمقت هذه التوجهات أحاسيس فطرية لدى ، تؤكد التوجهات العاطفية الداعمة لفكرة المواطنة لدى المصريين ، حيث ذكريات الأمس القريب كانت لا تزال ماثلة ، حينما احتشد المصريون جميعاً دون فرق بين مصرى وآخر ، خلف الوطن الذى يخوض معركة العدوان الثلاثى فى بورسعيد ، عام ١٩٥٦ ، حتى انتهى العدوان وانهزم المعتدون ، وأُجبروا على الانسحاب من بلادنا يجللهم العار !.

وللأسف قدُأجهضت تجربة " **منظمة الشباب الاشتراكى** " قبل أن تكتمل ملامحها ، وانتهى بى الحال إلى مغادرة صفوفها بعيد هزيمة ١٩٦٧ ، ضمن زملاء كثيرين ، احتجاجاً على أسباب الهزيمة ، وتعبيراً عن الغضب على نظام وضعنا فيه ثقتنا ، ومنحناه حباً هائلاً ، خالصاً غير منقوص ، لم يحسن تقديره ، أو التصرف فيه .

- **قضية المواطنة والحركة الطلابية :**

أثرت وقائع حرب ١٩٦٧ ، والهزيمة المترتبة عليها ، على ظروفى الدراسية ، فحصلت على مجموع أهلنى لدخول كلية الهندسة جامعة أسيوط ، بدلاً من هندسة القاهرة أو عين شمس .

فى عامى الدراسى الأول ١٩٦٧ – ١٩٦٨ ، وكانت قضية " السفر " و " الغربة " من القاهرة إلى أسيوط مسألة صعبة للغاية ، بالنسبة لأسرة قاهرية مستقرة لم تألف – بأى صورة من الصور – التنقل أو الترحال (!) ، بكت أمى – رحمها الله – بكاءاً حاراً على كبير أبنائها الذى سيغادرها إلى " المجهول " (!) ، أما والدى – رحمة الله عليه – فقد تصرف بحسه العملى والتلقائى ، بسرعة ، حيث عاد ذات يوم متهللاً مستبشراً ، معلناً أنه وجد الحل النموذجى لوضع إبنه " البكرى " فى عاصمة الصعيد ، يكفل الإطمئنان عليه ، ويضمن متابعة حالته بانتظام ، وتلبية حاجاته دون تأخير ، وبما يوفر له أفضل الظروف للتفرغ لطلب العلم ، فقد اكتشف أن صديقاً له – لم أكن أعرفه – اسمه " العم

سليمان " ، لديه ابن (واسمه مجدى) فى مثل سنى ، دفع به مكتب التنسيق هو الآخر إلى كلية صيدلة أسيوط ، واتفق الوالد والعم على أن يسكن الإبنان فى غرفة واحدة بالمدينة الجامعية فى أسيوط ، على أن يتبادلا السفر (أسبوع بعد اسبوع لكل منهما) إلى موقع المدينة الجامعية بأسيوط ، محملاً بالطعام والفاكهة والنقود لتغطية احتياجات الابنين . هدأ بال والدى – وبال العم سليمان أيضاً – بعد أن اطمأن كل منهما على رفيق إبنه الذى يثق فى أخلاقه ومبادئه ، ولم يحل دون هذه الثقة – بل لعله كان فى صلب أساسها – أن العم سليمان كان قبطياً متديناً ، وأن أبى كان مسلماً متديناً ، فإيمان كل منهما العميق بدينه كان حافزاً لكل منهما لكى يرى فى شقيقه المصرى الآخر أفضل من يأتمنه – رغم اختلاف الدين – على فلذة كبده ، وعلى امتداد عام دراسى كامل لم ينقطع العم سليمان ، ولا انقطع أبى ، عن الزيارة المقررة كل خمسة عشر يوماً ، بأحمالها وإرهاقها ، وتكلل العام الدراسى بالنجاح ، وانتقلت بعده إلى كليه الهندسة بجامعة القاهرة ، وفى القلب ذكرى عطرة لشقيقى الذى لم تلده أمى ، الشاب القبطى مجدى سليمان ، الذى لم أره بعد ذلك لأسباب خارجة عن الإرادة ، فقد غمرنى العمل العام بوطأته ، واقتاد خطواتى من سجن إلى آخر ، ومن منفى لمنفى ، غير أن الحنين إلى هذه اللحظات النبيلة التى لم يغادرنى قط ، وأحياناً تهرب بى الذاكرة إلى صورة رفيق غرفتى فى مدينة أسيوط الجامعية ، مجدى ، وهو يتلو صلواته الرقيقة العميقة قبل كل طعام ، أو وهو يُعد معى مستلزمات طعام الإفطار والسحور ، فى شهر رمضان الذى مر علينا فى ذلك العام ، وكأننا اخوين من أم واحدة ، مسلمة أو مسيحية لا فرق ، جمعت بينهما سماء واحدة ، وأرض واحدة ، وحلم واحد ، لن يكتب له التلاشى أبداً .

بعد انقضاء تجربة " منظمة الشباب الاشتراكى " ، فى أعقاب تجربة ١٩٦٧ المريرة ، بدأ جيلنا – الذى أصبح يعرف فيما بعد باسم " **جيل السبعينيات** " – رحلة بحث ضخمة عن بديل ليقين ضاع وحلم تبدد وأمل تحطم ، فى ظل وجود خطر مائل لا يمكن تجاهله : حذاء المحتل الصهيونى الذى احتل أرضاً عربية شاسعة ، ومصرية ، غطت كل مساحة شبة جزيرة سيناء ، واستقرت على بعد مائة كيلومترا فقط من قلب العاصمة .

وأدت التفاعلات الضخمة المتواترة ، خاصة بعد رحيل الرئيس **جمال عبد الناصر** ، وانفراد **أنور السادات** بالسلطة فى أحداث ١٥ مايو ١٩٧١ ، إلى تصاعد سريع الإيقاع لأنشطة الشباب والطلاب فى الجامعات ، الذين بدأوا يتحركون للتعبير عن مطالبهم – ومطالب الشعب والتى تدور جميعها حول ضرورة استخلاص الحقوق الديمقراطية للشعب كمدخل لخوض معركة التحرير وتطهير أرض المحروسة المقدسة من عار الاحتلال الصهيونى ، ليقين ثابت بأن الشعوب المقهورة تحت وطأة الاستبداد ، لا يمكن

أن تحارب دفاعاً عن أوطانها ، وأن بوابة حرية الوطن لابد أن تفتح بأيدى الشعب المتحرر والإنسان الذى كسر حاجز الخوف والرهبة .

وفى يناير ١٩٧٢ تفجرت الأوضاع بعد خطاب شهير لأنور السادات ،"أطلق عليه اسم " **خطاب الضباب** " زعم فيه أن الحرب من أجل تحرير الأرض المحتلة قد تأجلت ، وتأجل " **عام الحسم** " الذى وعد به مراراً ، بفعل " ضباب الحرب الباكستانية الهندية "! ، وهو ما أدى إلى تفجرات طلابية وانتفاضة ديمقراطية عارمة ، شملت جامعات مصر ومعاهدها العليا .

كانت الانتفاضات الطلابية التى عمت الجامعات المصرية بدءاً من شهر فبراير ١٩٦٨ ، وتصاعدت وتيرتها حتى وقائع شهر يناير عام ١٩٧٢ قد بلغت ذروتها ، حين اعتصم الآلاف من طلاب وطالبات الجامعات المصرية فى القاعة الكبرى بالجامعة ، حتى تجاب مطالبهم ، كانت روح الوطن الحى التى تتمرد على الموت والهزيمة تتجسد ، ومقاومتها للقهر والانكسار تتجدد ، وبرزت " **اللجنة الوطنية العليا للطلاب** " كتنظيم طلابى مستقل ، يقود الحركة الطلابية الديمقراطية المصرية ، وقد حظى هذا التكوين الوطنى – على الفور – باعتراف هائل من أبناء الوطن ، داخل الجامعات وخارجها – واختارني طلاب كلية الهندسة ، باقتراع ديمقراطى مباشر وعلنى ومفتوح ، ممثلاً للكلية فى " اللجنة الوطنية العليا " ، وكان من أبرز قيادات تلك المرحلة الزميل **سمير غطاس** طالب طب الأسنان آنذاك ، ابن عم يوسف القبطى المصرى الوديع ، الذى كنا نراه بشعره الفضى الناعم المميز ، فى كل تجمع أو احتفال ، أو فى المحكمة والتحقيق ، يمنحنا الدفء والطمأنينة . ولعل من يذكر أدبيات تلك المرحلة ، يتذكر بوضوح إبداعات الثنائى الثورى العظيم : **أحمد فؤاد نجم / الشيخ إمام** ، اللذان تغنيا بالانتفاضة الطلابية الشابة ، وبرموزها الفنية ، ويتذكرون كذلك أغنيته الشهيرة التى يردد فيها اسم **سمير غطاس** زميلنا لمسيحى السياسى ، آنذاك :

وبلـــغ يا سميـــر غطـاس
يا ضيـف المعتقل سنـوى
بصوتك ده اللى كله نحاس
صباح الخير على الثانـوى

(أى طلاب المرحلة الثانوية الذين كانوا معتقلين أيضاً فى تلك الآونة) .

. . . صباح الخير على الورد
اللى فتح فوق جناين مصر"

وفى الجامعة برز من بين أفضل الفنانين الوطنيين ، الذين ألهبوا مشاعر جيلنا وطنيهً وثورة ، الفنان الوطنى العظيم الراحل الملحن والمغنى **عدلى فخرى** ، الذى توثقت علاقة جيلنا وعلاقتى به " إلى أقصى درجة " طوال الفترة من ١٩٧٢ وحتى انتفاضة ١٨و١٩ يناير ١٩٧٧ ، ثم عاودنا الالتقاء فى بيروت النضال والتضحية ، حيث كانت نخبة من المثقفين والفنانين المصريين الكبار تعيش هناك ، منهم الشعراء : زين العابدين فؤاد ومحسن الخياط وحلمى سالم ، والنحات محمد هجرس ، وغيرهم كثيرون . . وامتزجت الدماء المصرية والعربية ، المسلمة والمسيحية ، فى ملحمة حب كبير للوطن والبشر ، لم تميز بين دين ودين أو جنس وجنس ، أو لون ولون ، لأن حب الإنسان كان جامعاً لهم جميعاً .

وفى الجامعة أيضاً ، سعت السلطة لكسر المد اليسارى للحركة الطلابية السبعينية ، فلجأت إلى واحد من أخطر الأسلحة قاطبةً ، الذى يمكن أن تلجأ إليه أى سلطة ، وفى لأى موقع ، وهو سلاح تسعير وتيرة الصراعات الطائفية لمواجهة الخصوم السياسيين ، إذ اصطنعت السلطة جماعات أطلقت عليها اسم " **الجامعات الدينية** " ، أطلق المنتمون إليها لحاهم ، ولبسوا الجلاليب القصيرة ، وبدأوا يفرضون أنفسهم على الطلبة والطالبات يتدخلون لمواجهه الأنشطة اليسارية بالعنف واستخدام الأسلحة البيضاء ، تحت سمع وبصر أجهزة أمن النظام ، دون أن تتدخل – بأية صورة – لوقفهم ، وقد تعلمت من هذا الموقف أن التسامح الدينى نعمة من النعم الغالية التى ينبغى الحفاظ عليها ، لحماية الأوطان ، وللبعد بالأديان السموية المبجلة ، من عبث العابثين واستخدام الطامعين ، على حساب الدين ذاته ، والوطن فى النهاية .

- **مبدأ المواطنة وتجربة اللجان الشعبية :**

فى عقد التسعينات من القرن الماضى ، وبداية القرن الحالى انصبت جهودى ضمن جهود رفاق آخرين ، على تأسيس " **اللجان الشعبية** " المتعددة ، كأشكال حركية مستقلة تتجاوز محاولات السلطة للهيمنة على كل أشكال العمل العام ، والسيطرة المحكمة على توجهاته ، ونشأ من جراء ذلك عدداً وفيراً من هذه اللجان ، أبرزها لجان دعم انتفاضة الشعب الفلسطينى ، ولجان مقاومة الصهيونية ، ولجان مقاومة العدوان الاستعمارى الأمريكى ، ولجان المقاطعة الشعبية للبضائع والشركات الإسرائيلية والأمريكية . . . ألخ .

وكان من أبرز رموز مؤسسى هذه اللجان الصديق **أمين اسكندر** ، وهو مناضل معروف وصلب من التيار الناصرى ، نمت بيننا جميعاً ، وعبر أنشطة هذه اللجان

المتعددة ، وعلى امتداد نحو خمسة عشر عاماً صداقة نادرة مبنية على الثقة والاحترام والتقدير التبادل وقد حدث كثيراً ، حتى أصبح شيئاً عادياً ، أن تبادلت مع صديقى أمين اسكندر ، التعبير – كل منا عن موقف الآخر – أو توقيع البيانات السياسية والثقافية نيابة عن الآخر ، دون أدنى خلاف أو تباين أو شك فى النوايا ، رغم اختلاف ديانتنا وانتماءاتنا السياسية ، وأكثر من ذلك فلم أشعر مطلقاً – على امتداد هذا الزمن الطويل – بأدنى حساسية تجاه أمين اسكندر الناصرى المسيحى أبداً ، وعلى العكس ، فإضافة للتقارب الإنسانى والوجدانى ، كنت أجدنى فى أحيان كثيرة أقرب فى مواقف عديدة لأمين إسكندر ، منى إلى بعض رفاق من نفس تيارى الفكرى ، أو من تيارات أخرى ، الذين حال جمودهم الذهنى دون انفتاحهم الفكرى والسياسى ، وحرمهم من نعمة أن تشعر بالتواصل الإنسانى حتى مع من تختلف معه فى الفكر والعقيدة ، فما بالك إذا كان هذا الشخص يحمل معك نفس المشاعر تجاه الوطن والشعب ، ويدفع " فاتورة " مواقفه الباهظة ، كما تدفعها ، دون تذمر أو إدعاء ! .

- **حركة كفاية التجسيد المعاصر لمبدأ المواطنة**

وفى الفترة الأخيرة اندفعت على سطح الأحداث فى مصر حركة سياسية ديمقراطية جديدة خطفت الأبصار وشدت الانتباه هى " **الحركة المصرية للتغيير** " ، حيث فرضت نفسها على الواقع السياسى بما طرحته من مطالب وأعلنته من مواقف ، بلورها الشعار العبقرى ، المصرى الصميم : " **كفايه** " ، والذى تضمن فى حد ذاته برنامجاً كاملاً للتغيير : **كفايه فساد** ، **كفايه انهيار** ، **كفايه خوف** ، **كفايه بطالة** ، **كفايه تخلف** . . . .

من أبرز ملامح هذه التجربة الوليدة وأكثرها مدعاة للاحترام ، أنها تمثل بوتقة لانصهار مواطنى مصر ، من مسلمين وأقباط ، فى وعاء واحد ، ينضح بحب الوطن ، وينادى بالتكاتف لإنقاذه من المخاطر التى تحيط به من كل جانب ، وقد تأكدت هذه القيمة باختيار حركة كفايه لمنسقها العام من رموز مصر الوطنية ، هو الأستاذ " **جورج اسحق** " ، الذى يعرف نفسه باعتباره : " **مصرياً تصادف أن كان قبطياً** " ، وقد لفتت هذه الملاحظة الذكية نظر حسب الله الكفراوى ، وزير الإسكانوالتعمير الأسبق ، الذى رأى فيها استعادة حديثة لنوذج ثورة ١٩١٩ ، حيث اجتمع المسلمون والأقباط اليساريون واليمنيون ، الرجال والنساء ، الصغار والكبار ، على هدف واحد ، وتجمعوا فى مسيرة واحدة .

والعظيم فى هذه التجربة ، التى تضم فى لجنتها التأسيسية زملاء مسيحيين آخرين ، وإسلاميين متعددين ، إضافة إلى عناصر ممثلة للتيارات الوطنية الأخرى ، كاليسار والفكر الناصرى والليبرالى ، أن قبول الأستاذ " **جورج اسحق** " فى موقع منسق الحركة ، تم بإجماع الأصوات دون اعتراض واحد ، وهو ما يجسد بشكل رائع محتوى

الوحدة الوطنية الخالصة ويعكس مفهوم المواطنة بصورة مبدعة تليق باسم مصر وتاريخها .

من جماع هذه التجربة الغنية ، التى أشرت إلى بعض عناصرها فقط يمكن القول أن " مبدأ المواطنة " هو ركيزة أساسية من ركائز إيماني بهذا الوطن العظيم ، بدونه لن يستقر له مقام ، وبغيره لن تقوم له قائمة .

وقد علمتنى تجربة حياتى العنيفة ، المملوءة بالأحداث والمصادفات والتطورات والمخاطر أن وحدة أبناء الأمة ، أقباط ومسلمين ، هى الدرع الواقى لحماية الوطن من المخاطر والتهديدات الهائلة التى تحيط به من كل جانب .

ومن خبرة حياتى أكتشفت واحداً من القوانين المهمة التى تحكم العلاقة بين أقباط مصر ومسلميها ، هذا القانون يشير إلى أن نظام الحكم الضعيف والمأزوم ، يلجأ إلى تسعير الاقتتال الطائفى ، لإلهاء المواطنين فى التنازع الداخلى بعيداً عن الانشغال به ، أو الاحتشاد لطلب الحقوق منه . . وهذا الأمر ، فى الواقع ، يضعف – كثيراً – من المناعة الداخلية للبلاد ، ويسمح بالتدخلات الأجنبية ، وبتهديد استقلال الوطن ، على عكس النظام القوى ، الذى يحرص على تمتين لحماية الأمة ، وضمان انصهار مواطنيها فى بوتقة واحدة .

وكذلك تثبيت الحقائق التاريخية الصارمة ، أن أرض مصر المحروسة ، قد رويت بدماء أبنائها الطاهرة ، دون تمييز بين مسلم أو مسيحى ، واتحدت إرادتهما لتحريرها من نير الاحتلال معاً ، ولم تفلح أية محاولة مغرضة لتفتيت وحدة الأمة ، أو تمزيق هذه العلاقة التاريخية النادرة .

وفى المرحلة الأخيرة ، التى برزت مع بدايات هذا العام (٢٠٠٥) ، حيث تصاعدت وتيرة النضال من أجل الإصلاح والديمقراطية ، تجمع كل الأصوات التى تنادى بالتغيير ، من كافة ألوان الطيف السياسى والاجتماعى فى البلاد ، على أن صلب برنامج التغيير الحقيقى ، هو **قضية المواطنة** ، حيث لا تمييز بين مصرى وآخر بسبب الجنس أو الدين أو اللون أو العقيدة ، وهو مبدأ أساسى نهضت عليه الديمقراطيات الحديثة ، التى أقرت احترام الإنسان وضمان حريته وحقه فى الحياة الكريمة والعمل والفكر والاعتقاد .

إن هدفنا من هذا كله ، هو النضال من أجل بناء وطن يكون " محلاً للسعادة المشتركة " ، كما تمنى الجد العظيم ، رفاعة رافع الطهطاوى ، ولا زال أحفاده يأملون ! .

٢٦ - وصلنا النهاية . . ولابد من بداية جديدة !

كفاية . . كفاية . . كفاية . . إحنا وصلنا النهاية !

من شعارات حركة " **كفاية** "

منذ المظاهرة الأولى التى نظمتها " الحركة المصرية من أجل التغيير ــ كفايه " يوم ١٢ ديسمبر الماضى ، أمام دار القضاء العالى ، بوسط المدينة ، وعلى امتداد الشهور الماضية ، أصبح إسمها على كل لسان ، تتناقله الإذاعات والفضائيات والصحف ووكالات الأنباء ، ويتردد وقعه فى أروقة الأحزاب ومنتديات المثقفين ومدرجات الطلبة ، ولا يكاد يمر يوم دون ذكر لاسمها مرتبط بهذا الحدث أو ذاك . . وبدت مسألة كفايه ، ككرة الثلج التى تهبط من أعلى التل فتزداد كبراً كل لحظة ، ولا تكاد تكر ساعة إلاّ ونسمع اسم " كفايه " إمّا تقريظاً أو قدحاً ، حسب موقف ومصالح الطرف الذى ينظر إليها .

وتبذل الدولة جهوداً حثيثة لحصار هذه الظاهرة المقلقة ، فإضافة للحصار الإعلامي (الطبيعى) ، تمارس أجهزتها ضغوطاً شديدة على أطراف اللعبة السياسية المصرية حتى تعزلهم عن التأثر . بحركة " كفايه " أو التعاون معها ، أو التنسيق بينهم وبينها ، أما أجهزة الأمن فدورها (التاريخى !) معروف ، فهى تضغط ــ بكل ما أوتيت من قوة ــ لكى تهدد كوادر حركة " كفايه " بالاعتقال أو البطش ، دون جدوى . . وبعد مظاهرة حركة الأخوان المسلمين يوم ٢٧ مارس [التى أعلن عنها فجأة] ، وقبل وأثناء مظاهرة حركة " كفايه " ــ التى كان مقرراً تنظيمها أمام مجلس الشعب ، يوم ٣٠ مارس الماضى ، وفى محافظتى الإسكندرية والدقهلية فى نفس الوقت ، هددت الدولة باعتقال قيادات كفاية وتطبيق قوانين الطوارئ فو مواجهتها ، لكن حركة " كفايه " تحدت هذه التهديدات ، وأصرت على تنفيذ برنامجها للتظاهر ، وقد كان لها ما أرادت . . ولعل هذا الإصرار هو واحد من أسرار جاذبيتها وشعبيتها ! .

فحينما تواطأت الأحزاب الرسمية (عدا الحزب الناصرى) مع الحزب الوطنى على تأجيل مطالب الشعب بالتغيير إلى ما بعد الاستفتاء على المدة الخامسة للرئيس مبارك فى سبتمبر المقبل ، رفضت حركة " كفايه " هذه الصفقة ، وأصرت على ضرورة التغيير الآن حتى لا تفلت الفرصة ، ويومها وصف الرئيس مبارك الدعوة على تغيير الدستور بأنها " دعوى باطلة " ، كما اعتبر قادة بعض أحزاب " التوافق " أن

حركة " كفايه " لا تفهم فى السياسة ، وبعد أيام معدودة أعلن الرئيس قبوله تعديل المادة ٧٦ من الدستور ، فى خطوة مفاجئة جاءت بمثابة لطمة للأحزاب الرسمية وانتصاراً لحركة " كفايه " فى المقام الأول ، لأنها – وحدها – التى أصرت وثبتت على موقفها من ضرورة التغيير الفورى ، وحتى حينما هلل الجميع لهذه (الانقلاب الدستورى !) ، وقفت " كفايه " – برصانة – ترد على كورس المطبلين ، بالإصرار على تغيير المناخ السياسى فى المجتمع بأكمله ، عن طريق تنفيذ " حزمة " من المطالب الديمقراطية ، بدونها يصبح تغيير مادة أو أخرى من الدستور لا قيمة له ، ولا طائل من ورائه . . هذه " الحزمة " تتضمن إلغاء حالة الطوارئ ، وسلسلة القوانين المعادية للحرية فى بلادنا ، وإطلاق حرية تشكيل الأحزاب (الوطنية) ، وكفاية حق تكوين جمعيات المجتمع المدنى ، والنقابات والاتحادات المهنية والطلابية والفلاحية ، وضمان حقوق النشر والتعبير والإضراب والاعتصام السلميين . . ألخ ، إذ بدون توفر هذه الحقوق ، سيكون بمقدور " مافيا " الفساد المستشرى فى أركان البلاد ، تفريغ أى تعديلات دستورية من مضمونها ، وإعادتنا إلى " المربع صفر " مجدداً ، و " كأنك يا أبو زيد ما غزيت " . . كما يقول المثل ، وبدون انجاز هذه المهمة بنجاح ، لن يتسنى انجاز أية عملية تغيير لصالح طبقات الشعب المحرومة والمضارة من سياسات النظام المستبد الراهن ، كما تستهدف الحركة شجاعة وجرأة أطروحات " كفاية " ، بدءاً من شعار " لا للتمديد . . لا للتوريث " ، حتى شعار " لا للتأجيل . . لا للصفقات مع الدولة " . . جعلها محط رعاية ومحبة الكثيرين ، وعلى غرارها تشكلت تجمعات فى المحافظات ، وفى الجامعات ، ووسط المثقفين وأساتذة الجامعات ، بل وفى البلاد العربية أيضاً ، حيث أعلن عن تكوين حزب " خلاص " فى ليبيا ، وأخرى فى الأردن وثالثة ورابعة فى هذا البلد العربى أو ذاك ، وأصبح تعبير " كفايه " هو المفتاح السحرى للتغيير ، حتى فى النوادى الرياضية ، وغيرها من هيئات المجتمع .

- **موقف " كفايه " من التدخل الأمريكى :**

كذلك فإن الأضرار الملقاة على " كفايه " وتحركاتها ، جعلها محط لاهتمام أطراف أخرى عديدة ، من بينها الولايات المتحدة ووسائط إعلامها الكونية الهائلة (الميديا) ، التى سلطت عليها اهتماماً مركزاً فى الفترة الماضية ، قبل أن تكتشف أن حركة " كفايه " معادية – من حيث الجوهر – لعدوان الأمريكى والعنصرية الصهيونية ، وهو أمر واضح فى كل وثائق الحركة ، التى ترى أن أمريكا ترفع شعارات " الديمقراطية " كمدخل لحماية مصالحها فى الأساس ، ولفرض السيطرة على مقدراتنا ، وهو موقف واضح الأول الشهير ، الذى دشنَّ انطلاقتها ، يوم ٢٠٠٤/٨/٨ ، والذى طالب بالتغيير الديمقراطى ، لمواجهة " المخاطر والتحديات الهائلة التى تحيط بأمتنا ، والمتمثلة فى

الغزو والاحتلال الأمريكى للعراق ، والاغتصاب والعدوان الصهيونى المستمرين على الشعب الفلسطينى ، ومشاريع إعادة رسم خريطة وطنا العربى ، وآخرها مشروع الشرق الأوسط الكبير ، الأمر الذى يهدد قوميتنا ، ويستهدف هويتنا ، مما يستتبع حشد كافة الجهود لمواجهة شاملة على كل المستويات : السياسية والثقافية والحضارية " ، وكذلك بيانها الرافض للتمويل الأجنبى ، والذى صدر (يوم ٢٠٠٥/٢/١٩) احتجاجاً على تدخل السفير الأمريكى فى الشئون المصرية ، بإعلانه تقديم منح مالية إلى عد من جمعيات المجتمع المدنى ، حيث أعلنت الحركة رفضها " قبول أى تمويل خارجى لأنشطتها " ، معتبرة هذا الأمر " شديد الخطورة والضرر " ، وعرضت الحركة لوجهة نظرها المكتملة حول هذه القضية ، والتى ترى أن " الاستبداد السياسى المحلى ، والعدوان الاستعمارى الخارجى ، هما وجهان لعملة واحدة ، لا يصح النضال ضد أى طرف منهما بمعزل عن الطرف الآخر ، وهذه الرؤية تميزها تمييزاً كاملاً عن كل الحركات السياسية التى تندرج تحت جدول أعمال الولايات المتحدة الأمريكية والعدو الصهيونى فى العالم ، للهيمنة على مصائره والتحكم فى شئونه ! " .

وقد لفتت هذه المواقف المتميزة أنظار الصحف الأمريكية حيث كتبت جريدة " كريستيان ساينسى مونيتور " ، تحت عنوان : " شعارات كفاية ضد بوش وبلير أيضاً " ، (ترجمة نهضة مصر ، ٢٠٠٥/٤/٤) ، أن متظاهرى حركة " كفايه " خرجوا فى القاهرة يهتفون: " كفايه لبوش وكفايه لبلير " ، إلى جانب : " لن تحكمنا المخابرات الأمريكية " و " ليسقط البيت الأبض ! " .

- **" كفايه " وجبهة " إنقذوا مصر " : الحقيقة للتاريخ !**

وقد ثار لغط شديد ، فى الفترة الأخيرة ، حول حركة " كفايه " وعلاقتها بما أُسمى جبهه " أنقذوا مصر " التى ادَّعت أنها على اتصال بالحركة ، وببعض الجهات السياسية المصرية الأخرى ، من أجل تنسيق الأنشطة المعارضة المشتركة .

والحقيقة أن حركة " كفايه " بعيدة كل البعد عن هذه الجبهة ، ولم تسمع عنها سوى من وسائل الإعلام ن وليس هناك أى علاقة بينهما ، على أى مستوى .

فقد فوجئت حركة " كفايه " بخبر ، منشور على الشبكة العالمية للمعلومات (الإنترنت) ، عن تشكيل ما أطلق عليه جبهة " أنقذوا مصر " ، تسعى للتنسيق معها فى العمل من أجل التغيير ، ومركز هذه الجبهة مدينة لندن ، وأشار الخبر إلى أن هذه الجبهة تسعى لإطلاق فضائية معارضة للنظام من بريطانيا ، وممارسة أنشطة أخرى فى هذا الاتجاه .

وقد تناقشت قيادات حركة كفايه حول الموقف من هذه الجبهة ، واستقر رأيها على التالى :

أولاً : تعتبر الحركة أن عملية التغيير الديمقراطى هو جهد مجتمعى داخلى ، يقوم به أبناء الشعب بطاقتهم النضالية ، داخل الوطن ، ويتحملون نتائجه طواعية ، وبرضا ، ودون سعى لمغنم ذاتى ، أو مصالح شخصية ن وهى ، وإن كانت لا تملك الحق فى منع أى مصرى ، داخل الوطن أو خارجه ، من الاهتمام بشئون وطنه ، إلاّ أنها ترفض التعامل مع جبهة " أنقذوا مصر " ، أو أى تشكيل مصرى مشابه ، وتركز على العمل فى داخل الوطن ، لضمان نزاهة مقاصدها ، ولحمايته من أى اختراق من جهات معادية ، كما انها ترفض أن يستغل أحد اسمها فى الخارج ، بأى صورة من الصور .

ثانياً : وإضافة إلى ما تقدم ، فقد لاحظت " الحركة المصرية للتغيير – كفايه " ، أن هذه الجبهة المشبوهة ، تضم اشخاصاً مريبين ، من نوع المهندس محمد فريد حسنين ، الذى تباهى – مؤخراً – بزيارته لدولة العدو الصهيونى ، وافتخاره بما أسماه " الديمقراطية الإسرائيلية " ، وكذلك من نوع " رامى لكح " و " أشرف السعد " ، الغنيان عن التعريف ، واللذان يمثلان رمزين من رموز الفساد ونهب الثروة الوطنية ، والتى تكونت حركة " كفايه " من أجل فضحه ، والمطالبة بالتصدى له ، والاقتصاص من رموزه ! .

وقد عبر كلٌ من الأستاذين جورج اسحق (منسق الحركة) ،وعبد الحليم قنديل (المتحدث باسمها) فى أكثر من مناسبة عن هذا الموقف القاطع ، بما ينهى أى لبس ، ويغلق الباب أمام أى محاولة للزج بحركة " كفايه " فى هذا الدرب المشبوه ! .

ويبقى أن هذه الحركة الشابة التى سطع نجمها كبريق كوكب درى فى سماء الوطن المكفهر ، يبعث الأمل فى النفوس ، بأن مصر المحروسة الولادة ، لم يصبيها العقم ، ولا انتهت قدرتها على الفعل والإبداع ، هى نبت طبيعى لكل شرفاء هذا الوطن ، الذى يجمعهم رفض القبول بالوضع المتخلف الراهن ، والذى لا يليق باسم مصر الكبيرة الخالدة ن ويحدوهم كل الأمل فى إنهاض هذه الأمة العظيمة التى طالت رقدتها ، وفى إحياء روح هذا الشعب الخالد التى تأبى على الموت ، وتقاوم عناصر التحلل والفناء .

ومن أجل وضع حد لتردى الأوضاع فى البلاد ، من أجل غد جديد للمصريين الأحرار فى وطنهم السيد الحر ، كانت " الحركة المصرية من أجل التغيير " ، وكانت حركة " كفايه والتى صاح مناضلوها صيحتهم المدوية ، فرجّت أرجاء المحروسة :

" كفايه . . كفايه . . كفايه . . إحنا وصلنا النهاية " ! . . . . نعم . . . ولابد من بداية جديدة ! .

٢٧ ـ " كفايه " : قوة تغيير ، تستكمل مسيرة الأجيال من أجل الحق والحرية *

كلمة حركة " كفايه " فى الاحتفال بمرور عام على إنشائها

أيها الأخوة الأعزاء

باسم " الحركة المصرية من أجل التغير – (كفايه) " ، أحييكم وأشكر لكم جميعاً تفضلكم بالحضور لمشاركتنا احتفالنا بمرور عام على المؤتمر التأسيسى لها ، الذى عقد بجمعية أبناء الصعيد ، بالضاهر ، مساء يوم الثانى والعشرين من سبتمبر من العام الماضى ، وبالتوازى مع مؤتمر الحزب الوطنى ، لكى يقول رسالة واضحة : إن الشعب المصرى له رأى آخر غير رأى النظام ، وأن الأوان قد آن لكى يسمع العالم صيحته .

- إن احتفالنا هذا هو جانب من الرد العملى على أولنك الذين تنبأوا بأن حركة " كفايه " ستنتهى بعد أيام أو أسابيع أو أشهر ، فها هى حركة " كفايه " لا تزال موجودة بقوة على الساحة ، تخوض المعركة تلو المعركة وتخرج منتصرة ، وذلك أنها – فى الأساس – امتداد طبيعى لمسيرة كفاح شعبنا ، التى لا يمكن أن تنتهى إلا بالنصر المؤزر ، وهى مرحلة حديثة من مراحل نضاله من أجل الاستقلال والدستور ، أى حرية الشعب والوطن .
- إن حركة " كفايه " أيها الأخوة الأعزاء – بهذا – ليست نبتاً شيطانياً فى تربة وطننا ، إنها جزء عضوى من الحركة السياسية الديمقراطية والوطنية المصرية ، بأحزابها وقواها وحركاتها ، ولسنا كياناً بديلاً لها أو نقيضاً لمسيرتها بأى حال من الأحوال ، وإنما نحن نستكمل البناءالذى بدأته أجيال بعد أجيال من أبناء شعبنا ، ونتمم مسيرة نضالف أمة من أجل الحق والحرية .
- وحركة " كفايه " قوة نضال سلمى ديمقراطى ، تستهدف التغيير ، بعد أن أصبح استمرار الحال من المحال ، وهى تنبذ أساليب العنف ، وتناضل بالأساليب الديمقراطية من أجل انتزاع المكاسب فى مجال الحريات العامة ، وحقوق الملايين

* القيت فى الموتمر الاحتفالى لحركة " كفايه " المنعقد بنقابة المحامين بالقاهرة ، مساء يوم ٢٠٠٥/٩/٢٢ .

من أبناء شعبنا وبالذات الطبقات المعدمة والمستغلة ، وهى – بهذا – تقطع الطريق على سيناريو الفوضى (الخلاقة أو المدمرة) الذى تقود إليه سياسات نظام شائخ هرم ، فاقد الإرادة ، عنوانه الفساد ، وأدوات حكمه القهر والاستبداد .

- **وحركة (كفايه) أيها الأخوة ، جزء عضوى من معسكر الوطنية المصرية ، التى تباشيرها فى ثورات القاهرة الأولى والثانية على الاحتلال الفرنسى ، وفى مقاومة الاحتلال البريطانى ، وفى ثورة العرابيين الأماجد ، الذين صاحوا : " لقد ولدتنا أمهاتنا أحراراً ، ولن نورث أو نستعبد بعد اليوم ! " ، وفى الثورة الوطنية الكبرى عام ١٩١٩ ، وفى الأهداف النبيلة التى رُفعت مع ثورة ١٩٥٢ .**

وهى بهذا تناضل ضد الهيمنة الأمريكية والصهيونية ، كما تناضل ضد الحكم الاستبدادى والفساد ، وتؤمن بأن التغيير المنشود يعتمد على قدرات أبناء الوطن ، وتضحياتهم ، أولاً وأخيراً ، ولا يبنى حساباتها أو تراهن على الأطراف الخارجية ، وخاصة على إدعاءات الولايات المتحدة بانحيازها للديمقراطية ، ولعل فى تصريح " كونداليزا رايس " الأخير ، بشأن نزاهة انتخابات الرئاسة المصرية ، أبلغ رد على أولئك الذين يروجون للديمقراطية الأمريكية ، وما يحدث فى العراق ، كذلك ، دليل أكيد على وهم هذا الرهان ! .

ما حققته حركة " كفايه " فى عام

أيها الأخوة الأعزاء ، وبالرغم من قصر المدة بين يوم الإعلان عن ميلاد الحركة ويومنا الراهن (عام واحد) ، إلا أن حركة (**كفايه**) لعبت دوراً ملحوظاً فى تحقيق **مجموعة من الإنجازات :**

١- كسر حاجز الخوف ، وهز ثقافة القهر لدى المواطن المصرى

٢- تقليص هيبة الحاكم / الإله ، وإنزاله من عليائه إلى الأرض ، وتوسيع نطاق نقد النظام وأركانه ، بصورة غير مسبوقة .

٣- كسر رهبة الجماهير من العمل السياسى ، وفتح الباب واسعاً أمام موجة من الحراك السياسى الضخم ، مما أسهم فى إعادة الاعتبار للسياسة فى المجتمع ، وفى إحياء الوعى العام لدى جموع المواطنين .

٤- انتزاع حقوق ديمقراطية هامة ، كحق تأسيس الهيئات الشعبية المستقلة ، وحق التظاهر ، والتعبير السلمى عن الرأى ، وغيرها .

٥- حفز فئات اجتماعية عديدة فى المجتمع على التحرك ، وبعضها لم يشهد نشاطاً على امتداد عقود كاملة ، [الأساتذة – القضاه – الشباب . . ألخ] .

٦- المشاركة فى تطوير أداء الأحزاب والقوى السياسية القائمة ، بطرح نموذج للنضال فى الشارع – يتجاوز تقاليد الممارسة السياسية فى الأطراف المحاصرة ، ويعيد تصحيحها ومعادلات الصراع القائمة .
٧- لفت أنظار العالم لنضال الشعب المصرى من أجل الحرية والديمقراطية ، وإحياء التحركات التضامنية مع كفاحه (سيول – باريس – بلجيكا . . . ألخ) .
٨- حفز القوى الديمقراطية فى بلدان عربية أخرى على تحركات مشابهة مثل اليمن والبحرين والسودان والسعودية ، وغيرها ، التى نشأت فيها هيئات جديدة تحت مسميات قريبة من " كفايه " .
٩- ضرب نموذج صحى للتماذج النضالى بين أبناء الوطن الواحد ، باختيار مناضل قبطى مصرى وطنى صلب ، منسقاً للحركة هو الأستاذ جورج اسحق ، وبإجماع كافة أطراف " كفايه " ، وعلى رأسهم المنتمين للتيار الإسلامى ، دون أدنى حساسية ، رغم أجواء الاحتقان الطائفى المحيطة .
١٠- وأخيراً وهو أمر هام للغاية ، فقد قدمت حركة " كفايه " نموذجاً عملياً على صحة التوجه القائم على بناء ائتلاف وطنى من كل الاتجاهات السياسية (القومية والإسلامية واليسارية والليبرالية) ، كإطار جامع للعمل الوطنى فى الظروف الحرجة التى تعيشها البلاد .

انتقادات وردود

وتوجه أيها الأخوة ، العديد من الانتقادات لحركة " كفايه " ، رددتها أبواق السلطة بسوء نية ، وبعض الأصدقاء بنية حسنة ، مثل أنها " **حركة سليطة اللسان** " ، وأنها " **محدودة العدد** " ، وأنها " **لا تملك برنامجاً للتغيير** " . . ألخ ، وللرد على هذه الانتقادات نقول ، أن المسئول – أولاً وأخيراً عن حدة الشعارات التى تطلقها " **كفايه** " هو النظام ذاته ، لأن حركة " **كفايه** " حركة سلمية ، يواجهها النظام بالبطش والبلطجة (مثلما حدث يوم الاستفتاء فى ٢٥ مايو الماضى) ، كما أن الشعارات السياسية التىُترفع فى مواجهة ٢٤ عاماً من القهر والفساد والنهب ، مثل : " **لا للتمديد . . لا للتوريث** " أو " **باطل** " ، ليست شعارات " **قليلة الأدب** " ، وإنما تعبير عن موقف سياسى واضح ، ومن الطبيعى أن يعتبرها النظام وأتباعه شعارات خارجة ، لأنها تزلزل هيبتهم ، وتهز استقرار عروشهم ، وتكشف ألاعيبهم ، وُتحَرِّض على فسادهم ! .

كما أن المظاهرات " **محدودة العدد** " ، فهذا **أولاً** : ليس أمراً مهماً فى حد ذاته فالأكثر أهمية هو قيمة هذه المظاهرت ، التى أثرت تأثيراً هائلاً فى المجتمع ، فبددت سكونه، وحركته حراكاً ضخماً يعترف به الجميع .

وثانياً : إن حصار قوات القمع ، التى تعد بعشرات الآلاف – لمظاهرات حركة " **كفايه** " ، يرهب الجماهير ويمنعها من التواصل معنا .

وثالثاً : ومع هذا فلقد بدأت هذة الحجة تتلاشى ، فالمظاهرات الأخيرة سواء التى نظمتها " **كفايه** " يوم الانتخاب بوسط المدينة وما تلاها من مظاهرات ، أو تلك التى شاركت فى تنظيمها ، أو تجمعاتها ، انضم إليها أعداد غفيرة من المواطنين العاديين ، مما شكل إحياء جديد للاهتمام بالشأن العام فى المجتمع .

أما بخصوص افتقاد " **كفايه** " لبرنامج للتغيير ، فقد قدمت حركة " **كفايه** " اجتهادها لتحليل الواقع الراهن وأليات التفاعل معه ، والمستهدف السياسى المرحلى من النضال تحت مسمي : " **نحو عقد اجتماعى / سياسى جديد** " ، وطرحت أفكاره للنقاش العام ، وهى بصدد طرح رؤيتها للمسألة الاقتصادية ، وسيتلوها رؤية ثقافية ولدور العلم فى نهضة المجتمع ، ولغيرها من القضايا الهامة فى القريب العاجل إن شاء الله .

ولكن حركة " **كفايه** " فى اعتقادنا ، غير مطالبة أن تقدم رؤى تفصيلية للواقع ، فهى ليست حزباً سياسياً ، فهذا دور الأحزاب السياسية التى قدم بعضها اجتهادات محمودة فى هذا السياق .

موقف كفايه من الاستفتاء والانتخابات صحيح

وكما هو معروف أيها الأخوة فلقد قاطعت حركة " **كفايه** " الاستفتاء على تعديل المادة (٧٦) من الدستور ، ليقينها أنها تفتقد للشروط الديمقراطية الواجبة ، وأيد القضاء المصرى توقعاتها ، حين أقر فى تقرير ناديه أن نسبة المشاركين لم تتعد ٣% ممن لهم الحق فى المشاركة ، فيما يعنى أن النسبة التى أعلنها النظام للمشاركين (٥٣%) هى نسبة مزورة بالتأكيد ، ولقد قاطعنا الانتخابات الرئاسية لنفس الأسباب ، وأثبتت التجربة المعاشة أن النظام الحاكم لم يبدل عن عاداته الاستفتائية فى تزييف إرادة الشعب وتزوير أصواته .

كما أثبتت التجربة أيضاً عقم المواجهة المنفردة للحزب الوطنى المهيمن على الدولة والجهاز البيروقراطى وثروة الأمة ، والذى يملك كل أسباب التفوق المادى ، والقهر المادى والمعنوى .

ولا سبيل لوضع حد لهذا الوضع المشين ، إلا بتوحد كافة المناضلين من أجل الديمقراطية فى بلادنا وعلى الرغم من أننا نؤكد أن حركة " كفايه " ليست حزباً سياسياً ، ولا تعتزم خوض الانتخابات القادمة بمرشحين من عناصرها ، فمن أجل تحقيق هذه الغاية ، ولضمان تحقيق نتائج ايجابية فى الانتخابات البرلمانية القادمة ، تعلن حركة " **كفايه** " أنها تدعم بناء ائتلاف وطنى جامع من كل القوى الوطنية والديمقراطية والراغبة فى التغيير لصالح الشعب ، والمستعدة للاتفاق على برنامج مرحلى للتغيير الديمقراطى ، ومن أجل خوض معركة الانتخابات القادمة بشكل موحد ، يمكن معه تحقيق نجاحات ملموسة ، تؤثر على الإنفراد السلطوى بالبرلمان ، وتجعل تكوينه أكثر توازناً ، مما يساعد فى الدفاع عن مصالح الشعب ، ويطور الأوضاع الديمقراطية فى البلاد ، وإذا لم يدرك الجميع استحالة المواجهة المنفردة للحزب الوطنى ، فسوف يكون الفشل – للأسف الشديد – حليفهم فى كل المعارك القادمة ، وهو ما لا نتمناه ، ونسعى من أجل تجنبه .

تحية واجبة

وفى الختام ، أيها الأخوة الأعزاء ، أوجة باسم حركة " **كفايه** " تحية واجبة لكل الأحزاب والقوى السياسية المصرية ، التى وقفت بجانبنا ، وساعدتنا فى نضالاتنا ، وكذلك التحية واجبة لكل وسائل الإعلام المحلية والعربية والأجنبية التى فتحت صدورها لنداءاتنا ونضالاتنا.

وتحية إلى كل التجمعات الشعبية الصديقة ، فى كوريا ، وأوروبا ، وأمريكا ، وكندا ، والدول العربية ، ولإسلامية ، التى ساندت نضالنا ، وشكلت – على البُعد – سياجاً حامياً من بطش نظام قمعى قاهر مستبد .

وتحية إلى هيئات المجتمع المدنى الوطنية ، والجماعات المدافعة عن الحرية والمواطنة وحقوق الانسان ، التى كشفت همجية الحزب الحاكم ، وَعَّرْت بلطجيته وعدوانيته .

وتحية لكل جماعات وهيئات التغيير فى المجتمع : " **القضاة الأجلاء** " ، " **حركة ٩ مارس " فى الجامعة** ، " **أطباء من أجل التغيير** " ، " **أدباء وفنانون من أجل التغيير** ، " **صحفيون من اجل التغيير** " ، " **أطفال من أجل التغيير** .. ألخ " ، وتحية خاصة لـ " **شباب من أجل التغيير** " ، على الدور الرائع الذى قدموه فى مسيرة نضال حركة " **كفايه** " والمجتمع المصرى من أجل الحرية والديمقراطية .

وتحية خاصة أيضاً للأحزاب السياسية التى تمارس عملها فى ظروف بالغة الصعوبة ، حزب الوفد وحزب التجمع والحزب العربى الناصرى وحزب الغد وحزبى الكرامة والوسط تحت التأسيس ، وحزب العمل المجمد بشكل قسرى ، ولجماعة الأخوان المسلمين وللاشتراكيين الثوريين ولكافة الذين دعموا نضالنا وأيدا جهودنا وكانت لمواقفهم قيمة كبرى فى تأكيد توجهاتنا .

وتحية لـ " **التجمع الوطنى من أجل التحول الديمقراطى** " الذى يقوده الدكتور عزيز صدقى، ولرفاقنا فى " **الحملة الشعبية من أجل التغيير** " ، وللشخصيات العامة النبيلة ، التى قدمت عوناً معنوياً وفكرياً ضخماً لنا ، وعلى رأسهم شيخ القضاة **المستشار يحيي الرفاعى** ، والأساتذة الكبار : **أحمد نبيل الهلالى وطارق البشرى** ، **والدكتور عبد الوهاب المسيرى** ، **والدكتور محمد أبو الغار** ، ولمئات غيرهم من خيرة أبناء الوطن ، الذين لم يبخلوا بجهد أو نصيحة أو مشاركة لأبنائهم فى حركة " **كفايه** ".

وأخيراً ، فنحن نعتبر ، فى حركة " **كفايه** " ، أننا ولدنا مجدداً بعد مظاهرات الاحتجاج على الانتخابات ونتائجها ، وسنستمر فى نضالنا من أجل :

- تطوير أوضاع حركة " **كفايه** " وتفعيل الارتباط بكل من انضم إليها ، أو يرغب فى الانضمام .
- تطوير علاقاتنا النضالية بالأحزاب والقوى السياسية فى المجتمع .
- بلورة البرنامج العام لنضالنا فى المرحلة القادمة .
- فتح أوسع حوار مع التجمعات الديمقراطية فى المجتمع من أجل توسيع الجبهة المناضلة فى سبيل العدل والحرية فى بلادنا .

وستستمر حركة (كفايه) أيها الأخوة على مواقفها التى عهدتموها ، مبدئية ونضالية ومبادرة ومقاتلة .

هدفنا حشد أوسع القطاعات الشعبية حول مطالبنا بالتغيير الديمقراطى ، ولن نتوانى عن تأكيد رؤيتنا أن ما حدث يوم ٧ سبتمبر الماضى هو تزييف للإرادة الشعبية ، وأن الحاكم الذى يحكمنا ، هو فى أحسن الأحوال أتى بأصوات ما لا يزيد عن ١٨% ممن لهم حق التصويت أو ٨% من مواطنى مصر البالغ تعدادهم نحو ٧٢ مليون نسمة ، وهو أمر غير شرعى مرفوض مهما كانت التكاليف ، وشعار : " باطل " هو الذى يعبر – بوضوح – عن رؤيتنا ، ومحور نضالنا .

وفقكم الله أيها الأخوة والسلام عليكم

٢٨ ـ " كفايه " تساند الحق المشروع للمقاومة في العراق وفلسطين *

كلمة حركة " كفايه " فى المؤتمر الدولى ضد الاحتلال الأمريكى للعراق والعدوان فى فلسطين

أحييكم أيها السادة والرفاق والأخوة ، الأجانب والعرب والمصريين ، الذين جمعهم فى هذا المؤتمر الكبير ، انتماءهم للإنسانية ، وانحيازهم للحق والحرية ، ودفاعهم عن المبادئ والقيم السامية ، وعلى رأسها رفض العدوان ، والتعاطف مع المناضلين من أجل الاستقلال ، وضد إرهاب الدول العظمى ، وفى مواجهة القهر والعنصرية ، وللتآزر من أجل بناء عالم جديد مختلف ، متحرر من الخوف والجوع والتسلط والاستغلال ، يلتقى فيه جموع البشر على ما يحقق لهم السعادة ، ويبنى مستقبل مشرق للإنسانية .

نلتقى اليوم أيها الجمع الكريم فى الذكرى الثالثة للعدوان الأمريكى ، المستمر ، على شعب العراق ، لكى نعيد التأكيد على مساندتنا الكاملة لحق الشعب العراقى فى مقاومة الاحتلال ، وتحقيق التحرير الكامل لأرضه من القوات المعتدية ، وهو حق مشروع تؤكده كافة المواثيق والمعاهدات الدولية ، بل ومارسته الدول الغربية ذاتها فى مواجهة النازية والفاشية ، كذلك نعيد التأكيد على دعمنا المطلق لكفاح أشقائنا فى فلسطين طلباً للحرية والاستقلال ، واستعادة الوطن السليب ،وهو تطلع مشروع دفع شعب فلسطين دماء الآلاف من خيرة أبنائه ثمناً للفوز به ، ونستعيد فى هذه الظروف ذكرى حركة التضامن العالمية مع كفاح شعب فيتنام فى ستينيات وسبعينيات القرن الماضى ، لكى نؤكد على أهمية ما نقوم به ، فى هذا المؤتمر وأمثاله ، من جهود مطلوبة ، لدعم الشعبين العراقى والفلسطينى ، ولتآزرنا كعرب ضد مسعى الإمبريالية العالمية والصهيونية للهيمنة على مقدرات منطقتنا ومستقبلها ، فى سياق مخططها للهيمنة على العالم أجمع .

إن هذا الموقف ، أيها الحضور الكريم ، إنما يعكس إرادة الشعوب فى مقاومة النزوع الإمبراطورى الاستعمارى الأمريكى ، وسياسات " النيوليبرالية " التى تنهض على إحكام سيطرة الاحتكارات الرأسمالية العظمى على شئون البشرية وتوجهيها لتحقيق مصالح هذه الاحتكارات ، وهو أمر رفضته البشرية جمعاء وترفضه ، وقاومته وتقاومه ، ولعل فى المظاهرات المليونية ، وأنشطة مقاومة الحرب والعدوان ، التى

---

* نقابة " الصحفيين " ، ٢٠٠٦/٣/٢٣ .

اجتاحت العالم أجمع ، بالتواكب مع وقائع احتلال العراق وما بعدها ، لأكبر دليل على توحد شعوب العالم فى مواجهة خطط الهيمنة الأمريكية ، وهى دليل على توافر الشروط الموضوعية لبناء جبهة شعبية عالمية فى مواجهة الحرب والعدوان والهيمنة والعنصرية ، **الأمر الذى نأمل أن ينتهى هذا المؤتمر إلى تكوين نواه تدعو لها وتتحرك بقوة من أجل إنشائها ، كما أن الانتصارات المتوالية التى تحققها شعوب أمريكا اللاتينية ، فى الفترة الأخيرة ، تمنحنا الأمل فى أن انتصارات شعوبنا قادمة ، ومواعيدنا مع الفرح لن تتأخر .**

أيها الجمع الكريم

تخوض شعوبنا – فى العالم العربى ، وفى مصر – الآن معركة ضارية لانتزاع حقوقها وحريتها فى مواجهة أنظمة متسلطة استبدادية فاسدة ، أدى استطالة أمد حكمها – بالقهر – إلى انهيار عام وحاد لكل أوجه الحياة ، وتخلف شديد على كل مستويات وجودها ، وحَّمل عشرات الملايين من مواطنينا أعباء اقتصادية واجتماعية باهظة ، لا قبل لأحد باحتمالها .

وهذه المعركة – أيها السادة – بدأت قبل التلويح الأمريكى بمشاريع " **دمقرطة** " منطقتنا ، مثل مشروع " **الشرق الأوسط الكبير** " ، والتى لا تخرج – فى جوهرها – عن مخططات إعادة رسم خرائط المنطقة ، بما يحمى المصالح الإمبريالية ويحقق أهدافها فى نهب ثرواتنا وحماية صنيعتها " إسرائيل " ، وسيستمر كفاحنا من أجل الديمقراطية ، حتى برغم صفقات الولايات المتحدة الأمريكية والغرب مع هذه الأنظمة الديكتاتورية ، التى دعموها على امتداد العقود الماضية ، وابتزوها " باسم الديمقراطية " لاقتناص التنازل تلو التنازل منها ، ذلك لأن الديمقراطية والحرية هما حق مشروع لشعوبنا ، تستحقه أوطاننا ، وبدونهما لا أمل فى التحرر من الفساد والتسلط والتخلف ، ونؤكد فى هذا السياق على أن مشروع " كفايه " المطالب بوضع حد للحكم الفردى التسلطى ، يمتد فى جذوره عميقاً إلى تاريخ سحيق ، وينتسب إلى طابور مجيد من دعاه الحق والحرية فى بلادنا ، منذ أن صاح الزعيم العظيم أحمد عرابى صيحته المشهودة : " **لقد ولدتنا أمهاتنا أحراراً . . ولن نورث أو نستعبد بعد اليوم** " .

إن نضالنا السلمى ، من أجل التغيير الديمقراطى ، لا يستهدف مجرد تغيير حاكم بآخر ، وإنما إعادة بناء موازين القوى فى المجتمع ، لتشييد نظام جديد مبنى على احترام الإنسان ، والإيمان بالشعب ، والرهان على طاقاته العظيمة المجمدة ، وإطلاق مبادراته على كل المستويات ، ومن هنا فإننا مستمرون فى الكفاح من أجل إنهاء حالة الطوارئ ،

وإلغاء كافة القوانين المعادية للحرية وإطلاق حريات التنظيم والتعبير عن الرأى ، لتأسيس **مجتمع العدل والحرية** ، الذى يرتكز على مبدأ " **المواطنة** " ، وبما يوفر الشروط الضرورية لبناء نهضة مصرية وعربية حديثة .

ومن هنا فإن الحركة المصرية من أجل التغيير (كفايه) ، بانتسابها إلى فصائل الحركة الوطنية المصرية ، التى لعبت دوراً تاريخياً فى كسر ثقافة الخوف ، وتحدى مواريث القهر والاستبداد ، والنزول إلى الشارع لإنتزاع حقوق التظاهر والتعبير ، لتعيد التأكيد على استمرارها فى أداء مهماتها ، رغم كل المؤامرات التى تحاك لوأد مسيرتها ، وتمد أيديها إلى كل الذين يأملون فى مستقبل مشرق لوطننا وأمتنا وعالمنا للتكاتف فى النضال ضد الديكتاتورية والقهر والفساد والاستبداد ، ومن أجل بناء عالم جديد خال من الخوف والعوز والحروب ونهب ثروات الشعوب .

- **فتحيه إلى كل المناضلين من أجل الحرية فى العالم .**
- **وتحيه إلى داعمى الحرية وأنصار نضال الشعوب فى أوروبا وأمريكا .**
- **وتحيه إلى القوى الشعبية المنتصرة فى أمريكا اللاتينية .**
- **وتحيه إلى كفاح شعبى العراق وفلسطين من أجل طرد الاحتلال وتحقيق حلم الاستقلال والتحرر .**
- **وتحيه إلى أبناء شعب مصر العظيم ، الذين بدأو معركة الديمقراطية ، ولن يتراجعوا عنها حتى الانتصار .**

والسلام عليكم ورحمه الله وبركاته

٢٩ ـ صحوة مصر . . صحوة العرب *

لأسباب عديدة ، أصبحت أظهر من أن تحتاج لتوضيح ، وأبرز من أن تحتاج إلى بيان ، كما هو الوضع دائماً فإن حال الأمة العربية والعرب ارتبط عضوياً بحال مصر والعرب ، إن صلح وضع مصر والمصريين صلح وضع الأمة العربية والعرب ، وإن خاب وضع مصر والمصريين خاب وضع الأمة العربية والعرب .

حدث هذا فى كل الأوقات ، وبالذات فى العصر الحديث ، حيث لعبت مصر دوراً رياديا ً مرموقاً ، فى السياسة والفن والأدب والاقتصاد ، وفى الحياة وعلوم الاجتماع ، وكانت الأنظار العربية تتطلع باستمرار إلى القاهرة ، تتأثر بما يحدث فيها ، وتسير أحياناً على خطاها ، أو حتى فى مواجهتها ، لكن كان من الصعب جداً أن تنعزل أى بقعة عربية عن التأثر والتأثير ، بما يحدث فى " أم الدنيا " وشاغلة الناس : مصر المحروسة .

فحينما وقعت أحداث ثورة ٢٣ يوليو تموز ١٩٥٢ ، انتشرت عاصفة الثورات العسكرية فى أغلب بلدان العرب ، وحين انكسرت هذه الموجة التحررية ، وارتدت مساراتها على يد أنور السادات ، عمت الردة العالم العربى برمته ، وقادت مصر معركة مواجهة الصهيونية والاستعمارية فى عهد الزعيم جمال عبد الناصر ، ومعها سارت الأمة العربية ، ثم مع تبدل اتجاه حركتها بعد رحيله ، قادت مصر الرسمية النظم العربية إلى العدو الصهيونى ، والارتماء فى أحضان الإمبريالية الأمريكية ، بتوقيع اتفاق الصلح المنفرد فى " كامب ديفيد " ، وفى مواجهته صمد الشعب المصرى صمود الأبطال ، وقاوم المثقفون الوطنيون والمواطنون العاديون – بضراوة – الغزوة الصهيو – أمريكية ، الهائلة الأمكانات ، التى حاولت كسر ممانعة مصر الشعب ، واختراق أسوار عروبته ، فتكسرت نصالها على صخرة مقاومة المصريين ، وارتدت خائبة ، وكان هذا الموقف فاتحة مقاومة عربية شعبية واسعة النطاق لجهود التطبيع بين النظم الحاكمة وعدو الأمة التاريخى .

* مجلة " مدارات " الأردنية ، ٢٠٠٥/١٢/٢٦

وهكذا . . . يبدو أن القدر ادخر لمصر دوراً جديداً في الأيام الراهنة ، من الضروري الانتباه له ، والالتفات لوقائعه ، وترقب نتائجه ، إذ طبقاً للقاعدة الذهبية السابقة ، التي ترصد تأثير مجريات الأحداث في مصر على باقي أرجاء الوطن العربي ، فإن الأوضاع في أمتنا على مشارف حقبة جديدة واعدة ، يمكن أن نطلق عليها حقبة النهوض الشعبي الديمقراطي ، أو حقبة حرية الجماهير العربية .

فلأعوام وعقود طويلة ،حُكمت مصر – وسائر أقطار الأمة العربية كذلك – بنظم مداهنة مستبدة فاشلة ، سيطرت على مقاديرها بالحديد والنار ، بالمعتقلات وجحافل قوى الأمن ومقاومة " الشغب " ووسائل الإعلام الكاذبة ، التي وفرت لها – من قوت الناس – إمكانات ضخمة ، لكي يستمر إمساكها بأعنة الأمور ، وتزويرها للواقع وكبتها لإرادة شعوبها بالحديد والنار ، أو بذهب المعز وسيفه .

قبل أقل من عام كان هذا هو حال مصر ، وحال العرب أجمعين ، وظن الناس جميعاً أن الوضع – يتجه في ترديه – إلى هاوية بلا قرار ، فالهزائم – على كل المستويات ، والخسائر تتضاعف ، والانهيارات تتوالى ، ولا حول ولا قوة إلا بالله ! .

ولكن ، وفي غمرة الليل الطويل فوجئت المحروسة بنخبة شجاعة من خيرة أبنائها : علماء مثقفين ورجال فكر وسياسة وأدب ومعرفة ، سيدات ورجال ، شباب وشيوخ . . بل وأطفال أيضاً (!) . . . خرجوا يتحدون السجن والسجان ، وحالة الطوارئ وترسانة قوانين القهر ، وجحافل الجنود المدججين بأعتى الأسلحة ، ومثلما خرج أحمد عرابي ، الزعيم المصري الوطني ، الذي صاح صيحته في وجه الخديوي توفيق ، وأسياده من المحتلين الإنجليز في ثورة ١٨٨٢ : " لقد ولدتنا أمهاتنا أحراراً . . ولن نورث بعد اليوم " . . خرجت حركة " كفايه " ومناضليها يهتفون بقوة وحماس : لا للتمديد لحكم الفاسد المستبد حسني مبارك ، ولا لتوريث السلطة لنجله جمال . . وكفى فساداً وخراباً وتخلفاً وانهياراً وجوعاً ومذلة وضياعاً على كل المستويات .

كانت صيحة " **كفايه** " التي أطلقتها " **الحركة المصرية من أجل التغيير** " مدوية ، مثل حجر ألقي في بركة راكدة تتابعت – على أثرها – موجات الحراك السياسي في المجتمع المصري ، موجة أثر موجة . . وكأن الشعب المصري بكامله كان في انتظار هذه الصيحة المباركة ، فانتفض انتفاضة مارد لا يمكن إعادة حبسه في قمقم .

في بضعة شهور فقط عمت مصر صيحة التغيير الديمقراطي الوطني ، في مواجهة دعاوى التغيير الأمريكي والخارجي – من جهة – وفي مواجهة محاولات الابقاء على الوضع الراهن الردئ ، بحجة كاذبة هي " الاستقرار " ومقاومة الضغط " الأجنبي " من

جهة أخرى ، وهى مزاعم مرائية ، لأن الذين يرفعونها ، فى وجه مطالب الشعب بالتغيير والحرية ، هم أولئك الذين باعوا الاستقلال الوطنى ، وحولوا مصر إلى مرتع للولايات المتحدة ، وارتموا فى أحضان إسرائيل ، وتخلوا عن قضايا الأمة ، ونهبوا ثروة الوطن ، ولم يحسبوا إلاّ حساب استمرارهم على كرسى الحكم المغتصب ، بأى صورة من الصور ، وتخويفهم الناس بفزاعة " الخطر الخارجى " لم يكن بدواعى وطنية ، وإنما لحصار موجة المطالبة بتحرير المواطن المصرى من قيوده ، وببناء مجتمع المواطنة والشفافية ، وبوضع حد لسياسات الإذلال القومى والخضوع للإملاءات الأمريكية والصهيونية التى باتت تستفز كل المصريين ، ولم يعد من الممكن الصمت فى مواجهتها .

خرجت مظاهرات حركة " كفايه " – وهى تقول لا لحكم مبارك وعائلته – لكى "تنزل الحاكم الفرعون الإله من عليائه ، وتحط به إلى مصاف المواطن العادى ، "ينتقد ويحاسب مثله مثل أى كائن بشرى ، حتى ولو كان رئيساً ، وهو تطور هائل بكل المقاييس ، لا يمكن أن يدرك أبعاده إلاّ أولئك الذين يعرفون سطوة البيروقراطية الأقدم فى التاريخ ، " البيروقراطية المصرية " ، التى عبدت من يجلس على كرسى الحكم ، وأخرجته من حالة المواطنة إلى مصاف الآلهة المقدسة ! .

وكسرت مظاهرات " كفايه " حاجز الرعب ، وتحدت " ثقافة الخوف " ، وتجاوزت القيود المفروضة على النزول للشارع ، والتى كانت هى الحاكمة بموجب حالة الطوارئ وترسانة القوانين التى تراكمت على مر السنوات منذ (الديمقراطية الساداتية)، " ذات الأسنان " و " المفرمة " التى سيفرم فيها لحم المعارضين ، وحتى الآن ، واستطاعت أن تخرج إلى الشارع وقتما تشاء ، وانتزعت – بإقرار الجميع – هذا الحق ، الذى أصبح مشاعاً لكل من يريد من أبناء الشعب المصرى ، وقواه السياسية الأخرى .

وأطلقت حركة " كفايه " روحاً نقدية هائلة فى المجتمع ، لم توفر كائناً من كان من النقد والمحاسبة ، بدءاً من رأس النظام وحتى أصغر موظف ، وبدأت حركات التغيير الشامل تجتاح البلاد ، ففى أقل من عام انطلق **قضاه مصر** فى حركة نضال مستميت هدفها الاستقلال بالمؤسسة القضائية عن هيمنة السلطة التنفيذية ، وطالبوا بنزاهة الانتخابات ، وكف يد الحكم وحزبه وأشياعه عن العبث بنتائجها كما كان يحدث دائماً .

وأسس الأكاديميون فى الجامعات حركة " **أساتذة من أجل التغيير – حركة ٩ مارس** " ، التى تبنت النضال من أجل الحريات الأكاديمية ، واستقلال المؤسسة التعليمية عن الحكم ، وتطهيرها من أدرانها ، وتحرير الجامعة من سيطرة أجهزة الأمن ، وإطلاق حريات التعبير داخلها ، إضافة إلى " حزمة المطالب الديمقراطية " فى مصر : " إلغاء

حالة الطوارئ – إلغاء ترسانة القوانين المقيدة للحريات – إطلاق حريات التنظيم والاجتماع والتظاهر السلمى – بناء دولة القانون والمواطنة ، صياغة دستور ديمقراطى جديد . . ألخ " .

وتكونت حركة " **صحفيون من أجل التغيير** " التى أعلنت فى بيانها التأسيسى مطالبها بالاصلاحات الديمقراطية فى مجال الصحافة (إلغاء عقوبات الحبس فى قضايا النشر ، مراجعة كافة القوانين المقيدة لحرية الصحافة ، إطلاق حرية إصدار الصحف ، تصحيح أوضاع المؤسسات الصحفية . . بالإضافة لتبنيها المطالب الديمقراطية العامة فى الجتمع .

وأنشأ المئات من أعلام الأدب والثقافة فى مصر (منهم الشاعر أحمد فؤاد نجم ، الروائى صنع الله إبراهيم ، ، الأديب بهاء طاهر ، الفنان يوسف شاهين ، وغيرهم) ، حركة " **فنانون وأدباء من أجل التغيير** " ، التى رفعت مطالبها فى كفالة حقوق التعبير والإبداع ، إضافة لتحرير المواطن من القمع والاستبداد وقمع الفكر والخيال .

وعلى نفس المنوال توالت حركات التغيير التى أطلقتها حركة " كفايه " الأم : " **أطباء من أجل التغيير** " ، " **مهنيون من أجل التغيير** ، " **مهندسون من أجل التغيير** " ، " **شباب من أجل التغيير** " ، " **محامون من أجل التغيير** " ، التى أسسها أبناء المعتقلين من حركة " كفايه " الذين طالبوا بحرية آبائهم ووطنهم ، وبمدرسة ذات طبيعة إنسانية ، يمكن لهم أن يلعبوا فيها مع تلقيهم الدروس ، وإن يمارسوا هواياتهم المحببة بها ، وألا يضربهم الأساتذة فى فصولها أو ينزلوا بهم العقاببلا سبب أو لأتفه الأسباب ! .

هذه الموجة العارمة من مطالب التغيير ، هى التى دفعت مبارك إلى الهرولة لإجراء تعديل محسوب على بنود المادة ٧٦ من الدستور ، يتيح اختيار رئيس الدولة بالانتخاب بدلاً من الاستفتاء – لأول مرة فى تاريخ المصريين – وهو تعديل"فصل بمهارة لضمان نجاحه فى هذه الانتخابات التى أجريت مؤخراً ، (بقصر حق الترشيح على نحو ٢٥٠ فرداً من بين ٧٢ مليون مصرى ، هم أعضاء الهيئات العليا للأحزاب العشرين ، وأغلبها أسماء مجهولة الهوية والتاريخ) ويكفل نقل السلطة لنجله جمال فى (الانتخابات) الشكلية القادمة ! .

. . ومع هذا فقد مثلَّ هذا الأمر تطوراً مهماً لا يمكن التقليل من شأنه ، وهو تراجع أكيد فى مواجهة حركة الشعب والمطالبين بتغيير حقيقى فى البلاد ، ينقذها من " كارثة " محدقة توشك أن تلتهم الأخضر واليابس .

ولم تتوقف حركة " كفايه " عن نضالها ، فيوم الانتخاب شهدت ميادين وسط العاصمة أكبر مظاهرات الحركة السياسية المعارضة المعاصرة قاطبة ، حيث خرج آلاف من عناصر " **كفايه** " ، ومن المواطنين العاديين ، جابوا الشوارع يندون بالانتخابات المزيفة ، ويرفضون تحايل مبارك على رغبة الشعب فى رحيله ، ويعلنون اعتزامهم الاستمرار فى النضال ، ويرفعون شعار " حكم مبارك باطل " ، فى مواجهة مزاعم النظام وسدنة القمع والاستبداد والفساد ، وبعد يومين آخرين تكررت المظاهرات الحاشدة ، وأعلنت حركة " كفايه " عن نيتها تنظيم مظاهرة احتجاج ضخمة يوم ٢٧ سبتمبر (أيلول) القادم ، يوم تنصيب مبارك رئيساً للمدة الخامسة ، التى يكمل بها ثلاثين عاماً من حكم مصر ، ومن تدهور الأوضاع ، ومن انحطاط الأداء فى كل نواحى الحياة . والمعركة مستمرة ، وستنتهى حتماً بانتصار الإرادة الشعبية كما عودنا التاريخ .

* * * * *

ولأن مصر ، كما أسلفنا ، قاطرة الأمة العربية جمعاء ، فلابد لموجة المطالبة بالتغيير الديمقراطى الشعبى ، من أن تمتد لكى تغطى كل أنحاء الوطن العربى ، فى مواجهة الاستبداد الداخلى والتهديدات الأمريكية والصهيونية .

فشعب مصر ، أدرك أن المواطن الحر هو وحده القادر على مقاومة الخطر ومجابهة التحديات ، وأن تحرير الإنسان من القيود التى كبلته لعقود طويلة هو المدخل الحقيقى لتحرير الوطن ذاته ، ففاقد الشئ لا يعطيه ، والعبد لا يملك تحرير الآخرين .

ويوم يتحرر إنساننا العربى من التسلط والاستبداد وتحكم الأقلية الطاغية ، التى سيطرت على مقدراته ، ودمرت إرادته المستقلة ، وأجبرته على الانكماش داخل ذاته ، خوفاً من بطشها ومن ذهابه " وراء الشمس " كما كان الحال دائماً ، سينتهى الاغتصاب الصهيونى ، والاحتلال الأمريكى ، وسيشرق فجر منطقتنا التى تملك كل إمكانات النهوض والارتقاء .

هذا هو مضمون صيحة " كفايه " التى انطلقت فى القاهرة ، منذ أقل من عام ، فأصبحت على كل لسان وفى داخل كل قلب ، فى مصر القاهرة .

(٣)

حــول مستقبـل حركة " كفايه " : تفكيـــــــر بصوت مسموع

أ ـ كشف حساب حركة " كفايه " : محاولة للتقييم !

في ديسمبر الماضى ، (٢٠٠٥) ، استكملت حركة " كفايه " العام الأول من عمرها ، وهو عام كان ـ بكل المقاييس ـ حافل بالأحداث والتطورات ، مليئ بالوقائع والتحركات ، بعد عقود من الجمود الذى ضرب كل أشكال الحياة فى البلاد ، ووضعها على حافة الشيخوخة التى تقرب من الموت ، وبدت هذه الحالة أوضح ما تكون فى مجال السياسة ، حيث كانت الأوضاع قد بلغت من التردى حداً غير مسبوق ، واكبه انهيار اقتصادى طال أغلب طبقات المجتمع ، والطبقات الشعبية فى الأساس ، وكان لهذه الظروف ـ بالطبع ـ انعكاسها الخارجى ، إذ لم تصل مصر إلى مستوى من تدنى الأداء فى محيطها الإقليمى مثلما حدث فى تلك الفترة ، فتراجع دورها العربى والعالمى إلى حدود لا تليق بتاريخ البلاد ، وظهر جلياً لكل المراقبين أن آفاق التقدم فى مصر باتت مسدودة ، على كل المستويات ، وبما يهدد بعواقب وخيمة لا يمكن تلافيها ! .

ومن هنا كانت صيحة " **كفايه** " هى الصيحة المناسبة التى عَبّرَتْ بتكثيف وقطع عن مكنون الضمير الوطنى ، لأكثر من سبعين مليون مصرى ، هالهم حجم التخبط والفشل والفساد والانحطاط الذى أصبح الصورة الغالبة للأوضاع كافة ، ولم تفلح كل محاولات ما يسمى بعمليات " **الإصلاح** " السياسى أو الاقتصادى فى وضع حد لهذه الوضعية الخطرة ، بعد أن بدا جلياً تشبث سلطة فردية ، طاغية ومستبدة ، بكل مقاليد الحكم ، دون أن تلقى بالاً لصرخات الغضب ، أو أنات الألم والمعاناة التى تعلو بين أوساط الشعب ، ومن هنا كان لشعار " **لا للتمديد . . لا للتوريث . . . كفايه** " أثره الزلزالى فى البلاد وخارجها ، إذ لأول مرة فى التاريخ المصرى يجرؤ نفر من المصريين على أن يحددوا بدقة بيت الداء دون تردد أوجل ، وأن يشيروا بأصبع الاتهام إلى المسئول ، الأول والأخير ، عما حاق بمصر من هزائم ، وما يحيط بها من كوارث ، وما يفوح فيها من عفن ، على النحو الذى حملت عبئه الحركة فى العام الماضى .

إيجابيات عديدة :

وقد كان لتحركات " كفايه " توابعها المتتالية ، التى لا تخطئها العين ، يمكن أن نرصد بعد أهم ملامحها ، فيما يلى :

١- كسرت حركة " **كفايه** " حاجز الخوف والرهبة من سلطة قهرية جامحة ، وساهمت ، فى مقدمة تحركات عناصر وحركات وقوى أخرى ، فى انتزاع حق التعبير عن الرأى بالتظاهر ، وقتما تريد وفى أى مكان تشاء ، وهو حدث جلل حطم قواعد مستقرة على مدى عشرات السنين ، تكرس فيها رفض السلطات لكل مناشدات الأحزاب وقادتها ، بالسماح لهم بالتظاهر فى أى بقعة تحددها ، دون جدوى .

٢- وطالت حركة " **كفايه** " ، هيبة ، رأس الحكم فى مصر ، التى حظت ، على امتداد التاريخ المصرى التليد ، ولآلاف السنين مضت ، بمكانة مقدسة اختلط فيها موقع الحاكم بموقع الرب الإله ، لكن لأول مرة فى تاريخ مصر تنجح حركة معارضة ، ناشئة ومحدودة الإمكانات ، فى هز هذه المكانة الراسخة هزاً ، وفى ضعضعة الهالة المقدسة ، التى حرص الحكام المستبدون طوال القرون السالفة على ترسيخها ، وفى انتقاد أكبر شخص فى جهاز الحكم ، كمواطن ومسئول عن كل ما شاب ممارسات نظامه من جرائم وتجاوزات ، يدفع الشعب ثمنها من دمائه ومستقبله .

٣- وحفزّت حركة " **كفايه** " – وهذا هام لأقصى حد – قطاعات أخرى فى المجتمع على الخروج من الشرنقة ، والمساهمة فى إعلاء صوت المواطنين ، أصحاب المصلحة الأساسية فى التغيير ، والدفاع عن الحق المنتهب والمصالح المهدورة ، ولذا رأينا التحركات النبيلة لـ " **قضاة مصر** " العظام ، حصن الحرية والقانون ، وشاهدنا تحركات أساتذة الجامعات لحماية استقلال الجامعة وشرفها ، وتحركات " **الأدباء والفنانين** " دفاعاً عن حريات التعبير والإبداع ، وتحركات الصحفيين دفاعاً عن حرية الرأى فضلاً عن الأطباء والشباب والمهندسين والمحامين والأطفال والمرأة . . ألخ ، فى مجموعة متزايدة – باستمرار – لجماعات التغيير النوعى ، فيما يشير ، بكل وضوح ، إلى أن زمن المراهنة على خوف الناس ، وصمتهم قهراً ورعباً ، قد ولى إلى غير رجعة ، وأن الصحوة ، التى كانت صيحة " **كفايه** " المدوية جرس التنبيه لها ، قد بدأت تؤتى ثمارها المرجوة .

٤- وكان من أبرز إنجازات تحركات " **كفايه** " وما نجم عنها من تطورات ، أيضاً ، أن تجددت الدماء فى شرايين حركة المعارضة المدنية فى المجتمع ، بعد أن كادت عروقها تتيبس من فرط العجز والشيخوخة ، فرأينا فى مظاهرات الحركة المئات من شباب وشابات الجيل الجديد الممثلين فى " **شباب وطلاب من أجل التغيير** " ، الذى كان قد خاصم السياسة فى العقدين الأخيرين ، وطلقها طلاقاً بائناً .

٥- وأجبرت تحركات " **كفايه** " وشعاراتها ، السلطة على تقديم بعض التنازلات والتراجعات " التكتيكية " ، لكنها الهامة بكل المقاييس ، فاللجوء إلى إحداث تعديلات المادة (٧٦) من الدستور لاختيار رئيس الجمهورية بالانتخاب المباشر بدلاً من الاستفتاء ، هو واحد من هذه النتائج ، رغم التحايلات الفاجرة لتفريغ التعديل من مضمونه بواسطة دهاقنة " ترزية القوانين " ، من مزورى إرادة الشعب ، كما أن لجوء مرشح الرئاسة حسنى مبارك ، إلى مخاطبة الشعب طالباً أصواته ، مقدماً وعوداً انتخابية ، رغم أنها لن تنفذ ، واحدة من هذه التأثيرات ! .

٦- كذلك دفعت حركة " **كفايه** " الوضع السياسى الراكد فى أحزاب المعارضة (الشرعية والمحظورة !) إلى مزيد من النشاط استجابةً أو رداً ، فرأينا جماعة " **الأخوان المسلمون** " مجبرة على النزول إلى الشارع حتى لا تسحب " **كفايه** " البساط من تحت أقدامها ، ومسَّ الحراك الذى دفعته حركة " **كفايه** " الأحزاب الرسمية (النائمة فى العسل !) فاستشاط بعضها غضباً ، ودفعت الدوامات التى نجمت عن الحجر الذى ألقيت به " **كفايه** " فى الواقع الراكد ، بكثيرين كانوا قد هجروا الشأن العام إلى الفواق قبل فوات الأوان ، مثلما حدث فى أوساط قطاعات عديدة من اليساريين ، الذى تداعوا من أجل إعادة بناء حركتهم ، وتجاوز واقع قصورها وعجزها الراهن .

٧- وبلغ من عمق تأثيرات حركة " **كفايه** " – التى تتابعت مظاهراتها وأنشطتها طوال عام ٢٠٠٥ ، أن تجاوزت الحدود المصرية إلى آفاق أرحب ، فى العالم العربى ، والعالم أجمع فرأينا اسم " **كفايه** " ومترادفاتها فى بلاد عربية عديدة ، عنواناً لجماعات وحركات مشابهة أثرت فيها " **كفايه** " الأم ، المصرية ، شكلاً ومضموناً ، فتأسست حركة " **كفايه** " السودانية ، وحركة " **كفايه** " اليمنية ، وتأسست فى السعودية حركة حملت اسم " **يكفى** " ، وكذلك فى

فلسطين ولبنان والأردن وسوريا ، وغيرها من البلدان العربية ، كان لـ " **لكفاية** " آثار ملحوظة ، وتداعيات مشهودة .

٨- بل وعلى الصعيد العالمى أيضاً ، فقد أصبح لكلمة " **كفايه** " ، التى تكتب بالحروف الأفرنجية ، " **KIFAYA** " ، مدلولاً معترف به ، ودخلت القاموس الغربى مثلها مثل كلمة " انتفاضة " ، **INTIFADA** ، التى ذاع صيتها بعد الانتفاضة الشعبية الفلسطينية الأولى ، وكان لصمود عناصر " **كفايه** " البطولة فى مواجهة آلة البطش الجبارة للنظام أثره الفعّال فى لفت أنظار الدول والمؤسسات الحقوقية العالمية والصحف ووسائط " الميديا " الدولية ، إلى وضعية حقوق الإنسان والحريات السياسية المتدهورة فى مصر ، وهو أمر هام للغاية ، خاصةً بالنسبة لحكومة " تخاف ما تختشيش " على رأى المثل العامى ، لا يهمها شعبها أو مواطنيها ، ، بقدر ما يهمها صورتها ، أو الـ " **Image** " التى تتاجر بها فى الخارج ، وترتزق من ورائها !.

٩- وكان من جراء هذه التأثيرات أيضاً أن اكتسبت حركة " **كفايه** " نوعاً جديداً من الشرعية الفعلية ، الناجمة عن التواجد العملى فى الشارع ، شرعية ممنوحة من الشعب لا من " **لجنة أحزاب** " ، مكونة من رموز الحزب الحاكم ، الخصم والحكم فى الوقت ذاته ، واستطاعت – بالفعل – أن تصبح محطاً لآمال الكثيرين ، ونجحت إلى حد ملحوظ ، فى الخروج بالسياسة من العاصمة إلى المحافظات ، وساعدت فى جذب أعداد متزايدة من المناضلين المصريين خارج القاهرة ، من رموز وعناصر الأحزاب القائمة ، ومن خارجها ، للعمل العام ، بعد ما كادوا يموتون – جموداً وتكلساً – تحت ضغط " الأسقف المنخفضة " لسياسات أحزابهم ! .

١٠- وأثرت حركة " **كفايه** " فى رفع سقف النقد السياسى للنظام فى الصحف والفضائيات العربية والمحلية الخاصة ، وفى غيرها من الأدوات الإعلامية المحلية والأجنبية ، فلأول مرة ، بهذا الحجم الواسع والجرأة الشديدة ، يتم مواجهة النظام ورموزه الرئيسية بأخطاء سياساتهم ، بهذا الوضوح والقطع ، بعد أن كان النقد المباشر مقصور ، فى فترة سابقة ، على جريدة واحدة هى جريدة " **العربى** " ، وبعض الصحفيين الشجعان ، على رأسهم "**الأستاذ عبد الحليم قنديل** " ، الذى اختارته حركة " **كفايه** " متحدثاً رسمياً لها ، تكريماً لدوره ، ورداً على المحاولة الإجرامية للاعتداء عليه فى فترة سابقة .

١١- وضربت حركة " **كفايه** " مثلاً في تجسيد مبدأ المواطنة باختيارها الأستاذ " **جورج اسحق** " منسقاً عاماً لها ، دون أدنى حساسية ، لا باعتباره قبطياً وإنما كمناضل مصرى صلب ، يقدم نموذجاً رائعاً لتجاوز أخوتنا الأقباط " الجيتو " السياسى الذى جَمَّد طاقتهم ومنعها عن العمل العام ، جنبا إلى جنب مع باقى أبناء الشعب المصرى الواحد .

١٢- وقدمت حركة " **كفايه** " نموذجاً حياً لفكرة " **الائتلاف الوطنى الواسع** " ، الذى يضم كل أصحاب المصلحة فى التغيير السلمى للبلاد ، وللاتحاد فى مواجهة الحلف المدنس للفساد والاستبداد ونهب الثروة الوطنية والخضوع للإملاءات الأجنبية ، **فرأينا لأول مرة بهذا الزخم وطنيين ، من شتى الاتجاهات السياسية الوطنية ، يناضلون معاً : الإسلامى بجوار الماركسى ، والناصرى إلى جانب الليبرالى ، والمسيحى المسلم ، والرجل إلى جوار المرأة ، والعجوز مع الشاب ، فى تناغم عَزَّ نظيره ، يجمعهم جميعاً رغبة جامحة فى إخراج الوطن من أزمته ، وفى دفع البلاد إلى بر الأمان وحمايتها من الرياح الهائجة التى تحيط بها من كل جانب ! .**

نقائض لابد من علاجها :

وإذا كنا قد عددنا فى السطور السابقة ، بعضاً من أهم ما نجم عن مبادرة حركة " **كفايه** " التى تفجرت فى مصر أواخر عام ٢٠٠٤ ، وهزت المجتمع هزاً ، طوال العام المنصرم ، ٢٠٠٥ ، فمن المهم أيضاً أن نضع أيدينا على أهم النقائص التى شابت عمل الحركة ، وأبرز السلبيات التىُ وسمت أنشطتها ، بهدف تحديدها ووضع الحلول المناسبة لمواجهتها وتجاوزها ، وهى سلبيات ونقائض أشار الدكتور " إيمان يحيي " إلى بعضها فى مقاله المميز بجريدة الكرامة ، كما لمسها العديد والكتاب من كوادر وقيادات الحركة ، وعبروا عنها إما شفاهة أو كتابة ، فى العديد من المحافل والدراسات .

١- **القضية الأولى** ، التى يتفق عليها الجميع ، هو حاجة حركة " **كفايه** " إلى استكمال بنائها المؤسسى ، الذى يحقق غايات متعددة فى آن واحد ، **أولها** : تفعيل عضويتها التى تضم الآلاف من العناصر الراغبة فى العمل والحركة ، من أجل خلق مجالات عمل إيجابى للاستفادة من كفاءات ضخمة متوافرة تحتاج للتفعيل . **وثانيها** : للوصول إلى كافة أنحاء المجتمع المصرى ، وبالذات خارج القاهرة ، العاصمة ، وخارج عواصم المحافظات ، لما يمثله ذلك من ضرورة تنظيمية وسياسية ، بالنسبة للحركة ، **وثالثها** : لتثبيت ركائز البناء الديمقراطى ، والمثال الذى تقدمه حركة " **كفايه** " عن نفسها ، بإقرار آليات معتمدة للاختيار

الديمقراطى الحر للقيادات ، تكتسب مشروعية جديدة ، أو مجددة ، عبر استشارة قواعد الحركة ، ونيل ثقتها ودعمها ، وفى كل الأحوال فإن البناء المؤسسى لحركة " **كفايه** " هو ضمانة رئيسية تكفل لها الاستمرار ، أياً كانت التطورات والتحديات اللاحقة .

٢- **أما القضية الثانية** ، فهى معالجة الغياب (الذى يظنه البعض) لما يسمى بـ " **برنامج نشاط الحركة** " ، وكما هو معروف فإن الحركة اجتهدت طوال العام الماضى فى سعيها من أجل استكمال أوراقها الفكرية ، التى تعرض – من خلالها – رؤيتها للوضع فى مصر ، وآليات التغيير الديمقراطى ، السلمى ، فى البلاد ، فنشرت إسهامها الأول تحت عنوان : " **نحو عقد سياسى / اجتماعى جديد** " ، وتستعد – فى مؤتمرها القادم لاستكمال تقديم باقى أوراقها الفكرية ، وسيكون عليها – فى اعتقادى – أن تعد وتبلور مجموعة نقاط برنامجية للنضال ، فى العام القادم ، يسهل نشرها والدعاية لها وتكثيف الجهود من حوله ، ولتوصيله إلى كل بقعة فى مصر ، وإلى جميع أبناء الشعب الذى نراهن عليه وحده .

٣- **القضية الثالثة** : ويشير القبول الشعبى – واسع النطاق – الذى حظت به حركة " **كفايه** " ، وكذلك الانتقاد الذى تعرضت له بعض ممارساتها ، إلى حاجة الحركة لمزيد من الالتحام العضوى بأبناء الشعب المصرى ، وبقضايا الأغلبية العظمى من ملايين المصريين الفقراء ، الذين يعانون على كل المستويات ، إن كانت الحركة تستهدف – بالفعل – السعى من أجل تجاوز وجودها " النخبوى " ، والاجتهاد من أجل تحولها إلى قائد شعبى فى معركة النضال من أجل التغيير ، وهو ما يحتم وضع خطة موقوتة ومفصّلة ، يحكمها توجة عام مقر ، من أجل **الارتباط بالقضايا الرئيسية التى تمس حياة ومستقبل ملايين المصريين : البطالة – الفقر – ارتفاع الأسعار – تدهور الصحة العامة – الفساد ونهب المال العام – تدهور مستوى التعليم ، الحريات السياسية للوطن وللمواطن – وضع حد لحالة الطوارئ – التضامن مع المعتقلين السياسيين من مختلف الاتجاهات السياسية ، قضايا " المواطنة " وملحقاتها . . ألخ** ، وهى كلها قضايا ملحة وحافلة ، وتفرض نفسها على أجندة كل مواطن يرغب فى تطوير أوضاع بلاده ، وتحسين فرص الحياة على أرضها .

٤- **القضية الرابعة** : لقد بدأت حركة " **كفايه** " كصيحة غضب فى وجة الجور والفساد والتسلط ، والقهر والتردى العام ، وكانت مظاهرات الشوارع أهم وسيلة

نشر لأفكار الحركة ، ودعاية لمطالبها ، **ومن الأمور بالغة الأهمية التأكيد على ضرورة التمسك بهذا الحق المكتسب وعدم التنازل عنه أياً كانت الأسباب ، غير أنه قد أصبح من المحتم تطوير هذه الآلية العامة والتدقيق فى توقيتاتها شعاراتها ، وعدم الاكتفاء بها ، والسعى إلى ابتداع أساليب جديدة أو طرق مبتكرة للتواصل مع المواطنين** ، تساعد فى تنشيط حيويتهم المجمدة ، وجذب أعداد متزايدة من " الجماهير الغفيرة " إلى ساحة الاهتمام الإيجابى بالشأن العام ، وخاصة من النوعيات (المحرومة) صاحبة الحق فى التعبير عن حاجتها ومطالبها : طبقات الشعب الفقيرة – النساء – الشباب – المعاقين – العاطلين . . ألخ .

ويفيد فى هذا المجال الاتفاق على تطهير مظاهرات الحركة من أية (تجاوزات) تمارسها بعض العناصر المتحمسة ، يؤججها الانفعال وافتقاد الخبرة وحالة الحصار والعدوان الأمنى المستمر ، فحركة " كفايه أصبحت أكبر من ذلك بكثير ، ويجب أن يقر فى ذهن نشطانها ومناضليها ، **أن الحركة على أعتاب تحول تاريخى ، ينقلها من مجرد حركة احتجاج اجتماعى وسياسى ، إلى واحدة من أكبر وأهم حركات التغيير السلمى فى المنطقة وفى مصر على امتداد تاريخها المعاصر ، ولهذا التحول شروط وواجبات على الجميع الاجتهاد فى الحوار من أجل تحديدها ، وبحث آليات النهوض بأعبائها .**

" كفايه " وما بعد الانتخابات :

" الاستقطاب الحرج " و " الكتلة الثالثة "

تشير كل الوقائع والتفاصيل المتواترة ، بعد المعركة الانتخابية ، إلى أن البلاد تندفع نحو لحظات شديدة الحرج والحساسية ، مّحملة بالمخاطر والتعقيدات ، قد تدفع بالبلاد إلى منحدر زلق بلا نهاية ، لكنها فى المقابل ، تملك فى أحشائها احتمالات إيجابية أيضاً ، قد يكون فيها بدايات نهوض وطنى عام ، ينقذ الوطن من أزمته ، ويضع المجتمع على أول طريق التقدم .

فمن جهة تتصاعد الصراعات المختلفة المستويات [**اجتماعية** : بسبب تفاقم مظاهر الفقر والبطالة وتدهور الأحوال للأغلبية العظمى من المواطنين ، و**سياسية** : بسبب فساد النظام وتآكل مصداقيته وإصراره على الإنفراد بمقاليد السلطة ، و**وطنية** : بسبب التدهور العام لوضع مصر فى البيئة الإقليمية والدولية ، وانعكاساً للانتهاكات الصهيونية والأمريكية المستمرة للمصالح الوطنية والقومية . . ألخ] ، وعناصر النقمة والاحتقان

تنمو فى أحشاء المجتمع ، والكل غاضب ومستثار ، والوضع برمته قابل للانفجار فى أى لحظة ! .

إن الأزمة التى تعانى منها الحياة السياسية (المدنية) فى المجتمع المصرى ، ستؤثر سلباً ، بالحتم ، على مستقبل هذا الحراك ، فالواقع أن الاستقطاب الشديد الحادث بين كل من " **السلطة** " و " **الأخوان** " ، يحمل فى طياته أخطاراً داهمة ، فى غياب " **خيار ثالث** " يمكن أن يجذب القطاعات المدنية العريضة فى المجتمع والأخوة الأقباط ، ويخرجها من عزلتها ، ويضيف قوتها إلى رصيد هذا الحراك بدلاً من أن يخصمها منه ! ، وحتى لا يندفع هذا الاستقطاب – بالقوة الذاتية – إلى تخوم الصدام والفوضى .

ولذلك : وهذا مهم للغاية ، وحرصاً على مستقبل العملية الديمقراطية فى المجتمع ، فإن القوى المدنية ، والحداثية ، وجموع المثقفين والفئات والطبقات المفقودة التمثيل فى البرلمان القادم ، مدعوة لأن تفيق من غيبوبتها التى طالت ، وأن تخرج من شرنقتها ، لكى تتحرك بقوة دفاعاً عن وجودها ومصالحها المهضومة ، والتى ستزداد انتهاكاً فى المرحلة القادمة ، ولبناء قوة التوازن المفتقدة ، أو ضلع المثلث الناقص ! .

إن الحاجة ماسّة الآن لبناء " **كتلة تاريخية ثالثة** " ، تقف فى المسافة بين فساد السلطة واستبدادها وتدميرها لطاقة الأمة وتبديدها لثروة الوطن ، من جانب ، وبين مخاوف تكريس الاحتشاد السياسى على أساس الدين ، ومخاطر عملية تغييب قيم المواطنة والتسامح والتحديث التى تلوح بوادرها ، من جهة أخرى .

قوة ثالثة جديدة ، هى صوت " **الأغلبية الصامتة** " ، ومنبر من لا منبر لهم ، والمدافع عن قيم الرشد العقلى والانفتاح الإنسانى والسمو الأخلاقى ! .

فما بين الاستبداد على أساس الانتماء لجهاز الاستغلال الرسمى الحاكم ، والاستقطاب على أساس الدين ، بما قد يهدد – موضوعياً – ما تم بنائه ، عبر عقود ، من مرتكزات الوعى الوطنى المصرى المعاصر ، لابد أن تنبنى " **قوة ثالثة جديدة** " ، هى فى الواقع المعبر الموضوعى عن أشواق نحو تسعين بالمائة من المصريين ، أداروا الظهر للعبة الانتخابات المكشوفة ، وخاصموا صندوق الانتخابات (معتم أو شفاف !) ، لإدانتهم المسألة برمتها ، ولاعتبارها – من الأساس – أمراً لا يخصهم ، وهى مؤامرة معروفة التفاصيل لتزوير إرادتهم ، وتزييف أصواتهم .

" **الكتلة التاريخية** ، **المدنية** ، **الثالثة** " ، هى دعوة حركة " كفايه " وشعارها الراهن لإخراج مصر من مأزقها ، ومن ضبابية الرؤى وتحبط القرارات والسياسات ، ومن اضطراب ملامح الغد ، هى أمل مصر فى مستقبل لا يتم فيه الانتخاب على أساس العقيدة ، أو التزوير بالبلطجة وصناديق المال الحرام ! ، وهى الدفاع المنطقى الوحيد عن

انتماء شعب مصر إلى المستقبل ، لا عن إنجراره للبحث عن مخرج من واقعه الرديء فى متاهات الطرق ، وهى التأكيد المباشر على أن شعب مصر لايقاد من معدته أو عبر غرائزه الدنيا ، ولا يبيع مقوماته الحضارية مقابل أى ادعاءات أو مغريات زائلة .

لقد أزف وقت العمل ، وإذا استوعبت القوى المدنية الجديدة فى مصر ، " الدرس الفيتنامى " الذى كان من خلف انتصار هذا الشعب الفقير البسيط على أعتى إمبرياليات التاريخ ، ستنتصر مثله ، وهذا الدرس وصّفه " الجنرال جياب " ، أسطورة المقاومة الشعبية الفيتنامية ، بقوله :

" يجب تكديس آلاف الانتصارات الصغيرة لتحويلها إلى نجاحٍ كبير ، وهكذا نحول ميزان القوى تدريجياً ، بتحويل ضعفنا إلى قوة ! " .

المهم أن يبدأ المجتمع فى الحركة ، وأن نبنى بحق ، حتى يستحق لنا المطالبة بنصيب فى صنع المستقبل .

والمؤكد أن أمام حركة " كفايه " فرص ضخمة للنمو الحقيقى ، ولإنجاز بناء أول وأهم حركة شعبية حقيقية مصرية ، على الأقل فى العقود الخمس الأخيرة ، وهو ما يحتاج إلى تكتل جهود كل المخلصين ، الذين يهمهم أمر حماية وتطوير ودفع حركة " **كفايه** " باعتبارها إبداع من أهم ابداعات شعب مصر ، التى عبرت عن طموحاته المشروعة فى العدل والحرية والرخاء والاستقلال .

فإذا كنا قد اعتبرنا عام ٢٠٠٤ ، هو عام " الإعلان " عن ميلاد حركة " كفايه " ، وعام ٢٠٠٥ هو عام " إشهار " الحركة ونشر دعوتها فى أنحاء البلاد ، فليكن عام ٢٠٠٦ هو عام " مأسسة " الحركة " وتعميق جذورها فى المجتمع ، وربطها – ربطاً عميقاً – بقضايا الشعب وهمومه ، الأمر الذى يلقى على كوادر الحركة وأعضائها أعباءاً كبيرة ، حتى نحقق لشعبنا آماله المرجوة التى علقها على حركة " كفايه " ، ومن أجل التحول إلى حركة شعبية وديمقراطية للتغيير ، تدفع بمسيرة الوطن خطوات على درب التقدم .

ب - على من تراهن حركة " كفايه " ؟!

لو سألنا أنفسنا : لماذا استطاعت حركة " كفايه " : الأقل عدداً ، والأهون عدةً ، والأحدث عمراً ، أحداث ما أحدثته من تأثيرات بات معترفة بها ، فى الواقع المصرى والعربى ، وبما لفت أنظار العالم أجمع على النحو الذى يدركه المتابعون ، لتملكنا الاندهاش . . وتولانا العجب ؟! ، فهى حين بدأت " رحلة الألف ميل " كان عدد أعضاؤها لا يزيدون عن بضع مئات فقط ، فى حين كان الواقع المصرى يضم جماعات سياسية (كالأخوان المسلمين) تملك أعداداً غفيرة – تعد بعشرات الآلاف ، إن لم يكن بمئاتها – ولم تكن تملك لا " شرعية " ، أحزاب (المعارضة) السياسية (الرسمية) القائمة التى تمنحها القدرة والمنعة (!) ، وليس لها عمرها (المديد !) الذى يوفر لها الخبرة ، ولا كان لديها جرائدها ومقاراتها ، التى تسمح لها بالحشد والتعبئة ، ولم يكن بين أيديها أية قدرات مالية تساعدها على الحركة ، (وقد رأينا فى الانتخابات الأخيرة مرشحين ينفقون عشرات الملايين فى سباقهم الانتحارى إلى كرسى البرلمان !) ، ولا كان لديها (السلطة) التى يتمتع بها الحزب الحاكم فتمنحه السيطرة المطلقة على شئون العباد ومصائر البلاد . . وثرواتها وجيوش أمنه (أو أمنها !) . . . فلماذا إذن استطاعت حركة " كفايه " ، فى مدى عمرها القصير – بكل المقاييس – [عقدت مؤتمرها التأسيسى ، فى ٢٠٠٤/٩/٢٢ ، وبدأت أولى أنشطتها بالتظاهر أمام دار القضاء العالى ، فى اليوم العالمى لحقوق الإنسان (٢٠٠٤/١٢/١٢)] أن تحدث ما أحدثته من حراك سياسى فى المجتمع ، وأن تسبب موجات التاثير التى راحت دوائرها تزداد اتساعاً يوماً بعد يوم ؟! .

السر – فى اعتقادى – يكمن فى المقولة التى تقول بأنه : " ليس هناك ما هو أقوى من فكرة حان وقتها " ، فهى تنطبق – أكثر ما تنطبق – على واقع وتجربة حركة " كفايه " المعاشة والمعاينة ، إن من ناحية المعنى ، أو من ناحية المبنى .

فمن حيث التوقيت ، ولدت حركة " كفايه " فى وقتها تماماً ، أو " In Time " ، كما يقول التعبير الإنجليزى ، والفكرة الصحيحة – مثلها مثل كل الأحداث الكبرى أو المؤثرة أو الهامة ، فى التاريخ – لا تنبثق فجأة ، أو تبرز للسطح دون داعٍ ، إنها – فى حقيقة الأمر – وليدة ظروف موضوعية وشروط ذاتية محددة توجب وجودها ، ولو لم تتوافر هذه الظروف وتتجمع هذه الشروط لما أمكن لهذه الفكرة أو الحدث الوجود ، وإذا

ظهرت الفكرة – رغم ذلك – لولدت ميتة ، أو ظهر الحدث لتعثر حتى لفظ أنفاسه ، مهما بذلت من جهود للحفاظ عليهما أو محاولات لمنعهما من التحلل .

فشعب مصر ، التى تدهورت أحواله ، على كل المستويات ، فى السنوات الأخيرة ، وتفاقمت فيها ممارسات الانتهاك المتعمد لقيمة الإنسان ، وتضاعفت فيها معدلات الإفقار ، وتردت أحوال مواطنيها بشكل غير مسبوق [٨ مليون عاطل ، ٩ مليون عانس ، ٥٠% تحت حد الفقر [فى أحسن الأحوال] ، دين داخلى ٦٤١ مليار جنيه ، وديون خارجية تقترب من الـ ٤٠ مليون دولار – انحطاط عام فى الأوضاع المعيشية والسكنية والصحية والتعليمية والعلمية . . . ألخ] ، كان يدرك جيداً ، فى أعماق أعماقه ، أن المسئول الرئيسى عن فساد أحواله وانهيار مكانة وطنه وتبديد طاقته ، هو – بصورة مباشرة – " النظام الحاكم " بما شاع فيه من فساد ، وما اقترفه من نهب منظم لثروة الوطن على امتداد العقود السابقة ، وأن هذا " النظام الحاكم " ، ليس إسماً بلا مسمى ، ولا كياناً بلا تعيين ، وإنما طبقة محددة الملامح ، واضحة التكوين ، وإن مسئولية ما حاق بمصر من خراب ، وما تعرضت له من استنزاف وتدمير ، تقع بصورة مباشرة ، ودون لف أو دوران ،على عاتق مسئولين محددين ، يقف على قمتهم رئيس الجمهورية ، ذاته ، الذى لم يكتف بما جر إليه البلاد من مآسٍ ، وإنما يخطط ، وتخطط النخبة المهيمنة على شئون الوطن فى معيته ، لاستمرار سيطرتها على مصائر البلاد والعباد – حتى بعد مغادرته موقعه ، وإن أمكن لأبد الآبدين ! ، والشعب المصرى كان يعانى من أوضاعه ، ويئن تحت وطأة القيود والأثقال التى تكبل أقدامه وتمنعه عن الحركة ، وينتظر من يعكس معاناته ويتقدم للتعبير عن ظروفه بوضوح ، ويملك الشجاعة لتحديد المتهم الحقيقى بلا مراوغة ، ويطرح رأيه بقوة وحسم ، ولم يجد هذا المطلب من يحمله فى أى من القوى والأحزاب والجماعات القائمة دون استثناء ، بل وجد تواطؤاً صريحاً أو مضمراً ، وتحالفاً معلناً أو مخفياً ، بين بعض هذه الأطراف وبين سبب بلائه وأس عذابه : الطبقة الحاكمة المستبدة ، وحتى إذا وجد من يملك الشرف والرؤية الصحيحة ، فكان أعجز من أن يتحرك ، وأضعف من أن يؤثر .

- **شروط الميلاد وتبعيات النمو :**

ولذا فحينما تحركت حركة " كفايه " ، كان الواقع الموضوعى ذاته يتطلب وجودها ، ولو لم تكن حركة " كفايه " وجدت ، لكان من الضرورى بالنسبة لمصر ومستقبلها اختراعها أو استيلاد بديلاً لها ، لأن فراغاً ضخماً فى الساحة السياسية نشأ كان يتطلب من يملأه ، لكن ضمن شروط لابد من توافرها أهمها :

أولاً : أن المجتمع يحتاج الآن إلى الاتحاد فى مواجهة خصومه وأعدائه ؛ الذين يراهنون لإدامة هيمنتهم على استمرار فرقة أبنائه وتمزق صفوفهم ، وقد أثبتت الظروف أنه لا يوجد طرف بمفرده يملك المقدرة على الحركة المنفصلة لتصحيح الأوضاع فى البلاد ، ولذا فشكل العمل المرتقب يتطلب شكلاً أوسع من أى أيديولوجية واحدة ، وأكبر من أى اتجاه سياسى منفرد ، مظلة وطنية شعبية منفتحة ، تسمح لكل وطنى بالعمل تحت سمائها دون حساسية أو شعور بالاستبعاد ، أياً كانت انتماءاته الفكرية أو العقائدية ، وإطاراً حركياً جامعاً يقبل الكل فى تكوينه ، بصرف النظر عن الجنس أو الدين أو اللون أو الثروة أو الطبقة ، يرتكز – بصورة رئيسية – على تفعيل مفهوم " المواطنة " ، فعلاً لا قولاً ، وتجسيدها فى الحركة ، لا على الصعيد النظرى وحسب ! .

وهذا الاختيار مبنى على تحليل معمق للواقع المصرى الآن ، وليس مجرد نزوع عاطفى لجمع المتناقضات أو لتوحيد " الكل فى واحد " ، على النسق القسرى التقليدى (كما يشيع البعض) ، مرجعه بالأساس إدراك علمى لطبيعة ومحدودية سياسات النخبة الحاكمة الطبقية ، وما أحدثته من أضرار جسيمة بمصالح طبقات فئات اجتماعية واسعة من المجتمع المصرى ، تضم – فضلاً عن الطبقات الشعبية (العمال والفلاحين والبرجوازية الصغيرة) ، شرائح واسعة من " الطبقة الوسطى " الوطنية ، التى تعرضت جميعها إلى هجوم ضارٍ ، هَزَّ مرتكزاتها المادية وعرَّضها لمشكلات هائلة ، وأخرجها من رحمة الشريحة الحاكمة الضيقة ، التى باتت تمثل تحالف الاستبداد والفساد فقط ، أى الائتلاف الطبقى للرأسمالية الجديدة ، " الكومبرادورية " ، [غير الوطنية ، العميلة للمراكز الرأسمالية العالمية ، والتابعة سياسياً للولايات المتحدة الأمريكية] مع النخبة البيروقراطية الفاسدة المتسلطة على جهاز الدولة وثرواتها ومراكز صنع القرار فيها .

لقد فرض وعى هذا الوضع ، فى ظل الإقرار بعجز كل طرف – منفرداً – لأسباب تاريخية وآنية ، لا مجال للخوض فيها الآن ، على مواجهته ، التوصل إلى أن أسلوب المواجهة لهذا الوضع ، لابد أن يستند إلى ابتكار شكل جديد ، ينسجم مع الحالة التنظيمية والنفسية المتردية للمواطن المصرى ، الآن ، يجمع – فى تفاعل إيجابى – كل ألوان الطيف الوطنى ، من القوى السياسية المختلفة ، والمرجعيات الفكرية المتعددة : قومية ،

ويسارية ، وإسلامية ، وليبرالية ، ومستقلة ، دون تمييز أو إقصاء ، وعلى أساس القواسم المشتركة بينها ، وهى كثيرة ، إلى الحد الذى يسمح بمجال واسع لاتحاد إرادتها الحرة ، فى مدى زمنى مناسب ، للنضال من أجل إنجازها .

ثانياً : ولضمان أعلى درجات الفاعلية ، وتجنب كل أسباب الجمود ، أختير شكل " الحركة السياسية الاجتماعية " لهذا العمل ، وهو شكل مرن ، متعدد الآفاق ، رحب التكوين ، ويتميز بحد أدنى من المستويات التنظيمية ، يمتلك المرونة والفاعلية وسرعة الأداء ، [وهى سمات تميزت بها حركة " كفايه " دائماً] ، دون بيروقراطية أو تعقيد .

كما أقرت اعتبارات الشفافية والديمقراطية وتساوى الحقوق ، فى كل المستويات ، كأساس لعمل الحركة ، باعتبارها ضمانات مفروغ منها لكفالة الحيوية ، والقدرة على الفعل ، وتجنب مصائر الهيئات السياسية التى تفتقد هذه المبادئ ، ونرى – رأى العين – نتائج ذلك فى الواقع المعاش ! ، ولذا لم يأت الشكل ، الذى استقر عليه ، على صورة الحزب السياسى التقليدى ، بما يعنيه ذلك من مراتب تنظيمية (هيراركية) ، [متصاعدة ، يتم فيها تركيز السلطة فى القمة ، حيث يوجد " الأمين العام " أو " رئيس الحزب " أو " زعيمة " . . . ألخ] ، ولا على صورة الجماعة العقائدية ، [التى يتحكم فى قرارها " مجلس الإرشاد " أو " المرشد العام "] ، فهو وضع غير ملائم لطبيعة هذه الحركة ، ولا يستجيب لخصوصية تكوينها الفريد .

ثالثاً : واشتُرط لعضوية الحركة أن تتم على أساسا فردى ، حتى لا تنجر إلى صراعات وتكتلات تعوق نشاطها وتصادر قدرتها على الفعل ، وكذلك لكى نضمن لأبسط وحدة فيها ، وهو العضو الفرد ، حقوقه فى المشاركة على قدم المساواة مع الآخرين ، دون وضعه فى مواجهة تنظيمات وكتل منظمة أخرى ، تضعف من قدرته ودوره .

كذلك وُضعت شروط بسيطة للعضوية ، لكنها ضرورية وأساسية ، منها موافقة طالب العضوية – بالتوقيع – على البيان التأسيسى للحركة ، الذى تبناه المؤتمر التأسيسى يوم ٢٠٠٤/٩/٢٢ ، والذى ينص على موقف صارم من الفساد وتمديد السلطة وتوريثها ، ومن الحكم الفردى التسلطى الاستبدادى ، وينحاز للحرية والديمقراطية وللمصالح الشعبية ، ويرفض التبعية ويقاوم المشروع الإمبريالى الصهيونى ، ويقف فى صف المقاومة

والتحرير ، كما يناهض مشاريع الهيمنة الخارجية والداخلية ، ويسعى لبناء مجتمع المواطنة والعدل والحرية .

رابعاً: واختارت الحركة منهجا للعمل يرفض الاستكانة في مواجهة استبداد الدولة وبطشها ، والخنوع تجاه قهرها وتسلطها ، ويأبى الخضوع لقوانينها الظالمة التي تسعى لمصادرة كل قدرة على التمرد أو الخروج من المربع المرسوم ، وكان قرارها بالنزول إلى الشارع للتعبير عن رأيها وأفكارها ، دون مداورة أو وجل ، هو نقطة البدء وعنصر التأسيس لسمعتها اسمها المدوى .

فلأول مرة يرى المواطن المصرى ، مواطناً آخر ، مثله قادر على التحدى ، لا يخشى جحافل شرطة النظام ، ولا جيوش قمعه الجرارة ، وشاهد الناس – غير مصدقين في البداية – حفنة من بضع مئات من المصريين ، يتصدون بالصدر الأعزل ، لآلاف مؤلفة من جيوش القهر المدججة بالمجنزرات والأسلحة والدروع والهراوات والقنابل المسيلة للدموع ، لم يصدق الناس – في أول الأمر – عيونهم وهم يروننا محاصرين بالسواد ، اشفق البعض وظن الآخرون أنها (تمثيلية) تتم بمعرفة النظام ذاته (لكى يبدو ديمقراطياً وسمحاً أمام العالم كله !!) ، من فرط حالة اليأس والاحباط وانعدام الثقة ، المتراكمة عبر قرون القهر وعقود البطش ، فكيف لهؤلاء (المتهورين) أن يواجهوا صفوف قوات مكافحة " الشغب ! " ومقاومة " الإرهاب ! " ، ويد الحكومة الباطشة ، التى يعرف قسوتها كل فرد من أفراد الشعب ؟!.

ومع هذا ، فكما يقول المثل اللاتينى : " تثقب قطرة الماء الصخرة ، لا بقوتها ، ولكن بدأبها " ، استطاعت قطرة ماء " كفايه " أن تثقب صخرة القهر والاستبداد ، وأن تفتح منفذاً للضوء ، يدخل منه شعاع النور إلى أرض السواد المقيم والظلام العميم ! .

من " حركة احتجاج " إلى " حركة تغيير "

العام أو بعض العام ، الذى انقضى على زلزال " الحركة المصرية من أجل التغيير " ، كان كافياً لإشعار المجتمع بوجود هذا الوافد الجديد ، واستقباله بفرحة ، والتفاعل معه بانفعال ومودة غامرة ، وكانت هذه الفترة كافية لإعلان الحركة ، وإشهار اسمها على الملأ ، خاصة مع الاختيار الذى حالفه التوفيق لشعارها الجامع المانع :

" كفايه " ، الذى عَبَّرَ – فى صيغته العبقرية – عن جماع آمال وأحلام المصريين ، فى التغيير والتقدم .

استطاعت الحركة خلال هذه الفترة الوجيزة ، أن تلفت النظار لوجودها الملحوظ ، وأن تكسر حاجز الخوف وثقافة الترويع المستقرة – على مدى الأحقاب والنظم ، كما فرضت معادلات جديدة للصراع فى مصر ، أصبح من الصعب التراجع عنها ، وفى مقدمتها : انتزاع حق التظاهر ، وحق التنظيم الشعبى الحر ، والتعبير عن الرأى ، ورفعت " الأسقف المنخفضة " لنقد النظام ومعارضته ، إلى حدود قصوى ، غير مسبوقة ، كما حفزت قطاعات عديدة فى المجتمع على النهوض والخروج من حالة " الثبات " إلى واقع " الحركة " ، بعد عقود من الكمون والجمود ، وأى مراقب موضوعى لواقع " الحراك السياسى " الملحوظ فى مصر ، طوال عام ٢٠٠٥ ، لابد وأن يعترف بالفضل لمبادرة حركة " كفايه " الشجاعة ، فى هذا المضمار ، بل أن تأثيرها امتد إلى أنحاء عديدة فى العالم العربى ، وأن اتخذ أسماء متباينة فى اللهجة ، لكنها موحدة المضمون ، حسب المنطقة أو الدولة : اليمن – فلسطين – الأردن – سوريا . . . ألخ .

غير أن الواقع العملي لحركة " كفايه " ، يقول أيضاً أنها – فى حركتها العاصفة للأمام – أثارت غيرة ورفض ومقاومة قوى متعددة فى المجتمع ، فى الحكم وفى بعض تكوينات وتيارات المعارضة التقليدية ، استفزتها وحفزتها على التحرك قبل فوات الأوان ، فى محاولة لوأد تفاعلات هذه الحركة الوليدة قبل استفحال شأنها ، وهذا أمر طبيعي لا غرابة فيه .

إذ ليس من المتصور الظن أن القوى التقليدية ، بما تحقق لها من مصالح وسلطات واسعة ، على مدى عشرات السنين ، ستفسح الطريق عن رضى وطيب خاطر لمنافس خطر جديد ، جاء يقلب الطاولة ، ويهز واقع الاستقرار الميت ، ويثير الزوابع (!) ، ولم تتوقف المؤامرات لحظة من أجل إعاقة عمل " كفايه " ، وحصار نشاطها ، بالعنف والعدوان تارة ، وبمحاولات الامتصاص والتعويق تارات .

- **على من تراهن حركة " كفايه " ؟! :**

فعلام تراهن حركة " كفايه " ، ونراهن معها ، لمواجهة هذه التحديات ، وللنهوض بالأعباء الجسيمة التى يطالبنا بها المجتمع ، بعد أن فقد ثقته فى الموجود ، وأعلن عن طموحه لبديل حقيقى يعبر عن أشواقه فى التخلص من قيوده الثقيلة ، ولبناء مجتمع المواطنة والمساواة والعدل والحرية ، وبما يحمل حركة " كفايه "

مسئولية أخلاقية تجاه أبناء شعبنا ، وفى مقابل ما منحوه لها من محبة غامرة ، واحتفاء واسع ، واحتضان حميم ؟! .

فى الواقع ، ليس لدينا ما نراهن عليه ، ولا نملك سبيلاً آخر ، سوى الرهان على الناس ، على أبناء وطننا من البسطاء والمحرومين والثائرين على هوان مصر وشعبها ، وعلى الانحدار الذى اندفعت إليه البلاد ، فى ظل نظام لم يعد يأبه بمصالح وأمن الوطن ، ولا ينتبه إلاّ لمصالحه ، ولأمنه الفردى المباشر ! ، والمستائين من تردى أحوالهم المعيشية ، والذين بدأوا فى التحرك دفاعاً عن مصالحهم ، بالإضراب والاعتصام والتجمع ، على النحو الذى بدت بوادرة تلاحظ مؤخراً .

والرهان على الملايين من أبناء شعبنا ، يعنى – من جهة أخرى – إقناع هذه الجموع بأن حركة " كفايه " هى حركتهم ، تدافع عن مصالحهم وتتبنى مطالبهم – وتقف فى صف الدفاع عنهم ، وتقاتل وسطهم ، وفى مقدمتهم ، لحمايتهم من البطش والنهب ، وكل صفوف القهر والاستغلال .

ولأن مركب البلاد الذى يتجه بسرعة ملحوظة إلى تخوم الكارثة ، يحتاج لمبادرة شجاعة لإنقاذه من مصيره المحتوم ، فليس هناك مفر من أن تتقد حركة " كفايه " ، اعتماداً على رصيدها من الشجاعة ، وعلى مصدلقيتها المتراكمة ، للنهوض بهذا العبء ، خصوصاً وأن الهيئات القائمة والأحزاب الموجودة ، تتفجر داخلياً وتغرق فى أتون تناقضاتها ، وتعانى من سلبيات عضوية تعوق قدرتها على انجاز هذا المطلب الملح ، ما لم تتوصل إلى حد موضوعى لمشكلاتها الداخلية ، حتى لا تتفجر ذاتياً ، وتتناثر آثارها ! .

نراهن أيضاً ، فى " كفايه " ، على مكنون الطاقة المحتجزة لدى قطاعات ضخمة من الكوادر الوطنية والديمقراطية ، صاحبة التاريخ والتجربة ، من شتى الاتجاهات ، المحرومة من فرصة الإبداع والمشاركة ، وعدد وافر منها موجود فى الأحزاب السياسية القائمة ، يجاهدون للتحرر من قيود (الشرعية) الممنوحة من النظام ، وللتخلص من ضوابط الحركة المفروضة من القيادة ، ونثق فى قدرة هذه القطاعات على تخطى العوائق وتحطيم القيود والانضمام إلى مسيرة التغيير ، التى بدأت ولن تتوقف حتى الانتصار ، ومن أجل بناء " كتلة التغيير التاريخية " ، المنوط بها – وحدها – " فك العقدة " ، وبناء القوة المؤهلة لتحقيق الانتقال السلمى للسلطة ، فى المستقبل .

ونراهن أخيراً على عناصر حركة " كفايه " ذاتها ، المنتشرون فى انحاء البلاد ، الذين حملوا رايتها ، وتحملوا مسئوليتها ، ومنحوها من فيض محبتهم الكثير ، واسترخصوا فى سبيلها الغالى ، وتحملوا الأعباء والمخاطر من أجلها .

المهمات العاجلة

- **" ماسسة الحركة هدفٌ ملّح :**

إن المهمة الملحة ، التي يجب إنجازها ، خلال الفترة القادمة تتلخص في هدف واحد ، بدونه ستتعرض حركة " كفايه " لمشكلات قد تؤثر على مسيرتها في المستقبل .

و هذا الهدف هو انجاز عملية " مأسسة " الحركة ، أى بنائها العضوى الذى يخرج بها من كونها مبادرة نفر شجاع من أبناء الوطن ، إلى هيئة سياسية ممتدة بامتداد مصر ، متغلغلة فى نخاعه ، أفقياً ورأسياً ، بحيث يستحيل اقتلاع جذورها من ناحية ، وبحيث تستطيع إيصال رسالتها إلى كل خلايا المجتمع ، وتحفيزه على الحركة والعمل والتنظيم ، من ناحية أخرى .

ويلمس الناشطون فى العمل العام أن أخطر ما يعوق عملية تطوير حركة المعارضة المصرية ، الجديدة والقديمة ، فى مصر ، هو أنها تفتقد الآليات التنظيمية ، السياسية والاجتماعية الرافعة ، أو الحاملة ، لمشروع التغيير : فلا أحزاب ولا اتحادات فلاحية أو طلابية مؤثرة ، ولا جمعيات مجتمع مدنى نشطة ، وليس هناك سوى نثار من الأفراد المتناقضين فى أغلب الأحيان ، ما يفرقهم أكثر مما يجمعهم ، فى سياق السعى لتحقيق المصلحة الفردية ، وغياب الوعى بالمصلحة العامة .

- **جهد لحفز المجتمع على الحركة :**

ومن هنا أهمية الجهد المكثف الذى تبذله حركة " كفايه " على أكثر من مستوى ، لحفز الأحزاب على العمل ومغادرة مواقع الركود والخضوع لهيمنة النظام ، ولحفز الجماعات الاجتماعية على المبادرة للدفاع عن مصالحها ، ولتنشيط البؤر المتكلسة فى المجتمع للتخلص من جمودها ، والتحرك لإسماع صوتها ، قبل أن يتم تجاوزها ، فكفايه لن تنوب عن جموع الشعب فى إنجاز عملية التغيير المأمول ، وهى ليست بديلاً عن القوى والأحزاب السياسية الأخرى ، لكنها قسم ريادى مرن ومتحرك ونشط فيها ، يتجاوز الحدود والأفق المتعارف عليها ، ويتمتع بالقدرة على العمل والمبادرة .

- **نحو تأسيس ديمقراطى لبنية الحركة :**

ولابد لهذا البناء المؤسسى المستهدف ، من أن يتمتع بمجموعة من الخصال اللازمة ، أهمها أن ينهض على أسس ديمقراطية ، تقوم على الاختيار الحر ، والتبادل ، والشفافية ، والمشاركة ، وإذا كانت ظروف النشأة وواقع المعركة الدائبة الشرسة قد حتمت بداية خاصة لحركة " كفايه " ، فالوقت قد حان لإرساء دعائم جديدة ، تقدم عبرها الحركة نموذجاً حياً للبناء الديمقراطى ، الذى ينفذ ما يؤمن به من مبادئ ، ويمارس ما

يرفعه من شعارات ، ولا يجد غضاضة أو حرجاً فى الانصياع لآراء القاعدة ، باعتبارها صاحبة القرار والعصمة والسلطة الأساسية .

- **مزيد من الانحياز للطبقات الشعبية :**

كذلك فإن الحركة مطالبة بمزيد من الانحياز للطبقات الشعبية المصرية ، باعتبارها منبع القوة والحسم ، وعماد أى بناء سياسى ، ودرع الحماية والسند ، والمخرج الوحيد من أن تحاصر الحركة فى إطار النخبة ، الأمر الذى يسهل معه اجتثاثها ، ووأد الحلم فى التغيير السلمى ، معها .

وهذا الأمر يتطلب الاتفاق على تبنى برنامجاً محدداً للمطالب الاجتماعية ، التى تمس الأغلبية العظمى من أبناء الشعب ، وهى – لحسن الحظ – موقع إجماع مكونات حركة " كفايه " كافة : كالدفاع عن الحقوق الشعبية ، وتبنى خطوات عملية لمواجهة بطالة الملايين من الشباب بتنظيم صفوفهم ومساعدتهم فى معركتهم ، وكذلك الدفاع عن مصالح المجتمع ضد الفقر والاستغلال والفساد ، وحماية الصحة العامة ، ومقاومة مخططات نهب الثروة الوطنية ، وتطوير أوضاع التعليم والبحث العلمى والصناعة ، ومساندة الفلاحين والعمال والعاملين فى الدفاع عن حقوقهم المنتهبة . . ألخ .

- **ضد الإمتهان الوطنى والقومى :**

ولا يجب أن تغفل حركة " كفايه " عن أنها استقت مبادراتها الأولى ، تمرداً على وضعية الامتهان الوطنى والقومى ، وعلى تواطؤ النظم والحكام ، ورفضاً للقهر الأمريكى – الصهيونى ، الذى استباح الأرض والعرض والمقدسات والمصالح ، ويجب أن يستمر تعميق هذا الخط ، باعتباره أحد المرتكزات الأساسية لبناء هذه الحركة الديمقراطية الوطنية الأصلية ، وحتى لا تفقد مسارها النبيل ، المتكامل الغايات والرؤى .

- **إعمال مبدأ النقد والنقد الذاتى :**

ويبقى أن أشير إلى أن حركة " كفايه " لم تعد ملكاً للزملاء الستة الذين حملوا عبئ المبادرة بإطلاقها ، ولا ملك هيئة تنسيقها أو لجنة إدارة العمل اليومى وحسب ، فمنذ أن خرجت الحركة إلى الوجود ، واحتضنتها جموع شعبنا بعفوية وحنو ، أصبحت ملكاً لكل مواطن مصرى حر ونزيه الغرض ، من حق كل أعضاء حركة " كفايه " وحق كل أبناء شعبنا – ما دام هدفهم مصلحتها ومصلحة الوطن – أن يشاركوا فى بناء الحركة بالفكر والعمل ، وأن يقترحوا ما يتصورونه مناسباً لتطوير أعمالها ، وأن يمارسوا كافة أشكال النقد الذاتى والنقد الإيجابى من أجل مواجهة ما يرونه من أخطاء وسلبيات ، فالحركات السياسية تتطور بمواجهة نقائصها وتصحيح مساراتها ، وتجاوز أسباب قصورها .

فبهذا يمكن بناء حركة حقيقية منيعة ، تتمتع بالصلابة والقدرة على المقاومة ، وبوشائج لا تنقطع مع أبناء شعبنا ، لأنها ستكون – بحق – المعبر المخلص عن أحلامهم فى التخلص من كل ما يعوق انطلاقهم ، ويشل قدرة المصريين على الإنجاز والنهوض .

إحياء التقاليد النضالية للشعب المصرى

والأهم مما تقدم ، والذى يجب أن يحتل الأولوية فى جدول أعمال " كفايه " الحافل ، هو إدراك إن عملها الأساسى لا يجب أن يكون مجرد تنظيم المظاهرات ، أو إصدار البيانات [شجباً أو تاييداً] وحسب ، إنه أهم من ذلك بكثير وأبقى ، على الرغم من الإقرار المبدئى بضرورة وأهمية فعل التظاهر السلمى للحركة وأنصارها .

إن حركة " كفايه " مدعوة لبذل جهد مضنٍ لإعادة إحياء تقاليد النضال التى كانت سمة عامة للمصريين منذ عقود قليلة ماضية : تلك التقاليد التى أرسى دعائمها الثوار العرابيون العظام عام ١٨٨١ ، وتمثلت فى الصيحات الوطنية لمصطفى كامل ومحمد فريد ، فى ثورات الفلاحين والطلبة والعمال والمثقفين عام ١٩١٩ ، وفى الانتفاضات الطلابية والشعبية ، التى توجت بإسقاط النظام المهترئ عام ١٩٥٢ ، وفى التصدى للعدوان الثلاثى عام ١٩٥٦ ، ومعركة بناء السد ، ومواجهة الاحتلال الصهيونى عام ١٩٧٣ ، وفى مظاهرات العمال والطلاب وانتفاضاتهم فى أوائل السبعينيات ، والتى بلغت ذروتها فى انتفاضة الشعب يومى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ .

ويقتضى النجاح فى هذه المهمة الشاقة ، إعادة تأسيس وعى جديد للمواطن المصرى ، حتى يشعر بقيمته ، وآدميته ، واستحقاقه لحياة أفضل من حياة الدواب التى يحياها ، ومن حياة الفقر التى يتمرغ فى غثائها ! .

والفقر هنا ليس فقراً كمياً ، يقاس بنقص ما لدى الإنسان المصرى من ثروة ، أو ما لا يستطيع الحصول عليه من مطاعم وملابس ، أو ما يفتقر إلى تملكه من مسكن مناسب وأسباب المعيشة اللازمة على أهمية هذا كله ، لكنه – وهذا هو الأخطر – افتقاد الأمان ، وغياب الشعور بالكرامة الإنسانية ، وإنكسار الروح والخاطر ، والافتقار إلى الإحساس بقيمته السامية كوارثٍ أعظم لثقافة تليدة ، وتقاليد إنسانية رقيقة ، وحامل لصفات بشرية متقدمة ، يمكنها - فى حالة توافر الشروط المناسبة – أن يبدع إنجازاً حضارياً جديداً ً يضاف إلى جماع ما قدمه للعالم من انجازات تاريخية غير منكورة .

وبدون إحياء هذا الشعور بالقيمة الذاتية للمصرى وبأنه إنسان لا يقبل العيش مهدور الحق ، مذل ومهان ، على النحو الذى نراه يومياً ، يستحيل أن تنتصر " كفايه " ، بل وحتى لو انتصرت لن يكون انتصارها ذا معنى .

جـ - " الاستقطاب الحرج " و " الكتلة الثالثة " !

تشير كل الوقائع والتفاصيل المتواترة ، بعد المعركة الانتخابية ، إلى أن البلاد تندفع نحو لحظات شديدة الحرج والحساسية ، مّحملة بالمخاطر والتعقيدات ، قد تدفع بالبلاد إلى منحدر زلق بلا نهاية ، لكنها فى المقابل ، تملك فى أحشائها احتمالات إيجابية أيضاً ، قد يكون فيها بدايات نهوض وطنى عام ، ينقذ الوطن من أزمته ، ويضع المجتمع على أول طريق التقدم .

فمن جهة تتصاعد الصراعات المختلفة المستويات [**اجتماعية** : بسبب تفاقم مظاهر الفقر والبطالة وتدهور الأحوال للأغلبية العظمى من المواطنين ، **وسياسية** : بسبب فساد النظام وتآكل مصداقيته وإصراره على الإنفراد بمقاليد السلطة ، **ووطنية** : بسبب التدهور العام لوضع مصر فى البيئة الإقليمية والدولية ، وانعكاساً للانتهاكات الصهيونية والأمريكية المستمرة للمصالح الوطنية والقومية . . ألخ] ، وعناصر النقمة والاحتقان تنمو فى أحشاء المجتمع ، والكل غاضب ومستثار ، والوضع برمته قابل للانفجار فى أى لحظة ! .

ومن جهة أخرى تشير وقائع الأسابيع القليلة الماضية إلى حراك سياسى ضخم فى المجتمع ، مثلت مقدماته الحركات الجماهيرية الجديدة : كفايه (والأساتذة – المهندسين – الأدباء والفنانين – الصحفيين – الطلاب – الشباب – الأطفال – النساء . . ألخ) ، كما عكست الصدامات التى دارت فى الانتخابات جانب من فورانه ، حيث رأينا صدامات دامية على أبواب صناديق الانتخابات بين جموع الناس الراغبين فى التصويت ، وقوى القمع والبلطجة التى حاولت منعها ، وليست بعيدة المشاهد التى نقلتها الصحف والفضائيات من كل أنحاء مصر ، بما يعنى بوضوح – أن السياق الذى حكمت عبره البلاد – فى الماضى – لن يكون من السهل استمراره فى المستقبل .

كذلك فإن وقائع نادى القضاه ، الذى عقد دورته الأخيرة يوم الجمعة ٢٠٠٥/١٢/١٦ ، وما تمخض عنها من نتائج ، سواء بالنسبة للفوز الساحق لـ " القائمة الحديدية " برئاسة المستشار زكريا عبد العزيز ، التى اكتسحت المقاعد الـ ١٥ لمجلس إدارة النادى، فى مواجهة مرشح الحكومة وقائمته ، أو بالنسبة للقرارات الحاسمة التى انتهت إليها فيما يخص الضمانات الحاسمة التى يطلبها القضاه لاستمرار إشرافهم على أى انتخابات قادمة ، تشير كلها إلى تطور نوعى ، لا يمكن تجاهله ، فى هذا السياق أيضاً ! .

غير أن الأزمة التى تعانى منها الحياة السياسية (المدنية) فى المجتمع المصرى ، ستؤثر سلباً ، بالحتم ، على مستقبل هذا الحراك ، فالواقع أن الاستقطاب الشديد الحادث بين كل من " **السلطة** " و " **الأخوان** " ، يحمل فى طياته أخطاراً داهمة ، فى غياب " **خيار ثالث** " يمكن أن يجذب القطاعات المدنية العريضة فى المجتمع والأخوة الأقباط ،

ويخرجها من عزلتها ، ويضيف قوتها إلى رصيد هذا الحراك بدلاً من أن يخصمها منه ! ، وحتى لا يندفع هذا الاستقطاب – بالقوة الذاتية – إلى تخوم الصدام والفوضى .

ولذلك : وهذا مهم للغاية ، وحرصاً على مستقبل العملية الديمقراطية فى المجتمع ، فإن القوى المدنية ، والحداثية ، وجموع المثقفين والفئات والطبقات المفقودة التمثيل فى البرلمان القادم ، مدعوة لأن تفيق من غيبوبتها التى طالت ، وأن تخرج من شرنقتها ، لكى تتحرك بقوة دفاعاً عن وجودها ومصالحها المهضومة ، والتى ستزداد انتهاكاً فى المرحلة القادمة ، ولبناء قوة التوازن المفتقدة ، أو ضلع المثلث الناقص ! .

إن الحاجة ماسّة الآن لبناء " **كتلة تاريخية ثالثة** " ، تقف فى المسافة بين فساد السلطة واستبدادها وتدميرها لطاقة الأمة وتبديدها لثروة الوطن ، من جانب ، وبين مخاوف تكريس الاحتشاد السياسى على أساس الدين ، ومخاطر عملية تغييب قيم المواطنة والتسامح والتحديث التى تلوح بوادرها ، من جهة أخرى .

قوة ثالثة جديدة ، هى صوت " **الأغلبية الصامتة** " ، ومنبر من لا منبر لهم ، والمدافع عن قيم الرشد العقلى والانفتاح الإنسانى والسمو الأخلاقى ! .

فما بين الاستبداد على أساس الانتماء لجهاز الاستغلال الرسمى الحاكم ، والاستقطاب على أساس الدين ، بما قد يهدد – موضوعياً – ما تم بنائه ، عبر عقود ، من مرتكزات الوعى الوطنى المصرى المعاصر ، لابد أن تنبنى " **قوة ثالثة جديدة** " ، هى فى الواقع المعبر الموضوعى عن أشواق نحو تسعين بالمائة من المصريين ، أداروا الظهر للعبة الانتخابات المكشوفة ، وخاصموا صندوق الانتخابات (معتم أو شفاف !) ، لإدانتهم المسألة برمتها ، ولاعتبارها – من الأساس – أمراً لا يخصهم ، وهى مؤامرة معروفة التفاصيل لتزوير إرادتهم ، وتزييف أصواتهم .

" **الكتلة التاريخية ، المدنية ، الثالثة** " ، هى أمل مصر فى مستقبل لا يتم فيه الانتخاب على أساس العقيدة ، أو التزوير بالبلطجة وصناديق المال الحرام ! ، وهى الدفاع المنطقى الوحيد عن انتماء شعب مصر إلى المستقبل ، لا عن إنجراره للبحث عن مخرج من واقعه الرديء فى متاهات الطرق ، وهى التأكيد المباشر على أن شعب مصر لايقاد من معدته أو عبر غرائزه الدنيا ، ولا يبيع مقوماته الحضارية مقابل أى ادعاءات أو مغريات زائلة .

* * * * *

لقد أزف وقت العمل ، وإذا استوعبت القوى المدنية الجديدة فى مصر ، " الدرس الفيتنامى " الذى كان من خلف انتصار هذا الشعب الفقير البسيط على أعتى إمبرياليات التاريخ ، ستنتصر مثله ، وهذا الدرس وصّفه " الجنرال جياب " ، أسطورة المقاومة الشعبية الفيتنامية ، بقوله :

" يجب تكديس آلاف الانتصارات الصغيرة لتحويلها إلى نجاحٍ كبير ، وهكذا نحول ميزان القوى تدريجياً ، بتحويل ضعفنا إلى قوة ! " .

المهم أن يبدأ المجتمع فى الحركة ، وأن نبنى بحق ، حتى يستحق لنا المطالبة بنصيب فى صنع المستقبل .

د ـ فراشة كفايه تحلق فى أرجاء العالم العربى

فى فترة زمنية قصيرة ، بكل المقاييس ، تحولت حركة " كفايه " من نداء مصرى يحمل كل أوجاع المصريين وأشواقهم للحرية والتغيير ، إلى صيحة شملت أرجاء العالم العربى ، وأيقظت فيه أحلام الخلاص ، وتطلعات التجاوز ، وهو أمر ليس بالمستغرب ، إذ طالما كانت مصر مؤثرة ، بل شديدة التأثير ، فى عالمها العربى ، فى مراحل النهوض ولحظات الانكفاء ، فى مواقع الانتصار ومواقف الانكسار ، وفى وقت المد وزمن الجذر كذلك .

وقد لفت هذا الأمر أنظار الكثيرين ، فكتبت جريدة الدستور تحت عنوان : " **عندما تخرج مصر أجمل ما فيها ، فإن الجميع يؤيدونها ويعترفون بدورها : الشعوب العربية تصرخ بكل اللهجات " كفايه " !** " .

قالت الجريدة : " تعددت الأسباب والقمع واحد ، والشعور العربى بعدم القدرة على احتمال المزيد واحد ، مما جعل الجميع يخرجون إلى الشارع تحت شعار واحد هو " **كفايه** " وإن تعددت اللهجات والحروف .

فعلى غرار حركة " **كفايه** " المصرية التى خرجت لترفض استمرار مساوئ وكوارث الوضع الحالى فى مصر ، خرجت حركات موازية فى عدد من الدول العربية من لبنان إلى ليبيا ، والأردن ، بل وصلت إلى فلسطين ، لتؤكد أن مصر لم تفقد تأثيرها فى الوطن العربى ، ولكن ليس على طريقة شعارات الريادة التى يطلقها المسئولون عندنا ، وإن مصر عندما تخرج أفضل ما فيها ، وهو ما تجسد فى حركة " **كفايه** " يتبعها الجميع ويعترفون بدورها وقيادتها " [١].

- وتقول الجريدة أن هذه الحقيقة تجسدت فى **لبنان** فى المظاهرات التى خرجت إلى الشوارع منددة بالوضع ، رافعة شعار " **كفى** " [٢].
- أما فى **ليبيا** فقد اختارت الحركة لنفسها اسم " **خلاص** " ، ووجهت دعوة مفتوحة لكل الأخوة الليبيين والأخوات الليبيات ، بالداخل والخارج ، إلى الإنضمام والتعاون من أجل إظهار وتطوير حركة " **خلاص** " الوطنية الليبية ، وتأسيس فروع لها فى كافة المدن الليبية وكل الدول التى تتواجد فيها جالية ليبية [٣].

---

(١) جريدة " الدستور " ، ٢٠٠٥/٥/٤ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) المصدر نفسه .

- وفـى **الأردن** أعلـن عـدد كبيـر مـن طلبـة الجامعـات الأردنيـة عـن تـشكيل حركـة " **قبّعت** " ، (بتشديد الباء) ، وهى كلمة شعبية أردنية تعنى نفاذ الصبر ، وتـؤدى إلـى معنـى مـشابه سياسياً لمعنـى " **كفايـه** " و " **خلاص** " ، وقد بـدأت الحركـة بتنظيم مظاهرة سلمية خرجت فى " جامعة العلوم التطبيقية " – إربد ، تحت شعار " **قبّعت** " ، احتجاجاً على استثناء كفاءات جنوب الأردن من التشكيلة الحكومية الراهنة ، وتطالب الحركة بانتخاب رئيس الوزراء من قبل أبناء الشعب الأردنـى ، وبتحديـد صـلاحيات الملـك ، ليعـرف الـشعب والحكـام فـى الوقـت ذاتـه مـا لهـم ومـا عليهم ، وللتـصدى لتحويل الأردن إلـى مزرعـة لــ " آل هاشـم " ، (الأسـرة الحاكمـة) ، الـذين يرمـون بالفتـات فقط إلـى أبنـاء البلـد ، بينمـا يتقاسـمون خيراتهـا مع الغرباء [٤].
- كما دعى عدد كبير من طلبة الجامعة الأردنية من أصول فلسطينية لتشكيل حركـة مؤازرة للحركة الأردنية باسم " **كبّعت** " ، (وفقاً للهجة الشعبية الفلسطينية ، التـى تقلـب القـاف كافـاً) ، وأعلنـت الحركـة أنهـا ستعارض شـعار " الأردن أولاً " ، وكـذلك خطـط " التـوطين والـوطن البـديل " ، وستنادى – مثـل أختهـا الأردنيـة – بـرئيس وزراء أردنـى منتخـب ، وبتحديـد صـلاحيات الملـك وحـصر ثروتـه ، والكشف عن الاتفاقات السرية التى يعقدها دون الرجوع إلى الشعب . . . ألخ [٥].
- ونشرت جريدة " التجمع " تحت عنوان : (**تكفـى السعودية**) ، قد تكون نـسخة ثانيـة مـن حركـة " **كفايـه** " ، أن الـشباب الـسعودى تنـادى علـى مواقـع بـشبكة الإنترنـت لتكـوين حركـة " **تكفـى** " ، واختيـرت هـذه الكلمـة " لأنهـا كلمـة شـعبية تستخدم فى منطقة الخليج بكثرة ، وهى مرادف لكلمة " **كفايه** " المصرية .

وأن هـذه الحركـة الـسعودية المبتغـاه " تقتـرب فـى مـسماها وأفكارهـا مـن بعـض الحركات المدنية التى بدأت تظهر فى مصر ، والتـى حققت فى فترة وجيزة مـا عجـزت عنه أحزاب عريقة ، إذا نجحت فى استقطاب أعداداً كبيـرة من الـشعب لا يجمعهم سوى الرغبة فى التغيير وضروة الإصلاح " [٦].

- وفى **اليمن** تشكل فى شـهر يونيو ٢٠٠٥ حركـة اسمها " **ارحلوا** " أسسها كاتـب وسياسـى يسارى يمنـى هـو عبد الرحيم محسن ، ورئيس مجلس شـورى حـزب " **اتحـاد القـوى الـشعبية** " ، كــ " حركـة شـعبية ديمقراطيـة للتغييـر الـسلمى

---

(٤) **المصدر نفسه .**

(٥) **المصدر نفسه .**

(٦) **جريدة " التجمع " – ٢٠٠٥/١٢/١٧ .**

الديمقراطى ، تستقطب كل الشرائح والفئات التى تضررت من النظام الأمنى والاستخباراتى والقائم على الأسرية والقروية فى اليمن ، وهى حركة نشأت على خلفية الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية المنهارة فى اليمن ، وعلى خلفية الاستبداد المركب والفساد الفوقى اللذين أديا إلى التخريب الداخلى للنظام السياسى والاجتماعى " . وأعلن المؤسس " أن الحركة الوليدة تناضل نضالاً سلمياً ديمقراطياً ، من خلال دفع الجماهير لصناديق الاقتراع سواء فى الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية ، وستدعو قريباً لتنحى الرئيس على عبد الله صالح عن رئاسة الدولة ، كما أنها بصدد إعداد مسودة دستور جديد ستقدمه الحركة للشارع الشعبى والسياسى ، بديلاً للدستور الحالى المشخص ، الذى سلب المؤسسات القائمة حريتها وفعاليتها ، وأفسد حتى مؤسسة القضاء ! " (٧).

- وفى **السودان** تأسست " **حركة كفايه السودانية** " كـ " تجمع شعبى سودانى معارض ، وتطلق الحركة بياناتها وأخبارها بانتظام من على موقع sudaneseonline.com: ، حاملة آرائها إلى أبناء الشعب السودانى ، فى الداخل والخارج .
- أما آخر فراشات حركة " **كفايه** " ، فقد حلقت مؤخراً من **سوريا** ، حيث أعلن المحامى والمعارض السورى ، حبيب عيسى ، فور خروجه من سجن استمر لمدة أربع سنوات متصلة أنه علم أثناء وجوده بالسجن " أن المعارضين فى مصر أسسوا حركة سياسية من أجل التغيير ، أطلقوا عليها " **الحركة المصرية من اجل التغيير (كفايه)** " ، ووقتها فكرت فى إمكانية أن يكون هناك حركة فى سوريا على غرارها ، يطلق عليها حركة " **حاج** " من أجل التغيير فى سوريا ، وهى الكامة الموازنة لكلمة " **كفايه** " باللهجة السورية ، وسوف أدعو القوى المعارضة فى سوريا لدراسة كيف يمكن تكوين مثل هذه الحركة (٨).

---

(٧) جريدة " نهضة مصر " ، ٢٠٠٥/٦/١٤ .
(٨) جريدة " الدستور " ، ٢٠٠٦/٢/١ .

(٤)

ملاحـــق الكتـــاب

بيان إلى الأمة

الإعلان التأسيسى لـ "الحركة المصرية من أجل التغيير" ـ "كفايه"

٢٠٠٤/٩/٢٢

إن الموقعين على هذا البيان من رموز سياسية وفكرية وثقافية ونقابية ومجتمعية ، اتفقوا على أن يتجمعوا معا ، على اختلاف اتجاهاتهم السياسية والفكرية ، لمواجهة أمرين مترابطين، كل منهما سبب ونتيجة للآخر:

الأمر الأول : المخاطر والتحديات الهائلة التي تحيط بأمتنا، والمتمثلة في الغزو والاحتلال الأمريكي للعراق، والاغتصاب والعدوان الصهيوني المستمرين على الشعب الفلسطيني، ومشاريع إعادة رسم خريطة وطننا العربي، وآخرها " **مشروع الشرق الأوسط الكبير**" ، الأمر الذي يهدد قوميتنا ويستهدف هويتنا، مما يستتبع حشد كافة الجهود لمواجهة شاملة على كل المستويات: السياسية والثقافية والحضارية، حفاظا على الوجود العربي ، ولمواجهة المشروع الأمريكي الصهيوني.

الأمر الثاني : إن الاستبداد الشامل في حياتنا ، الذي أصاب مجتمعنا ، يستلزم إجراء إصلاح شامل ، سياسي ودستوري ، يضعه أبناء هذا الوطن ، وليس مفروضا عليهم تحت أي مسمى .

إن هذا الإصلاح يتضمن:

أولا: إنهاء احتكار السلطة وفتح الباب لتداولها ابتداء من موقع رئيس الدولة، لتتجدد الدماء وينكسر الجمود السياسي والمؤسسي في كافة المواقع بالدولة.

ثانيا: إعلاء سيادة القانون والمشروعية واستقلال القضاء واحترام الأحكام القضائية ، وأن تتحقق المساواة وتكافؤ الفرص بين كافة المواطنين.

ثالثا: إنهاء احتكار الثروة ، الذي أدى إلى شيوع الفساد والظلم الاجتماعي وتفشي البطالة والغلاء.

رابعا: العمل على استعادة دور ومكانة مصر الذي فقدته منذ التوقيع على اتفاقية "**كامب ديفيد**" مع الكيان الصهيوني وحليفة الولايات المتحدة الأمريكية.

ان الخروج من هذه الأزمة الطاحنة والشاملة يستلزم البدء فورا في هذا الإصلاح الذي ينهي احتكار الحزب الحاكم للسلطة، ويلغى حالة الطوارئ المفروضة على البلاد منذ ما يقرب من ربع قرن، وكافة القوانين الاستثنائية المقيدة للحريات، والبدء فوراً بإجراء إصلاح دستوري يسمح بانتخاب رئيس الجمهورية ونائبه من الشعب مباشرة لمدة لا تزيد عن دورتين فقط، ، ويحد من الصلاحيات المطلقة الممنوحة لرئيس الدولة، ويحقق الفصل بين السلطات، ويضع الحدود والضوابط لكل سلطة على حدة، ويطلق حرية تكوين الأحزاب وإصدار الصحف وتكوين

الجمعيات، ورفع الوصاية على النقابات، وإجراء انتخابات برلمانية نزيهة وحقيقية تجرى تحت إشراف مجلس القضاء الأعلى ومجلس الدولة بدءا من إعداد كشوفها حتى إعلان نتائجها.

إن كل ذلك هو السبيل الوحيد لبناء وطن حر يؤمن بالديمقراطية والتقدم ويحقق الرفاهية المنشودة لشعبنا العربي بمصرنا الحبيبة.

<u>المجموعة الأولى من الموقعين :</u>

إبراهيم البحراوى – إبراهيم العيسوى – إبراهيم شكرى – أبو العز الحريرى – أبو العلا ماضى – أحمد الجمال – أحمد السيد النجار – أحمد بهاء الدين شعبان – أحمد سيف الإسلام – أحمد نبيل الهلالى – أسامة انور عكاشة – إسماعيل صبرى عبد الله – البدرى فرغلى – كمال خليل – أمين يسرى – أمينة رشيد – أمينة شفيق – أنور عبد الملك – بهاء طاهر – بهى الدين حسن – ثروت الخرباوى – جلال أمين – جلال عارف – جمال أسعد عبد الملاك – جمال الغيطانى – جورج عجايبى – حافظ أبو سعدة – حسن حسين أحمد – حسن نافعة – حسين أحمد أمين – حسين عبد الرازق – حلمى شعراوى – حمدين صباحى – حياة الشيمى – داود عبد السيد – رؤوف عياد – رضوى عاشور – سلامة أحمد سلامة – سيد البحراوى – سيف عبد الرحمن – شريف حتاتة – شوقى جلال – صلاح الدين حافظ – صلاح عيسى – صلاح قنصوة – صنع الله إبراهيم – ضياء رضوان – جميل مطر – جودة عبد الخالق – جورج اسحق – عادل قاسم – عاصم الدسوقى – عبادة كحيلة – عبد العال الباقورى – عبد العظيم المغربى – عبد العظيم أنيس – عبد العليم محمد – عبد الغفار شكر – عبد الله خليل – عبد المنعم أبوالفتوح – عبد الوهاب المسيرى – عصام الاسلامبولى – زكريا جاد – سامح الصريطى – على أبو شادى – على الغتيت – على بدر خان – عمر الشويكى – عمرو حمودة – عواطف عبد الرحمن – فؤاد عبد المنعم رياض – فاروق الفيشاوى – فتحية العسال – فخرى لبيب – فريد زهران – فريدة الشوباشى – فريدة النقاش – فكرى الجزار – فهمى هويدى – عادل عيد – كريمة الحفناوى – كمال زاخر – كمال مغيث – ماجدة موريس – مجدى حسين – مجدى عبد الحافظ – مجدى قرقر – محسنة توفيق – محمد أبو الغار – محمد السعيد إدريس – محمد السيد سعيد – محمد سليم العوا – عصام العريان – عصام سلطان – عطية الصيرفى – محمد عبد العليم داود – محمد عودة – محمد فايق – محمد مستجاب – محمد ناجى – محمد هشام – محمود المراغى – محمود أمين العالم – محمود حميدة – قاسم عبده قاسم – محيا زيتون – مختار نوح – مصطفى كامل السيد – مصطفى كامل مصطفى – ناصر أمين – فايز الكرتة – محمد خليل – محمد رؤوف حامد – ناهد كمال رفعت – نبيل عبد الفتاح – نور فرحات – هبة رؤوف – صلاح صادق – محمود قنديل – محمود مرتضى – عمر البرعى – يحيى الرفاعى – يحيى قلاش – يوسف الشريف – يوسف القعيد – يوسف شاهين – حسام رضا – هانى عنان – سيد شعبان .

أجندة حركة " كفايه "

على امتداد فترة العشرين شهرًا المنقضية ، لم تنقطع الحركة المصرية من أجل التغيير " كفايه " عن النشاط المتعدد الأشكال والمواقع ، وعلى امتداد مصر كلها ، بهدف تحريك المياة الراكدة ، وتنشيط الفاعلية السياسية للواقع ، الذى كان قد شارف على الموت .

<u>وفيما يلى بعض أبرز محطات هذه الأنشطة :</u>

١- المؤتمر التأسيسى للحركة ، قاعة " جمعية الصعيد " بالضاهر – القاهرة – ٢ سبتمبر ٢٠٠٤ .

٢- مظاهرة اليوم العالمى لحقوق الإنسان ، دار القضاء العالى – ١٢ ديسمبر٢٠٠٤.

٣- مظاهرة شارع قصر العينى ، أمام مسرح " فيصل ندا ، القاهرة – ١٨ يناير ٢٠٠٥ .

٤- مظاهرة عيد الطلاب العالمى ، أمام النصب التذكارى لجامعة القاهرة ، الجيزة – ٢١ فبراير ٢٠٠٥.

٥- مؤتمر حركة " كفايه " بشأن التعديلات الدستورية ، بمقر نقابة الصحفيين ، بالقاهرة – ١٤ مارس ٢٠٠٥.

٦- الاشتراك فى مظاهرة ذكرى العدوان على الشعب العراقى ، ميدان التحرير ، القاهرة – ٢٠ مارس ٢٠٠٥.

٧- مظاهرات الثلاث محافظات : القاهرة [أمام مجلس الشعب] الإسكندرية – المنصورة ، تحت شعار : " التغيير الآن وبإرادة الشعب " – ٣٠ مارس ٢٠٠٥.

٨- مظاهرات الـ ١٤ محافظة ، والتى تم فيها إلقاء القبض على ١٢٠ زميلاً ، وأفرج عنهم بضغط الحركة – ٢٦ إبريل ٢٠٠٥.

٩- الوقفة التضامنية أمام نقابتى الصحفيين والمحامين ، لدعم حركة القضاه أثناء انعقاد جمعيتهم العمومية ، القاهرة ، ١٣ مايو ٢٠٠٥.

١٠- مظاهرة يوم الاستفتاء الدامى (الأربعاء الأسود) ، بمحطة ضريح سعد زغلول ، وأمام نقابة الصحفيين ، وتعرض فيها المتظاهرون والمتظاهرات لانتهاكات وضيعة – ٢٥ مايو ٢٠٠٥.

١١- المشاركة فى الاحتشاد الكبير للصحفيات والصحفيين ورموز المجتمع والمثقفين ، للتضامن مع الزميلات اللاتى تعرضن للإنتهاك يوم الاستفتاء الأسود ، القاهرة – أول يونيو ٢٠٠٥ .

١٢- مظاهرة الشموع ، أمام ضريح سعد ، لاستنكار ما حدث يوم الاستفتاء الدامى ، القاهرة – ٨ يونيو ٢٠٠٥.

١٣- مظاهرة " " شباب من أجل التغيير " ضد زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية ، كوندليزا رايس " ، القاهرة - ٢٠ يونيو ٢٠٠٥.

١٤- الاشتراك فى مظاهرة " أدباء وفنانون من أجل التغيير " التى رفعت صور رموز حركة التنوير المصرى ، ميدان طلعت حرب القاهرة- ٢يوليو ٢٠٠٥.

١٥- مظاهرة " ميدان التحرير " ، للاحتجاج على ترشيح حسنى مبارك ، والتى تم فيها الاعتداء على العالم الجليل د. عبد الجليل مصطفى أحد رموز الحركة ، واعتقال عناصر بارزة فيها ، أ/ جورج اسحق (المنسق العام) ، أ/ أمين اسكندر (عضو لجنة إدارة العمل اليومى) ، د. يحيي قزاز ، وآخرون من كوادرها ، القاهرة- ٣٠ يوليو ٢٠٠٥.

١٦- مظاهرة " ميدان عابدين " ، بعنوان " كفايه بطالة " ، للتضامن مع العاطلين عن العمل ، القاهرة- ١٤ يوليو ٢٠٠٥.

١٧- المشاركة فى مظاهرة التنديد بإرهاب مباحث أمن الدولة ، أمام مقرها بميدان لاظوغلى ، ، مع الحملة الشعبية من أجل التغيير ، ولجنة الحريات بنقابة الصحفيين والأحزاب ، القاهرة- ٢٦ يونيو ٢٠٠٥.

١٨- مظاهرة ميدان "سعد زغلول" ، بمحطة الرمل ، الإسكندرية ، احتجاجاً على واقعة اعتداء السلطة على متظاهري الحركة بالقاهرة يوم ٢٠٠٥/٧/٣٠ ، الإسكندرية- ١٠ أغسطس ٢٠٠٥.

١٩- مظاهرة ميدان "أحمد عرابى" بالزقازيق على أضواء الشموع ، استلهاماً لروح البطل أحمد عرابى وصيحته : " لن نورث بعد اليوم " ، محافظة الشرقية - ٢٢ أغسطس ٢٠٠٥.

٢٠- المظاهرة الحاشدة بالمنصورة ، التى شاركت فيها أعداد غفيرة من أعضاء الحركة والقوى السياسية الأخرى ، محافظة الدقهلية - ٢٤ أغسطس ٢٠٠٥.

٢١- المظاهرة التى انطلقت من ميدان التحرير ، وطافت المدينة احتجاجاً على الانتخابات التى تتم فى شروط غير نزيهة ، القاهرة- ٧ سبتمبر ٢٠٠٥.

٢٢- الاشتراك فى مظاهرة قوى المعارضة ، التى بدأت من ميدان "طلعت حرب" وطافت وسط المدينة ، القاهرة - ١٠ سبتمبر ٢٠٠٥.

٢٣- الاشتراك فى مظاهرة قوى المعارضة ، التى حاصرت مبنى مباحث أمن الدولة بالدقى ، ١٤ سبتمبر ٢٠٠٥.

٢٤- مظاهرات شباب من أجل التغيير بالاشتراك مع القوى الديمقراطية الأخرى ، فى شبرا وإمبابة والمطرية والسيدة زينب ، وغيرها من المواقع .

٢٥- المشاركة فى عشرات المؤتمرات والندوات والحوارات التى تبرز مواقف الحركة وتعرض لرؤاها ووجهات نظرها .

٢٦- مظاهرة ميدان الأوبرا للاحتجاج على كارثة محرقة " بنى سويف " ، القاهرة - ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٥

٢٧- الاحتفال بمرور عام على إعلان حركة " كفايه - نقابة المحامين - القاهرة - ٢٢ سبتمبر ٢٠٠٥ .

٢٨- مظاهرة السيدة زينب احتفالاً بشهر رمضان ، القاهرة - ١٩ أكتوبر ٢٠٠٥ .

٢٩- مظاهرة ميدان طلعت حرب احتجاجاً على فتنة الإسكندرية الطائفية ، القاهرة - ٣١ أكتوبر ٢٠٠٥ .

٣٠- فى ذكرى أولى مظاهرات كفايه ، مظاهرة للمطالبة برحيل " سلطة التزوير " بدأت من أمام دار القضاء العالى ، القاهرة - ١٢ ديسمبر ٢٠٠٥ .

٣١- المشاركة فى مؤتمر حزب الغد للتضامن مع أيمن نور – ميدان طلعت حرب ، القاهرة – ٢١ ديسمبر ٢٠٠٥ .

٣٢- مؤتمر " دولة لكل المصريين " لتفعيل قضية " المواطنة " ، القاهرة – ٣ ، ٤ يناير ٢٠٠٦ .

٣٣- المشاركة فى مظاهرة معرض الكتاب التى نظمتها جماعة " أدباء وفنانون من أجل التغيير " القاهرة – ٢٧ يناير ٢٠٠٦.

٣٤- تضامن سيدات " كفايه " مع ضحايا العبارة أمام مشرحة زينهم ، القاهرة – ١٤ فبراير ٢٠٠٦.

٣٥- مظاهرة أمام جامعة القاهرة فى الذكرى الستين لانتفاضة ٢١ فبراير ١٩٤٦ (يوم الطالب العالمى) ، القاهرة – ٢١ فبراير ٢٠٠٦.

٣٦- مظاهرة ميدان طلعت حرب ، تضامناً مع ضحايا عبّارة الموت فى ذكرى الأربعين ، القاهرة – ١٣ مارس ٢٠٠٦.

٣٧- مظاهرة الفيوم بميدان الصوفى للمطالبة برحيل مبارك وتفكيك جهاز " رعب الدولة " ، القاهرة – ١٤ مارس ٢٠٠٦.

٣٨- مظاهرة أمام مقر " شركة السلام " مالكة عبّارة الموت ، للمطالبة بمحاكمة صاحبها مدوح إسماعيل ، القاهرة – ١٥ مارس ٢٠٠٦.

٣٩- المشاركة فى اعتصام ميدان التحرير مساندة للقضاة والصحفيين ، القاهرة – ١٦ مارس ٢٠٠٦.

٤٠- مظاهرة فى يوم " العدل والحرية " لنصرة الصحفيين والقضاة ، القاهرة – ١٧ مارس ٢٠٠٦.

٤١- المشاركة فى احتفال جماعة " يد " بعيد الأم ، تكريماً لأمهات الشهداء والضحايا ، القاهرة – ٢١ مارس ٢٠٠٦.

٤٢- اعتصام " شباب كفايه " أمام نادى القضاة ، تأييداً لمطالبهم وحتى فجر يوم ٢٠٠٦/٤/٢٥ حيث فض الاعتصام بالقوة واعتقل ١٣ من الزملاء ، القاهرة –أبريل ٢٠٠٦.

٤٣- المشاركة فى مظاهرة أمام نادى القضاة للتضامن معهم ، واعتقال أعداد من الزملاء ، القاهرة – ١١ مايو ٢٠٠٦.

٤٤- المشاركة فى مظاهرة أمام نادى القضاة للتضامن معهم واعتقال أعداد جديدة من الزملاء ، القاهرة – ١٨ مايو ٢٠٠٦.

٤٥- المشاركة فى المظاهرة الاحتجاجية فى ذكرى يوم الاستفتاء الأسود (٢٠٠٥/٥/٢٥) ، واعتقال عدد من الزملاء ، القاهرة – ٢٥ مايو ٢٠٠٦.

٤٦- المشاركة فى الوقفة التضامنية مع باقى معتقلى " كفايه " والأخوان الذين لم يفرج عنهم أمام نقابة الصحفيين ، القاهرة ، ٢٠٠٦/٦/٢٧ .

٤٧- المشاركة فى وقفة التضامن مع شعب فلسطين ضد الاجتياح الصهيونى لقطاع غزة ، نقابة الصحفيين ، القاهرة ، ٢٠٠٦/٧/١.

من أرشيف صور حركة " كفايه "



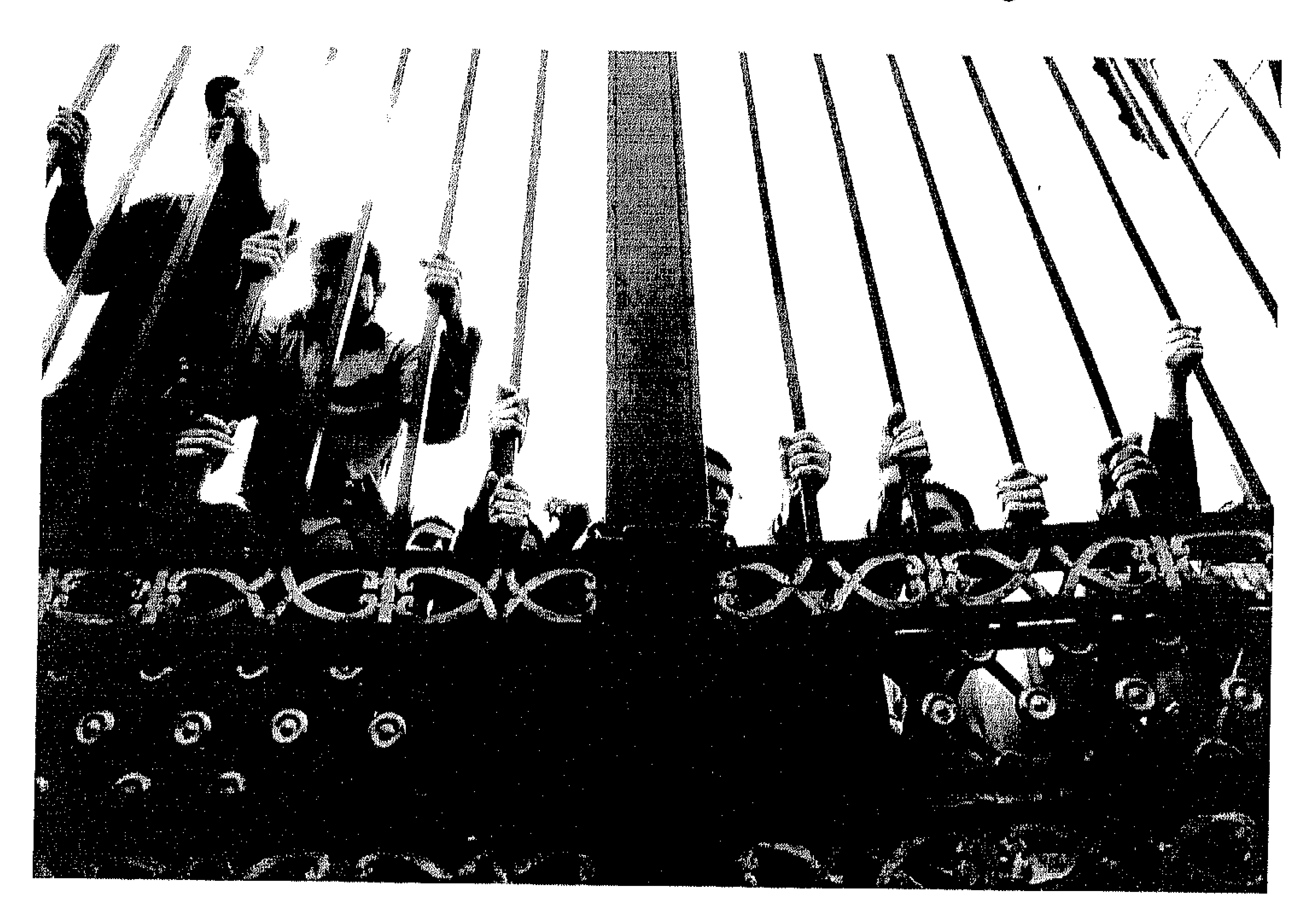
المؤتمر التأسيسى للحركة ـ ٢٠٠٤/٩/٢٢



شيخ القضاة ، المستشار يحيى الرفاعى يفتتح احتفال حركة "كفاية" بمرور عام على إنشائها ـ ٢٠٠٥/٩/٢٢



قوات القمع تسد مداخل جامعة القاهرة فى مواجهة حركة كفاية ، ٢١ فبراير ٢٠٠٥



طلاب جامعة القاهرة يقفزون من فوق بواباتها للالتحاق بمظاهرة حركة كفاية ، ٢١ فبراير ٢٠٠٦





من مظاهرات حركة "كفاية"





من صور قمع الأمن لمظاهرات حركة "كفاية"





من مظاهرات التضامن العالمى مع حركة "كفاية" ، مظاهرة سيول ـ كوريا الجنوبية



من مظاهرات حركة "صحفيون من أجل التغيير" ، إحدى حركات النغيير التى برزت فى الفترة الأخيرة



من مظاهرات حركة "استقلال الجامعات ـ حركة ٩ مارس" إحدى حركات التغيير التى برزت فى الفترة الأخيرة



من مظاهرات حركة "أدباء وفنانون من أجل التغيير" ، إحدى حركات التغيير التى برزت فى الفترة الأخيرة



حركة "مهندسون من أجل التغيير" ، إحدى حركات التغيير التى برزت فى الفترة الأخيرة

محامون من أجل التغيير

البيان التأسيسى

كان لتردى الأوضاع المعيشية والظروف السياسية الناتجة عن مناخ الفساد والقهر والاستبداد السياسى الذى تمارسه سلطة تابعة للأمريكان والصهاينة و جاثمة على صدور الشعب المصرى عبر ما يزيد على ربع قرن من الزمان ، أثره الكبير فى ظهور العديد من الحركات المطالبة بالتغيير ، والمعبرة عن العديد من فئات الشعب المصرى ، من أطباء وصحفيين ومهندسين وأكاديميين وقضاة وغيرهم ، يهدفون إلى إنهاء هذا الفساد والقمع السياسى ، ومطالبين بالمزيد من الحريات المدنية والسياسية للمجتمع .

وهو الأمر ذاته الذى دفع المحامين بوصفهم جزء من الشعب المصرى ، كانوا دائما فى طليعة الحركة الوطنية المصرية المطالبة بالتغيير والإصلاح الشامل .

إلى تأسيس حركة " محامون من أجل التغيير " تهدف إلى جمع صفوف المحامين الغيورين على مصلحة هذا الوطن و كجزء وثيق الصلة بكافة حركات التغيير الناهضة فى مصر .

وإيمانا من المحامين بدورهم فى تحقيق رسالة المحاماة وبدورهم الوطنى والاجتماعى فإنهم يعلنون انضمامهم إلى مقدمة الصفوف التى تتطلع إلى غد جديد ينفتح فيه باب الأمل فى تغيير نظام حكم ، تكاتف فيه الاستبداد والفساد لتخريب الحياة العامة و السياسية محتمياً بالأجهزة الأمنية القمعية التى طالت بجبروتها كل بيت فى مصر .

لذلك يسعى المحامون الموقعون على هذا البيان التأسيسى والمطالبون بالإصلاح والتغيير السلمى الشامل للواقع المتردى الذى نعيشه ، و إلى تغيير الدستور القائم ليصبح دستوراً ديمقراطياً تكون الحرية فيه هى القيمة العليا وضمان تحقيق ما يلى:-

١- التداول السلمى للسلطة و تقليص صلاحيات رئيس الجمهورية مع تحديد فترة الرئاسة بما لا يزيد عن دورتين

٢- إعمال مبدأ الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات فى ظل سلطة قضائية مستقلة تماما

٣- رفض التجديد أو التمديد للرئيس حسنى مبارك وكذلك توريث الحكم

٤- إنهاء حالة الطوارئ و إطلاق الحريات العامة .

٥- إلغاء قانون التجمهر وقانون النقابات المهنية و تنقية جميع القوانين والتشريعات المصرية من أية نصوص تتعارض مع أحكام الدستور والمواثيق الدولية لحقوق الإنسان،وخاصة قوانين العقوبات والإجراءات الجنائية و العمل والنقابات العمالية.

٦- إطلاق حرية الراى والتعبير وتداول المعلومات وإلغاء العقوبات السالبة للحرية فى جرائم النشر.

البيان التأسيسى لحركة "محامون من اجل التغيير"

"كتاب وأدباء وفنانون من أجل التغيير"

(إعلان مبادئ)

الكتاب والفنانون المصريون الموقعون على هذا البيان إدراكاً منهم لمسئولية الدور الطليعي للمثقف المصرى منذ بدء عصر النهضة وتضامناً مع الحركة الوطنية من أجل التغيير وحركة المجتمع المدنى من قضاة وأساتذة جامعة وصحفيين وكافة النقابات المهنية يعلنون المبادئ التالية بوصفها تعبيراً عن أشواق المجتمع المصرى إلى الحرية والتغيير:

١- التأكيد على مبدأ الحرية بكافة أشكالها وبخاصة فى مجالات الإبداع الأدبى والفنى والفكرى والبحث العلمى، رافضين أى شكل من أشكال المصادرة أو الرقابة على العقل المصرى.

٢- إلغاء كافة القوانين المقيدة للحريات وفى مقدمتها قانون الطوارئ وإطلاق حرية تكوين الأحزاب وحرية إصدار الصحف والإفراج الفورى عن جميع المعتقلين السياسيين.

٣- التأكيد على حق المواطنين فى التظاهر السلمى والإضراب وكافة أشكال التعبير عن الرأى.

٤- رفض التمديد والتوريث.

٥- تحديد صلاحيات رئيس الجمهورية، وتحديد فترة الرئاسة بدورتين.

٦- الفصل بين السلطات الثلاث، وتأكيد مبدأ المساواة بين المواطنين.

٧- الإشراف القضائى الكامل على الانتخابات.

٨- رفض كافة أشكال التدخل الأجنبى فى الشأن الوطنى.

٩- رفض التطبيع مع العدو الصهيونى.

ويعلن الموقعون عزمهم العمل بكل الوسائل السلمية مع سائر القوى الوطنية لتحقيق هذه المبادئ.

أحمد فؤاد نجم ، يوسف شاهين، حسن سليمان، بهاء طاهر، محمد البساطى ، إبراهيم أصلان، صنع الله إبراهيم، سيد حجاب، على بدرخان ، داود عبد السيد ، رضوى عاشور، عبد الوهاب المسيري ، محمد عفيفى مطر، أحمد يونس، محفوظ عبد الرحمن، جميل عطية إبراهيم، عبد الهادى الوشاحى ، توفيق صالح، محمد صالح ، عبد الحليم قنديل، إبراهيم عبد المجيد ، نبيل عبد الفتاح، خالد يوسف، أحمد بهاء الدين شعبان ، يوسف فاخوري ، سمير مرقص، علاء الأسوانى ، محمد بدوى ، محمد السيد سعيد، إبراهيم عيسى ، سعيد الكفراوى ، محمود الوردانى، محمد المخزنجى ، حسنين كشك، عادل السيوى ، أحمد الخميسى، إدريس على، عزت القمحاوى، إبراهيم داود، سحر الموجى، سامى السيوى، عبده جبير، ثروت البحر، مجدى أحمد على، شعبان يوسف، جلال الجميعى، سعد أردش، الفريد فرج، صلاح السقا، خالد السرجانى، أحمد صبرى أبو الفتوح، أحمد عثمان، محمد هاشم،

البيان التأسيسى لحركة "أدباء وفنانون من أجل التغيير"

عمال حركه كفايه من اجل التغيير

الى كل عامل وعامله في مصانع الاستثمار
مازهقتوش. ماتعبتوش.ماجربتوش طعم الظلم.
كلنا فاض بينا شغالين من الصبح في المصانع الي موقعين فيها على استقالتنا قبل ما نشتغل
بنشتغل زي النحل نعطي اصحاب المصانع حقوقهم ونكسبهم ملايين وحقوقناضايعه ومش عايزنا نتكلم وندافع عنها نرفع ايراداتهم بالدولار حسب سعره بالسوق ٦ جنيه واحنا سعر الدولار لينا كعمال ٣جنيه و ٤٠ قرش
نقعد اضافي رغما عنا ناخد نصه او ممكن مانخدوش من الاساس
واذا قررنا ترك العمل لكي نعمل بمصنع تاني لزياده مرتباته او حسن معاملته يحاربونا بسلاح عدم الممانعه الغير قانوني عشان ينقطع اكل عيشنا ٦ شهور ده طبعا غير الشرط الجزائي الصعب علينا كعمال يعني نشقى ونتعب ونعرق وحقوقنا مهضومه لذلك قررنا نحن عمال من اجل التغيير كفايه ان نقول لا
ملعون الصمت الذي يذلنا لذلك نطلب من كل عامل وعامله الوقوف يد واحده كلمه واحده لنطالب بحقوقنا وسنجبرهم على تحقيق مطالبنا وهي:

١- انشاء نقابه لعمال الاستثمار للدفاع عنهم ومعرفه مشاكلهم وحلها
٢- الغاء قانون عدم الممانعه الغير قانوني ولا يفيد غير صاحب ا لعمل
٣- وضع قانون ثابت لزياده العمال بجميع المصانع
٤- انشاء نقطه اسعاف بالاستثمار للحالات الحرجه
٥- معامله العامل المصري مثل الاجنبي بسعر الدولار حسب سعره المصرفي
٦- جعل ساعات العمل ٨ ساعات منها وفيها وقت الرست
٧- تطبيق قانون العمل على جميع العمال من حقوق واجازات ومميزات لهم
٨- نطالب بالتحقيق الفوري ومحاكمه المسؤل عن جلب القماش الاسرائيلي الفاسد الذي اصاب العمال بالحصبه الالماني واجهض نسائنا الحوامل

وكثير من المطالب سنطلبها وستحقق ان شاء الله بالكلمه الواحده واليد الواحده لا تخشون صاحب العمل فهو يحتاجكم اكثر مما تحتاجوه فلقد فعلها قبلكم عمال مصانع اسمنت طره وعمال كفر الدوار وجميعهم خدوا حقوقهم بتوحيد الصفوف
ولو عايزين تقولوا معانا لا وتاخدوا حقوقكم قفوا معنا
يوم الخميس ان شاء الله ٢٠٠٥/١٢/٢٢ من الساعه ٤:٣٠
امام باب الاستثمار العمومي
هنطلع كلنا نقول لا للظلم لا للاستبداد لا لتحكم رجال الاعمال في اكل عيشنا
(كلمه ايوه حلوه صحيح بس الاجمل كلمه لا)
عمال من اجل التغيير كفايه
شباب من اجل التغيير كفايه
منظمه الاشتراكيين الثوريين
المجموعه المصريه لمناهضه العولمه والحرب اجيج
اللجنه الشعبيه للطلبه والعمال تضامن
ومنظمات حقوق الانسان
للاستعلام اتصل بنا لمساعدتك
٠١٠٨٤٤١٩٧٥ ٠١٢٣٧٥٦٦١٩

البيان التأسيسى لحركة "عمال من أجل التغيير"

قالوا عن "كفاية"

"أكثر ما يميز حركة " **كفايه** " هو اعتمادها على عنصر الشباب ، وكذلك جرأتها السياسية وشجاعتها فى نزولها إلى الشارع وكسر حاجز الخوف ، وهى ملتقى كل الأطياف السياسية وتجسيد للوحدة الوطنية ، وهو ما لا يتوفر لحركات سياسية كثيرة" .

د. يحيي الجمل
جريدة " الكرامة "
٢٠٠٦/٤/٢٥

"س : البعض يتوقع اختفاء " **كفايه** " من الساحة السياسية ؟!
جـ : أختلف تماماً ، فدور " **كفايه** " لم يبدأ بعد ، ويخطيء من يرى غير ذلك ، بل أزيد متوقعاً أن تقود " كفايه " حركة شعبية كبيرة نتيجة تفاقم الأوضاع مما سيؤدى إلى تحريك الشارع " .

د. حسام عيسي
جريدة " العربى "
٢٠٠٥/١٢/١١

"اخر صرعات التفرد المصرى هى حركة " **كفايه** " ، تلك الكلمة الصغيرة المفخخة التى هزت الشارع المصرى – بل وشوارع عربية أخرى ، استهوتها صرخة " **كفايه** " ، لكن بلهجاتها المحلية ، وأعنى تحديداً شوارع " **الجمهوريات الملكية العربية** " .

جريدة " **الحياة اللندنية** "
٢٠٠٥/٩/١١

" تحتاج مصر لحزب لن يقوم بقرار من السلطة ، مثل الأحزاب الموجودة حالياً ، بل سيخرج من بين الجماهير التى رفضت الأوضاع الموجودة ، وهناك إرهاصات لهذا الحزب موجودة فى بعض الحركات الشعبية مثل " **كفايه** " أو حركة " **أدباء من أجل التغيير** "غير المرتبطة بالسلطة " .

جريدة " **المصرى اليوم** "
٢٠٠٥/١٢/٢١

" حركة " **كفايه** " أحدثت حراكاً فى الشارع المصرى ، وخاضت معارك ضد النظام ، وكسرت حاجز الخوف لدى المواطنين "

جريدة " **نهضة مصر** "

٢٠٠٥/١٢/١٧

" أدت مظاهرات " **كفايه** " التى انطلقت أواخر عام ٢٠٠٤ إلى تحطيم القيود والمخاوف من انتقاد الرئيس ، والتحدث عن الإصلاح ، وأدت إلى تجاوز ثقافة الخوف وكسرها " .

الأسوشيتدبرس
٢٠٠٦/٢/٢٨

"حركة " **كفايه** " تقوم بدور مهم جداً ، وتحرك الثابت من اوضاعنا السياسية ، وتقف مواقف مهمة جداً ، ومن أهم مزاياها أنها تعبر عن المشترك العام للكثير من التيارات الفكرية فى بلادنا ، وخصوصاً ممن هم غير منضمين لأحزاب رسمية ، فعبّرت عن وحدة التيارات الفكرية والسياسية من أجل الدفاع عن الاستقلال الوطنى والديمقراطية" .

طارق البشرى
" كفايه نجحت فى التعبير عن وحدة المصريين "
جريدة " **الكرامة** " ٢٠٠٥/١٢/١٧

"انطلقت ظاهرة " **كفايه** " فى الحركة السياسية (المصرية) ، وتجرأت على " الممنوع " وقالت كلمتها فى الشارع وفى البيانات ، وكسرت جدار الخوف الذى طالما فصل بين الشارع والسلطة "

عبده وزان
جريدة "**الحياة اللندنية**"
٢٠٠٥/١٢/٣١

" الهمت حركة " **كفايه** " عشرات الحركات السياسية الجديدة المطالبة بالتغيير ، فتأسست حركات مثل " **التجمع الوطنى من أجل التحول الديمقراطى** " ، وحركات " **أطباء من أجل التغيير** " ، و" **صحافيون من أجل التغيير** " ، و" **محامون من أجل التغيير** " ، و" **أدباء من أجل التغيير** " ، وأخيراً " **التحالف الوطنى من أجل الإصلاح** " ، الذى تقوده جماعة "الأخوان المسلمين " .

محمد محمود
ملهمة الحراك السياسى فى مصر :" كفايه "
رهاناتها تتجاوز مناهضة التمديد والتوريث
جريدة " **الحياة اللندنية** " ــ ٢٠٠٥/٧/٢

المؤلف : تعريف موجز

الاسم : **أحمد بهاء الدين شعبان محمد الشافعى** .
المبلاد : الرابع من فبراير عام ١٩٤٩ .
الدراسة : درس الهندسة الميكانيكية بكلية الهندسة – جامعة القاهرة .

- مـن مؤسسى " **جماعة أنصار الثورة الفلسطينية** " فى مقتبل السبعينات وأمين " **نادى الفكر الاشتراكى** " المنظمة الديمقراطية التى تشكلت فى الجامعة عام ١٩٧٦ .
- ساهم فى تنظيم وقيادة الانتفاضة الطلابية الديمقراطية التى عمت جامعات مصر فى بدايات عقد السبعينات ، والتى طالبت بالتصدى للمؤامرة الأمريكية والصهيونية على مصر والوطن العربى ، وضغطت من أجل شن الحرب على إسرائيل ، ولتحرير الوطن والمواطن من خلال تحقيق ديمقراطية حقيقية للشعب ، تدافع عن مصالحه الاجتماعية وتحمى حرياته السياسية ، وانتخب عضواً **باللجنة الوطنية العليا للطلاب** ، القيادة الشرعية المعبرة عن التيارات الوطنية والديمقراطية والثورية فى الجامعات المصرية خلال الانتفاضات الطلابية الديمقراطية (١٩٧٢) .
- اتهم بالمشاركة فى تفجير وقيادة **الانتفاضة الجماهيرية يومى ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧** التى أصبحت علامة بارزة لنضالات الحركة الجماهيرية فى تاريخ مصر المعاصرة ، وقدم للمحاكمة مع ١٧٦ من الزملاء الذين برأتهم المحكمة وقضت ببطلان التهم الموجهة لهم .
- شارك **المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية** ، من الفترة من ١٩٧٨ وحتى الغزو الإسرائيلى لبيروت عام ١٩٨٢ .
- اعتقل مرات عديدة ، بسبب نشاطاته الوطنية والديمقراطية والمعارضة للتفريط فى حقوق الشعب والتسليم للعدو الإسرائيلى ولأنشطته المعادية للتطبيع ، وكانت المرة الأخيرة بسبب اشتراكه ممثلاً لـ " **الحركة الشعبية لمقاومة ومقاطعة إسرئيل** " فى الاحتجاج على اشتراك إسرائيل فى معرض القاهرة الصناعى الدولى عام ١٩٩٦ ، وقد تم منعها من الاشتراك فى المعارض المصرية بعد ذلك .
- عضو أمانة " **الحركة الشعبية لمقاومة الصهيونية ومقاطعة إسرائيل** " التى شاركت بجهد كبير فى قيادة أنشطة مقاومة التطبيع ومكافحة الوجود الصهيونى على أرض مصر ، وعضو أمانة " **اللجنة المصرية العامة لمقاطعة السلع والشركات الإسرائيلية والأمريكية** " والمقرر المؤقت لـ " **لجنة المقاطعة العربية الشعبية** " التى تأسست فى دبى فى يوليو ٢٠٠٢ ، وعضو مؤسس فى أغلب لجان مقاومة الصهيونية والتطبيع ، وفى **الحملة الشعبية لرفع الحصار عن شعب العراق ومواجهة العدوان الأمريكى على الأمة العربية** وعضو مؤسس بـ " **لجان الدفاع عن الديمقراطية والحريات فى مصر** " ، **واللجنة المصرية لمقاومة العولمة الأمريكية ، وعضو المؤتمر القومى العربى** ، وجمعيات ومؤتمرات أخرى عديدة .
- عضو مؤسس فى " **الحركة المصرية من أجل التغيير** " – " **كفايه** " .
- شارك فى مئات اللقاءات الفكرية والمؤتمرات الوطنية والقومية ، التى تسعى لمواجهة التحديات المحيطة بمصر والوطن العربى .
- يكتب فى الصحف والمجلات المصرية والعربية ، ويشارك فى البرامج الإذاعية والتليفزيونية ، دفاعاً عن الحقوق الوطنية وكفاح الجماهير المصرية والعربية فى كل مكان .

مؤلفاته :

١- ٤٨ ساعة هزت مصر ، رؤية شاهد عيان لحركة موقع من مواقع الأحداث فى انتفاضة ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ .

دار فلسطين الثورة – بيروت ١٩٧٩ (نفذ) .

٢- **النفط العربى والاستراتيجية الأمريكية .**

دار المصير – بيروت ١٩٨٢ (نفذ)

٣- **الحركة الطلابية الحديثة فى مصر . . تجربة ربع قرن**

بالاشتراك مع د. أحمد عبد الله – مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية – القاهرة – ١٩٩٣ ، (نفذ).

٤- **الاستراتيجية العسكرية الإسرائيلية عام ٢٠٠٠ .**

دار سينا للنشر – القاهرة ١٩٩٤ (نفذ) .

٥- **اتفاق غزة – أريحا . . الملامح والنتائج السياسية والاقتصادية .**

بالاشتراك مع الأستاذة / نادية رفعت – القاهرة ١٩٩٤ (نفذ) .

٦- **حاخامات وجنرالات . . الدين والدولة فى إسرائيل .**

دار نوارة – القاهرة ١٩٩٦ (نفذ) .

٧- **انحزت للوطن ، (صفحات من تاريخ الحركة الوطنية الديمقراطية لطلاب مصر) .**

دار المحروسة ، القاهرة ، ١٩٩٩ (نفذ) .

٨- **ما بعد الصهيونية وأكذوبة حركة السلام فى إسرائيل .**

دار ميريت ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

٩- **الدور الوظيفى للعلم والتكنولوجيا فى تكوين وتطوير الدولة الصهيونية .**

القاهرة ، دار الطباعة المتميزة ، ٢٠٠٤.

١٠-**الديمقراطية المغدورة فى الشرق الأوسط الجديد .**

القاهرة ، دار النشر الإليكترونية ، ٢٠٠٤ .

١١-**رفة الفراشة : حركة "كفاية" .. الماضى والمستقبل .**

القاهرة ، مطبوعات "كفاية" ، ٢٠٠٦.

تحت الطبع :

١٢- ٤٨ ساعة هزت مصر ، رؤية شاهد عيان لحركة موقع من مواقع الأحداث فى انتفاضة ١٨ ، ١٩ يناير ١٩٧٧ (طبعة ثانية) .

١٣- ثورات المصريين .

١٤-أكمل رجال عصرنا (سيرة تفصيلية مصورة لحياة واستشهاد أرنستو تشى جيفارا) .

الفهرس

■ **٤- حول مستقبل حركة " كفايه " :**

كاتب هذا الكتاب الذى يوثق لنشأة "الحركة المصرية من أجل التغيير" "كفايه"، المهندس أحمد بهاء الدين شعبان، هو أحد أبناء هذا الجيل الذين حملوا راية النضال الوطنى الديمقراطى منذ نهاية الستينات، حينما أسهم مع رفاقه فى كلية الهندسة بجامعة القاهرة فى تأسيس "جماعة أنصار الثورة الفلسطينية"، وهى إحدى الأسر الطلابية التى شاركت فى الانتفاضات الطلابية أعوام ٧١ و٧٢ و٧٣، والتى كان المهندس بهاء أحد أبرز قاداتها، حيث لم ينقطع إسهامه ومبادراته على امتداد تلك الأعوام، فاتهم بالمشاركة فى الانتفاضة الشعبية المجيدة (١٨-١٩ يناير ١٩٧٧)، كما شارك بالتأسيس والقيادة فى العشرات من اللجان الشعبية للتضامن مع الشعب اللبنانى أثناء اجتياح بيروت، والشعب الفلسطينى أثناء الانتفاضة الأولى والثانية، والشعب العراقى بعد احتلاله من قبل الإمبريالية الأمريكية وقوات الدول المتحالفة معها.

ولم يكتف المهندس أحمد بهاء الدين شعبان بهذا، بل كانت لإسهاماته البحثية وكتاباته ومقالاته الصحفية دورها فى إثراء الحوار الوطنى حول الكثير من القضايا، ثم كان أخيراً دوره كمؤسس ونشط فى "الحركة المصرية من أجل التغيير" - "كفايه"، والذى يبرز كأهم مبادر بين نشطائها فى دعوته لتوحيد الصف وبناء التحالف الوطنى لمواجهة دولة التبعية والاستبداد والفساد.

والكتاب الوثائقى الذى يقدمه المهندس بهاء عن "كفايه" يعكس بعض نتاج ذلك الجهد الذى قام به مع العديد من رفاق الدرب، ونأمل أن يأتى اليوم الذى يمكن فيه سرد وتحليل كافة التفاصيل والجهود والمبادرات التى قدمها أبناء هذا الجيل لوطنهم، والتى سوف يخص جزء كبير منها المناضل أحمد بهاء الدين شعبان، فذاكرة الوطن لن تنسى من تقدم الصفوف وقدم الوطن ومصالحه على ذاته.

جورج إسحاق



خفيفة هى الفراشة
لكنها عميقة جدا بدلائلها
تطير بحذر وتحط بحذر
لكنها تدير حواراً جميلاً
مع الهواء
فيضطر معها
أن يكون خفيفاً عليها

إنها سيدة الهواء
وهو بلا شك قابل
بهذه السلطة الجميلة

ديفيد ثورو

مطبوعات كفايه